



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الأربعون

نائحة - نفاذ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (سورة التوبة / ١٢١)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(الحمد لله البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ناب

انظر : سن

نار

انظر : إعراف

نازلة

انظر : فنون ، جراحة



ناض

التعريف :

١ - الناض : في اللغة - اسم فاعل من الناض
 ناض ، يقال : ناض الماء : سال ، والناض من
 للاء : ماله ماداً وبقاه ، ونض الثمن : حصل
 وتمجّل ، والنض : الدرهم القصاص ،
 ولف من المتاع : ما تحول ورقاً أو عيناً ،
 وتُقل الحجار يسمون القدرهم ونضناير نضاً
 وناضاً ، وإذا يسمونه ناضاً إذا تحول عيناً بعد ما
 كان منها لأش يقال : ما نض بيدي من شيء ،
 أي ما حصل ، وفي حديث عمرو رضي الله
 تعالى عنه : كان يأخذ الزكاة من ناض المال ^(١) ،
 وهو ما كان ذهباً أو فضة ، عيناً أو ورقاً ^(٢) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
 الشفوي ^(٣) .

(١) حديث عمرو رضي الله تعالى عنه : كان يأخذ الزكاة من ناض المال من ناض المال .

تدريج من الألف في النهاية ٧/٧٢ ط ١٩٧٢ .

(٢) لسان العرب ، والمصباح .

(٣) حاشية الدمشقي ١٣/٥٤٥ ، رسالة ليليل ١/٩٦٨ .

وكشاد ، المتاع ١/٣٠١ .

ما يتعلق بالناسخ من أحكام :

اشتراط البضوح لوجوب زكاة التجارة :

٢ - يشترط الملكية على المشهور من المذهب في
ركبة عروض التجارة إذا كان الناجر مديراً وهو
الذي يبيع ويشترى كأرباب الحوانيت - من ينقض
له شيء من المال ولو قل كسدهم لا يقل - فإذا
نقض له درهم فأكثر فله في آخر الحول بقوم
عروض تجارتهم ومخرج مدهم مائة لا عرضاً ،
ولا حرق بين أن ينقض له في أول الحول في وسطه
أو آخره ^(١) .

وذكر أصحابه أنه يشترط أن ينقض له نصاب
وعمال ابن حبيب : أنه يزكي ولو لم ينقض له
شيء ^(٢) .

فإن لم ينقض للناجر شيء ، فلا زكاة عليه .
قال سحنون لابن القاسم : قرأت رجلاً كان يدير
ماله فللتجارة لا يبيع له شيء ، لما اشترى بجميع
ما عده حنيفة ، فلما جاء شهره الثاني يقوم فيه
كل ما يبيع ماله الذي يتجر فيه حنيفة فقال : أنا
أؤذي إلى المسلمين ربع عشر هذه الحنيفة كيلاً ولا
أقوم ، قال ابن القاسم : فقلت مالي من أس
إذا كان رجلاً يدير ماله في التجارة ولا ينقض

له شيء ، وما يبيع لعرض مقرر في هذا لا يقوم
ولا شيء عليه ، أي لا زكاة ولا يقوم حتى ينقض
له بعض ماله . قال مالك : ومن كان يبيع باليمن
ولم ينقض فذلك الثاني يقوم ^(٣) .

وهي الخطأ . المشهور أنه لا يجب الزكاة إلا
بالعرض ، ولها لا يجب عليه إذا باع بعرض
بالعرض ، قال في جرائي في المدير إذا كان يبيع
العرض بعرض فريضة لإسقاط الزكاة فلا يجوز
له ذلك بالحق المذهب ، ويؤخذ بزكاة ما عنده
من المال ، وقال ابن جزي : من كان يبيع بعرض
بالعرض ولا ينقض له من ثمن ذلك من فلا زكاة
عليه ، إلا أن بعض ذلك فلو لم ينقض الزكاة فلا
تسقط عنه ^(٤) .

والتاجر الكافر إذا أسلم وكان مديراً أو قد
نقض له شيء ، بعد إسلامه ولو درهماً قضى : أنه
يقوم بعروضه وديونه وزيكها مع ما بيده من
أهله من الحول من إسلامه ، وقيل : أنه يستقل بثمن
ما باع به من عروض الإدارة حولاً بعد قبضه إذا
كان مصاباً لأنه كخفائفة ، فلو كان أقل من
نصاب فلا زكاة عليه ^(٥) .

وفي الموقى بالنسبة إلى الفراض ، قد بين

(١) الفقيه ٢/١ - ٢٥٤ .

(٢) الخطأ ٢/٣٦١ .

(٣) حاشية المدسوقي ١/٥٧٧ .

(٤) الشرح الكبير وحاشية المدسوقي ١/٥٧٥ ، ٥٧٤ .

والخطأ ٢/٢٤٠ .

(٥) الخطأ ٢/٣٦٠ .

فلما تم زكي للتكوين (١).

أثر التفاوض في نسخ الشركة :

٣ - الشركة عقد جائز غير لازم ولكل واحد من التأسيسين نسخ الشركة .

وهذا عند جمهور الفقهاء ، إلا أن بعضهم يشترط لنسخ الشركة أن يكون مال الشركة ناضجاً ، أي دولعم أو دنقير ، فإذا كان مال الشركة عروضا فلا يجوز نسخ الشركة ، وتبقى قائمة إلى أن ينضج المال ، وهذا في الجملة .

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (شركة المندف ٥٦ ، ٥٧) .

أثر التفاوض في نسخ المضاربة :

٤ - إذا كان رأس مال المضاربة ناضجاً - أي صلا عباداً حراماً أو دنائير - فإنه يجوز لكل واحد من المتعاقدين نسخ المضاربة لأنها من العقود الجائزة وهذا باطلاق (٢) .

أما إذا كان رأس المال غير ناضج بأن كان

عروضا مثلاً فإن ترأبها على الفسخ جاز (١) .

وإن طلب رب المال أو العامل تنفيذه فقد قال المالكية : إن طلب رب المال أو العامل نقوض المال فالحاكم هو الذي ينظر في الأصح من تعجيل التنفيض أو تأخير ، فيحكم به ، فإن اتفقا على نقوضه جاز كما لو اتفقا على قسمة العروض بالتقسية ، فإن لم يكن حاكم شرعي في جماعة المسلمين وكفي منهم اثنين ، واستظهر العلوي كفاية واحد عارف برضائه (٢) .

وقال الشافعية : يلزم العامل تنفيض رأس المال إن كان عند الفسخ عروضا وطلب للمالك تنفيذه ، سواء أكان في المال ربح أم لا ، ولو كان المال عند الفسخ ناضجاً لكنه من غير جنس وأمس المال أو من جنسه وتكن من غير صفته كالصالح والمكسرة فكل العروضي .

فإن لم يطلب المالك التنفيض لم يجب إلا أن يكون المال موجوداً عليه وحظاً في التنفيض فيجب ، وتقبل : لا يلزم العامل التنفيض إذا لم يكن ربح إذ لا فائدة له فيه (٣) .

وكما احتجنا : إن تنسخ القراض والمال

عروض لمضى رب المال أن يأخذ بماله من العرض

(١) قيسوني ٢٣/٢ ، ومفتي المحتاج ٣١٩/٢ ، والفتاوى ٦١/٢ .

(٢) شرح الكرم ٢/٢٥٥ ، ٥٣٦ .

(٣) مفتي المحتاج ٣٢٠/٢ .

(١) مفتي الفتاوى ٣٩٩/٢ ، وشرح المصنف للفتاوى ٢٩/٢ ، والمجمل من شرح المصنف ٢٩٨/٢ ، وروضة الطالبين ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ .

(٢) الفتاوى ١٠٩/٢ ، ١١٢ ، وشرح الكبير مع حاشية قيسوني ٢٣/٢٥٥ ، ومفتي المحتاج ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، وكنز الدقائق ٢٣/٢٥٦ ، ٥٠٦ ، والفتاوى ٦٢/٢ .

فله ذلك ، فيقوم العرض عليه ويدفع حصة العامل ، لأنه أسقط من التعامل البيع ، وقد صدقه على الربح ، فلا يجبر على بيع ماله من غير حظ بكونه للعامل في بيعه إن لم يكن حصة على قطع ربح العامل ، كشرائه بخرا في الصيف ليربح في الشتاء ومنهوه فيبقى حقه في ربحه ، ثم إن ارتفع السعر بعد التقسيم على المالك ودفعه حصة العامل لم يطالب العامل بشيء ، كما لو ارتفع بعد بيعه لأجنبي .

وإن لم يرضى وب المال بأنفسه من ذلك العرض وطلب البيع أو طلب البيع ابتداء من غير فسخ المضاربة فله ذلك ، ويلزم المضارب بيعه ولو لم يكن في المال ربح ونقص منه ، لأن على العامل رد المال تائبا كما أنه ، وإن خسر المامل ربح من المثل جميعه وطلب رب المال أن ينظر لينفي لزم تحمل أن ينظر له العا في كرأس المال .

وإن كان رأس المال ذراهم فصا دونه و عكسه بأن كان دينار فصا ذراهم فكمعرض إن رضى به رب المال ولا لزم المامل وعاقبته كما كان^(١) .

وذكر صاحب الفتى وجهين إذا طلب رب

الربح البيع وفي العامل .

أحدهما : يجبر العامل على البيع لأن عليه رد المال مالا كما أنه .

والثاني : لا يجبر إذا لم يكن في المثل ربح أو أسقط حقه من الربح لأنه بالتصريح زال نصرفه وعمل أجنبيا من المال ، فأشبه الوكيل إذا اشترى ما يشق رده فزالت وكالته قبل رده^(٢) .

وإن طلب العامل البيع وأبى رب المال وفد ظهر في المال ربح أجبر وب المال على البيع ، وهو قول إسحاق والثوري لأن حق العامل في الربح ولا يظهر إلا بالبيع ، وإن لم يظهر ربح لم يجبر لأنه لا حق له به وقد رضى مالك كذلك فلم يجبر على بيعه^(٣) .

أثر التخصيص في إتمام المضاربة بعد اتفاقها :

٥ - مما تنتسخ به المضاربة موت رب المال أو عامل المضاربة ، وكذا جئون أحدهما لأن المضاربة عقد جائز فينتسخ بموت أحد المتعاقدين أو جئونه كالمو كالة ، وهذا عند جمهور الفقهاء^(٤) .

(١) الفتى ٥/٥٠

(٢) الفتى ٥/٦١ ، وكشاف الشاف ٥٦٠

(٣) مدع المستع ١١٦/٦ ، والله أعلم على حاشية ابن صباغين ٥٨٩/١ ، ومضى الشاف ٢٩٩/٥ ، والفتى ٩٦/٥ .

(٤) كشاف الفق ٥٢٠/٢

موت ، ووب لم يكن التورث أمية ، ففعله أن يلي
ثامس كالأول في الأمانة والبر ، ووب لم يأت
أنودة ، أي من يدعو المال لربه بصير شي ، من ربح
أو أجرة .^١

وقال القساعية : يرمي بثلث أو حن ولفظ
عروض للمعامل التخصيص والشفاعية بصير لوت
الورثة في مسألة الموت ، و من يقر الولي في
مسألة عيوب الكفا ، يقره بعلق كد في حق
حيطة ، بخلاف ما يورثت المعامل فإن ورثته لا
يملكون البيع ووب هذا الثالث لأنه لم يرض
بتصرفهم ، فإن أبيع لأب من الإهد في البيع
بولاية أب من جهة الحاك ، ولا يقر ورثته الثالث
العامل على العرض ، لأن ذلك إبداء عرض وهو لا
يجوز على العرض ، فإن عرض أقل ولو من غير
جس رفس مثال حار بقرس خمس ، فكمي أن
يعود أنودة - أي : أنه المالك للعامل - مردود
على ما كتب عليه مع قبضه . أو يقول الثالث
أنودة العامل قد أكم على ما كان مورثكم عليه
مع قوتهم لهم معنى ، وقد يستعمل التقريب
لإثشاء عقد على مرجح العقد المبني^٢
، قال الخنابلة ولي المتقرضين مات أو حن

ولا يثبت مقرضه موت أحد متعديين
للقهها ، فحصل أنهم إذا كان المال عرب ، أو
بالأ

قال خدمية : طل عن ربة موت أحد
المقترضين ، لأن الضاربة تشهد على الوكالة ،
والوكالة طل بموت ، ووكال والوكيل : رسوا
عنه المظروب بموت وبالمال أو قم يخدم ، لأنه
عزل حكمي ، فحالف على العلم كسافي
الوكالة ، لأن رأس المال إذا كانت عموكل
أو بيع حتى يصير ناهياً^٣ ؟

وقد صاحب الدر المختار هي أنوديه أن
المضروب إذا مات ومال عروض يذهب وصيه ،
ولو مات وبفاته والمالك لا يتصل به حق
تصرف ، ولو كان المال عرب يتصل في حق
المضاربة إلى غير بلد رب المال ، ولا يتصل في حق
التصرف فيه بجه يعرض وند^٤

والد مانكية عند عقد الفراض لا يمتنع
صعهم موت أحد ، فتقرر صير ، فراء مات
أحدهم ، أو ورثته مدمه^٥

قال الدردير ، إن مات المدين قبل المصوحين
فمؤثرته لا يمر أن يكمله على حكم ما كان

١. بدع فصح ٦١

٢. عقد الفراض ١٨٩/١

٣. صحيح إلى مشاب ١٩٦/٢

٤. شرح لكتاب وصايا المتبرعين ١٣٦/٢

٥. شرح الطائفة ٢٩ ، من مشايخ ٢١٠ ، ٢

ويكون كذلك الحال خاصة بعد انقضاء مدة العقد، فإن
أمن المال الذي جودته حال ابتداء القراض، فهو
حبر ولا يثبت، والقراض هنا سواء كان على
القراض لصارت حصه العامل من الربح غير
محصنة، وحقت لها من الربح شركة بينهما
وحلت لها المروضة بأكثر من قيمتها فيما إذا
كان المال ناقصاً، وهذا لا يجوز، فمن
قراض بلا خلاف

وكلام أحمد يحمل على أنه يبيع ويشترى
بند القربة كسبه وشراؤه بعد انقضاء القراض
أما إن مات العامل لم يحن وأراد ابتداء
قراض مع وارثه أو وليه، فهذا كان مباحاً جاز
كما قلنا غير أنه مات رب المال، وإن كان مريضاً
لم يحن ابتداء القراض إلا على الوكيل الذي يجوز
ابتداء القراض على المروضة، لأن تقسيم
المروضة وحمل رأس المال فتمت يوم انعقد،
لأن التقدي كان منه انقضاء قد مات أو جرح وجب
عليه ولم يحن أصلًا في عليه وورثه

وإذا كان المال ناقصاً جاز ابتداء القراض فيه إذا
حاز ذلك، فإن لم يسمه لم يكن موافقاً شرعاً
ولا يحل لأن رب المال إن رضي باجتهاد
مؤثره^(١)

انصح المراض لأن عقد جازم واضح موت
أحدهما وحسنه كمال وكيل، فإن كان المرب أو
أحبون رب المال فصاروا قلوباً ووليته إقامته
والحال ما نحن جازم ويكون رأس المال وحسنه من
الربح رأس المال، وحصة المرب من الربح
شركة له مشاعاً، وهذه الإثابة لا تمنع لأن
الشريك هو العامل وذلك لا يمنع منصرف، فإن
كان المال مريضاً أو ذوا إقصاء عطفه كلام
أحمد جازم، لأنه قال في رواية علي بن محمد
إفاسحت رب المال ثم جبر للعامل أن يبيع ولا
يشترى لأن القربة، فظهر هذا بقاء القرض
على قرضه، لأن هذا القرض لا يثبت له
ولأن القراض إنما يبيع في المروضة لأنه يحنح
عند انقضاءه في رد مشاعاً أو قسماً، ويحنح
ذلك ما خلاص الأوقاف، وهذا غير موجود هنا
لأن رأس المال غير المروضة وحكمه موقوف، ولا
يرى أن يبيع أن يبيعه بسلام رأس المال ويضم
ساقه

ودكر القاضي وجهاً آخر أنه لا يجوز لأن
قراض قد يطل ما دلت، وهذا ابتداء قراض
على مريض، وهذا الزوجه القيس، لأن المال هو
كأن يصبأ كابتداء قرض وكانت حصه العامل
من الربح شركة له يحنح بها دون رب المال

والاصح مطالعة اتفاق جزؤهما واختلاف

وقالوا احكاما بلغة إن دعوى رب المال إلى المضارب أنفق في وقتين لم يخططهما المضارب بتقريبه من رب المال لأنه لا يحد كل واحد بمقدار كان يخطه ، فإن أخذ رب المال لمضارب في الخط قبل تصرف المضارب في المال الأول جاز ، وكذلك إن أخذ في الخط بعد التصرف جاز إن كان المال الأول قد مضى وصار المال كده مضاربة واحدة ، وإن كان لم تصرف في المال الأول ولم يتضد وأنه في الخط فلا يجوز الخط ، لأن حكم العقد الأول مستقر ، فكان ويحده وحملته مختصاً به (٢١)



أو التوضيح في تعدد المضاربة

٦ - قال مالك في لو دفع رب المال لمضارب المضارب مالاً ثوب بعد المال الأول الذي كان يضارب به العامل ، فإن كان المال الأول ناصاً أي صار ذراعهم أو دينار - وذلك ببيع السبع التي اشتراها ومضى ثمنها دينار أو دراهم - فمجرد المضاربة في المال الثاني يقرع به

لأنهما أن يكون مال الأول قد مضى مالياً ، وإن كان من غير ربح ولا خسارة ، بأن كان رأس المال أنقضى ونص القاض ، فمن مضى بربح أو خسارة فلا يجوز ، لأنه إن مضى بربح قد يوضح على نصف من وجهه ، وإن مضى بخسارة لم يجز التفرغ الثاني خسارة الأول

والشرط الثاني أن يتصور جزؤهما بأن يكون الربح للمضارب في المال الثاني كترجح في المال الأول ، كالثالث من ربح كل منهما

فإن اختلف جزء ترويج الشروط للعامل في الثاني عما كان مشروطاً له في الأول فلا يجوز ، وهذا الشرطان ذكرهما خطيب

إلا أن الدردير والدمسومي قالا ، أخيراً فإنه نص الأول بمسود ج : القلع مطبقاً سواء اتفق جزؤهما (أي ترويج) أو اختلف إن شرط الخط ،

(٢١) حاشية الإكبال ١/٢٠٤ ، والشرح الكبير مع صاحب

قاسم ٣/٥٢٠

(٢٢) كتاب التنازع ٣/٥١٠

ليزله وكيلى رسمه ، منالكية مقدم
الناظر

والصلة بينهما أن كلا منهما مقام لزمه
وجوه أموال ومصالح المساعدين ، إلا أن اليمين يتم
تعيينه من قبل أحد كسب ، أما الناظر فقد يعينه
الحاكم وقد يعينه الواقف^(١)

ناظر

التصرف

١ - الناظر في اللغة سم فاعل من النظر ، وناظر
هو تنقيب البصر والبصيرة لإدراك الشيء
ووزنه ، ونظرت في الأمر تفكرت وفكرت
فيه^(٢) ، والناظر على الوصف في اصطلاح
الفقه^(٣) هو الذي يني غيوب وجهه وحفظ
وجهه ، وتنبه شرد واقفه^(٤)

الألفاظ ذات الصلة

أ- القسيم :

٢ - القسيم في اللغة ، السد من فاعل بالأمر فبدأ
وقوماً اسم بالرعابة والحنط

والقسم في اصطلاح الفقهاء هو من يعينه
الحاكم لتعيين وصاية من له يوصى حصناً لتفويض
وصيته ، والقسيم بأمر المحصورين من اتصال
مجانين وسعها ، وحفظ أموال المقصودين من

(١) المصمم الوسيط ، وتصحيح القيد ، والمعدلات من حرس
القران

(٢) كشف الصاع ٢٦٩/٢

ب - اختراعي

٣ - اختراعي في اللغة اسم فاعل من برى الأمر
بفعله وقام به

ويذكر ، توليت فلاناً تبعته ووصيت به
وفي اصطلاح الفقهاء هو من يوصى إليه
بشخص في حال الوصف والقيام بتغيير شئ به

والصلة بينهما ، قال ابن عسكرب معلأ من
الخبرية والقسم وشروطي والناظر من كلام الفقهاء
تعنى واحد ، ثم قال وهذا ظاهر عند
الإجماع^(١) ، ثم يشرط الواقف مشروطاً وناظر
عليه كما يقع كغيره أحواله بالناظر المشرف

(١) من حيث ذلك فلا يصح أن يكون المصمم الوسيط - وهو
الأكمل ٩٨/٢ ، والفقهي وصيرة ٢٨٨/٢ ، - ساقطاً
من حاشية ١٢٦/٢

(٢) من حيث لفران فلا يصح أن يكون المصمم الوسيط ، وهو
الليبر ، أو فقهه الفقه شئ ، وحاشية ابن عسكرب
٩٣١/٢

ج - الوصي .

٤ - الوصي في اللغة من أسماء الأضداد ، يطلق على الذي رضى بعلق كذلك على من يوصى إليه ، والوصي بهذا المعنى جعل بمعنى مقبول ، والتجمع أوصياء .
يقال : وصيت إليه بمال ، جعلته له ،
والوصية بولده : استمطته عليه^(١)

والوصي اصطلاحاً هو من جعل له التصرف بعد موث الوصي فيما كان لموصي التصرف فيه من قضاء ديونه ، واقتضائه ، وود الخواص ، واستردادها ، وتنفيذ وصيته إن كانت هالكه وصية ، والولاية على أولاده الذين به تولية عليهم من الصبيان والمجنون ومن لم يؤس رسلهم ، والنظر لهم في أموالهم بحفظها والتصرف فيها بما لهم المصلحة فيه^(٢)

والصفة بين المظرو والوصي أن الناظر هو الذي يلي أمر الوقف ، أما الوصي فهو الذي يتولى تنفيذ الوصايا وسحوف ، فالوصي أعم

الحكم الإجمالي .

٥ - تحدث الفقهاء عن أحكام الناظر ، وهل بعينه الوقف أو الحاكم ؟ وما هي شروط التي يجب توافرها حتى يكون مؤهلاً لإدارة أموال الوقف ؟ وما هي صلاحيته لي التصرف بمال الوقف ؟ ومن يحق له عزل الناظر عند مقتضى شروط من شروط أهليته ؟ وهل يجوز تعدد الناظرين حال واحد ؟

وتتضمن هذه الأحكام في مصطلح :
(وقف)

نافلة

انظر نقل



(١) لسان القير ، ونظرت للأصمعي ، ونسج الوصي ،
ولسان العرب ، وصفي : ص ٧٢ / ٢ ، وحالية
من حامد ١١٤ / ٥ ٢١٧

(٢) حاليه في حامد ١١٤ / ٥ ٢٢٧ ، وجوه الأصيل
٩٩ / ٩ ، وصفي الخليل ٧٣ / ٧ - ٧٤ ، والفي لأين لامة
١٣٤ / ٩ ١٣٥

ناقصة

التصريف :

- ١ - الناقصة لغة مأخوذة من نقص ، يقال : نقص الشيء ، ينقص نقصاً ومضناً وهو الخسران في الخط ، وانقص ذهباً شياً - جدهامة^(١)
- والناقصة اصطلاحاً تطلق عند أخذية ، والمأكية ، والناظية على كل مسألة نقص مروضها عن أصلها ، وليس هناك موصية لم خاتمة هذه أعلاموا الناقصة على المسألة التي لا عول بها ولا رد فيها عاصب والمبالاة التي ألغيت عند أخيهود هي الرد عند الخاتمة^(٢)

وقد سميت مسألة الناقصة بالناظية والمأكية^(٣) .

مرجع نقصان المسألة الناقصة -

٢ - نقصان المسألة الناقصة يرجع من نقصان الأصول من ثمن مسألة ، وأصول مسكن يتلقى الجمهور لا يخرج عن ثلاث

الأولى : عاقلة وهي التي تنفق فيها سهام أصحاب القروض مع أصل مسألة ، ومثلاً ، متب عن ربح وأم باع لأم للزوج نصف ، وللأم الثلث ، وباع لأم الصلح الثانية : ناقصة أو مأكية أو عاقلة أو مأكية (رد) وهي التي مضرت فيها سهام أصحاب القروض من أصل المسألة ، ومثلاً : كانت عن ربح وأم قبل الزوج النصف ، وللأم الثلث ، ويصير السادس والد عن سهم الورثة

الثالثة : عاقلة وهي التي دامت فيها سهام أصحاب القروض من أصل المسألة ، ومثلاً : كانت عن ربح وأخت شقيقة وأم مملوك النصف ، وللأخت الشقيقة النصف ، وللأم الثلث ، وهذا ذات سهام أصحاب القروض عن أصل المسألة ثلثاً^(٤)

ما يلزم نوافره في المسألة الناقصة

٣ - تختلف القيمة فيما يرمي في كل آلة الناقصة

(١) البسوط ٦٦٠ / ٦٦١ ، والمناظر ٦٦٨ / ٦٦٩ ، وشرح الزمخشري ٦٦٨ / ٦٦٩ ، وحاشية المنيل على المنهج ٣٦٠ / ٣٦١ ، والقياس ٦٦٧ / ٦٦٨

(٢) أسد الغربة ، وأصباح الفجر

(٣) البسوط ٦٦٠ / ٦٦١ ، وحاشية المنيل ٦٦٨ / ٦٦٩

ط بلاق ، وشرح الزمخشري ٦٦٨ / ٦٦٩ ، وحاشية المنيل

٦٦٨ / ٦٦٩ ، وحاشية المنيل ٦٦٨ / ٦٦٩ ، وحاشية المنيل على المنهج

٦٦٨ / ٦٦٩ ، وحاشية المنيل ٦٦٨ / ٦٦٩ ، وحاشية المنيل على المنهج

(٤) البسوط ٦٦٠ / ٦٦١ ، وحاشية المنيل ٦٦٨ / ٦٦٩

والدلالة بين النباش والسارق . أنه النباش
أخص من السارق
الطرار :

٢ - الطرار في اللغة ، الذي يقطع أو يقطع الغمام
ويأخذ ما على حظه من أهلها^(١)
وفي الاصطلاح هو الذي يطر الهميين ، أو
الجيب أو الصرة ، وينقطعها ويبل ما فيه من
خزائن من صاحبه^(٢)
وعرفه الخادمي بأنه أخذ مال المقتل في
حمله^(٣)

والفقه بين الطرار وبين النباش أن كلا
منهما يأخذ الشيء حصبة مغشور من ، فهو إذا
الطرار يأخذ الأموال ، السارق يأخذ الكتب

الأحكام المتعلقة بالنباش :

تتعلق بالنباش أحكام منها

اعتبار النباش سارقاً .

٤ - لا خلاف في أن السائق من نكبه مغشور ،
ولكن لدفعه احتسب في اعتبار النباش سارقاً^(٤)

(١) لغة ج. لير ، في المعجم العربي

(٢) لغتي ١/ ٢٥٦ ، وضع القدير ١/ ٥٠

(٣) منافع الخدمي في شرح صحيح الخصال ، لأبي محمد
الخادمي ، ص ٢٥ ، الأمانة

نباش

التعريف

١ - النباش في اللغة من البش ، وهو استخراج
الشيء المغمور ، وبش ، بشره ، وبعه أمرؤه .
والنباش هو من يمشي القبور من الموتى
يسرق أكنامهم وحليهم ، والنباش حرمة ينسب
المغور^(١) والبس في اصطلاح الفقه ، هو الذي
يسرق أكناف مغشور بعد الدفن^(٢)

الأحكام ذات الصلة .

السارق

٢ - السارق في اللغة من أخذ مال غيره حصبة من
الموتى ، وهي أخذ للشخص ما ليس له أخذه في
حمله

وفي الاصطلاح من أخذ مال غيره من حوز
مثله حصبة حسناً^(٣)

(١) المعجم الوسيط

(٢) البحر الرقنى ٥/ ٦٠ ، وضع القدير ١/ ٢٢٢ ، والمحدثي
للإمام ١/ ٢٨١

(٣) القدر ذاتي غريب الصور ، والشيخ ، والمصنف
الوسيط ، وفي المطبع ١/ ١٥٨

تقريري عليه أحكام السرايين من القطع وعمره
على قورين

الأول الأول : لم يسهور القضاة من المالكية
والشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الخصية
وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان ورواية
أبي أيوب عيسى بن حمزة ، واسحاق بن راهويه
والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وهو أن
انقضت بغير سارقا مجري عليه أحكام السرقة .
متفق عليه بغير سارق من كتمان لقول مالك
بصاحب السرقة ، لأن الكتمان ما من مفهوم سرقة من
حرر منه وهو الفرس ، فكما أن السب ينقض في
العمر ، يعتبر حرور غايبه هانذا وإن لم يكن فيه
أحد ، فإن القبر بغير صلاة حرام الكثرة ثبت .

ولم يدلو بأدلة منها قوله تعالى ﴿ زَا بَرُّقٍ
فَالسَّارِقَةُ فَاسْتَرْتَاهَا فَمِنْ ذُنُوبِهِمْ حَرْزٌ لِمَا كَانُوا
يَكْفُلُونَ أَنْتُمْ زَا لَيْتُمْ عَرِضٌ فَكُنْتُمْ ﴾ حيث
(إن) اسم السارقة ضمن النباش ، روي عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت « صارى أمواتنا
كسروى أحييتنا » ، وعن يحيى النعماني قال

7th July 1994 (19)

(11) جُرْدَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَ الْبُيُوتِي فِي مَعْرِفَةِ النَّاسِ

(١٢٩ هـ - ١٠٩٩ م) : مؤلف (تاريخ العرب) من قبله

٥٠٤ طالع الفيل في مولد علي بن أبي طالب

وہی ہے! شائع ہو۔ عرو الفیروز کی ماہنامہ مطبوعہ اشپنا؟

كتب إلى عمر بن عبد العزيز في الباش فكتب
إليه أنه سارق

وبقول النبي ﷺ "من حرق حرقة واحدة ومن
 حرق عرقاً واحداً ومن بنى قطعة واحدة" قالوا وعنه
 أنه سرق ما لا يكامل الخمار من حرور لا شبهة فيه
 فخطب هذه كما لو سرق لباساً واحداً ، لأن الأدمي
 صاحبهم حياً وميتاً ، ولأن السرقة أخذ ، قال علو
 وجه اغتصبه وله يد معصن من لباس واحد ،
 فنوب - تكفي - كتاب لا يصل إلى يلبس الميت
 فلا يحتل صفة انابيه فيه بدس الميت ، أما الحرر
 فإلّا الناس معذورون عند ودوا إحراز الألفان
 فينبور ولا يحزر روبا بأخص من تلك الموضع ،
 فكان حروراً مسموماً له يفتدي جميع الناس ، ولا
 يبيح لي إحرازه شبهة ، لما كاد لا يحزر بعض
 مع عبادة^(١٤) ولأن ووتى عن النبي ﷺ أنه أمر
 بقطع الخميني^(١٥) لباس الأصمعي وأهل الحجاز

(۱) حیات فیہ سر فی حقیقہ

أجره الشهري في معرفة السن ١٠٤/١٠٤ هـ
در الزمعي حلف من جانب المرأة - رضي الله عنه -
في ذلك، في الزمعة، وهو من جهل

(٦) استوطنت على ١٤ / ٥ ، ١٧ ، ٢٠ في بيت القري

١٠/١٥، وفتح المنبر ١٧٢/٥، والقصري ٧٢٠/١

و الخبزي وكبير ١٧٨١ م وما بعدها، رئيس الجامع

١٣٨٠، ١٩٦، ١

(۳۶) حبت: نانہ (۱۲) قطعہ منقسمہ

الشامعية وهو ما يفهم من كلام الخليفة القس
عالمه بالقطع إلى أنه لا يشترط في قطع السبيل أن
يكون القبر الذي أحده الكفى في مقابر البلد
الأسيه ، بل تقطع يده سوء . كان القبر في يأس
الصمران أو بعيداً عنه . فالقبر حوز للكفن حيث
كان إذا كان مصمواً الصم الذي جرت به العادة ،
ولأن القوس تهاب للوثى عادة^(١)

وختامهم في ذلك الساقية في الأصح
عالموا يشترط في قطع السبيل أن يكون القبر
الذي مروى عنه الكفى إما في بيت محرو ، أو في
مقبرة من مقابر البلد الأسيه ، أو في مقبرة كانت
بطرف القمعة بحيث يجرى ليلها الطلوز من عني
في رمن يتألف فيه النيش ، أو في مقبرة عليها
حراس مرتبون فهي بمثابة أبيت القبر

أما إذا كانت كثيرة مفضعة عن الأمصار ، أو
في معارة حسنة ولا حراس عليها ، فلا يجب
في الأصح عدم قطع السبيل ، لأن التقدير
عند ذلك ليس بحرو ، ولأنه يأخذ الكفى من
غير خطر^(٢)

٦ - ذهب كل من الشامعية والحنفية وبعض

(١) المسوق: ٢٥٠/١ ، وشهاب الفتاوى: ١٢٨/١ ، ومضى
المرجع: ١٩٦/٤

(٢) الطحاوي الكبير: ١٨٩/١٧ ، ومضى الفتاوى
١٩٩/١

بسموف السبيل المخصص ، إما لا يسمونه بأحد
الكفن ، وإما لإظهاره أبيت في أحد كفته ، وقد
يسمى المظهر ، وهو من أسله الأسيه

ومن أدلة الجمهور أيضاً ما روي أن عبد الله
بن الزبير رضي الله عنهما قطع سبيلاً بمرات
وهو مجمع لحجيج ولا يحظى ما جرى فيه من
عماء العصر من التكره منهم متكر ، ولأن حسد
أبيت عبدة بجه مسرعه فجواز أن يجب القطع
في سرقه ما سترها ، لأن قطع السرقه موضوع
لحفظ ما وجب استبقاؤه على أربابه حتى ينزجر
الناس عن أخذه ، فكان كمن اللب أسبق بالقطع
لأمرين أحدهما : أنه لا يقدر على حفظه على
نفسه والثاني : أنه لا يقدر على مثله عند
أخذه^(١)

وهذا مذهب الجمهور في الجملة وقد
أخلفوا في بعض التفاصيل والشروط .

٥ - ذهب المالكية والحنابلة ومقابر الأصح عند

٥ - ذهب إليه سريوماً ولكن يرد قولهما على عمر بن
عبد العزيز ولقبه من جمهور قتال (بعضه عمر بن
عبد العزيز نفع سبيلاً) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٩/٣ ط
الدار السالط)

(١) المسوق: ٢٥٠/١ ، وشهاب الفتاوى: ١٢٨/١ ، ومضى
المرجع: ١٩٩/١ ، والوسط للعمر: ١١٠/١ ،
والطحاوي الكبير: ١٨٩/١٧ وما بعدها

٧- وذهب جمهور الفقهاء الذين يرون قطع النباش إلى أنه يشترط في قطعه أن يكون القبر عميقاً على مذهب الجمهور، وعلية أنهم السعي جرت به العادة لأن لم يكن القبر عميقاً أو لم يكن مطموراً، العلم المنادى لا قطع فيه^(١)

كما يشترط عند هؤلاء في القطع من أجل الكفن أن يخرج الكفن من جميع القبر بعد تجرده من الميت، فإن أخرجه من السطح إلى طبقات القبر وتركه من غير أن يخرج من خوف أو غيره فلا قطع، لأنه لم يخرج من تمام حوره.

أما قد أضافه أنه إن أخرجه من جميع القبر مع الميت ولم يجرد عنه فمضي قطعه وجهان

أحدهما: لا قطع به، لاستبدائه على الميت وثاني: يقطع، لإخراج الكفن من حوره^(٢) وبشرط عندهم أن يقطع أو يحد

الكفن والميت به، فإذا أكل استسبح أو ذهب به سبيل وبقي الكفن فسرعه سارق فلا قطع إلا أن المالكه قبلوا^(٣) بوقفي الميت وبقي الكفن قطع، لأن القبر مأوى من الكفن

المذكور في أنه يشترط في دفع القمل أن يكون الكفن مشروطاً، أما غير المشروط كان كفن رجل أكثر من ثلاثاً لمعصية أو كفن له أكثر من خمسة نيات صرى الزائد من ذلك فلا قطع فيه، لأن القبر ليس محرراً باعتباره غير مأذون فيه شرعاً، كما لو وضع مع الكفن غيره أو تركه مع الميت حيث جسد أو ذهب أو عصاة أو جواهر فلا قطع في أحده شيء من ذلك لأنه ليس مشروط بتركه في المدعى مع الميت فيجب العلم وسعه فلا يكون محرراً بالقبر

ومنه أيضاً، لو ترك الميت في نيات صرى المتوفى فلا قطع فيه لعدم مشروعية حيث ورد النهي عن القدر به، فمضي بغير حرره له فإن أضافه ولو بغيره في الكفن بحيث جرت العدة ألا يحل مثله بلا حارس لم يقطع سارقه^(٤)

وذهب المالكية إلى الظاهر إلى أنه لا يشترط في قطع النباش أن يكون الكفن مأثوثاً شرعاً، كمن سرق من كفن شخص قنص حشره أو مات سارقاً عن الكفن الشرعي يقطع، وهو ظاهر المأثورة والمرسالة والجلال والتبليغ^(٥)

(١) أخرجه الكبير ١٧/ ١٩، وكشاف الفتاوى ١٣٨/ ١٣٩

(٢) معني الفتاوى ١٢٩، والهدى ١٣/ ٨٧، ١٣٩، وكشاف الفتاوى ١٣٨/ ١٣٩

(١) المحاريق الكبير ٢/ ١٥٨ وما بعدها، ومعني الفتاوى ١٩٦، وكشاف الفتاوى ١٣٨/ ١٣٩، وندوة

٢٤

(٢) فسر في ٢١٠/ ٢١٠

٩- القول الثاني: لأنني حبيبة ومحمد، وهو ذو
 ابن عباس والشوري والأوراعي ومكحول
 والزهرري وهو أنه لا قطع على الناس واستدبو
 بقول النبي ﷺ > لا قطع على أبيه^(١) وهو
 النبأ بعدة أهل أبيه، ولأن سائداً دفع إلى
 مروان بن الحكم ففره ولم يقطع به، وفي الحديث
 فيه الصحابة وعلماء التابعين عدم بكرة أحد
 منهم، ولأن أطراف بيت أخطأ حرمة من كتمه،
 فلما سقط عثمان أمره فأولى أن يسقط القطع
 في أكتفائه، ولأنه يجب القطع بمروءة مال محرر
 مملوك وهد، الأوصاف مختلفة^(٢)

قال في البحر الرائق لا قطع على النبأ
 لأن النسبة تحكمت في الملك، لأنه لا ملك
 للميت حقيقة، ولا سوارث لعدم حاجة الميت
 وقد تمكّن الخلل في المقصود وهو الإرجاء، لأن
 الحناية نفسها باقوة الوجود وليس هذا المحكم
 ما إذا كان القبر في بيت مفصل عن الصحيح وما

(١) حـ. لا قطع من أبيه

ليرى: الريلقي في نصب الرقاب ٢١٧/٣٨ ط المطبع
 العلمي، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج
 الموعود على أبي عبد الله رضي الله عنه: ليس على
 الناس قطع، وهو في المصنف ٣٦١/١ ط ٢٢٤
 (طبعة)

(٢) البوطي على رعي ١٥١/٩ - ١٥٤، والنصير القرن

١٥٠، وكتاب المصنف في التكملة ٥٢/١٧٧ وصححه

ووجه القدر مع المولوي ١٣٩/١ ط ١٣٩

والشترط معنى الشاعبه هي القطع - أن
 يكون القبر محسباً لمخرج مربي ثمرة
 معصومة، ولا بد أن يكون الميت محسباً لمخرج
 الكفر الخوري^(١)

٨ - واختص المصنف المذهب بغيره البياض
 سارقاً في اعتبار البحر حرراً للملك حتى يجب
 قطع سارقه، وذلك إذا أُلقي الميت مع كفه فيه

فقال المالكية: القبر والبحر حرر للملك
 فيقطع سارقه، بل الدسوقي وفيما البحر فظلم
 كونه حرراً للملك سلاماً عليه، أما الذين في
 البحر فوجروا فلا قطع على سارقه، عليه عدم
 المالكية^(٢)

وقال الشافعية البحر ليس حرراً للملك
 الميت المطروح له فلا يقطع أخذه لأنه ظاهر،
 فهو كسائر ما وضع الميت على شعير القبر
 فأحد كتمه، بل إن غاص في الماء فلا قطع على
 أحده أيضاً، لأن طرده في الماء لا يعد حرقاً،
 كما لو تركه على وجه الأرض وعيب الريح
 بالمرأه^(٣)

١ حـ في المصنف ١٦٩/١ - ١٧٠، وكتاب المصنف

١٢٩-١٣٨/١، وكتاب المصنف في المصنف ١٨١/١٧٧

(٢) حـ في المصنف على شرح المصنف ٣٥٠/١

(٣) في المصنف ١٧٠/١

عبد الله الكثر من بركة الحب لم يمس
الورثة ، فالورثة هم الخصم في سرقته ، ولذلك
لو سرق بعض الورثة أو دونه بعضهم لم يقطع
فلو بشعر الحب ، أحد عنه الكثر وهو من تركه
الحب طالب به الورثة من أحبه لأنه منكمهم ،
ولو نكل ، لم يمسح أو ذهب به من رغب الكثر
انتموه على من رغب الله .^١

أما إذا كان الكثر من أحد ، ي أو دونه ، من ماله
فإن الخصم المستحق المطالبة هو مالك الكثر
الأول لأحبي أو السيد ، لأن يمل الملك بمر
الملك عمر بمر ، لأنه لا يثبت سقاء فكان الكثر
مستحقاً عليه لا يرجع فيها كعبارة الأرض
للخصم

وإن كان الكثر من بيت المال فالأصل هو
الخصم .^٢

ولأن الحائبة الخصم في سرق الكثر
الورثة ، فلهذا يجوز من ماله في المطالبة فإن
لم يكن ورثة فإلخصم نائب الإدم كسلطان
حقوقه ولو كان الكثر من أحبي فالخصم في
سرقته الورثة أيضاً ، لقيامهم مقام مورثهم

إذا سرق من ثوب في القفصة وفيه الحب ، وما
إذا سرق من القفص ثوباً غير الكثر ، لعدم الحرق
ولو سرق من الحب الذي فيه قفصت ماله سرق
غير الكثر لا يقطع ، لما قوله بالدخول إلى ريقه
القفص ، وكذا لو سرق من بيت فيه الحب ، أقوله
بالدخول كمنهجر الحب وهو أظهر من الكثر ،
فوجوده لإدخاله فيه .^٣

وإذا كان الخصم في فتح القفص لا يقطع
على الحبس لئلا يفسد في نفس ماله
الكثر ، وذلك لأن المال ما يهرق فيه الرعة
والفقد ، والكثير يهرق عنه كل من علم أنه كثر
به ميت إلا نادوا من الناس ، ولأنه شرع الحد
لثلاث جدار والحاجة إليه فليكن وجوده ما يندو
وجوده فلا يشرع منه لوقوعه في غير محل
الحاجة ، لأن الأمر عاد حاصل طبعاً كما سماه في
هذه أحد بوطه الشهية^٤

خصم البطل :

١٠ - اختلاف القفص في الخصم في سرق الكثر
فذهب الشافعية إلى أن الخصم في ذلك هو
المالك لأن الكثر

(١) من مباح : ١٦٩ - ١٧٠

(٢) من مباح : ج ١ ، ١٦٩ ، ينظر في الكثر ١٧٠/١٧١

وما سجد

(٣) في مباح شرح كثر الحائز ٦٠/٦١ - ٦٢ وط

١٦٩ - ١٧٠ ، مطبع القلم ١٣٧٥

(٤) فتح الميم ٢٨/٢٩

نَبِش

ول لو تن لب مع ملا و مې انكو فهو
من شرع به من الورقة • قال ليهوتي • كما قطع
به غير واحد وجرى به الحدّ الإلغى • لأن
مبنيته قيساً على حكمه • فهو ليدفعه من حاجته •
فردا و قد تغير قوله ١

التعريف

١- نقش هي قلعة من يثبت لأهل بيته
كتبتهم، ويثبت لهم أخته على مقدم
الأرض والقرى والشر، ويثبت لهم • ويثبت
على قريته • وليس هو استعراج القدر
ومنه ليس • القدر بيشر قيسو على موسى
لشرو قضايتهم وصبيته
والنساء حرة • من القصور
ولا • ج • انعم لأصطلاحه على النعم
معه •



الأحكام المتعلقة بالنَبِش

تتمثل بالنَبِش أحكام • •

أولاً • من القبر من النبي لمير ضرورية

٢ • الأصل أن نبش مير من النبي على أهل

١ • القصاص عليه • ١٠ • في قوله • بغيره • ولا يصح

لوجه

٢ • دفعه الحاج • ٦ • ١١٤

نقطة على • ٩ • ١٣٨

الحمد لله وحده والحمد لله

بعض عبارات المعهات هي حكم حد
بعض هل هو واجب أم لا؟ وهل هو مشروط
بعدم تغير اليت؟ أم لا؟

تخصر الناحية في الذهب عشرين مرة
بشئ الله في ثلاثة فروع الفاضل وقد نصير
بشئ، وإن كان الكمال من شركة، أو من
مال، أو لم يسمع حلاله، وقد لم يصب الكمال
ذلك حرم النسخ كما يرمي به بعض فقهاء
الشافعية، قال القسبي الخطيب وهو الذي
يظهر اعتناقه قديماً على الكفر، وقال
الزركشي: لم يكن محجوراً عليه أو من
يحسب له، قال ابن النسيم لعبادتي وهو
ظاهر، وذهب بعضهم إلى أنه يجب للنسخ
وهو طلب الكمال لا والله رابض، لأن
بركة فيه لغيره، قال

وقال الخنفة ولا يخرج من ليبر بعد إزاله
التراب إلا حتى تأتي بكعبا إذا سقط في القبر
منه ، أو كثر ثوب مصبوب ، أو دس معه مثل

الحيرة بعد الأرض حرام بالجملة المعنى، إذا كان
ذلك لتبديد ضرره ما عساه من هناك فحرمه
ب^١

ثانياً ، بين القبر قبل البلى لضرورة

٣ - اتفق العلماء على أنه يجوز جيش القهر قبل
البلو إذا كان ذلك لضرورة أو شرع شرعي
ومن هذه الألفراض ما يتعلق بحقوق مالها
ومساهمة بتمتع بحقوق لبيت نفسه، ومنه ما
يتعلق بمكان القهر^{١٦}
وتفصيل ذلك في ما يلي.

١- من الفم من أجور حال وقوعه *

فذهب فقهاء في الجملة إلى أنه إذا وقع ما
هو مفسد في نفسه أو مفسد في بعض أجزائه، مثل
الخمر والكافور واللبان - ربط في هذا المثل الذي
يسمى القصر من أجل استخراج أحد مصلحيه، بل
بجور ذلك ويد كل فبيلا، ونحوه وما أشبهه، فإن
الحكمة والمناكير، أو حائلا كما هو عليه

٢٩ - من اجله ان شايهين ١٢٠ وحياتهم الانكسار ١٢٠ =

[illegible]

(٩) طالب نمر حاضر، ٢٠٢٠، وهو اسم الكلمة (٨) ٤٨٠

اصول اقتصاد، ۳۹، زمستان، ۱۳۸۶، شماره ۱۵۴.

٢٠٢٧ : المجلد الثاني

1178 حاتبة البراءة ١٩/٥٣ وحملوا الإكليل ١١٧٨

وسعي المحتاج ٣٦٦، والعملي ضروري
١٤٠٣، ولينزل عنده ١٢/٩، وكتاب

14752

(4) $\bar{F} = F$ and $\bar{F} = F$ are the same.

المجلد ٢٠٠٧، العدد ١، الصفحة ١٢٣

مسجده في القبر جاز أن ينشئ^(١)

ب - نشئ القبر من أجل مال يلزم الميت

٥ - قال ابن تيمية: ولو بلغ مال غيره ولا مال له
ومات من ينشئ فولان

الأول عليه القيمة ولا ينشئ عنه، لأن من
ذلك يبطال حرمة، لأجل وهو الأدمي لصيغة
حرمة الأدمي وهو المال، ولأن حرمة المسلم مبني
كحرمة حياً ولا ينشئ عنه حاله بيع المال إنما
لم يخرج مع الفضائل اتفاقاً فكذلك مبني

القول الثاني أنه ينشئ عنه، لأن حق
الأدمي مقدم على حق الله تعالى ومقدم على
حق الصالح، فتعدي، ولأنه وإن كانت حرمة
الأدمي أعنى من حرمة ص - لغة، فإن لكنه لزمان
استمره بعده، فقلوا: وهذا القول أولي - وهو
مركب صلافة فإنه يتضمن ما بعده، ولا ينشئ عنه
اتفاقاً، وكذا لو سقط في حوزة مال لغيره بلا عهد
منه لا يسو حكم اتفاقاً، كما لا ينشئ أحق مطلقاً
(خصته إلى الهلاك لا مجرد الاحترام)^(٢)

بإلحاق الاحتمية لم يتصوروا على أن يحكم نشئ

حدثت له من غضب عريض ثم نزل من أبي أحمد
الحكم أنه قال: لا يصح هذا الحديث

(١) كتاب الخلع ١٤٥/٢

(٢) حاشية ابن عثيمين ١/١٠٧، وفتح الباري ١٠٧/٢ ط
دار ابن جرير، انظر القبر

وإن كان المال دونه^(٣)

وعال المالكة - من لأشبهه نشئ بقبر القبر
من جملها إن سبي معه مال نحو ثوب أو حاتم أو
دنانير، لكن، كان المال عبيراً أُنشئ يخرج
مطلقاً، وإن كان له آخر، كان كذلك ميسراً ولم
يسامح فيه الورثة^(٤)

وأشبهه ذلك في جواز نشئ القبر عدم تغير
الميت، فإنما يعتبر الميت أحقر غير الوارث على
أحد عوصه ولا شيء، ووارثه، كما أنه لا شيء،
لنوارثه كما قال غير عيسى، أي غير ذي
مال^(٥)

وقال ابن تيمية: إن وقع في القبر مال له قيمة
عمر أو دونه، ربه فيه بشر الميت وأحد، وذلك منه
معيه مع عدم التصور في أحده، وهو روي أن
الميت يورث شعبة رضي الله عنه وضع حافته في
قبر رسول الله ﷺ ثم قال: خذني، فدخل
وأخذه وكان يقول: إن أقر بكم عهداً برسول
الله ﷺ^(٦)، وقال أحمد: إذا سبي المحتضر

(١) حاشية ابن عثيمين ١/١٠٧، وفتح الباري ١٠٧/٢

(٢) صبر المحرر الإكثار ١/١١٤، وحاشية ابن عثيمين حاشية
الحاشية ١/١١٤

(٣) جواهر الكلام ١/١١٤، وحاشية ابن عثيمين حاشية
١/١١٤، ١/١١٤

(٤) حديث ابن القيم من شعبة وضع حافته
لأخيه بن عبد كرم في الرخ فمشق ١/٢٩٦ ط
المكتبة الرقعة للنووي في المجموع ١/٢٩٠ ط ليبوع ٢

بحور لا سحر خ الأثر له يذوق فانيه ، أما إذا
خسسه أحد من الورثة أو بحسبهم ، أو دفع
بحسب المال بعله بحور حيث يشاء ، وفي حقه
لقيام بعله مقامه ، وصراً للقب ، غير أنه إذا
مزمته ، وكذا إذا لم يطلب صاحب المال ماله

وعم وجه عدم الشاغب أنه لا يمس قبره
ولا مشو بعله ، بل يجب ، فبذلة المال ، بأمر في
مركته ، حديث عائشة رضي الله عنها : أن رسول
الله ﷺ قال : لا تتركوا عظم الميت كتركه ، سريه
حسباً^(١١) ، قالوا : ووجه الدلالة من هذا
الحديث أنه لا يترك ، لأنه عام ، وفي الحروف في
الحياة ، بحور لا سحر خ حرمه ، وسريه ، فكذلك
بعد الموت^(١٢)

وقال أحنافه : إذا لم يمس مال غيره ، بغير إرادته
وغير ماله ، فحاشم مثلاً ، وطليه به به يمشي
وعلم ذلك من تركه ، خصوصاً حرمه مع عدم
القصد ، فإذا بعداً ، ثم لم يكن له شيء يلحقه الميت ،
لعدم برقة ومعه شيء ، أو شيء جوده وأخذ

(١١) حديث : ذكر عند الميت فشره حياة

خرجه أبو داود (٣١/٥٤٤) ط صحيح أبي داود
صحيحه (الإمام) ١٣٢٠ ط مؤسسة العربية ، وعز
به ، العربي ط ، الموطأ ٢/٢٠٨ ط ، عن أبي عبد الله ، قال ،
البيهقي ط

١٣- ٤٤٤ لهج ٢ ، ١٠٧١ ط ، وير ٥٥٣ ط ، ٢٥٢/١
الشمس طوري ، ٢٠٠/٢٠٢ ط ، وفي التاج ١/ ٢٤

على المسح يختص قبل تدفنه ، وأما يسوي
فيه الأثران ، والأثر ، إلى معهم كذا منهم ،
بمستويات أي يمشي بعله لا سحر خ الأثر لا سحر خ
حتى يمس دقه ، وذلك بعد بئس قبره لهذا
« مرض كما هو دون معه المال

ودفع المال كية ، أنه يشي بطن الميت عن
مال إن لم يكن في حياته ، مات وهو في بعه ، سواء
أنه له أو غيره ، إذا كان بطلع بعه ، وأنه ، هذا
بعد ما ، فاستدعيه به^(١٣)

وقال أئمة معية : إن بلغ الميت حرمه أو
غيره من مال بطن ، دون كل ما استلحه مال غيره
فراجع الخطيب وغيره أنه لا يمس قبره ، ولا شيء
بطنه لا سحر خ فقال لأنه استهتك ماله في حال
حياته

وهي وجه عند شافعية ، أنه لا يمس مال
غيره يمشي قبره ، ويشي بعله لا سحر خ ، لأنه
صار للورثة بعد موته فهو كمال ، لأخيه^(١٤)

أنه إذا كان مال الذي استلحه بغيره ، أو
وذلك ، وعائنه ، فإنه ولم يضمن بطنه ، فليس
رؤيته ، غيرهم مسمى قبره ، وفي حقيقة

(١٢) حرم الإكفل ١/ ١٦٧

(١٣) حرم الحاج ١/ ١٠٦ ط ، وهو غير صحيح

والشمس طوري ٢/ ٣٠٢ ط ، وفي التاج
٢٦٦ ط

ثوب حرير قبل الرعي ، هو كالثوب ، مقصوب
 مخبري في بيته هذه الأوجه - الثلاثة - واسم قر
 هذا كثير ، وفيه غر ، وصفي أن يقطع فيه بضم
 الثوب بخلاف المقصوب فإن بيته حتى مالكة ،
 قالوا وهذا هو غنم ، لأن حتى أنه مدالي ،
 وحق أنه بيتي من لصاحبه (١)

وقال الشريفي الطيب لو دس في أرض
 أو ثوب مقصوبين وطلب بهم مالكة فيحب
 البش ويغير اليه وإن كان فيه حنة حرمة
 اليه ، يصل المسحق إلى حة
 ومن نصابهما شرك

ومعنى الثوب في الثوب إذا وجد ما يمكن
 فيه اليه ، والأعلام يحور المش كما اقتضاه كلام
 الشيخ أبي حماد وغيره بناء على أن إذا لم يجد إلا
 ثوباً يرد من مالكة فهو لا يدعى حرماً ، وهو
 ما في السحر وغيره وهو الأصح قبله
 الأقرعي (٢)

وقال الحنبلي إن كان اليه ثوب
 مقصوب وطلب مالكة لم يشر الطهر ، وغرم
 ذلك من تركته ، لأن كان دس الغرم مع عدم
 حنة حرمة اليه ، فإن تعدد الغرم لعدم تركه

ساد الكس والإلا لا يشر ، ويعطى رب الكس
 بهت (٣)

وللشافعية في مريح سنن الفهر من أجل
 كمن مقصوب فقال
 قال النووي : يودع في ثوب مقصوب أو
 مسروق ثلاثة أوجه

أصحها أنه يبيش كمن يودع في أرض
 مقصوب ، ويهد ، قطع البشوي وآخره ،
 وصححه العراقي وانتولي والرامي

والثاني : لا يجوز بيته بل يعطى صاحب
 الثوب فيه ، لأن الثوب صار كالهاتك ، ولأن
 صلحه أفحش في حنة الحرمة ، ويهد قطع
 القاضي أبو الطيب في ملبه وأبى الصباغ
 والبيهقي . وهو قول الظلمي وأبي حماد ونحوه
 الشيخ أبو حامد وأما علي بن الأصحاب

والثالث : إن تعبر اليه وكان في ثوبه حنة
 حرمة لم يبيش ولا يشر ، وصححه صاحب
 العدة والشيخ نصر المقدسي واختاره الشيخ أبو
 حامد وأما علي بن الأصحاب بعد حكمتهما عن
 الأصحاب واختاره أيضاً الظلمي .

قال لإمام النووي ولو كثر الرجل في

(١) حاشية ابن عابد في ٦ / ٦ ، وكبح للمع
 ١٠٠٢-١٠١ / ١ ، وجواهر الإكليل ١ / ١١٧ ، والمحرر
 مع النووي ١ / ١٤٤-١٤٥

(١) المحرر للنووي ٥ / ٢٩٩ ، موضعي الخراج ١ / ٢١١
 (٢) صهي المحتاج ١ / ٣١٦ ،

لست وإلا فأن حصة هك حرمه ليعيش
المستحق إلى حقه^(١)

هـ - تش قير الحاصل من أجل حمل

٨ - اتعبد الفقهاء من تش قير الحاصل من أجل
«ماها على مولد»

لأنهما لساناً «تتألف» لو ذهب
لمرأة هي غنم، جبن، مربي حية - يأن تكون له
سنة شهر مائة - تش قيرها، تش جوبها
وأخرج حبي تفر كذا، حب، لأنه كذا يحب
ثم حرمها قبل شمس، ولها إن لم يرج حاته فلا
يشترى بها، وإلا لم تكن دف - مركات حبي
يكون سم يدي^(٢)

لأنهما اتعبد بالنية والمساواة على عدم
شروع الحاصل، فقال اليهودي إنه حائث
حمل لم يرحى حياته حرم شق يدي، من أجل
الحمل مسلمة كذا أو تحية، ما فيه من ذلك
حرمة مبنية لإهداء حياه موهوم، لأن الغالب
يظاهرون الولد لا يبرئ^(٣)، واحتج أحمد

ومعه تش القير واحد الكني المحسوب قدع
بالكنا إن لم يبد به قبحه الكني مخرج، سواء
كان ولداً أو غيره، فلا يشترط - يدي - وهو كذا
دفع الضرر مع عدم ذلك حرمة إلى^(٤)

وفي اجتماعي فتدعم أنه يشترط إن كان الكني
وإن كان له ولد، بل يملكه من ماله وإن كان
نائباً فحقه من تركته^(٥)

د - تش القير بإفادق لبب بالأرض معصوية

٧ - تش القير، على أنه يجوز بيع مربي إلى
دني في أرض معصوية وطلب ذلك منه ولم
يرض بقبحه، لأن قصر في الأرض بدوم مبرور
ويكثر، ولغيره أنه يملكه عند شغل به بغير حق،

وقال معهود، إن ثلث الأرض - انشتر
حتى يمتد بيت الحايمة من ذلك حرمه، سب

وقال حصة بحد المالك من حرمه
ومأولة أمه بالأرض، ويرى قومه مثلاً، لأن
حده في أرض وظاهره، وإن شاء، يوك
حده في - عهد وإن شاء سواء

وأما ما كني طواف البرش علم بغير نسب

فإن تغير لك تجوز لذلك على أحد المومنين

أما الشاعبة فقالوا - حب السن ونوم

(١) كتاب المصنف ٦٠١ ورواه الإسماعيلي ١٧/١

رواه المصنف ٢٦٦، ٢٦٧ منه افتتاح ٢/٣ وشمس

لام ٥٥١، ٥٥٢ منه افتتاح ٢/٢

(٢) مربي المصنف ٣٦٢، ٣٦٣ منه افتتاح ٢/٢

(٣) جواهر الإجماع ١٦٧، ١٦٨ وشمس المصنف ١٠٢، ١٠٣

وكذا المصنف ١٦٧، ١٦٨ وشمس المصنف

٥٥١ - ٥٥٢

(٤) ١٢٥، ١٢٦ منه المصنف

(٥) المصنف ١٢٥، ١٢٦ منه المصنف

غير غسل أو تيمم لفعله ، لأنه واجب يستترك
عند فريضة أو نفل أو نفل أو نفل ، والأثر
وفي قول ثالث عند الشك في أنه يشترط
بقي منه جزء ^(١)

ب - سش القصر من أجل تكفين الميت
١١ - ذهب الحنفية والشافعية إلى الأصح
والحنابلة في أحد الوجهين ، من أنه إن دس الميت
بغير كسر لا يشترط حرمه ، وعلى أن يشترط فيه
والحنابلة ذلك بل القصر من من تكفين الميت
المس ، وطعن في ذلك مع ما في البش من
التهتك طرفة العين

ومقابل الأصح عند الشك في الوجه الثاني
عند مخالفة : أنه يشترط ويكفي ، لأن التكفين
واجب فشيء لا ينس ^(٢)

ج - سش قبر الميت من أجل الصلاة عليه
١٢ - ذهب الحنفية والشافعية وهو روي عن
أحمد عند اختلاف القاصي ، من أنه لا يشترط قبر الميت
من أجل الصلاة عليه ، بل من ذلك من هناك
حرمه ليت مع تكفيله الصلاة على الميت ، لما

بقوله ^(٣) كسر عظم حيث كسر عظم
الحق ^(٤)

ثالثاً ، بش القبر لما يمتنع بحقوق الميت
منه

٩ - اختلف الفقهاء في جواز بش القبر حتى
لميت كدفنه قبل العمل أو التكفين أو الصلاة
عليه أو دمه غير الفسه وبحديث على التمهيل
الثاني

أ - دفنه قبل الغسل ،

١٠ - اختلفت أقوال الفقهاء في جواز بش القبر
بأدنى باب من غير غسل ولا سمس

فذهب الحنفية وهو قول عند الشافعية إلى
أنه لا يشترط القصر لفعل حد بهالة التبرج عليه ،
سواء تعمير أو لم تعمير ، إذ من ذلك من حيث
حرمة الميت ، ولأن البش مثله ، وقد نهي
عنها ^(٥) ، كما قال الحنفية

وذهب الحنفية والشافعية على المشهور
عنه إلى أنه يجب بش القبر في دفن الميت من

(١) حديث ذكره طه الحنفية ١

منه في جوفه ٥

(٢) رواه ابن ماجه في سنن أبيه - سنن أبيه - من النعم
ولذلك لا يرد عليه إلا في جوفه (أصح الحديث) ١/٢٩٩
الكتاب من حيث هذا الحديث (أصح الحديث) من النعم
عن

(٣) حاشية في حاشية ١٠٥/٢٥ رمعي في جوفه ١/٢٩٩

الكتاب من حيث هذا الحديث ١/٢٩٩

(٤) حاشية في حاشية ١/٢٩٩ رمعي في جوفه ١/٢٩٩

(٥) حاشية في حاشية ١/٢٩٩ رمعي في جوفه ١/٢٩٩

١/٢٩٩

الأول : للشيخ الفقيه والخليفة أبي ثور إنه يجب بش القبر وتوجيه الميت إليه استسراحاً لمواجهته ، إلا أن تعبير ، أو يحلف عليه التصحيح فيترك ولا يش^(١)

الثاني : للحصة لا يش إذا دفن ميت إلى غير القبلة صوناً لحرمته ليت من الميت^(٢)

رابعاً : بش القبر من أجل نقل الميت إلى مكان آخر

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز من القبر من أجل نقل الميت إلى مكان آخر ، قال ابن الهيثم : القمت كلمة اشباح - مشايخ الفقهية - في امرأة دفن ابنها وهي عاتية في غير بلدها فلم تعبر وأرادت منه ، أنه لا يسعها ذلك ، فتجوز شواذ بعض المتأخرين لا يلتصق إليه ولم يعلم بخلاف بين المشايخ في أنه لا يش ، وأما نقل بعقوب ويومئذ عليه وعلى ديننا السلام من مصر إلى الشام ليكونا مع قبائهم الكرام فهو شرع من قبله ، ولم تنرم به شروط كونه شرعاً ل^(٣)

روى أبو هريرة رضي الله عنه : أن أسود - رجلاً لو أسرك - كان يقيم بالمسجد فمات ، ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره فمات يوم نال حاصص ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يارسول الله ، قال : أفلا اتنصموني ؟ فقالوا : إنه كان كفواً وكذا - قصه - نال فمضوا شأنه ، قال : فلو علي علي قبره - فأتى قبره لمصى عليه^(٤)

وهي الرواية الأخرى عن أحمد أنه يش ويصلى عليه ، لأنه دفن قبل غسله وبسبب فبش فعله ، كما لو دفن من غير غسل ، ولأنما يصلى على القبر عند الضرورة .

وهذا الخلاف صديد لم يتغير ، ميت ، أما إن تغير الميت فلا يش بحاله^(٥) .

وقال المالكية : إن سم يصل على الميت أخرج لها ما لم يموت ، بأن عطف الشفيع ، فلو عطف لقبره صلى على قبره^(٦)

وللتفصيل ينظر (جنائز ق ٢٧) .

د - يش القبر إذا دفن الميت للقبر : القبلة :

١٣ - اختلف الفقهاء في حكم بش القبر إذا دفن الميت لعبر القبلة على قولين .

(١) غصه الفصاح ٢٠٤/٢ - ٢٠٥/٢ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١ ، والشمس لأبي حنيفة ٢ ، ٥٤٢

(٢) - كتب أبي حنيفة ١٦٢/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١

(٣) فتح القدير ١٠٦/٢ - ١٠٧/٢ ، وحاشيت ابن عيسى ١٠٦/٢ - ١٠٧/٢ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١

(٤) سعيد بن أسود - رجلاً لو أسرك - فمات ، ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره فمات يوم نال حاصص ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يارسول الله ، قال : أفلا اتنصموني ؟ فقالوا : إنه كان كفواً وكذا - قصه - نال فمضوا شأنه ، قال : فلو علي علي قبره - فأتى قبره لمصى عليه^(٤)

(٥) - كتب أبي حنيفة ١٦٢/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١

(٦) - كتب أبي حنيفة ١٦٢/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١

(٧) - كتب أبي حنيفة ١٦٢/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١ ، ومسنى الفصاح ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١

وأما غيرهم فقد قُتل ابن قدامه في المعية
ولم ير، الصعانه والكعبون ومن بعدهم يعزرون
في المعية^(١)

خامساً، مثل قبر الميت لدن آخر معه -
١٥ - ذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يحرم وبش
غير ميت باقي حيث آخر،^(٢) في ذلك من هناك
حرمة الميت الأول، ومتى علم لو حر أن الميت
بلي وصدر ريمم جاز ميتة ودفعه،^(٣) ربه فيه،
وسحلت ذلك ما خلاص البلاء واليهاء، وهو في
البلاء لحدة أسرع من في البلاد الباردة.

وان شك في ذلك أي أنه بلي وصدر ريمم
رجع إلى قولهم الحبرة لعنه ذلك

لأن حذر حرمه فيها عسماً دفنها في مكانها،
وأعد الثراب كما كان ولم يجرء في ميت آخر عليه
كما أنه يجوز إذا صارت ميت ريمماً الزواجر
والجرائع وغيرهما في موضع الدفن فإنه لم
يحالف شرهم واقف، ولم تكن المشيرة
صحة^(٤)

وبالمنفعة لو بلي ميت وصار ثوباً جلا
دفن غيره في قبره ووجهه والباء عليه^(٥)

ودعت الحنابلة إلى أنه يجوز بش الغير لدن
أثبت ودفعه في بقعه غير من بقعته التي دفن
فيها، كما جازوا صالح لنعوذ عليه بركته، أو
لإجلاله في سر واحد عن دفن معه، فيجوز
بش له ذلك^(٦)، بقول جابر رضي الله عنه
«دفن مع أبي رجل، فله نصف نفس حسن»
أخرجه في حقه في هو على حدة وفي رواية
كل أول مثل - يعني يوم أحد - ودفن معه آخر
في قبر، ثم ثم طبعه فسي أن أتركه مع الآخر،
صاحبه رفته بعد ستة أشهر، فقه هو كيوم
وضعت هبة غير الله^(٧)

واستثنى الحنابلة من مبطل القبر لدن الميت
بقي بقعة غير من بقعة الشهيد إذا دفن معصره،
فلا يش قبره نفسه إلى غير معصره، حتى لو
أقل مع رد إليه، لأن دفن الشهيد في الكبر، الذي
قتل فيه سه^(٨)، لقول النبي ﷺ في شأن شهداء
أحد: «ادفنوا الميت في مصارعهم»^(٩)

(١) كتاب الفتح ٨٦/٢، ٦١٣.

(٢) حبيب جابر رضي الله عنه «دفن مع أبي رجل»
در - في حذري (صحيح الساري ٢١٦/٢ - ٢١٦/٤ ط
الصلابة)

(٣) كتاب الفتح ٨٦/٢، ٦٤٤.

(٤) حبيب: «لو دفن الميت في مصارعهم»
أخرجه النسائي ٢٩/١ ط متعده عكرى أو عبد العزيز
في الصف ٩٧٨/٢ ط فطرس القاسمي في حديث
أبو بن عبد الله رضي الله عنه

(٥) المعنى لا ينفذ، ٢٤١/٢ ط حجاز

(٦) ٩ - ابن فتح ١٤٣/٢ - ١٤٣/٣، وكتاب المعنى على

مفسر ١١٤/٢

(٧) إمامي له عليه (٩٧/١)

نَهْرَجَة

التعريف

١- تهرج والتهرجة تعظا مفرعان ، قال ابن الأعرابي ، التهرج التدرهم بطن السكة ، وكل مردود عند المرد يهرج ويهرج ، والتهرج البطل والذوي من التسيء

وهي الاصطلاح ، قال الخليلي التهرجة التدرهم الرديء ، أو ما يرد من التجار من التدرهم ، أو ما يرد في غير ذلك

الاصطاح ذات الصلة :

أ- الحياء :

٢- الحياء جمع حياء ، والتدرهم الحياء : ما كانت من القصبة الخالصة ، ورجعي التجارات وتوضع في بيت المال^(١) والصدقة يهه ، التخلد

سادما بش قور الكفار لعرض صحيح :

١٦ قال الخليلي لا يسي بش قور الكفار صلبا للمال ، وإلى هذا ذهب الخليلي^(٢) وقالوا بجوز بش قور لشركي مال فيها كغيري^(٣) رغال^(٤) ، فأروي أن النبي ﷺ قال : هذا قور أبي رغال ، وأبه ذلك أن معه عصا من ذهب إن أقيم بشتم عنه 'صنموه' معه فابتكره الناس ، وصنموه جزا القصص^(٥)

وقال الشافعي لو دعي كافر في الحرم بش قوره ويخرج إلى خارج الحرم^(٦)

وقال الحليمي يجوز بش قور لشركي ليشد مكانها مسجد^(٧) ، لأن موضع مسجد النبي ﷺ كان قبور الكفار وشركي فأسر بهنشا وجعلها مسجدا^(٨)



- (١) حبيب بن غليلي ٢٢٥/١ ، ورواه القناع ١١٤/٢
- (٢) أبو رغال كان خبلا للبحث الذي يروحوا إلى مكة ليدم الكعبة فمات في طريقه فوجد له قبره ، فأنظر كشف القناع ١١٤/٢
- (٣) حديث أبي رغال ، سنن ترمذي ٢٠٠
- (٤) معنى لخال ٣٠٧/٢
- (٥) كشف القناع ١١١/٢
- (٦) حديث : موضع مسجد النبي ﷺ .
- (٧) أخرجه البيهقي (صحيح أبي داود) ٢٠١/٢ ط الشافعي
- (٨) وصح ٢٧٢/١ ط حبي (صحيح أبي داود) ٢٠١/٢ ط الشافعي

(١) لسان العرب ، والتدرجيات للفرجاني ، ورواه حبيب بن غليلي ٢٢٥/١ ، ورواه الشافعي ٢٠١/٢

(٢) لسان العرب ، ورواه حبيب بن غليلي ٢٢٥/١

الركاة والأجزاء^(١)

فإن سم تكن أتمالاً وألجنة لا موية لثتجلاوة فلا
ركاة لبيها إلا أن يكون ما لبيها من العضة يبلغ
ما تقي نوعهم وهو بصلب الفضة أو لكون متويه
للثجلا^(٢)

والنفصيل في (ريوف ف ٦ - ٨)

بيع التبهرجة ما لحياد

٥ - لا يجوز بيع اخبيل مألوهي والتبهرجة إلا
مثلاً بثل^(٣).

والنفصيل في مصطلح (ريوف ف ٩)



ب - الشوقية .

٣ - الشوقية : ذراعهم صغر مجموعته بالذمية
لحاسها أكثر من ففتها^(٤)

وقال الجرجاني الشوقية : ما غلب عليه
عشه من الذراع^(٥).

والص : بهما هي العن الزلند في كل^(٦) ،
والشوقية أرواً من البهرج

الأحكام المتعلقة بالتبهرجة :

التعامل بالتبهرجة :

٤ - التبهرجة من الدراهم لغشوشه ، وهذا
اكثرع من الدراهم (إن كان الغالب مبيها هو
الفضه مبي كتفراهم اشالضه ، لأن العن مبيها
مسنهلكت فتجرى فيها أحكام الدراهم ، خالضه ،
فيجوز التعامل به معشوشه وإن جهل قدر
عشها ، ونحب فيها الركاة عد بعض المعها ،
لأن ما عبت فضه على عشه ثناوله اسم الدراهم
مطلقاً ، والشرع أنه حب الركاة باسم الدراهم
وإن غلب العن ليس كالفضة مبظر فإن
كالت : ألجنة أو موي الثجلاوة : عبرت فيعنبه ، فإن
يلعب بصلباً من أدنى الدراهم التي غلب فيها
الركاة - وهي التي غلب فضتها - وجنب فيها

(١) البحر الرق ١/١١٥

(٢) البحر الرق ٢/١١٥

(٣) صاحب ابن عديم ١٨٢/١

(٤) ابن عديم ٢/١١٨

(٥) الترمذاني للهرجاني .

قال القمر : النبي هو من آتاه عن الله ، فترك
هجره

وهل يرجح - القمر - المجمع عليها في
البيان والاثبات ، طوطم القمر - وقد هجره من بعده
من اهل المديح جميع ما في القمر من هذا -
والأجود ترك القمر

والنبوة هي الاعطاح - قال عائشة من
الناس إنها صفة في النبي ، وقال عائشة ليت
جمعه ثوبت في النبي ، من مجرد معلق
الخطاب الإلهي

والصحيح ، النبوة مجمع هذا وقد ، ففي
نظم من صفة نبوية في النبي ، وصفه صفة هي
مجرد تعلق الخطاب الإلهي

الألفاظ ذات الصلة

الرسالة

١ - رسالة في الله اسم مصدر بمعنى
الإرسال يقال أرسل إلى فلان ، أي وجهت
إليه ، وأرسله في رسالة ، فهو مرسى
درسن

١) ملك عرب امير ، وضع في سنة ٢١٤

٢) كتاب النبوة في سنة ١٢٥٩ م كتب بخطه

٣)

٤) ملك العرب ، وأمره بالملك حتى رجع من بعده

له في

نبوة

المعروف

١ - النبوة مع من (مايسو) لوم من (النبوة) مع
النبي ، بمعنى الوضع ، ومع (النبي) وهو من الله
لأمر من الله

قال ابن منظور : النبي : تضاف إليه من أعلام
لأمر من النبي ، يعني به في كل جيل رسول
قال بعضهم : ومنه اشتقاق النبي ، لأن
أرفع خلق الله ، وولاه لأنه يهتدى به

وهذا من السكيت ، إذ أخرجت النبي من
سبوه والسبوه ، وهي الإضمار من الأذن ،
لأمر من الله ، ولأنه أشرف من سائر الخلق ،
فأصله غير لهم

وقد من : ملك من الملأ ، فالله ، فمن لأحد
معنى (الملك) ، وهو لأحد ، يقول له :
أمر فلان بكذا ، أي خبره خبراً ، فله من النبي
وأصله : النبي ، أي قيل خبره منسوب ، أو من
داخل ، أي بالوصف ، ثم سئل هجره

أَنْ تُرْجِعَهُ ﴿١١﴾ وَمَوْتَهُ ﴿١٢﴾ وَإِذْ نُوحِيَ إِلَىٰ
أَنْحُولِي بَيْنَ الْأَمْنِ وَبَيْنَ زُرْسُلِي ﴿١٣﴾ وَصَلَّ
إِلَىٰ بَيْتِهِ لَأَنْ هَؤُلَاءِ الْفٰلِظِينَ عَلَيْهِمْ أَهْلَاطِيرُ
يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ وَلَيْسُوا بِبُيُوتٍ مَعصُومِينَ مَصْفُورِ
فِي كُلِّ مَاطِعٍ لَهُمْ ﴿١٤﴾

الفاظ ذات المعنى :

الرسول :

٢ - الرسول في سورة النمل . ويستعمل
بالمذكر وبالفرد والواحد والجمع ، وهي شريفة
العريز ﴿١٣﴾ وَرُسُلُ رَبِّ الْأَعْلَمِينَ ﴿١٤﴾ ويجمع
ليضا على رسل وأرسل ﴿١٥﴾
وهي الاصطلاح الرسول إسان معناه الله
على الخلق بتبليغ الأحكام ﴿١٦﴾

والرسول أخص من النبي ، قال الكلبي
وفقره كل رسول نبي من غير عكس .

عدد الأنبياء والرسول عليهم السلام

٣ ذكر له تعالى في القرآن الكريم بعض

(١١) سورة القصص ٧

(١٢) سورة النمل ١١

(١٣) سورة النمل ١٣

(١٤) سورة النمل ١٤

(١٥) سورة النمل ١٥

(١٦) القصص ٢٤

(١٧) القصص ٢٤

الرسول بالاسماهم في مواضع كثيرة من كتابه ،
منهم ثمانية عشر رسولا ذكره في سورة النمل
﴿١٣﴾ وَرُسُلُ رَبِّ الْأَعْلَمِينَ ﴿١٤﴾ وَصَلَّ
إِلَىٰ بَيْتِهِ لَأَنْ هَؤُلَاءِ الْفٰلِظِينَ عَلَيْهِمْ أَهْلَاطِيرُ
يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ وَلَيْسُوا بِبُيُوتٍ مَعصُومِينَ مَصْفُورِ
فِي كُلِّ مَاطِعٍ لَهُمْ ﴿١٤﴾ . وذكر سبعة
آخرين في مواضع أخرى هم آدم وإبراهيم
وعهود وصالح وشعيب وهو الكامل ومحمد ، حاتم
الأنبياء عليهم جميعا صلوات الله وسلامه .

وقد أمر الله تعالى في القرآن على أن هناك
رسلا آخرين ، وذلك حديثا ﴿١٥﴾ وَرُسُلًا قَدْ
فَضَّلْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ يَفْضَلْنَاهُمْ
عَلَيْكَ ﴿١٦﴾ . وقال ﴿١٧﴾ وَبَعْدَ أَرْسُلِ رُسُلًا
فَرِيقًا بَقِيَ مِنْ قَصَصَتِ عَلَيْكَ وَبَقِيَ مِنْ
لَمْ يَفْضَلْنَاهُمْ عَلَيْكَ ﴿١٨﴾

آخر الأنبياء :

٤ - آخر الأنبياء بمقتضى حديثه ذلك أمر
بمحمدي ، ويدل عليه قوله النبي ﷺ : **أَنَا نَبِيٌّ**
وَمَعِيَ الْآخِرُ مِنَ النَّبِيِّينَ كَمَا كَانَ مَعِيَ الْآخِرُ مِنَ
الْأَنْبِيَاءِ . أخرجه الأئمة من حديثه .
الذين يظهرون به ويحيون له ويقرنون .

(١١) سورة النمل ١١

(١٢) سورة النمل ١٢

(١٣) سورة النمل ١٣

أشهرها ما قاله مجاهد ، هم خمسة : نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ، صلى الله وسلم عليهم أجمعين^(١) .

ذكر من اختلف في كونه نبياً .
من اختلف في بيوته .

أ - الخضر

٦ - الخضر هو صاحب موسى عليه السلام ، وقد ذكر في قصته مع في سورة الكهف ، وهو معذرة في الآية غير المجمع على نبوتهم^(٢) . قال القرطبي الخضر بني عبد المجهور ، وقيل هو عبد صالح عبراني ، والآية يعني قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا عَيْنَيْنِ وَعُصَيْنَا ﴾ . تشهد بنبوته ، قال : وقوله تعالى حكاية ع : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُكَ مِن مَّاءٍ ﴾^(٣) .
يقضي أنه نبي^(٤) .

وَعَصَتْ هَذِهِ الْقَلْبَةُ الْإِنْفَل . عَنْ الْقَلْبَةِ ، وَأَنَّ حَاتَمُ التَّبِينِ^(٥) .

أولو العزم من الرسل :

٥ - ذكر الله تعالى أولي العزم من الرسل في قوله : ﴿ فَأَصْبَحَ كَمَا صَارَ آدَمُ الْفَزَمِيرُ ﴾ . والراد بالمزم الفزرة والشدة والحزم ، انصبهم في الدعوة إلى الله تعالى وإعلاء كلمته ، وعدم التهاون في ذلك .

وقد اختلف العلماء في تحديد من هم أولو العزم من الرسل على قولين .

الأول أنهم جميع الرسل ، لأنهم جميع الرسل م عيسى بن مريم ، لأن الله تعالى قال : ﴿ فَأَصْبَحَ كَمَا صَارَ آدَمُ الْفَزَمِيرُ ﴾ . ولا نكر كصاحب آفوية^(٦) . وقيل إن آدم أيضاً ليس منهم لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَفَىٰ ذُنُوبَهُ لَمَّا رَأَىٰ أَنَّهُ يُخَذُّ عَزْمًا ﴾^(٧) .

الثاني أنهم بعض الرسل ، ثم اختلف في تعيين أسمائهم على أكثر من عشرة أقوال .

- (١) مذهب أبي حنيفة ومثل الآية من قبله .
- (٢) أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٥٥٨) ط السلفي .
- (٣) وسهم (١/ ١٢٩) ط مكي (الطبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
- (٤) سورة الأحقاف / ٣٥ .
- (٥) سورة النجم / ٥٨ .
- (٦) سورة طه / ١٦٥ .

- (١) نصيب بن كثير ٢/ ٢٧٢ ، وتصغير القسوطي ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المصنف ٢/ ٢٢١ .
- (٢) جواهر الزكوى ٢/ ٢٨٢ ، فذخيرة القراء ١٢/ ٢٧٠ ، والزمخشري في التفسير ٢/ ٢٨٢ ، وشرح المصنف ٢/ ٢٨٢ ، وشرح المصنف ٢/ ٢٨٢ .
- (٣) سورة الكهف / ٦٥ .
- (٤) سورة الكهف / ٨٢ .
- (٥) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٨٢ ، والبيان والبيان ٢/ ٢٨٢ .

«لأنه يزنون جرحهم مريب» (رحم من أهد
الكتاب من يمينه، وأبرك النبي ﷺ وأمس به
وصدقه وشعه فله أجره)»

رئيس أئمة من أئمة محمد ﷺ «كأنه أ
مال رجوع إلى كتب الدنابات النافعة لاشعده
الاحكام منها والمطل بما فيه، لا ان ما ذكر من
احكام تلك الدنابات من التفرقة لوالدته محمد
مسعود بها عند المصهور خلافاً لملك لغيره
(ر. بيوة، شرح من غيب ٢)

ح - وجوب توفير الأتباء :

١١ - يجب على كل مكلف توفير لأتباء وهو
معيهم وإكرام ذكرهم والتجني أي قرب أي عمن
بعض من أئدهم، ومن هنا قلنا النبي ﷺ
«لا يقول أحدكم بي خير من موسى بن مثنى»^(١)
أي لا يرحي به التمهيل عليه من عرض قلعه،
فلان من يسميه حقوقي لأتباءه في تصديرهم
و توفيرهم ومحببتهم محبة مقدمة على محبة

لأئمه من محمد ﷺ فهي عامة، فبما من أحد
من أتباعه جمع بدعيه إلا هو مكلف بالرجوع
«ويتراه» «وطاعته» «والدخول في دس
السلام» «ويزم أحكامه» «والله تعالى به
«وإن أرسنك إلا رخنه فتصيب»^(٢) «وإلا
«وما أؤنسك إلا مصافه لتأتي بغيره»^(٣) «
وهذا النبي ﷺ «عذب حكامهم» «عطفوا
عليه» «مذكروا به» «كأن في بني يعقوب
أني قومه حاضرة» «ومعش إلى كل أحمر
والسود»^(٤) «وليس لأحد من أتباع الدنابات
السابقة أن يمسك سببه ويكني بها» «بل عليه
اتباع محمد ﷺ والرجوع به» «وهو ممن ذلك كان
«أجر مريب» «قال الله تعالى في حق جماعة
من علماء الصلبي لندوا مع جعفر بن أبي
طالب ومري الله عنه من الجنة وأسلموا»^(٥)
«أقرهم» «ببعضهم» «فكف من قبله» «فهم به يؤمنون»
«لأنه قد بنى حربه دلو» «مأناه» «لأنه ألحق من
«وإن بنا كذا من قتلوه» «مستبين» «لأنه» «وإن
«أمرهم» «مربون» «بما صار»^(٦) «والله النبي ﷺ

(١) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

أجره الله الجاهل لفتح جاري ١٩٠/١٩٠ ط. مطبعة
وسلم ٢١ - ٢٢ ط. عيسى الشهابي من ١٩٠٠

أي موسى الأندري دعي للبيعة وطاعة - أتم

١١ «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

أجره الله الجاهل لفتح جاري ١٩٠/١٩٠ ط. مطبعة

مدرسة أبو مسعود

(١) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

(٢) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

(٣) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

لغيره سلم ١٩٠/١٩٠ ط. عيسى الشهابي من ١٩٠٠

خطبة بني مريب

(٤) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

(٥) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

(٦) «خطبة» «لأنه يزنون» «جرحهم مريب»

ذَوَيْكَ هُوَ الْمُتَقَبَّلُونَ ﴿١٠٤﴾ ، وَهَذَا الَّذِي
الْبَنِي ﴿١٠٥﴾ ، وَالَّذِي عَصَى بَعْدَهُ لَوْ أَنَّ مَوْسَى ﴿١٠٦﴾
كَانَ حَسْبًا وَسَعَةً ، لِأَنَّهُ يَحْيَى ﴿١٠٧﴾ ، فَالْآخَرَى
أَتَانَا مَوْسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، بِأَرْفَهُمُ اتِّبَاعَ
مُحَمَّدٍ ﷺ وَالْإِيمَانُ ، وَلَا فِئْمَ مِنَ الْكُفَرِ مِنْ
حَقًّا

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا مَعَكُمْ الْبَشَاسُ قَالَ ابْنُ
مُحَمَّدٍ ﷺ إِنَّ أَرْسَلَ إِلَى حَالِهِ الْعَرَبُ
عَامَةً ، وَلَا يَأْمُرُ أَتَبَعَ مَوْسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا
سَلَامٌ لِّبَعْدِهِ ﴿١٠٨﴾

الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَ الْأَسْطُور :

١٩ - لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُطَهَّرِ فِي أَنَّهُ الْأَسْطُورُ
دَرَجَاتٍ وَأَنَّ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ ، يَقُولُ
إِلَهُ بَدَلِي ﴿١٠٩﴾ وَلَقَدْ عَفَلْنَا بَعْضَ كَلِمَتِي عَلَى
بَعْضٍ ، وَهُنَا ذَاؤُدَ رُبُّكَ ﴿١١٠﴾ وَقَوْلُهُ ﴿١١١﴾ بَيْنَكَ
أَكْرَمُ نَفْسًا يَخْتَصِمُ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ
كَلَّمَ نَفْسًا وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَةً ﴿١١٢﴾ وَقَالَ

(١٩) مَوْرَدُكَ جَعَلَكَ ٨٠ - ٨١

(٢٠) حَبِطَ ٢٠ ، وَالَّذِي عَصَى بَعْدَهُ لَوْ أَنَّ مَوْسَى ﷺ كَانَ حَسْبًا
، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٧/٢٣) ، وَهُوَ (٢٠٨) ، وَهُوَ
سَمِيحٌ رَافِعٌ قَدْرِي (٢١/٢٣) ، وَهُوَ (٢١٢) ، وَقَالَ
وَجَلَّتْ مَرْقُوسُ الْأَلْفِ فِي مَحَالِّ مَسْجِدٍ

(٢٢) الْقَوْلُ فِي الْمَصْحُوحِ لَمْ يَدْعُ إِلَى الْمَسِيحِ لِأَنَّهُ بِمِثْلِهِ
(٢٢٩) ، ١٦٦٠ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦٠

(٢٣) مَوْسَى لَمَّا رَأَى ٥٥

(٢٤) مَوْسَى لَمَّا رَأَى ٥٥

فَتَنِي ﴿١١٣﴾ ، فَتَقَابَسَهُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ﴿١١٤﴾
وَمَنْ كَانَ مِنْ لِبَنِي رَسُولٍ أَوْ فَخْرٍ أَوْ فَخْرٍ مِنْ لَمْ
يُوسَلِّ ، قَالَ تَقَرَّبِي فَإِنَّ مِنْ أَوْسَلِ النَّاسِ عَلَى
عِيْرِهِ بِالرَّسَالَةِ وَالْمَسْئُولَةِ وَالْمَسْئُولَةِ

وَالْمُسَلِّ الرُّسُلَ لَوْ أَنَّ الْمَسْئُولَ مِنْهُمْ ، وَوَعَدُ
الْقَوْلِ مَرْوِي عَنْ أَبِي حَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَأَنَّهُمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ مُحَمَّدٌ ﷺ نِمَّ مَعَهُ
إِبْرَاهِيمَ ، ثُمَّ مَوْسَى ، ثُمَّ عِيسَى ، عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ ، عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ ،

وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ لَأَعْبَى عَنْ
تَقَرُّبِهِ بَيْنَهُمْ ، حَيْثُ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْآخِرَ
بِالنَّبِيِّ ، ﴿١١٥﴾ وَقَالَ : لَا مَقْصُولَ فِيهِ نَبِيَّاهُ
قُلَّةٌ ﴿١١٦﴾ ، وَقَالَ : لَا تَشْتَرُونِي عَنْ مَوْسَى ﴿١١٧﴾

(١١٤) حَدَّثَنَا : الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي حَبِطَةَ

لَعَبْرَةَ الْبَحْرِيِّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
وَسَمِعْتُ (١٠٧/٢٣) ، مَوْسَى الْبَحْرِيِّ ، مَنْ حَبِطَ فِي حَرِيرَةٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١١٥) حَبِطَ : الْإِثْمُ بِرَأْسِ الْفَاءِ

أَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ لَأَعْبَى عَنْ
(١١٥) ، مَوْسَى الْبَحْرِيِّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
(١١٥) ، مَوْسَى الْبَحْرِيِّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
أَخْبَرَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١١٦) حَبِطَ : الْإِثْمُ بِرَأْسِ الْفَاءِ

أَخْبَرَنِي الْبَحْرِيُّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
(١١٦) ، مَوْسَى الْبَحْرِيِّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
حَبِطَ فِي حَرِيرَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١١٧) حَبِطَ : الْإِثْمُ بِرَأْسِ الْفَاءِ

أَخْبَرَنِي الْبَحْرِيُّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
(١١٧) ، مَوْسَى الْبَحْرِيِّ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ) ١٠٧/٢٣ ، وَهُوَ (مَنْعُ الْبَحْرِيِّ)
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

للفصلية بين الأبياء وبين غيرهم

من الخلق

٢٠ - لا خلاف بين العلماء أن الأبياء أفضل من

الغير من سائر بشر غير الأبياء، ومن جميع

الأولياء، قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا

إِنْسَانًا عَزِيزًا عَلَيْهِ عِلْمَ فَرْمِهِ﴾ إلى أن قال

﴿وَسَمِعِينَ﴾ (البص) ﴿وَنُوحًا وَحُثُلًا قَصْدًا

عَلَىٰ أَقْفُسٍ﴾ (قصه) ﴿وَصَلَا لِمَنَا عَلَىٰ

الْعَالَمِينَ﴾ ورد بعد ذكر نبيه عشر نبياء، أي

يبيّر أن كل من الأبياء أفضل من سائر الناس

وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْدِيرٍ﴾

﴿إِنَّا لَنَقُولُ لِلَّذِي نُفَصِّلُ عَنْ كِبَرٍ بَنٍ عِبَادِهِ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ (قال الطحاوي ولا عسر

أحد من الأولياء على أحد من الأبياء، ويقول

سبي واحد أفضل من جميع الأولياء

واحدهم على الأبياء، أفضل أم الملائكة؟

والجواب بعد تحقيقه أن هؤلاء سبي آدم، وهم

الأبياء أفضل من كل الملائكة، وعمرهم سبي آدم،

وهم الأبياء أفضل من عوام الملائكة وإنسانه

عندهم حلاوة طيبة، وروي شوقي في هذه

مسألة عن جماعة منهم أبو حنيفة بعدم التقاطع،

ونعويهم عنهم ما لم يحصل لنا طريق يعلمه

وقال ﴿لَا يَفْهَمُونَ أَحَدَكُمْ إِلَىٰ غَيْرِهِمْ

يُونُسُ مِنْ مَتَى﴾ (١) فبين هذا كان قبل أن تنزل

عليه آيات التفصيل، وقبل أن يعلم بأنه سبي ويد

أدم نفس هذا التفصيل الأخر جاز

وقبل إنسانه النبي ﷺ عن مسبين

التواضع

وقيل إنهم من الخوارج في ذلك لئلا

يؤدي إلى أن يذكر بعضهم بـ لا يبي، ويقف

عنده بعد الملائكة

وقال ابن عسبة وابن تيمية إنهم من

عبيد المنصور، بخلاف ما هو أفضل من غير

تصنيف

وقال شارح الطحاوية النبي عنه التفصيل

إذا كان عن وجه المصيبة والمحروا عسبة

وهو المص، أو عن وجه الانشقاق من

للمعصون

والجواب القاطع أن المنع من التفصيل إلى هر

من جهة النبوة التي هي خصصة واحدة لا تفصل

بها، والتفصيل في رتبة الأحوال والخصر من

والكرامات والأطراف (٢)

(١) حديث لا يفرق أحدكم إلى غير من يفرق من سبي

سبي عمره (٢)

(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٦، ٢٦٧، وتفسير ابن كثير

١٧/ ١٧، ١٨، ١٩، وفتح القاري ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، وروايع الأثر

شبهة المسألة (٤) ١٩، ٢٠، والله أعلم بالسرور في ١٩٦

(١) سورة الأنعام / ٨٣ - ٨٦

(٢) سورة النحل / ١٥

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ رأى الصور
في البيت لم يدخل حتى قام بها فحجب، ورأى
يزعيم واسم عجل عندهما السلام فليهما
الألام، فقال: «فإنهم الله» وال (إن السجدة
بالإسلام) ١١

والعجل نظر مصطلح (نصير ف ٢٦)

سبي الله محمد ﷺ

٢٤ - النبي محمد ﷺ - مصطف، الله تعالى
وشرقه بالنبوة، ووجهه وحمة ليعالج ورسولاً
إلى العالمين، وحتم الله تعالى النبوة به، ولا
سبي عنه حتى تقوم الساعة،
وتضمن به وفعاله ﷺ وبأعماله الكسبي
المتعلق به أحكامها.

أ - أناسي بالنبي محمد ﷺ

٢٥ - م كان سبي ﷺ مكلماً به بمقتضى
عبوديته لله تعالى، ولأنه مكنه به في الجنة
إلا ما استثني مما أحصاه الله به، وأما سبي
على أنسباء، لأن سبي به ﷺ وأناسي
بأفعاله، مأخوذ من قوله ﷺ «صلوا ك

فيمن اتفق على نبوته، إذ لم تثبت، وهم تلك
محرمة، ولكن ير حر من تنصصهم وأفعلم،
وذهب، بل قد حال لنقول فيه، لا سيما من
عرفت صدقته ووفده منهم، وإن سم شئت
بوتهم قال: ولقد كان بروتهم على كان التكلم
في ذلك من أهر العلم فلا حرج عليه،
لاحتلاف العلماء فيه، ولا كان من عوام الناس
رحر من الطوم في مثل هذا، فإذ عدا أدب ١١

حكم تصوير الأثياء.

٢٦ - ذهب الفقهاء، بي عزم تصوير كل ذي
روح من حيث الحكمة
وتصوير الأثياء، أولى بالتحريم حثية أئمة
بهم ونظور لأمر إلى عبادة صورهم وثباتهم
كما يفعل بنهم النصاري

وقد ورد أنه ﷺ قال فيهم: «إن أولئك إذا
كان فيهم الرجل للم الحلمات، دى على صرة
صمجداً، وصوروا فيه تلك الصور، فذواتك
شروا الخلق عند القيوم القيامة» ١١

(١) قلعه - راجع ٣٨٠ ٣٩٢/١٠، وانظر التفسير المأثور
عن سالم بن عبد الله لأن لبيبة هي ١٦٧، ووجهه
الإكس ٢/ ٢٨٠-٢٨١، ٣٦٠، وقد حجب، والقول
٢٦٠، ٢٧٠، والقول من حسن الحسن فالكبار
لبيبي ١/ ٥٥، صني المحتاج ٢/ ٣٤٠-٣٤١
(١١) حديث: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الفالاح
أمرجه المصور (فتح الباري ٢/ ٥٢٠ ط الطبع)
وسم ١١ ٢٢٦ م صبيته حثية رمي الله بها،
والله اعلم بالحق.

(١) حديث: «إن النبي ﷺ رأى الصور في البيت»
أخرجه البخاري، فتح الباري ٢/ ٣٨٧ م فصله، م
حديث ابن عباس رضي الله عنهما

وأي شيء من حيث **بَيِّنَات** لما قاله في بعض
عناوين (حسنة) وبعده عن أخته بما من نعم به
من كتاب والحكمة وهداهم إلى صراط
المستقيم، وشغلته عنهم وسد أبوابهم به
من إلهام^(١)

هـ - النصيحة به **بَيِّنَات**

٢٩ بحسب ما روي في **بَيِّنَات** لقوله **بَيِّنَات**
الذي أنصحه، الأول من قوله أنه ولكن
بمركب ولائها نسبه بعدتهم^(٢)، قال
تصاني النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة
التي ذكرها في النصيحة، والنصيحة برسوخ، أنه
بَيِّنَات النصيحة ببره، وبذل النفاع له بما أمر به
ويحرم عنه، وذكره في نصبره، وقال أبو بكر
الخدودي: النصيحة له حمايته عن أخطائه، وإحياء
سنة بالطلب، واللبس عنها برسوخ^(٣)،
وقال مثله أبو بكر الأحمري، وأنصحه النصيحة
له البرام الواسع والجلال وشدة انفعاله، والمثيرة
على تعلم سنة ومعه أنه وأنصحه به، وحسنه
من حب عن سنة، أن يعرف عنها ومعه

والله لأشد أحب إلى من سبي، فقال النبي
بَيِّنَات، (الآن يا عمر^(٤))

ومن حبه **بَيِّنَات** حب من واليها وحرص
عليه، ونوقده، عند جلوسه ومعه حسنة
الأنبياء لأمره، ومحب أصحابه من أهل بيته
والأصهار^(٥)، كما في حديثه في الحسن
والخير، رضي الله عنهم، اللهم إني أحبهم
وأحبهم، وأحب من يحبهم^(٦)، وقال: الله
الله في محاسن لا تشاءهم غرض^(٧)، أي
فما أحبهم فحسب أحبهم، ومن يعصم
عنهم أنفسهم، ومن لأدوم بعد أدائي، ومن
أدائي بعد أدائي الله، ومن ذو الله فيسوف أن
يعلمه^(٨)

(١) حديث حمزة رضي الله عنه: رسول الله لا يترك
شيء من شيء^(٩)

(٢) روي عن أبي (في حديثه) ٢٢٢ ط (الكتاب) من
حديث حمزة رضي الله عنه

(٣) فتحة مصرية ١٣ ٢٦١ ط ٨٤ ط (الكتاب) من
شرح ياقوت الحموي في معاني الآثار ١٠٩١ ط (الكتاب) من
أبيه، أو يراجع فيكون والمكتبة من سببه من
برهانه في الخبر، وشبهه من سببه على سببه من
أبيه من

(٤) حديث: اللهم إني أحبهم وأحبهم، وأحب من يحبهم^(١٠)

(٥) حديث حمزة رضي الله عنه: رسول الله لا يترك
شيء من شيء

(٦) روي عن أبي (في حديثه) ٢٢٢ ط (الكتاب) من
شرح ياقوت الحموي في معاني الآثار ١٠٩١ ط (الكتاب) من

(٧) ٨٨١٧ ط (الكتاب) من حقوقه وأحب من يحبهم^(١١)

(٨) حديث: الله في محاسن لا تشاءهم غرض^(١٢)

(٩) حديث حمزة رضي الله عنه: رسول الله لا يترك
شيء من شيء

(١٠) حديث: اللهم إني أحبهم وأحبهم، وأحب من يحبهم^(١٣)

(١١) روي عن أبي (في حديثه) ٢٢٢ ط (الكتاب) من
شرح ياقوت الحموي في معاني الآثار ١٠٩١ ط (الكتاب) من

(١٢) ٨٨١٧ ط (الكتاب) من حقوقه وأحب من يحبهم^(١٤)

(١٣) حديث: الله في محاسن لا تشاءهم غرض^(١٥)

والله ﷻ يَنْتَهِي كُوتُ الْأَوَّلُونَ مِنْ أَلْفَيْهِ جَرِينِ
وَالْأَصْدَارِ وَالَّذِينَ سَتَوْهُمْ بِأَحْسَنِ حَقِّ اللَّهِ
عَنْهُمْ فَرَضُوا عَنْهُ ^١ وهذا قال النبي ﷺ في
الأنصار: إِنَّ اللَّهَ الْحَذَرِيَّ وَالْحَذَارِيَّ أَصْحَابًا ،
لَجَعَلَ لِي مِنْهُمْ وَرَدًا ، وَأَصْدَارًا وَأَعْدَاءًا ،
مَنْ مِنْهُمْ عَصِيَ عَمَلَهُ وَبَلَّغَتْكَ وَالَّذِينَ
جَمَعِينَ ^٢

قال القاضي عياض: من توصيه بوزره ^٣
بوصيه أصحابه ويزعم ويصرعه عنهم وحسن
النساء عليهم والاسمعاد لهم ، والإسماعيل عمًا
شجعهم . وههنا من عادتهم ، والاضداد
عن الحذر سور حتى اقتادحة في أحد منهم ، ولا
يذكر أحد منهم بسوء ^٤ .

ز - الصلاة والسلام عليه -

٣٤ الصلاة والسلام على النبي ﷺ مشروعة
مسبوبة بربهم صلى الله تعالى ﷻ إِنَّ اللَّهَ
وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ
، مَكْرُومًا عَلَيْهِ وَسَلَامًا كَثِيرًا ^١

(١) سورة البقرة ٢٤

(٢) حديث ابن جابر عن النبي ﷺ

أخبرني عن أبيه في الأوسد (٢٤٩) ط مكنة (٢٤٩)
في حديث عيسى بن - مكنة - وقال أبو جابر في صحيح
الترمذي (١٠٢٤) وط مكنة (١٠٢٤)

(٣) قلنا بل قال في عياض ٢٤٠ - ٢٤١ ط مكنة (٢٤٠)
قلنا الطحاوي في ٢٦٧

(٤) سورة الأعراف ٥٦

وروي جمهور فضلاء ، إلى وجوب الصلاة
عن النبي ﷺ في موطن ، مستحبها في موطن
أخرى
وفي حديثه لصلاة والتكليم وأوقفتها
وأحكمتها تفصيل يرجع إليه في مصطلح
(صلاة على النبي ﷺ ٣ وما بعده)

ح - سؤال الوسيلة للنبي ﷺ -

٣٥ - ذهب العلماء إلى أنه يسأل للمسلم الدعاء
لنبي ﷺ بوجه مقامه في الآخرة ، ذلك يسأل
الوسيلة له ، وموضع ذلك بعد تمام الأذان وإحاطة
الدعاء ، لما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله عنه ، أنه رفقاً ^١ إذا سمعت المؤذن
فقرأوا مثل ما يقول ، ثم صلوا جميعاً ، وعنه من
صلى عليّ صلاة على الله عليه به ^٢ رَأَى أُمَ
سُورًا لَمْ يَلِكْ فِي الْوَسِيلَةِ ، فَإِنَّهَا مَقَرُّهُ فِي الْجَنَّةِ لَا
يَنْجِي إِلَّا لِمَنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَلَوْ حَوَّلَ أَكْبَرُ أُنَا
هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ فِي الْوَسِيلَةِ حَلَّتْ لَهُ
الْشَّعَاعَةُ ^٣

والصحيح: المستوية له ذلك وروى في حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ
أَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الدَّعَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ

(١) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (١٠٢٤) ط مكنة (١٠٢٤)
مروا على ما يقول

أخبرني عن أبيه (٢٤٩) ط مكنة (٢٤٩)

الدعوة السابعة والصلاة الخاضعة لها، محدداً
الوسيلة والطريقة، وإبعده مفاداً محموداً الذي
وعدته حدث له شفاعتي يوم القيامة^(١)
وقال بعض الشافعية: «وس الدعاء المذكور
عند الإمامة أبيه»^(٢)

ط - التوسل بالنبي ﷺ

٣٦ - لا خلاف بين العلماء في التوسل بالنبي
ﷺ على معنى الإجماع به ومجيبته، وذلك كقول
يعول أسألت بسبيله محمد، ويريد أني
أسألك بإيماني به ومجيبته وتوسل إليك بإيماني به
ومجيبته وهو ذلك
وتخصيص ذلك في مصطلح (توسل فـ ٨ - ١٢)

ي - طلب شفاعته ﷺ

٣٧ - طلب الشفاعة منه ﷺ في حياته جازمه
كما شفع ﷺ لمعيت روج مريرة عندما خبرت لما
عشت بين البقاء معه ووس مغايرته، فشفع النبي
ﷺ له لترضى بالبقاء معه، فعالت، لا حاجة

(١) حديث جابر بن عبد الله ١٠٦٠ قال حين سمع الصلاة
لنوحه المصطفى (فتح الباري ٩/٢٢٤ ط البنية)
(٢) الفتى لابن قدامة ٤/٢٨ ط مائة، ومفسر من كثير
٥٣/٢ وفتح القدير على الهداية ١/٢٥٠ ط مكة
الكتب التجارية، ونهاية المحتاج للوطي ١/٢٢٢،
والمصنف للشيخ أبي محمد الأحمدي ١/٢٠٤ -
٢٠٥ ط دار العلم

في حياته

وكذلك يشفع به من آدم يوم القيامة يشفع
لهم عند الله تعالى، لتجليل الحساب، كما ورد
به الحديث الصحيح.

وأما بعد وفاته ﷺ فقد طلب الشفاعة منه لا
مفس به، بأن يتوجه القبط بالدعاء إلى الله تعالى
فيقول اللهم شفع فينا بنبيك محمداً ﷺ
وانظر (شفاعة فـ ٦ - ٨)

ك - اختلف بالنبي ﷺ أو بعينه عن الأنبياء
٣٨ - اختلف العلماء في الخلاف بالأنبياء،
فتذهب جمهورهم إلى كراهة الخلاف بالأنبياء،
وقبض آخرون إلى جرم ذلك
ويظهر تمصيل ذلك في مصطلح، أمارة
(٤٧ - ٥١)

ل - التبرك بالنبي ﷺ وبآثاره :

٣٩ - انزع الطمء على شروعية التبرك
بالنبي ﷺ وبآثاره، ولوجود علماء السيرة
والشمائل والحديث أخباراً كثيرة تمثل تبرك
الصحابه رضي الله عنهم بصورة معددة بالنبي
ﷺ وآثاره.

(١) حديث (لا حاجة لي به)
المروحة البخاري (فتح الباري ٩/٢٠٤ ط الشافعية)
حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(تصنيف 11، وظيفة 4 وما بعده)

۱۰ - وجوب طاعته علیه السلام

٤١- أرحب الله بمعملي عمر القوسين طامعه
لتبي بختي ، قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا طُغُوا لِلَّهِ زُكُوفًا ۖ وَلَا تُؤْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
وَأَنْفُسَكُمْ فِتْنَةً ۚ وَقَالُوا ﴿ وَمَا لَنَا لَا نَأْكُلُ
أَمْوَالَنَا نَحْنُ وَآبَاءُنَا وَنَحْنُ نَكُونُونَ ۚ لِمَا
كُنَّا نَحْنُ عَلَيْهِمْ حَبِيطًا ۚ ١١١ ۖ ۝ ١١٢ ۖ ۝ ١١٣ ۖ ۝ ١١٤ ۖ ۝ ١١٥ ۖ ۝ ١١٦ ۖ ۝ ١١٧ ۖ ۝ ١١٨ ۖ ۝ ١١٩ ۖ ۝ ١٢٠ ۖ ۝ ١٢١ ۖ ۝ ١٢٢ ۖ ۝ ١٢٣ ۖ ۝ ١٢٤ ۖ ۝ ١٢٥ ۖ ۝ ١٢٦ ۖ ۝ ١٢٧ ۖ ۝ ١٢٨ ۖ ۝ ١٢٩ ۖ ۝ ١٣٠ ۖ ۝ ١٣١ ۖ ۝ ١٣٢ ۖ ۝ ١٣٣ ۖ ۝ ١٣٤ ۖ ۝ ١٣٥ ۖ ۝ ١٣٦ ۖ ۝ ١٣٧ ۖ ۝ ١٣٨ ۖ ۝ ١٣٩ ۖ ۝ ١٤٠ ۖ ۝ ١٤١ ۖ ۝ ١٤٢ ۖ ۝ ١٤٣ ۖ ۝ ١٤٤ ۖ ۝ ١٤٥ ۖ ۝ ١٤٦ ۖ ۝ ١٤٧ ۖ ۝ ١٤٨ ۖ ۝ ١٤٩ ۖ ۝ ١٥٠ ۖ ۝ ١٥١ ۖ ۝ ١٥٢ ۖ ۝ ١٥٣ ۖ ۝ ١٥٤ ۖ ۝ ١٥٥ ۖ ۝ ١٥٦ ۖ ۝ ١٥٧ ۖ ۝ ١٥٨ ۖ ۝ ١٥٩ ۖ ۝ ١٦٠ ۖ ۝ ١٦١ ۖ ۝ ١٦٢ ۖ ۝ ١٦٣ ۖ ۝ ١٦٤ ۖ ۝ ١٦٥ ۖ ۝ ١٦٦ ۖ ۝ ١٦٧ ۖ ۝ ١٦٨ ۖ ۝ ١٦٩ ۖ ۝ ١٧٠ ۖ ۝ ١٧١ ۖ ۝ ١٧٢ ۖ ۝ ١٧٣ ۖ ۝ ١٧٤ ۖ ۝ ١٧٥ ۖ ۝ ١٧٦ ۖ ۝ ١٧٧ ۖ ۝ ١٧٨ ۖ ۝ ١٧٩ ۖ ۝ ١٨٠ ۖ ۝ ١٨١ ۖ ۝ ١٨٢ ۖ ۝ ١٨٣ ۖ ۝ ١٨٤ ۖ ۝ ١٨٥ ۖ ۝ ١٨٦ ۖ ۝ ١٨٧ ۖ ۝ ١٨٨ ۖ ۝ ١٨٩ ۖ ۝ ١٩٠ ۖ ۝ ١٩١ ۖ ۝ ١٩٢ ۖ ۝ ١٩٣ ۖ ۝ ١٩٤ ۖ ۝ ١٩٥ ۖ ۝ ١٩٦ ۖ ۝ ١٩٧ ۖ ۝ ١٩٨ ۖ ۝ ١٩٩ ۖ ۝ ٢٠٠ ۖ ۝ ٢٠١ ۖ ۝ ٢٠٢ ۖ ۝ ٢٠٣ ۖ ۝ ٢٠٤ ۖ ۝ ٢٠٥ ۖ ۝ ٢٠٦ ۖ ۝ ٢٠٧ ۖ ۝ ٢٠٨ ۖ ۝ ٢٠٩ ۖ ۝ ٢١٠ ۖ ۝ ٢١١ ۖ ۝ ٢١٢ ۖ ۝ ٢١٣ ۖ ۝ ٢١٤ ۖ ۝ ٢١٥ ۖ ۝ ٢١٦ ۖ ۝ ٢١٧ ۖ ۝ ٢١٨ ۖ ۝ ٢١٩ ۖ ۝ ٢٢٠ ۖ ۝ ٢٢١ ۖ ۝ ٢٢٢ ۖ ۝ ٢٢٣ ۖ ۝ ٢٢٤ ۖ ۝ ٢٢٥ ۖ ۝ ٢٢٦ ۖ ۝ ٢٢٧ ۖ ۝ ٢٢٨ ۖ ۝ ٢٢٩ ۖ ۝ ٢٣٠ ۖ ۝ ٢٣١ ۖ ۝ ٢٣٢ ۖ ۝ ٢٣٣ ۖ ۝ ٢٣٤ ۖ ۝ ٢٣٥ ۖ ۝ ٢٣٦ ۖ ۝ ٢٣٧ ۖ ۝ ٢٣٨ ۖ ۝ ٢٣٩ ۖ ۝ ٢٤٠ ۖ ۝ ٢٤١ ۖ ۝ ٢٤٢ ۖ ۝ ٢٤٣ ۖ ۝ ٢٤٤ ۖ ۝ ٢٤٥ ۖ ۝ ٢٤٦ ۖ ۝ ٢٤٧ ۖ ۝ ٢٤٨ ۖ ۝ ٢٤٩ ۖ ۝ ٢٥٠ ۖ ۝ ٢٥١ ۖ ۝ ٢٥٢ ۖ ۝ ٢٥٣ ۖ ۝ ٢٥٤ ۖ ۝ ٢٥٥ ۖ ۝ ٢٥٦ ۖ ۝ ٢٥٧ ۖ ۝ ٢٥٨ ۖ ۝ ٢٥٩ ۖ ۝ ٢٦٠ ۖ ۝ ٢٦١ ۖ ۝ ٢٦٢ ۖ ۝ ٢٦٣ ۖ ۝ ٢٦٤ ۖ ۝ ٢٦٥ ۖ ۝ ٢٦٦ ۖ ۝ ٢٦٧ ۖ ۝ ٢٦٨ ۖ ۝ ٢٦٩ ۖ ۝ ٢٧٠ ۖ ۝ ٢٧١ ۖ ۝ ٢٧٢ ۖ ۝ ٢٧٣ ۖ ۝ ٢٧٤ ۖ ۝ ٢٧٥ ۖ ۝ ٢٧٦ ۖ ۝ ٢٧٧ ۖ ۝ ٢٧٨ ۖ ۝ ٢٧٩ ۖ ۝ ٢٨٠ ۖ ۝ ٢٨١ ۖ ۝ ٢٨٢ ۖ ۝ ٢٨٣ ۖ ۝ ٢٨٤ ۖ ۝ ٢٨٥ ۖ ۝ ٢٨٦ ۖ ۝ ٢٨٧ ۖ ۝ ٢٨٨ ۖ ۝ ٢٨٩ ۖ ۝ ٢٩٠ ۖ ۝ ٢٩١ ۖ ۝ ٢٩٢ ۖ ۝ ٢٩٣ ۖ ۝ ٢٩٤ ۖ ۝ ٢٩٥ ۖ ۝ ٢٩٦ ۖ ۝ ٢٩٧ ۖ ۝ ٢٩٨ ۖ ۝ ٢٩٩ ۖ ۝ ٣٠٠ ۖ ۝ ٣٠١ ۖ ۝ ٣٠٢ ۖ ۝ ٣٠٣ ۖ ۝ ٣٠٤ ۖ ۝ ٣٠٥ ۖ ۝ ٣٠٦ ۖ ۝ ٣٠٧ ۖ ۝ ٣٠٨ ۖ ۝ ٣٠٩ ۖ ۝ ٣١٠ ۖ ۝ ٣١١ ۖ ۝ ٣١٢ ۖ ۝ ٣١٣ ۖ ۝ ٣١٤ ۖ ۝ ٣١٥ ۖ ۝ ٣١٦ ۖ ۝ ٣١٧ ۖ ۝ ٣١٨ ۖ ۝ ٣١٩ ۖ ۝ ٣٢٠ ۖ ۝ ٣٢١ ۖ ۝ ٣٢٢ ۖ ۝ ٣٢٣ ۖ ۝ ٣٢٤ ۖ ۝ ٣٢٥ ۖ ۝ ٣٢٦ ۖ ۝ ٣٢٧ ۖ ۝ ٣٢٨ ۖ ۝ ٣٢٩ ۖ ۝ ٣٣٠ ۖ ۝ ٣٣١ ۖ ۝ ٣٣٢ ۖ ۝ ٣٣٣ ۖ ۝ ٣٣٤ ۖ ۝ ٣٣٥ ۖ ۝ ٣٣٦ ۖ ۝ ٣٣٧ ۖ ۝ ٣٣٨ ۖ ۝ ٣٣٩ ۖ ۝ ٣٤٠ ۖ ۝ ٣٤١ ۖ ۝ ٣٤٢ ۖ ۝ ٣٤٣ ۖ ۝ ٣٤٤ ۖ ۝ ٣٤٥ ۖ ۝ ٣٤٦ ۖ ۝ ٣٤٧ ۖ ۝ ٣٤٨ ۖ ۝ ٣٤٩ ۖ ۝ ٣٥٠ ۖ ۝ ٣٥١ ۖ ۝ ٣٥٢ ۖ ۝ ٣٥٣ ۖ ۝ ٣٥٤ ۖ ۝ ٣٥٥ ۖ ۝ ٣٥٦ ۖ ۝ ٣٥٧ ۖ ۝ ٣٥٨ ۖ ۝ ٣٥٩ ۖ ۝ ٣٦٠ ۖ ۝ ٣٦١ ۖ ۝ ٣٦٢ ۖ ۝ ٣٦٣ ۖ ۝ ٣٦٤ ۖ ۝ ٣٦٥ ۖ ۝ ٣٦٦ ۖ ۝ ٣٦٧ ۖ ۝ ٣٦٨ ۖ ۝ ٣٦٩ ۖ ۝ ٣٧٠ ۖ ۝ ٣٧١ ۖ ۝ ٣٧٢ ۖ ۝ ٣٧٣ ۖ ۝ ٣٧٤ ۖ ۝ ٣٧٥ ۖ ۝ ٣٧٦ ۖ ۝ ٣٧٧ ۖ ۝ ٣٧٨ ۖ ۝ ٣٧٩ ۖ ۝ ٣٨٠ ۖ ۝ ٣٨١ ۖ ۝ ٣٨٢ ۖ ۝ ٣٨٣ ۖ ۝ ٣٨٤ ۖ ۝ ٣٨٥ ۖ ۝ ٣٨٦ ۖ ۝ ٣٨٧ ۖ ۝ ٣٨٨ ۖ ۝ ٣٨٩ ۖ ۝ ٣٩٠ ۖ ۝ ٣٩١ ۖ ۝ ٣٩٢ ۖ ۝ ٣٩٣ ۖ ۝ ٣٩٤ ۖ ۝ ٣٩٥ ۖ ۝ ٣٩٦ ۖ ۝ ٣٩٧ ۖ ۝ ٣٩٨ ۖ ۝ ٣٩٩ ۖ ۝ ٤٠٠ ۖ ۝ ٤٠١ ۖ ۝ ٤٠٢ ۖ ۝ ٤٠٣ ۖ ۝ ٤٠٤ ۖ ۝ ٤٠٥ ۖ ۝ ٤٠٦ ۖ ۝ ٤٠٧ ۖ ۝ ٤٠٨ ۖ ۝ ٤٠٩ ۖ ۝ ٤١٠ ۖ ۝ ٤١١ ۖ ۝ ٤١٢ ۖ ۝ ٤١٣ ۖ ۝ ٤١٤

من - انواع النسي في أعماله الحبيبة

٤٢- بعد قبض النبي ﷺ في أنشور العيس، ولما
 خلاف في وجوب ذلك على جميع الأمة سواء
 في ذلك مستخدمين ومقتلهم
 أن أفعال النبي ﷺ الخلية فيها تمسك
 في مصطلح (أفعال) ٤ (في الشخص الأموي

ع - اجتهد الرسل في

٤٣ - لأحكام التي صدرت عن النبي ﷺ
اختلاف فيها الأصحاب على قولين
الأول - أنها كلها موحى به إليه من الله تعالى
ثلاثة مائة موعظة ورواها بطريق عن أنس بن مالك

قال ابن رجب والشيخ يأنزلها كان يعمده
الصحة وحكي الله عنهم مع النبي ﷺ ولم
يكونوا يشلقونه مع بعضهم بعضاً ولا يعمده
الناس مع الصحة مع غيرهم فرب على
أن هذا لا يعمل إلا مع الزم وبشيء على الشراء
بالوصف وغيره
وقال ابن حجر والضوء يعني فيه غيره
من ذلك

والذي يعبر عن كل مصطلح (مركب) في (بعضها) ،

م۔ التسمی باسم اسی ﷺ والنکحی بکے

٤٠ - احتفل العلماء في السويد باسمه والتكبير بكبه على أفراد
منه في ألبورج التسمي باسمه ، ولا يجوز
التكبير بكبه .

ويجب أن يتجول المظناني لأمرين

وَمِنْهَا: تَحْرِيْمُ الْخَمْرِ فِي اسْمِهِ «مَحْمُود»
وَكُنْتَهُ «أَبُو الْقَاسِمِ»

ومنه: **تقويم** ← مع ياء الكنة والاسم في
حال جنان **يُؤمّر**

ويعيش ذلك في عطفه

٤٦. الحُكْمُ الْجَمْعِيُّ: ١٤٧٤ هـ في قول أبي جعفر بنت أبي جعفر
 بن أبي جعفر: ١٤٧٤ هـ، لا، وجب احتسابي من ١٦، وفيه
 له، في ١٣٠-١٣١، ١٤٢٢، وفيه صحيح عمله
 للكون (١٤٢٢) ١٤٢٢

(١٠) سر الأخت، ٢٠

A. حروف العلة (11)

هو إلا وفي يدي كتاب عظم هذا القرآن^(١١)
الذي اسمها وهي الأكثر ما هو
وحي، سواء كان أنا أو غيره، ويجوز أن يكون
بإتجاره^(١٢)

والتفصيل في الملحق الأخير

ع - حکم من شخص النبی ﷺ لو اسحف
 به لو آتہ

٤١ ورد في الكتاب العزيز بمعظم حرمه تعالى
 في قوله الاستعجاب به ولعن دمه ، وذلك من قول
 الله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ يُدْرِكُ أَهْلَهُ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُ
 اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا مُهِمًّا ۖ ﴾^(١)
 ورواه يعقوب بن سفيان ، وابن سائده ، بسوالتهم ، أما صفينا
 بن يحيى ، وسفيان بن عمار ، والبيهقي ، ورواه
 بن سيرين ، قال لا يحدوا من حدك ثم يحد بك حاكم
 ابن عوف عن صاحبكم فتدركك ثلث صاغة بأية
 حدك ثم تحرقك^(٢) ،^(٣) ورواه الفقيهان إلى

(١٦) سورة النجم ٤

[illegible]

(٢) سورة الأعراف ٢٧

14. $\log_{10} 100 = 2$

نكسر من هذا خبث من ذلك^(١)

وتمصيل فلت لي مصطفي : (رجوع ١٥ وم
مجلس : ١١-١٨ ، المصنف ٥-٧)

ص - حكم من ترك فساد في الكلام في
حق النبي ﷺ

٥٤ - قال القاضي عياض من لم يقصد دمه ولا
عاه ولا مائماً، لا يكذباً، ولكن في من الكلام
بجسمي أو في منه مشككي ممكن حفظه على
الشيء ﷺ أو غيره، أو يورد في مراده أنه
السلامة أم لا، فقد اختلف فيه فقيل، يقتل
تظهيراً لحرمه الشيء ﷺ، وقيل، يردأ عنه الحد
للشبهة، ويكون قوله محتملاً، ويؤيد في هذه إن
لم يرد

وَكَلَامُ اللَّهِ أَنَّى يَهْدِيهِمْ يَوْمَ يَدْعُوهُ بِهِ الْمَلِكُ
كَذَا لَمْ يَسْأَلْهُ

ق۔ حکم میں کاتب علی النبی ﷺ

۴۶ - می گوید علی ابنی نقیة متحداً بعد از آنکه معصیه من الکافر ، وقد جاء عنه نقیة انه

١٣) الصريح المذكور على: في القوس لا ريب
ص ٥٩٧ ٥٩٨ - وفي حذوون بمقتضى
١٤) ص ٥٩٨ ٥٩٩ - راجع لاجل ٥٩٩
حاشية ص ٥٩٨ ٥٩٩ - وفي
بالمقام ٥٩٩

795-197 26-47-1 (5)

نـ

نالك ١٠ كذباً عليّ ليس تكذب على أحد،
من كذب هيّ محمداً فليكنوا محمداً من
البار ١١، صوله قصدت لك السوء لو قصد
حسراً كمن يقع الأحاسن للسوء عيب في
الطاعات

وقد قال بعض العلماء بكفر من دعا ذلك،
سهم أبو محمد الجعفي، واحشاه ابن النير،
وروجه ابن تيمية بأن الكذب عليه ﷺ هو في
الحقيقة كذب عسر الله، وإفساد للسيرة
من الداخل

وفي بعض روايات الحديث ما يفيد أن
الكذب عليه في دعوى السماع منه في التام
بمنه التحريم على الوحد المذكور ١٢، وهو
موله ﷺ، من ولي في مقام عقد زاني، وإن
النيطاني لا يمثل في، ومن كذب هيّ محمداً
فليسوا مقعده من الظلم ١٣.

- ١١ - حديث ١٠ كذباً عليّ ليس تكذب على أحد،
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ١٦٠ طـ الطبع،
ومسلم في مقدمة صحيحه ١/ ٦٠ طـ عيسى عليّ بن
حبيب، المعرفين شعبة في الله عنه
١٢ - مضمون السؤال من شاتم الرسول من ١٥٧، وشرح
الشيخ مع حاله في المعبرين والعصم، ١/ ٣٥٧، وفتح
الباري ١/ ١٦٧ و ١٦٨
١٣ - حديث ٩ من رأي في، اللهم صدقني، ثم التمسك
لافتتاحه ٩٠
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ١٦٠ طـ الطبع، من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه

التعريض

١ - التريئة العرفية بعد التري - كما ضبط
العاشق - في القلم جديب النبي، يشبهه أبو
بجدة، وبه لئ، واستمر من يوله اجثبه
واستخرج منه من التذكر في الاسماء،

ولا يخرج معنى السر في الاعطال من
مع، في اللغة ١

الألفاظ ذات الصلة

أ - الاسماء

٢ - لاشجاء، لغة، الفصح، من عا ١٢، وقيل
من اسجوه، هي صا ارتفع مو الأرض، لأنه
يسمر عن الناس بها ١٣

١ - لغة، وهي ٤١، والله سوفي ١/ ١٦، والقوس
الحيد، وانظر مع مع، م. فالجس النعمة لئ
من ٢٨ طـ الحلي، والنصاح للمبر، وفصل
شرب منه، (نـ)

٢ - اضياع كـ

٣ - لغير لغيره (مرحلة ١٠)، وشي الطالب ١/ ١٤٦ طـ
الكلية الإسلامية

ما يتحقق بالتتر من أحكام

محل التتر وموضعه :

٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن محل التتر هو الذكر وموضعه بعد قضاء الحاجة^(١) مع

اختلافهم في كسبه أسراره مرأه

فذهب الحنفية إلى أنها لا تحتاج من ذلك ، بل مصر قليلاً ثم تستنجي^(٢)

ويرى المالكية أن التتر واجب في الاستبراء في جميع الأحوال يصح يدها على عنتها ويقوم بذلك مقدم السبب والتروأما أحسن فيجعل ما يعمه الرجل والمرأه احتياطاً^(٣)

حكمه التتر

٥- اختلف الفقهاء في حكم التتر على قولين

أ- المقول الأول - وجوب التتر ، وهو قول الحنفية^(٤) ، والمالكية^(٥) ، واعتباره

واحد علاجاً لإزالة الفروج من الحسد عن مخرجه^(٦) .

وسواء بصرفهم استطانه ، وهي طلب الطيب ، وهو الطهارة ويكون بقاءه والتجر

كما سئل بعضهم - أيضاً - استقاء وهو صلب التبراة بالمحسر والمفر أو جوهها ، أو الاستبراء أو منه مختص بالاستبراء بالمحسر ، مأخوذ من الحمار وهو التجر صغير^(٧)

والعلاقة بين التتر والاستبراء هي أن التتر مقدمة للاستبراء

ب - الاستبراء

٦ - الاستبراء لغة سلب المرأة^(٨)

واصطلاحاً سلب المرأة من الحدث ، وذلك باستبراء ما في الفروج من الأختين^(٩) ، والعلاقة بين الاستبراء والاحتياط هو أن الاستبراء هو سلب كل ما في الفروج من الأختين ، وهو كل أسراره أولاً

(١) حاشية الطحاوي ص ٢٤ ، وحاشية القسطلاني ص ١٠٩٢ .

(٢) وأما الطحاوي ص ١٩٢ ، ونهيه صاحب ص ١٤٦ .

(٣) والاحتياط ص ١٠٢ ، وهو قوله : التروأما أحسن .

(٤) وكشاف القناع ص ٦٥ ، وهو قوله : التروأما أحسن .

(٥) حاشية القسطلاني ص ٢٣٠ .

(٦) حاشية القسطلاني ص ٩٢ ، وهو قوله : سلب الطيب .

(٧) حاشية القسطلاني ص ١٤٢ .

(٨) حاشية القسطلاني ص ٢٣٠ .

(٩) حاشية القسطلاني ص ٢٣٠ .

(١٠) حاشية القسطلاني ص ٢٣٠ .

(١١) حاشية القسطلاني ص ٢٣٠ .

(١٢) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٣) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٤) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٥) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٦) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٧) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٨) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

(١٩) حاشية القسطلاني ص ١٨٢ ، وهو قوله : حاشية القسطلاني ص ١٨٢ .

الموتى من الأهل والأصهار من الأكلية
قال السويدي في تفسيره أن بطن أمه هو في
مجرى البول شيء يشبه خرقة ، فسر الناس
من يحصل له ذلك بتفصده في عصر ، وبهم
من يجد - ح - في مسح ، وبهم من يحتاج إلى
حشي خضراء ، وبهم من يحسح إلى عصر
خطه ريشه من لا يحتاج إلى شيء من هذا^(١)
وقال السويدي : يجب أن يكون كل من
السلالة من حشيش لا يشترى إلى أن يربح على
التي قطع عنده إلا أن يوافق ربي^(٢)

وجه^(٣) ، أم أنكره لأن كفيه الترت عندهم نكوة
بعض الناس^(٤)
وأشاره في شعر المذهب جمهور بمقتضا^(٥)
إلا أنه نكوة من ريش وبن وعلم الأكلية ذلك
من قوة المذهب والشعر موجب من ريشه المروى
فيها فلا ينقطع إمارة وبصر بهاته ، وربما يضل
في حمار ضيقه ، وجه من حق الزوجة^(٦)
عند مرات الترت

٨ - من جمهور النساء من تاكلية والاشهامة
والخبر^(٧) ، حتى أن حمار من ريشه
ثلاث ، وحشيشهم في ذلك حديث ، وإذ كان
أحدكم لم يستر ذكره بلاناً^(٨)
ودع ، عتبه من عصر الذكر دون حشيشه
مرتب لا يستره من البول^(٩) ، وهو من حشيشه



- ١ - من جمهور النساء من تاكلية والاشهامة
- ٢ - من الجمهور
- ٣ - من الجمهور
- ٤ - من الجمهور
- ٥ - من الجمهور
- ٦ - من الجمهور
- ٧ - من الجمهور
- ٨ - من الجمهور
- ٩ - من الجمهور

(١) - من الجمهور
(٢) - من الجمهور

ولا يخرج بمعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي^(١)

والعلاقة بين التشف والحل إزالة الشعر في
كل منهما

ب - الاستحذاء

٣ - الاستحذاء - هو حلل القلفة خاصة
باستعمال الحديد وهو الموسى

ولا يخرج بمعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي^(٢)

والعلاقة بين تشف والاستحذاء إزالة الشعر
في كل

ج - الحصة :

٤ - الحف - هو أحد شعر الوجه - يقال حفت
المرأة وجهها حفاً - رتبه ياخذ شعره^(٣)

ولا يخرج للمس الاصطلاحي عن المعنى العمومي
والعلاقة بين التشف والحف أن في كل منهما

إزالة الشعر

الأشك في التعليل بالتشف

يتعلق بالتشف أشك في معناه

تشف

التصريف :

١ - التشف في اللغة - جرح الشعر والنسب
والريش ، يقال : تشفت ريشي تشف تشفاً
- وبابه صرب - رجعته بالخصاف أو بالأصابع
والفأب والساقه - التشف - سقط من شيء
لمتشوف ، ومثاقفة الإبط - ما سببه ، وإلانة
منه ، والتشفة - ما تفرعه بأصابعك من شئ
وعبره ، والجمع تشف^(١) .

ولا يخرج بمعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي^(٢)

الأنشطة ذات الصلة

أ - الحلق -

٢ - من معني حلل - إزالة شعر الجسم
بالموسى رجوه من خديده ، يقال : حلق شعره
حلقاً وحلقاً - إزالة بالموسى رجوه

(١) الصحاح - جرح ، وبسبب الحف

(٢) لسان العرب - وسيل الأوتار : ١٢١

(٣) الصحاح - تشف - ما سببه

(١) لسان العرب - والصحاح - تشف

(٢) من معني حلقه - تشف - ما سببه

نصف شعر المحرم

٥ - ذهب الفقهاء إلى أنه يحرم إزالة شعر المحرم قبل التحلل منك أو غيره ، سواء فيه شعر الرأس والشارب واللحية ، ولحظ وانعانة وغيره من سائر شعر الرأس ، حتى يحرم منك شعره واحده من أي موضع من البدن ، وإن فعل تشبهاً من ذلك عصى ونسبه للقدم ، ولو مشط شعر رأسه أو لحية فأدى إلى منك شيء من الشعر ، حرم ووجب العدة ، فإن لم يؤد فلا يحرم ولكن بكراهة ، وإن مشط فاشتبه لزومه العدة ، لأن سقط شعر خنس هل انتف بالمشط أم كان مستأذناً فيه عليه في الأصح عند الشافعي^(١) ودل على حرمة التفت قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْفَدْيُ مَجْلَهُ﴾^(٢) ، وليس انتف عليه لأنه مجاهد ، وهو النفس باعقل لأنه المحتال في إزالة الشعر^(٣)

نصف ريش الصيد في الحرم

٦ - قال إمامنا : إن منك ريش الصيد في الحرم حتى عجز عن الاستيعاب عمن يريد أخذه عليه

(١) حاشية ابن عابد : ٢٠٤/٢ ، والشافعي ٢/٢
وحاشية المحل ٢/٢١١ ، ٥٠٠ . وعبد الصالح
٢/١٢٠ ، والفرع ٢/١٢٠ ، وكشاف الشافعي
٢/٢١١ ، ٢٢٢

(٢) سورة البقرة : ١٧٠

(٣) لمحة الحاج : ١٧٠/٢ ، كشف الخفاء : ٢٢٢/٢

عليه ، ولا يشترط في وجوب قصه منك كل ريش ، بل يشترط منك ما يحرجه من حبر الأصابع^(١)

وقال المالكية : إن منك المحرم ريش الصيد بحيث لا يقدر معه على الطيران ، وبم يعلم سلامته عليه الحرم ، وإن كان يقدر على الطيران فلا جرم له عليه ، ولو منك ريشه الذي لا يقدر على الطيران إلا به ونسبه عنه ، حتى يمتد به ولحظ : لا جرم له عليه^(٢) .

وعند الشافعية قال الأوزاعي : إذا منك ريش طائر من الصيد 'مضمون' في حرم أو في الإحرام لم يخل حائه من أحد فمري . إما أن يكون على محتاجه ، قد اقتضى أو يصير غير محتاج بعد انتف . وإن كان محتاجاً أحد انتف ، فالكلام فيه يتعين تفصيل

أحدهما ضمان نقصه بالنتف

والثاني ضمان نقصه بغيره

باب ضمان نقصه بالنتف ولا يخلو حاله من ثلاثة أقسام

أحدها : أن لا يستخلف ما منك من ريشه ، وعليه ضمان ما نقص منه ، وهو - إن يصرح قيل منك ريشه ، فإنما تبين عشرة ثم غم قومه بعد منك

(١) حاشية ابن عابد : ٢٢٦/٢

(٢) الفصول : ٢٦٦

أحلاماً ، أن يخلق من ذلك النصف ، وهو أن
يمنع بعد النصف فيطير منها ملائكة ويسقط
شدة الأكم فيكون ، فعليه ضمان نفسه ، ويسقط
ضمان نفسه ، وإن كان لا يحب فيه شاة فعليه
شاة ، وإن كان لا يحب به فبعت فعليه فبعت قبل
النصف

راكثي - أن يكون من غير ذلك النصف : إن
حبب أفقه أو من حادث ، غير فليس عليه ضمان
نفسه ، لكن عليه ضمان نفسه .

والثالث أن لا يعلم حال ماب من ذلك
النصف أو من غيره فالاحتمال أن يصدقه كله
ويضمن نفسه ، بل هو أن يكون موثوق من نفسه .
ولا يلزمه أن يضمن إلا قدر نقصه ، لأن طهر
موثوق بعد اعتدائه أنه في حادث غيره

وإن صار الظاهر بالنصف غير معص عليه فل
يسكه ويضمنه ويسمه ليظهر ما يقول إليه حاله ،
ماب من ذلك ، وإن عاش غير معص وصار
مهر : حاك ككسير الزم من فعله ضمان نفسه
وفداه حصيحه ، لأن المعبد بالمتأف ، وإذا صار
بجانبه غير معص فقد أئنه ^(١) .

وبن حاشي مختصاً وأعاد إلى ما كان عليه قبل
النصف فبعت وجهان :

رشته وإذا قبل : تسعة ، علم أن ما بين القبعين
عشر القبعية ، وينظر في الظاهر نشوء قبل كان
بما يحب فيه شاة فعليه عشر ثمن شاة عند
التألفي ، وعشر شاة عند المزني ، وإن كان لا
يجب فبعت فعليه ضمان ما نقص من قيمته وهو
دوهم واحد ^(٢)

وإن استخلف ما نصف من رشته ومهاد كما
كان قبل نصف رشته فعليه وجهان
أحدهما : لا شيء ، عليه المردون في ما كان
عليه

والثاني : عليه ضمان ما نقص من نصف من
حادث ما استخلف ، لأن الرشد المضمون
بالنصف غير الذي استخلف ، وهذا الوجهان
مخرجان من اختلاف قولي الشافعي فيمن جنى
على من لا يملك ما أخذ فجها ، ثم يبتن من
حديق ، هل يُسترجع منه ما أخذ من القبة أم لا ؟
وإذا امتنع العاقر فلم يضمن على استخلف رشته أم
لم يستخلف فعليه ضمان نفسه وجهاً واحداً ،
لأن الأصل أنه يلق على حاله ^(٣)

٧ أم ضمان نفسه إن نكح فلا يخلو حاد من
ثلاثة لسان

(١) الخاوي مبكر ١/ ٢٢٧ ط ٢ المكتبة العسوية

(٢) المصدر السابق

(٣) الخاوي المبكر ١/ ٢٢٨

أحدهما لا شيء عليه ، وعدمه فله

والثاني عليه فصار من بين قيمته على ما ذكره
طويل الرشي ، لعدم أو متشدد غير متشدد ، وإن
عاد الصيد بعد الشك فلا يعدم هل لمقتنع أولم
يتمتع إلا أن جنته مدفوعة فعليه ضمان نفسه ،
لأن الأصل أنه غير تمتع حتى يعلم امتناعه ، وهي
غير الممنوع هيته ، وإن مات الصيد فإن مات
الصك بعينه ضمان قصده ، هذه مثله ، لأن
موتها من خلتها ، وإن مات بسبب حادث غير
الشك ، فإن كان الصيد حادثاً مما لا يتعلق به
تضمن الصيد ثوانه رد ، كأن يجرسه سبع أو
يصله صحر عيكوب على الحماري الأول أن يعديه
كاملًا لأنه من كانه ضماناً

وإن كان الصيد الحادث لم يتعد به ضمان
الصيد بواحد مثل أن يفسد بجره أو يفسده
مجن ، والصيد في الحرم ، فإن كان متلوة
الأول رابعاً قد منقرت فيه وبراً غير تمتع فإذا
كان كذلك وجب على الأول أن يعديه كاملاً ،
لأنه قد كرهه عن الامتناع ، ووجب على الثاني أن
يعديه كاملاً ، لأن فعل الصيد حياً ، وإن كان مما
يفسد شاة كان على الأول شاة كاملة ، وعلى
الثاني شاة كاملة ، وإن كان مما يضمن بالقبضة
على الأول هيته وهو صيد تمتع ، وعلى الثاني
قبضته وهو صيد غير تمتع ، أم إن كان جنته

الأول بالثقة غير مستقرة ولا يراعيها ، فإن كان
الثاني وثلاً للثقة بالثقة ، وهو أن يدرجه أو
يشد به ويصرح جنته وحسب طلي الأول ما
بين قيمته عاقب ومتوقفاً لأنه ما تمتع جرح ،
وعلى التثنية في بعده كاملاً ، لأنه بالثقة
قتل ، وإن كان الذي جرح من غير تم جبه فقد
استوب متكونان متلوي ، شك في الضميمة عليهما ،
تصريح

وإن مات الصيد بعد أن يصب على العين غير
متصح ، ولا أعلم من مات به تقادم من جنازة أو
يسبب حادث غير جنته لعينه أن يدرجه كاملاً ،
لأن حادث سبب بعد الأول موقوف ، فتم جرحه
بسلط به حكمه جنتي ، ولأن الأول قد ضمن
جميع هيته فلم يسلط على جميعه شيء بالشك ،
وقال الإمام فكيف يعني ذلك عه ، ومن روى
طيراً بجره جرحه لا يجمع معه فالجواب فيه
كالجواب في شك الرشي^١

٨ - قال الحنابلة إن شك في جرحه بواحد أو
شعره أو غيره فمد ما تمتع جلا شيء ، عليه لأن
القتل ركن ، الشاة ما توفد من الجرح ، وإن صار
الصيد غير تمتع سبب ، يشه وجره فكم الشو
جرحه جرحه ما لم يدره غير تمتع فعليه جرحه

خلافاً بين العلماء في أن تعب الإبط مشروع
حامو به ، وإن كان أصل الـتة يجمع بإزالة
بأي وسيلة من خلق أو نورة ، إلا أن الأولى
والأفضل لإزالة بالتع الذي ورد في النص
والتفصيل في مصطلح (نقرة ف ١٠)

تشف تشيب

١٦ - لا يلبس بثوب تشيب إلا إذا قصد
للشرب^(١)

وانظر مصطلح (حية ف ١٤)

جميعه لأنه عطلة عصار كالتالف ، وإن شفع
فعلت ولم يحسم خبره عليه ما نفعه^(٢) .

تشف شعر الوجه .

٩ - اختطف المعناه في تعب شعر وجه المرأة ،
مذهب بعضهم إلى أن ذلك داخل في الشعر
المهي عنه بلعته بشعر الواسحات والمستوشحات
والمستحبات والمستحبات للحسن ، المعبرات عن
الله تعالى^(٣)

وخالفهم آخرون ، والتفصيل في مصطلح
(تشمع ف ١ وما بعدها) .

تشف شعر الإبط :

١٠ - إن تشف شعر الإبط من من العطرة التي وردت
في الحديث النبوي وهو قوله بشعر : النظره تحميم
أو خمس من العطرة - الحتان والانت حلال وتنب
الإبط وتخلهم الأظفار ونص الشرب^(٤) ولا



(١) كشف الغطاء ٢/ ٦٦٧

(٢) حديث عنه بشعر الواسحات والمستوشحات والتفصيل
أعرج البهاري (منع الباري - ١/ ٣٧٧ ط الشنبه)
وسلم (٣/ ٦٧٨ ط حس الحلي) من حديث جده
في صحفه رضي الله ع
(٣) حديث النظره خمس - أو خمس من العطره
الحتان والاستحباب . . .

أعرج البهاري (منع الباري - ١/ ٣٣٤ ط الشنبه)
وسلم (١/ ٦٧٨ ط حس الحلي) من حديث أبي حنبله
رضي الله عنه

(٤) ابن حبان ٥/ ٦٦١

ولا يخرج معنى الاصطلاح من المعنى
اللموي^(١)

الأشياء ذات الصلة .

توزيع .

٢ - التوزيع لغة - الفصحة والتعريف^(٢) .

يقال ورصد المال بوزيعاً فسدت أملاً .
وتوربأ اتسماء^(٣) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللموي

والخاصة بوزن بشار وتوزيع هي أن كل بشار
بوزيع ، وليس كل توزيع بشار أو بشاراً

الحكم التكملي

٣ - تعدد المصنف والشخصية - هي الأصح -
وبعض المالكية وهي رواية عن محمد بن جابر
نشر أدراهم والسكر وعشرهم في عهد التكاح
« غيره وإباحة الفدية »^(٤)

ودعيب مالك والحداثة في المذهب وهو
مقابل الأصح عند الشافعية إلى كرامة البشار

نشار

التعريف

١ - الأربعة من دار التي يشتره ويشتره
ونشار رماه متعزلاً^(١) ونشار بالسكر - والقصة
لغة - اسم للعمل كالنشر ، ويكون معنى النشر
كالكتاب بمعنى المكتوب^(٢)

قال النيسابوري انتشار بالسكر - نشر بالشيء
يملك بزمي - مسمراً مثل نشر الحبوب والفلد
والسكر ، وكذلك نشر الخبز إذا نثر

والنشر بالضم ، فانت ما ينتشر حولي الخواص
من الخبر وهو ذلك من كل شيء^(٣)

ونشر الخوصي ، وانتشر بمعي اسمشق ،
وصهم من يخبر فيجعل الاستشاق إيصال
الماء - الانتشار - خراج ما في الأرض من مضاف
وغيره^(٤)

(١) جاءه المحتج ٦ ٣٧ طبعه ، وصرح المصنف مع صاحبه
الجموع ٢٧٢/٤ في دار إحياء التراث العربي

(٢) لغوي الطبع ، رصفه فخر

(٣) المصنف فقير

(٤) المعانيق القهقري ٢٤٥/٦ يصراف الخليل ، ٦ ، ووجه
المنهج ٣٧٦ ، والإحصاء ٢٤٥ ، ٢٤٦

(١) لغوي الطبع

(٢) المصنف فقير

(٣) ساد لغوي

(٤) المصنف فقير ، معجم فقير اسم لا في فارس ٢٤٩/٤
طبعه الطبع

فإن كان بسط دهنه أو كفه يرفع عليه السكر
لا يكون لأحد أحده، ولو أخذه كان لصاحب
القبيل والكم أو بصره منه، وإن لم بسط دهنه
أو كفه فالسكر للأخذ، وليس لصاحب القبيل
والكم أو بصره منه

ولذا دفع الرجل إلى عبده مكرراً أو دراهم
ليشره عن المروءة فلما لم يجس له شيء
فهم أن كان المروءة دراهم ليس له ذلك، وكذا
ليس له أن يدفع الدراهم إلى غيره ليشره ذلك
الشر، وإذا شر ليس له أن يلفظ منه شيئاً

وقيل: إذا كان المروءة مكرراً به أن يجس قدر
ما يجسه الناس في العادة هكذا اختاره القضاة أبو
الطيب رحمه الله تعالى، وبعض مشايخنا
قالوا: يشره ذلك^(١)

وقال الشافعية: يحل التماس الشر للعالم
برضا مالكه، وتركه أولى، وقيل: أخذه مكرراً
لأنه دهنه، نعم إن علم أن الناس لا يؤثرونه ولم
يصلح أخذه في مودته لم يكن تركه أولى^(٢)،
ولا ترد شهادة ملقط الشر^(٣)

والصاغة^(٤)، وأحجوا حول النبي ﷺ، انتهى
لا تحل^(٥)، وقوله ﷺ: من تشبه بهيمة
فليس به^(٦)

من يجوز له الأخذ ومن لا يجوز

١ - قال الخفيف عمى مائة في المساري
النهية الهية حائره إذا أذن صاحبها بها، فإذا
وصح الرجل مقدراً من السكر أو عدداً من
الدراهم بين قوم وقال: من شاء أخذ منه شيئاً،
أو قال: من أخذ منه شيئاً فهو به فكل من أخذ
منه شيئاً يصير ملكاً له، ولا يكون لغيره أن يأخذ
ذلك منه، وإذا شر السكر فحضر رجل لم يكن
حاضراً وقت الشر ليس أن ينهب للشر وأراد أن
يأخذ منه شيئاً حل به ذلك؟ ح: نعم الشايح فيه
فقال: نعم له أن يأخذ، وقال القضاة أبو جعفر
رحمه الله تعالى ليس له ذلك

وإن شر السكر وولع على دهن وجل أو كفه

(١) مراد الخليل ١/١، والإحصال ٨/٢٥٠، ٣٤١،
وبه الإجماع ٣٧١

(٢) حديث ١٠ انتهى لا بأس

أخرج في المصنف ١٢٤/٢ ط: طار، الموقفاً وهو صاحب
١٢٤٩/٢ ط: حبيبي الشافعي من حديث عتبة بن
الحكم، وصححه إمامه الوصيري في مصنفه الرجاء
٢٨٦/٢ ط: دار إيمان

(٣) حديث ١٠ انتهى به طيس مائة

أخرج في المصنف ١٢٤/٢ ط: الخفيف من حديث عمران
بن حصيرة، وقال: حسن صحيح

(١) فتاوى اللجنة ٢٤٥/٥، ٢٤٦، بمصر

(٢) جهه اقتراح ٣٧٠/٢

(٣) فتاوى الخليل ٢/٣٤٧ ط: المكتب الإسلامي، ومضى
الفتاوى ٣/٢٣٩ وما بعدها

نجاسة

التصريف

- ١- النجاسة هي البعثة القذرة، يقال نجس الشيء صاوججاً وينهح ينهحو^(١)
- والنجاسة هي الاصطلاح عرفها الشافعية بأنها مستفاد من صحة الصلاة، حيث لا مخرج^(٢).

وعرفها المالكية بأنها صفة حكمية بوجوب الوضوء معها مع استباحة الصلاة به أو فيه^(٣)

الألفاظ ذات الصلة

١- الطهارة

- ٢- الطهارة هي اللوعة النقاء من النجس والنجس اليراء من كل ما ينجس^(٤)

(١) للمصباح

(٢) القموني على المصباح ١٤٠/٢ وفتح المصباح، عظيم

١٤١١

(٣) منبر المكي ٢٢٠

(٤) المصباح ١٤١٠، دواء من الوضوء، والشمس في شرحه

كما يكره عندهم أحد الشار من الهوى، يزلزل أو غيره، أو أحده من أو الشفاعة أو يسهل حجره له فوقع فيه منك، فإن لم يسهل حجره له لم يملكه لأنه لم يجرده عنه قصد غلظ ولا نفس، نعم هو أولى به من غيره، وبوالجملة غيره لم يملكه، ولو سقه من حجره قبل أن يسهل حجره، أو لم يسهل به بل أحده من، ووضعه يركه، بوضع على الأرض أي مطلق خصلته^(٥)

وقال المالكية ما يشرع عليهم لبأكدوا على وجهه ما يركل فيه، أن يتبعه فانه فيه حرمان لا يعمل ولا يجوز، لأن محرره بما الراد أن يشرب وواضح أنه على وجهه ما يركل، فمن أحد ما أكثر ما كان تأكل منه مع أحده من غير وجه الأكل فقد أحده حرماً، وأكل سحاً

وقد ما يشرع عليهم فبشهوة بعد كرمه مالك وأحله غيره، وإن كان في الشهي عن الانتهاب إلى منته انتهاب من لم يركب في انتهابه^(٦)

وقال المالكية من حصى أي حجر أو شيء من أي من الشار فهو له، وكذا من أخره منه فهو له، وهذا هو المذهب فيهما مطلقاً، وقبل لا يملكه ولا يملكه^(٧)

(٥) شرح المنهج حاشية في ١٤٨، دواء المخرج ٣٧١، ومعه المصباح ٢٣٩/٢ ولا يملكه

(٦) منبر المكي ١٤١٠، بصره

(٧) الانتهاب ٢٤٠، ٢٤١

وهي الاصطلاح مصعفة حكيمية توجب
مصرفها، جوهر اسباحة الصلاة، أو
رؤيتها^(١)

فانظروا، هي المدح، لأن، العبث التي لا
تجوز إلا بها، كالصلاة والطواف وسر
الحصص، وهي لا تكبر إلا بإزالة ما قد يكون
عائقاً وتأتياً بالهدوء والشرب أو التفكير من
الحديث وأحداث.

ب - الاستجاء

٢ - من صفاتي الاستجاء لغة 'المخاض من
الشيء، بذلك استجبت الشجرة قطعها
من أصلها'^(٢)

والاستجاء في الاصطلاح، أنه ما يخرج
من الشجر، سواء، أصل أو فرع، يفتح بالتحفة
ومعناها غير موضع الخرج، وما قرب منه

والاستجاء، ما يخرج من بؤرة الشجرة عن
سبلج فقط، لا من باقي البدن أو الثوب
والفصل بين المجامعة والاستجاء، أن
الاستجاء وسيلة لإزالة الجذابة عن أصل
ويطهره، (استجاءه)

٣ - يعتبر عبداً وما لا يعتبر

١ - قسم الخبيث الأعباء النجسة إلى نوعين
معاملة بخلقة والنجاسة المصعفة، وما لا
من يطرح من ذلك الاستعداد مما يوجب خروجه
الرطوبة أو الغسل فهو منقطع، كالعدس والبقول
وحي والفتي والرحي والخبث والتعب والتعب
والملاصق ودم البيض وسمه والامتناع،
وكذلك بول الصغير والصغيرة أكلاً لولا،
والعمر والدم مسحوق ولحم نيسة، وول، لا
بذلك والروث ورحا، النمر، كعدس وغيره الكلب
، حره، الدجاج والبط، والأر، حره، السباع
والسود والضر وغيره الحية وبولها، حره، العلم
ودم نيسة، والورع إذا كب سائلاً، فهد الأعباء
كتب بحسب نجاسة علف

وعندما من الجذبات بحففة بول، لا يترك
لحمه وأقرص وحره، طير لا يترك.

أما أجزاء، الحية التي لا دم فيها فإن كانت
صلبة، كالقرب والحضة والسر وأخرى الخشب
والظف والشر والصفوف والخصب والافحة
النصه طين بجنس، لأن هذه الأنبياء،
نبية^(٣) ولقوله تعالى ﴿وَمِنْ أَصْنُفٍهَا وَتَوَارِدُ
وَأَمَّا مَا أَنَا وَمَعَا لَ جَمِ ٤﴾

١ - الفتاوى للشيخ محمد بن عبد الله، ربيع الصالح ١٠١٩

٢ - سورة النور ٢٤

١ - الفرج الحكيم مع المصنف ٣٠١٩

٢ - لسان العرب

وقال، بالكتابة عند الكلام عن تجهيز الأعيان
الطاهرة عن التجسس :

أ- الجمادات كلها على الطهارة إلا السكر

ب- والحيوانات كلها على الطهارة

ج- والنبات كلها على النجاسة

د- ودود الطعام كد طائر، ولا يحرم أكله مع
الطعام، وكل ما ليس له نفس سائمة لا
يجس بالموت، ولا يجس عاصات فيه من ماء
أو صابغ^١

وذهب الإمام إلى أن لا أملي في الأعيان
الطاهرة

ونص في ضبطها فقال: الأعيان بملا
وحوي^٢

فالجماد كله طاهر

والحيوان أي حي كله طاهر إلا النكس
والخنزير ودم كل منهما

وجرحه حيوان كميته

والنبات كلها نجسة إلا السمك، وجراد،
والأدمي، والبطيخ بعد ذكاته، والصيد الذي

لا تذرك ذكاته

والمنسفل عن الحيوان بما يشرح رشدها
فأمروق، وله حكم حيوانه أي الحي وإمال

١- مقلد انوار البية ١/ ٦٦

استحالة في الباطن كالبنون فهو محس إلا ما
استثنى^١

تقسيم النجاسة إلى نجاسة هيبة ونجاسة
حكمة

٥- من نفسومات النجاسة التي جرى عليها
انقضاء، نقبها إلى نجاسة عيبة ونجاسة
حكمة

وفي ذلك يقول الخليل: إن المبرية تعني
الحيث والحكمة تعني الحدث.

وذكر الخليل أنه عن مسندة شريفة

وعرفوا الحديث بأنه وجه شرعي حل في
الأهواء بربط الشهادة^٢ سواء كان أصغر أو

أكبر، ولا تحل صلاة مع وجوده حتى يقع
مرقد الصلاة الطهور موقفة، لقوله تعالى: فإنه

لا تشاء صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع
الموضوء موضع يده^٣ فهو بوجه تعينه من

(١) حديث البراء مع الفضول عن شرح أبيه يستحب

٨ - ٩، وحاشية فصل من شرح المنهج ١/ ٦٨

ورده فضائل ١/ ٩٣، مؤلفه: والظاهر لفساد قوله من

١٥ وحاشي مطلع ١/ ٧٧

(٢) حاشية من عبادي ١/ ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧

(٣) حديث: لا تشاء صلاة لأحد من الناس

أخرجه المصنف في التكملة ١/ ٧٨، طو ١/ ١٢٥

الفرقة من حديث: ولا تشاء مني، وقال الخليل في

مجمع الزوائد ١/ ١٢٥، طه حسين، رجاله جاك

تصحيح

الجماعة الحكيمة .

ويظهر حديث برواله ، لقوله ﷺ : **لَا تَقْلُطُ بَيْنَ أَبِي حَبِيشٍ ۖ أَصْبَسِي عَيْنَ الدَّمِ وَصَلِي ۚ** ^(١) فإنه يوجب الظهارة من الجماعة الحكيمة ^(٢) ويصح بفناء الحكمة عن انشروط برواله بقائه بعض المحر وإن قل من غير إصابه منزهة فالحدث حدثاً أصغر بمحض قيام هذا الحدث من الصلاة مثلاً حتى يرضأ حاله وجوده أو ينسجم حالة ففده بشروطه ، وانحدث حدثاً أكبر بمحض من ذلك حتى يشمل - وعلى هذا معيار الحكمة يجمع جواز الصلاة لأكثر من واحد منها يختلف من حيث عظمتها ونقصها ، وعليها محصور ، وهو دون منصرف فكيف لي الغليظة ، ودون ربع الثوب أو الثبدن في الخبيثة ، وتظهر برزخ جهنم في المرتبة ، وبالمسئل في غيره ^(٣)

ويكون الشافعية إذ العيبة هي ما لا تنجس محل خلوص موجهها كالتبخرات ، والخبيثة

(١) حديث أصلي عند الدم وصل

لغيره ، إل - لوي (دع القوي / ٣٣٩ ط مطلبه) ومسلم (٣٦٢ / ١ ط حبس الخبي) من حديث عائشة رضي الله عنها

(٢) لأخبر شرح القطار / ١٣ ط مطبعت محمدي - القاهرة

(٣) مرقاة المفاتيح ص ١٥ ، ٥٢ ، ومقدمة بهاشي طبع لغيره / ١٣٢ ، والي غايه / ١١٥ ط القائل

هي ما تنجسه بغسل أعضائه أو جميعه أو يمسح اليد يخرج طحوج ويترول المني وقد تعلق الحكمة على ما لا وصف له من طعم أو لون أو ريح من باب حجة إشكاله ^(١) ويحول المالكية ، إن الحدث هو الوصف المانع من الصلاة ونحوها ، المندرج شرعاً بقيامه بجميع جسد أو أعضاء أو عضو فقط عند مرجه ، والحنبل هو الوصف للنفوس شرعاً ليدفع بهن النجاسة ^(٢) .

وعلى ذلك يقولون : الجماعة حدث وغيب ، لحدث هو خلق القدر بالأعضاء ، وحب من يول ونحوه أو جنابة لو حبس أو تكلم ، وإن كان ممنوع عنه بالنسبة إلى يرد الذخول في الصلاة ثوباً أو مكاناً بهي طهاراً بحيث أي صهرته

وقد ثبت والحنبل لا يرفعان إلا بعد الخلق والفتنة ينقسم إلى قسمين الأكبر والأصغر ، أم الأكبر فهو الجنابة والخبث والعنسى ، والأصغر هو الـ ول والغسل والريح ومذي والودي

ولما الحدث مهر عبارة عن النجاسة القدرية

(١) القوي / ١١٧ ، ١١٨

(٢) حاشية المصنوع من مخرج الكبير / ٣٦ ، ٣٧ ، وجوه الإكيلي / ٢٠

لَيُظْهِرْكُمْ بِهِ^(١) وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : اللَّهُمَّ

اقبل حطيتي بالماء والطين والبردة^(٢) ، وقوله
في البحر : هو الطهور ملاء أهل بيته^(٣) .

ومصرح الحنفية بأن الخبز يخص بالنجاسة
الحقيقية ، ويقسمون النجاسة الحقيقية (الخبث)
إلى قسمين : مغلظة ومخففة .

فما توافقت على نجاسته الأدلة مغلظة عند
أبي حنيفة ، سواء اختلف فيه العلماء وكان فيه
بلوى أم لا ، وإلا فهو مخفف .

وقال أبو يوسف ومحمد : ما اتفق العلماء
على نجاسته ولم يكن فيه بلوى فمغلظة وإلا
فمخفف ، ولا يخفى بلاطه .

وقال الشافعية : النجاسة الظهنية (الخبث)
ثلاثة أقسام : سائلة أو مغلظة أو متوسطة .

القسم الأول : ما نجس بملاقاة شيء من
كل أو خنزير أو ما تولده منهما أو من أحدهما
القسم الثاني : ما نجس ببول صبي لم يطعم

بالشخص أو الثوب أو المكان .

وهذه الأقسام هي السبر عنها بالأحداث
والأخبار ، ولا يصح التطهير منها إلا بالماء
الطاهر للطنق ، وهو ما كان على خلقته أو تغير
بما لا يملك عنه خالياً كقراؤه والتولد منه ، قال
عالي : ﴿ وَتَلَوْنَا مِنْ كُتُبِهِ مَا ظَهَرَ ﴾^(٤)
ولاء الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً
لمبره ، كماء الطور والبحر والبرق والشمس بتغير
شيء من أوصافه الثلاثة ، وهي اللون والطعم
والريح^(٥) .

وقول الحنابلة : إن الحدث هو الوصف
القائم بالبدن للفتح من الصلاة ونحوها ، ورواه
حذاق الوصف يكون بالرفق فهو في المسند
الأصح ، وبالمعمل في الحديث الأكبر (الحنفية
والحنابلة والتتامي)

والخبث ما كان نجساً مستزناً ، وتطهيره
بمسحه بالماء ، فهو يرفع الحدث ويقل الخبث^(٦)
لقوله تعالى : ﴿ وَتَقَرَّبْ عَلَيْهِمْ مِنْ آسَمَاءِ مَا ﴾

(١) موزن الأفعال / ١١ .

(٢) حديث : « تأكلهم الحبل عطائي بالماء والطين والبردة »
أخرج به البخاري (فتح الباري ١/ ٢٧٧ ط السلفية)
وسلم (١/ ٢٩٩ ط ميسر الخليلي) من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه ، والله الموفق .

(٣) حديث : « هو الطهور ملاء أهل بيته » .
أخرج أبو طه (١/ ٩٤ ط حصص) والترمذي (١/ ١٠٩
ط الخليلي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال
ترمذي : حسن صحيح .

(٤) سورة الفرقان / ١٨ .

(٥) حاشية القاسمي على الشرح الكبير ٢/ ٣٢ ، ١٠٠ .
والشرح الصغير ١/ ٢٥ ، ٢٦ . وأقول لا بدك شرح
أولاده ص ٣٤ / ١ ط دار الفكر .

(٦) من السبل في شرح الدليل ١/ ٨ الكتب الإسلامية .
وبل للكتاب بشرح دليل الطالب ١/ ٢٨٨ ، نشر مكتبة
الصلاح ، ولطفي ابن قسطنطين مع الشرح ١/ ٧١ ط دار
الكتاب .

غير أن

تقسم الثالث ما نحن بغيره^(١)

ويقول مالك بن أنس: من أدعى ولو كافراً كافراً
عن المصنف، ومذهبنا أن القسمة من شهادتين
وإن عداكم تحتمل

منهارة الأدي وخصائمه :

١ - ذهب أنصارنا إلى منهارة الأدي إلى المصنف
والكافر، وهو من مذهبنا، ﴿ ولقد نكرمنا بني
أديم ﴾^(٢) لأن النبي ﷺ لقوله وعد خصمه في
الحج^(٣)، ولو كان آديم حجة لم يدعهم
منه شره^(٤)

لأن عبادنا لأن الله وأكرمهم بنبي
نحبهم، ولا معنى لعزل أديته التي هي بمنزلة
أديته^(٥)، وأما عداكم، فلهذا الصلاة والسلام على سهل
بين بضاعة رضى الله به في المصنف^(٦)، وإنما
روى أنه ﷺ سئل عثمان بن مظعون بعد
الموت^(٧)، وفوق كذا غداً ما فعل عليه الصلاة
والمسلم ذلك^(٨)

ولما أديم التي يرى عليه منافع الحلف
أنه يتحلى بالخوف فله من تقدم المصنف، كما
يسجد سائر الحيوانات التي يهاجم سائر
الموت، وهذا هو وقع في البشر بوجوب تحية،
لأنه إنما عداكم يحكم بهما لئلا كان مسلماً
كزائمه، وأما الكافر فلهذا لا يظهر التحليل، وأنه
لا يصح الصلاة عليه^(٩)

ويقول الشافعية كذلك بطلان الأدي التي
مصادرة أو غير مسلم، لقوله تعالى ﴿ ولقد
نكرمنا نبي آدم ﴾^(١٠) ونكرمهم يقتضي طهارتهم
أحب، وأما نبي، وفضيلة التكرم أن لا يحكم
محاسنة بعد الموت، وسواء في ذلك المسلم
وغيره، وأن يكون تعالى ﴿ إنما أنتم نكروا ﴾

(١) مرقى الفلاح ص ٨٦، وفي المصنف (١/ ٨٣، ٨٥)

(٢) سورة البقرة ١٧٤

(٣) حدثنا ابن أبي شيبة، قال: قال النبي ﷺ: «لا تقبلوا مني العهد»

(٤) أخرجه الأئمة (١/ ١٦) طهحي من مذهبنا

(٥) يصري على عداكم أني رضى الله به في المصنف

(٦) يصري في مصنفنا (١/ ١١١) طهحي من مذهبنا

(٧) المصنف، له من مذهبنا في المصنف

(٨) الاختصار شرح المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٩) المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(١٠) الكتاب المصنف

(١١) الاختصار شرح المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(١٢) المصنف (١/ ٢٧٩) طهحي من مذهبنا

(١) حديث الصلاة عليه الصلاة والسلام على سهل من مذهبنا

في المصنف

(٢) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٣) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٤) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٥) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٦) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٧) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٨) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(٩) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

(١٠) أخرجه المصنف (١/ ٢٧٢) طهحي من مذهبنا

وذكر القاضي من الحجة أنه تجسة روليه
واحدة لأنها لا حرمة لها بدليل أنه لا يمس
عليها^(١)

ظهارة الحيوان احيى وتجاسه
أ- الكلب .

٨- اختلف الفقهاء في كلب مر حيث
الضهرة والجاسه

ودعت الشافعية والحنابلة إلى أن الكلب
يحبس المر

ودعت الحنفية إلى أن الكلب ليس بحبس
المر ، ولكن سؤره وروثه نجسة

ودعت المالكية إلى أن الكلب طاهر المر ،
لقولهم : الأصل في الأحياء الطهارة ، لكل حي

ولو كلب طاهر وكذا عرفه ومعه ومخلفه
ولعله

كل احتفظوا في حكم شعر الكلب ، وحكم
معصر كلب الصيد من حيث الجلالة

والطهارة ، فذهب بعضهم إلى الحكم
بالتجاسة ، وذهب آخرون إلى الحكم بالطهارة

ومصطلح ذلك كله في مصطلح (كلب
١٥ - ١٩ ، شعر وصوف وورف ١٩ ، حيد

قد ٤٤)

(١) كلب لا يمس ٢٥-٢٦

نحو ١٠٩ فالمراد به نجاسة الاعتقاد ولو خففهم
كالنجس لا نجاسة الأبدان^(٢)

وهو الجلبه إن الصحيح فيذهب أن
الأدوية طاهرة حياً وميتاً ، لقوله (٣) : إن
المؤمن لا يحبس^(٤) ولأنه أدنى من نجس
لموت لم يظهر بالعسل كسائر الحيوانات
التي تنجس

ولم يعرفوا بين مسلم والذكر لاحتوائهما في
الأدوية وفي حال احتيا ، وحصل أن يحبس
الكاثر بموته ، لأن حشره يرد في المسلم ولا
يصح حبس الكافر عليه ، لأن لا يمس عليه
وليس له حرمة كحرمة المسلم^(٥)

٧- ويرى جمهور الفقهاء ، أن حكم حراء
الأدوية وأبوابه حكم جملته سواء قصعت في
حياته أو بعد موته ، لأن : أجزاء من جسمه ولأنها
يصلى عليها فكانت طاهرة كجملته^(٦)

(١) حواء النزه ٢٤

(٢) الإجماع بشرط الخطب ٢٠

(٣) حيث لا يمس لا يحبس

لدرج : الطهارة في الإجماع الذي ٢٩٩ ط الطهارة ،
ومسلم ٢٨٦/٢ ط حرس نجس في حلاته في حراء
وصلى الله عليه

(٤) كلب لا يمس ٢٦

(٥) الطهارة شرح الحشر ١٥/١١ ربراني صلاح من ٤٩ ،
وشرح الكبير مع حاشيته للمصنف ٢٤/١ ، والفتاوى
لشريعة ٢٠ ، المص لا يمس ٢٦/٢

ب - الحسوس

٩ - حب الحسية والشهوية، ويمنه إلى بحاسة عين الحسوس، وكذلك غلبة جميع أحواله، وما يحصل عنه كغيره، وكله، وحدث لغوته على

﴿أَنْ لَا يَكُنْ فِي رُوحٍ أَوْ نُفُوسٍ عَلَى شَيْءٍ﴾
 طعمه، ﴿أَلَّا يَكُنْ يَكُونُ مَبْنُوتًا﴾ وما سُفُوحًا
 وَلَقَدْ حَبَّرَ قَبْلَهُ، حَسَنٌ يُنْفَخُ مِنْ لَفْظٍ
 قَدْ يَدُ، ١٠، النصير في قوله تعالى
 ﴿يُؤْتِيهِمْ مِنْ رِزْقِهِمْ﴾ رَحِمَ إِلَى حَبِيرٍ
 فعل عن محرم عن تحرير وجميع أحواله
 وذهب إلى أن حب الحسية إلى طهارة عين الحسوس، إلى
 الحساسة، لأن الأصل في كل حي شعوره،
 والحساسة غارضة، فطهارة فيه بسبب الحياة،
 وكذلك حدة عرقه ولذاته وروحه، وما به
 وإنما حصل في مصطلح (خبر ف) وما
 بهما)

ج - الحسوس كالحسوس والشهوية والحساسة

وهذه الحسوس، أي أن الحسوس من جميع
 الحسوس، وهو حساسة الحسوس، والحسوس
 ويشترك ١١.

ومن الشاهد طهارة، حسوسات وأحواله،
 لا الحسوس، والحسوس، وما تولد منها أوصاف
 أحدها، وهو الحسوس ١٢.

وقال الحسوس الحسوس، ج - ب الحسوس
 وحسوس.

الحسوس الأول، الحسوس، وهو الحسوس

أحد، ج - ب هو الحسوس، وهو واحد، وهو
 الحسوس، والحسوس، وما تولد منها أوصاف،
 وهذا الحسوس عنه وسؤره، وجميع ما خرج منه
 والناسي، ما احتلف فيه، وهو حسوس،
 البهائم الحسوس، وما دونه، أي خلقه، وكذلك
 جوارح الطير والحسوس الحسوس، والحسوس،
 أحمد أن سؤرها الحسوس.

والحسوس الحسوس، ج - ب هو الحسوس، وهو الحسوس،
 وهو الحسوس، وهو الحسوس.

ج - الحسوس كالحسوس والشهوية والحساسة

١٠ - حب الحسية والشهوية، ويمنه إلى بحاسة عين الحسوس، وكذلك غلبة جميع أحواله، وما يحصل عنه كغيره، وكله، وحدث لغوته على

١١ - حب الحسية والشهوية، ويمنه إلى بحاسة عين الحسوس، وكذلك غلبة جميع أحواله، وما يحصل عنه كغيره، وكله، وحدث لغوته على

١٢ - حب الحسية والشهوية، ويمنه إلى بحاسة عين الحسوس، وكذلك غلبة جميع أحواله، وما يحصل عنه كغيره، وكله، وحدث لغوته على

(١١) حب الحسية والشهوية، ويمنه إلى بحاسة عين الحسوس، وكذلك غلبة جميع أحواله، وما يحصل عنه كغيره، وكله، وحدث لغوته على

(١٢) حب الحسية والشهوية، ويمنه إلى بحاسة عين الحسوس، وكذلك غلبة جميع أحواله، وما يحصل عنه كغيره، وكله، وحدث لغوته على

ومن فحظله علی أن ما ليس له نفس مسائله
من الحيوان موعان ما يتولد من الطفرات فهو
ظاهر حياً وميتاً^(۱)، وما يتولد من النجاسة
كصراصير الخش ودوده فهو بحس حياً وميتاً^(۲)،
لأنه مولود من النجاسة فكما يجب أن تولد الكلب
والخنزير

ص. أحمد في رواية المروزي صرصر
الكلب وأما قوله إذا وقع في الزنابة والخب
ص. صرصر البئر ليس بقذر، ولا تأكل
أنعزده

ب - ميتة الحيوان البحري والسمائي -
۱۲ - ذهب الخفية إلى أن ما كان مائتاً مولوداً من
الحيوان فهو في الآلة لا يقصد كسك
والضمدع والسمان، وقوله ^(۱) هو الطهور
ملاؤه أخر ميتته^(۲)، وهو بعيد عدم نجسه
بالموت، وإن لم يكن ميتاً لا يحس ما يحاط به
وكذا لو مات خارج الماء ثم وقع فيه

ولو مات في بحر ماء كخل وأظن روي عن
محمد أنه لا يقصد رجوعه فيه الخنثع وغيره،
وحده أنه صوّي بين الضمدع البحري والمائي -
وقيل إن كان للبحري دم مثل أنسد وهو

الأذن الأدمي، والمائي ما يؤكل لحمه،
والثالث استور وما ذوبها في الخلقة^(۱)

ظهوره الحيوان الميت ونجاسته

أ - ميتة ما ليس له نفس مسألة -

۱۱ - ذهب عامة الفقهاء إلى أن ما ليس له نفس
ميتة كالدباب والسموم وهو مما إذا وقع في
ماء بئر أو مائع ومات عزله لا يجسر ما وقع
فيه، لقوله ^(۱) إذا وقع الدباب في شراب
أحدكم لم يمسسه لم يترعه، فإن في إحدى
جناحيه دابة والأخرى نضارة وفي رواية^(۲) أوله
يشقي بجناحه الذي فيه الدابة^(۳)، وقد يمسس
عنه إلى موته طر بجسمه فلا أمر به

ومقابل الثور عند الشفعة - أنه يحس ما
وقع فيه كباقي المائات

وهذا الشافعية ومحل اختلاف إذا لم تنشأ
منه، فإن سألته ومات كذا دخل لم نجسه
حرماً^(۴)

(۱) الشافعية في شرح الكبير ۱/ ۱۱۱

(۲) حديث إذا وقع قلب من شراب أحدكم
هيب

أخرجه البخاري (فتح الباري ۳/ ۳۵۹) ط (ميتة من
حديدي حربة غليظة) والرواية الأخرى
أخرجه أبو داود (۱/ ۱۸۳) ط (حصى)

(۳) مرآة السالكين ۷/ ۱۰۰ ط (مائي، ولا يقصد شرح
لهذا: ۱/ ۱۱) موضع تفسير ۵۷۱، وشرح الكبير
للصنع ۱/ ۱۵-۱۶، وصحفي المصنف ۱/ ۱۵-۱۶،
والمعني من شرح الكبير ۳/ ۲۹

(۱) الشافعية في شرح الكبير ۱/ ۳۹

(۲) حديث أخرجه البخاري

من سنن أبي داود

ولما لم يرد ذلك وانطرد^١

والتمصيل في مصطلح (مسه).

د - ما انفصل من الحيوان

١٤ - حب للقط، في الجملة، من أن انفصل
من الحيوان الذي به كحمية نضوله حتى أنه
عليه وسلم لا يقطع من الهيئة وهي عاصي
مينة^٢

واحسنه هو في أسرار أخرى وذليل على
التمصيل التالي -

ذهب الحمية إلى أن شعر حية غير الخنزير
وعظمه وعصبها - على الشهور - وحافرها
وهيها الخاية عن النسيمة - وكذا كل ما لا تحه
الحياة وهو لا تألم لغيره بقطعه كاليخر
والشعر والصلف طاهر

وحظف في أدبه وفي المذبح خسة، وهي

١ - حب للقط، من دون

أدبه (مقدمة ١٤ - ١٥) من حديث
عمر بن الخطاب، قوله في (١٤١) من قوله
هو، وفي حديثه في (١٤١) من قوله
والله الذي لا يؤمن، وذلك أن المؤمن لا يزوج
الحيثي كما يزوج الألف، قال الله حكم الترم
١٤ - حديث ما طهر من الحيوة وفي حديثه ١

١ - حديثه من قوله ١٤١/٢ - من قوله
١٤١/٢ - من قوله ١٤١/٢ - من قوله
الترمذي حب -

الحنانية لا وفي الأسماء المنفصل من الحي

كمت إذ في حق صاحبه طاهر وفي كثر^٣

(و الحمة ف لا وما بعدها)

وقال المالكية حزاء الحية بحمة لا الشعر
وشبهها من الترس

وأب حزاء الحيوان في قطع منه في حدث
حيته فهي بحمة إجماعاً لا تشبه والصوف
والوبر من قطع من حية في قلبه يحسبه
فأحرز كل حية حية، وإن قيل بانحساره
فمنحه بحس

وأ - يحكم ود في مذهب كنفهم والنس
وانظف فهي بحمة من ألب، ولما الصوف
والوبر والشعر فهي حية من حية^٤

ويقول الشافعية الحرة من فصل من الحي
كحمية ذلك، فهي كالحية حية طاهر، وإن
كال حية فنهض حية - لا قطع من النسيمة
وهي حية وهي مينة، فالتمصيل من آدمي أو
السمك أو الحية أو الطاهر، ومن غيرها بحس لا

(١) حاشية ابن عديم ١٤١/٢ - ١٤١/٣ - ١٤١/٤ - ١٤١/٥ - ١٤١/٦
الامرأة الكبرى ١٤١/٦ - والامرأة الشارح ١٤١/٦
منهجه حديثي

(٢) من قوله من قوله الحية الحية ١٤١/٦ - ١٤١/٧
من قوله الحية الحية ١٤١/٦ - ١٤١/٧
١٤١/٦ - ١٤١/٧

ومن أبيه من حبر من قمر ولديه زهره
كسائر جلد دهره في حبه صهيرة نورة
نقوته ^{١٢} ما نضع من الذهبه وهي مبهية
مبهية

ونرى من شمس من شمس من شمس
شعره وهو دهره ^{١٣} ما نضعه ، وعظم
دهره ، والشعر ^{١٤}

هـ - جملد الحبيون

١٥ - جملد الحبيون ^{١٥} يكون جلد مبهية ،
جلد حبره في حبره مكرول الذهب
فيلد الذهبه في حبره الذهبه ، على نعلته ،
واحتدر في ظهره ^{١٦}

فلهذه الطنبة والطنبة وهو دهره
أحمد في جلد مبهية مأكول شمس ^{١٧} إلى أن
فلهذه طهر جلد مبهية إلا جلد الحبره عندهم
لجلد مبهية

ورأي من مكرول دهره حبره حبره من
الملك فولهذه طهره جلد جميع طه وقاب
بذلده حتى الحبره

واستحي الشاعبه ثعباً حلد الكعب ، كد
استحي حبره من حلة جلد الذهب

ودهره الملكه في الشهره اعتمد عندهم

شعره الملكه أو صوره أو ريشه ، ودره ، طاهر
الإحده مع الوصل مبهية كذا الله تعالى ^{١٨} وبين
شعره ، وأزهره ، وأشعره ، شمساً وسنأ إلى
حبره ^{١٩} وهو محمول حبره مكرول الحبره
الملكه أو مبهية حبره مكرول حبره ^{٢٠}

وقلدر دخل في حلة مبهية جميع حبره
من عظم وشعر وصوف ودره وغير ذلك لأن كذا
مبهية حلة ^{٢١}

وقال الحيلة عظم مبهية وقهرتها وطهرها
وعصيب وحبره ، وحول شعره إذا سفع ،
وأحمد من ريشه إذا سفع وهو ذهب أو باس
نيس ، لأنه من حلة أجزاء مبهية شمس مكره ،
ولأن الحبره شمسه في حبره مكرول حبره لم
يستكمل شعره ولا ريشاً

وصوف مبهية طاهرة في الحية كالحبره طاهره ،
وشعره ودره درشها طاهر ولو كانت غير
مكرولة كهره وما دره في الحيلة ، لغوه ، إلى
وبين صوفيه وأزهره ، وأشعره ، شمساً
ومكره ، إلى حبره ^{٢٢} والآية مبهية للامتنان ،
لأنه طاهر شمسه في حلة الحبره والورد ، ريش
مبهية حبره مكرول حبره

١٩ - حبره مكرول حبره

٢٠ - الإحده شمسه حبره

٢١ - مع الحبره

١٢ - حبره مكرول حبره

والله يذا في الشغب إلى عده طهارة جدد الميتة
بالدهاية

وأما جلد الخبث، الخبي غير مأكول اللحم
فذهب جمهور الفقهاء إلى أن النذكة لا تنصهره

ودهب الحنفية إلى أنه يظهر جلده عندهم
بالمباغ يصهر بالذكاة الشرعية

وتفصيل ما سبق يظهر في مصطلحات
(جلد ٨، ١٠، ودهاية ٩ وما بعدها،

وطهارة ٢٢)

حكم ما يخرج من أبلان الناس والحيوانات

أ - الرين والمخاط والبلغم

١٦ - ذهب الحنفية إلى طهارة بلغم من فاه
بعضاً لا ينقص وضوءه وإن سالا ففهم لغزارته،

والله لا يحد طرف ودائه مبرق فيه ورد بعضه
على بعضه^(١) ولهذا لا ينقص البر من

الرأس، (جمع) وهو نلر ورجاء لا يحدته
الجماعة، وإنما يهجره من النجاسة فهو

ليل، والعليل غير ناقص، بخلاف الصغراء
فإنها تتركها

وقال أبو يوسف: إن كان من الجوف نهض

١٧ - حديث القشيري رحمه الله: من عرق دابة ورد عليه
من رعيه

أمر به فحدي لنع الفلن (٢٧٤) ط المسبب من
عنه، أن رعي دابة

لأنه محل النجاسة بأثر الصغراء^(٢)

ودهب المالكية: إن كل حي رعيه كان لو
رعيه، كسائر الحيوان، ولو أدمياً، مسقط كان لو

كحراً، دعاء ذلك كله - وهو ما مال من فيه
حي يقطر أو نوم - طاهر، ما به يعلم أنه من لعلته

بصغره وتوتنه، أنه نجس، ولا يسمى حيث
لعنه، رعيه فيه إذا لزم ولا فلا، ومما لعله

كذلك طاهر، وهو ما مال من الله^(٣)

والجمهور الطاهر، وهو المسقط كالخضار يخرج
من القسيس ولو بسقط من الرأس من أنمي لو

غيره، حيث يقرب بظهاره لعلته بعدة لحية،
فما يخرج منه طاهر، وعنه نجاسة للقي،

الاحتاح إلى قصد^(٤)

ولقول الشافعية: إنه يتصل من بعض
الحدود، وليس به اجتهاد واستصحابه هي

الحدود، وإجماع شيوخ وشعك العلماء والجمهور
والعرف والقدح، عنه حكم خبري للترشح منه،

إن كان محسناً نجس، وإلا طاهر -

ويستنون: إن الشيوخ الصاعدة من المعصية
من في القلاع من ١٥٨ طاسبي، ولا تعتبر شرح الصغراء

٩، ط الحلي

٢١ - صاحب القسري (٢٠٠)، وجوه الإكمال (٢٨)
وسبق ما قبله شرح لوساه المسألة (٦٠ - ٦٤ -

٢٢) صاحب القسري (٢٠١)، وشرح الصغراء (٢٤)،
وجواهر الإكمال (٢٠٠) -

الطير واسفل واحملها ، وعن أحمد أنها حجة
بعدمه أحمراتها وفصلاتها ، لأنه يقع مر يسير
مجاهاً ، ووجه ما دلل على طهارتها بحكم
حكم الآدمي^{١١}

ب - القي والتفلس

١٧ - يقول الشيخ عصب والخليفة نجاسة
القي ، لأنه طعام استحل في الجوف إلى الفتر
والغذاء فكان نجساً^{١٢} ، نقى الذي يزيل لعمار
وصي الله عنه إنا يجعل الشرب من
حس وعدهما نظيفاً^{١٣} ،
وهو عند الخليفة نجس لأنه كذا ملء الفم منه ما
قوله فظاهر على ما هو المحذور من كون القي
يوسم^{١٤}

وقال المالك في إباحة من هو المفسر من
حل الطعام ، فإن كان نجساً لم يفسد ولم

يمن ، بخلاف الدار من الرأس أو من أقصى
الخلل أو الصدر فإنه طاهر^{١٥}

ويقول الخليفة ، إن روى آدمي ومثله طه
وبحاله طاهر ، الذي حدث أني قد النبي نجي
رأي جماعة في التنبه فشق ديت عنبه حتى روي
في وجهه ، فقام بحكمه يده لقال : إن أهدكم
إنا علم في صلاته فإنه ينحى ربه - أو إلى ربه
ببه وبين القبله - فلا يرض أحدكم قبل فلتنه .
ولكن عن يساره أو تحت قدميه ثم أخذ طرف
رفاته فبصص فيه دم رد بعضه على بعض فقال
أو يعمل هكذا^{١٦} ، ولو كانت نجسة لما أمر
بسحبها من ثوبه ومومي الصلاة ولا تحت ربه
ولا تنق من النجس يريد ما يخرج من الرأس
وما يخرج من الصدر

وروي ما كحل انجم طاهر ، وما لا يبر كل نجسه
ويمكن النجس منه مخرج^{١٧}

أحد من الكتب والمختبر ، ذهب نيساب
بجميع أحمراتها وفصلاتها ، وما يحصل منها
اثنائي ما عداها من سباح الجائز والمفروق

١١ - وقد نقلنا في ١٦٦ هـ تلك الإجماع ، والواقع
لقد روي الخط ٢٢١٠ ، وهو يروي من النجاس ١٦٩
وحلية المجلد ١٢١

١٢ - سي ١٥٠ ، لا يزيل أثره في حله
فأمره - فلهذا روي (١) مع ٤ - روي ٧٩١ - ٥٠٥
هذه المسألة

١٣ - يعني لا يزيله مع الفرسح ٦٢٣ ٧٢٤
١٤ - التهذيب ٢٢٠ - ٢٢١ ، وهو مع كتابه مع شرح الطبر
ال ٧٠٠ ، والواقع ما يشرح في تهذيب ٣١٠ ، وهو
المعروف في شرح الشيباني ٥٢٤ ، وعنه لا يزيله مع
الشرح ١٦٧ ١٦٨

١٥ - ذهب إلى ما يزيله من نجس
أحد من الكتب ، يعني في ١٢٠ هـ ، فالتبعية الصحيحة من
٥٠٥ - ٥٠٦ ، وهو لا يزيله من نجس - لا
من نجس

١٦ - فتح القدير ١٢٠ ، وهو في الفلاح ١٦٠ ١٥٠
طاهر ، والأشبه شرح الفقيه ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠

مصحفاته (٢٥) نسخة في ٢٥ وما بعدها .
 حفص في ٣٠ وما بعدها ، مدس)

ط - المسك والرياء والعصر

٢٥ - ذهب إليه إلى أن مسك ظاهر حلال ،
 فيؤكل بكل حال ، وكذلك باعده ظاهره مطلقاً
 على الأصح من غير فرق بين رطبها وبسب ،
 وبين ما انفصل من البسبوع وغيره ، وبين
 كونه بحثاً لو أصابها أثناء مسك أو لا

وكذا الرياء ماهر لا يحال إلى الفقه

وكذا العصر كذا في در المنقوي ، فإن في
 حرمة الروايات بالذات على جواهر الفتنى الرياء
 ظاهر ، وهي المنهاجية من محصر مسائل
 المسك ظاهر لأنه لو كان دماً لكانه نجس ، وكذا
 "رياء ظاهر ، وكذا بغير"

ودعب الشافعية إلى أن مسك كما قال
 النووي "ظاهر ، وفي حذره من هذه في حياة
 الظبية وجهلاً الأصح الظاهر كالحسن ، فإن
 انفصل بعد موتها من جهة عيش الصحيح
 كالكثير ، وظاهره في وجه كالبشر المنصب

وإن زاد ظاهره لأن ليس مسك ، يحرق ، وعرق

(١١) ١٧ - له انتشار ١٧ ، ولقد سار في كتابه عن مسك

بشاري لفتة ١٧ ، و ١٥ - في عاقل ١٧ ١٩

١١ - وراعي تلمذ عن ٣٢ رجع فظاهر ١١

بعضه ، ولا يعني عن الدم يخرج من حيوان
 كالحب والخنزير ، ويصم عرق في ثوب ،
 من دم وجره ، فإن فحش لم يصف عنه ، ويصق
 عرق دم برؤس رجل ويصق ذلك من كل ما لا يقى
 به الله (١١) . (١٢) عرق في ١٧ وما بعدها ،
 معقوف في ١٧ وما بعدها)

ح - دم خبيث والامتناع والنفاس

٢٤ - انفق العقب ، على عذبه دم خبيث
 وقطع من الامتناع (١٢) ، حديث عائشة رضي
 الله عنها كانت "وجدت فاعلمت من أبي عيسى
 إلى النبي ﷺ فحدثت "يا رسول الله بي مرة
 "استحاضت فلا تطهر ، أفادع الصلاة؟ قال رسول
 ﷺ لا ، إنما ذلك عرق وليس بخبيث ،
 "إذا أقبلت فبغسلك مذهب الصلاة ، وإذا أديرت
 فمذهب عت الدم ثم صلى" (١٣)

والتمسك في أثر خبيث والنفاس
 والامتناع في مع حبائل نظر

(١١) ١٧ - الفاع ١٧ ١٩

٢٤ - شرح كذا ١٧ ، مصحفي في ١٩ ٢٤
 وراعي في ٣٠ ، ومصحف في ١٧ - ١٩ ، سلك
 ١٧ ، ١٩ ، ولقد سار ٢٢ (١٤) ، وراعي في ١٩ ٢٤
 ط ١٧ ٢٤

١٥ - ح ١٧ ٢٤ ، عرق في ١٧ ٢٤
 "أخبرني الشافعي في ١٧ ٢٤ ، "استحاضت
 وسلم ١٧ ٢٤ ، عرق في ١٧ ٢٤

والتمصيل في مصطلح (مطلع في ٣ - ٤ ،
وطهارة في ١٥)

ج - إحياء التي تلاقي الجملة :
٢٢ - التلويح القوي ، على أن لا ، إذا خالفت جملة
وغيرت أحد أوصافه كان مجسأ ، سواء أكان الماء
عليلاً أم كبراً

قال ابن التبر : أجمع أم العلم حين أن الماء
القليل والكثير يد ، وقعت فيه جملة فقيرت للماء
بأن لا يكون طعماً أو رائحة أنه مجسأ ، ما دام كذلك .

واعتلوا في له ، إذا خالفت جملة ولم تغير
أحد أوصافه على أقوال .

والتمصيل في مصطلح (مبدء في ١٧ - ٢٣) .

د - الماء المنعزل عن محل التطهير :
٣٤ - اعطف المصنف في الماء الذي أزيل به
حدث أو نجس من حيث يتقاربه على ظهوره أو
فقد المظهرية ، ومن حيث يجلسه أو عليم
بجاسته .

والتمصيل في مصطلح (مبدء في ٩ - ١٢)

هـ - تجسس الأبار -

٣٥ - لال الحصة : إن البئر الصغيرة - وهي ما
دون عشرة أذرع في حشرة - يحسن علقها بوقوع
جملة فيها ، وإن ظلت الجلجلة من حيسر

أما إذا كان السمن ونحوه مائلاً فقد احتنف
المعناه في ذلك

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة في
المذهب إلى أنه ينجس ، لحديث أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي ﷺ مثل عن العذرة لم يث في
السمن لفعل : إن كان جمداً خالطوها وما
حولها ، وإن كان مائلاً فلا ضرر به (١٦) .

وذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أن المائع
كالماء لا يجس إلا بما يجس به الماء

٣٦ - وختلف المصنف ، كذلك في إمكان تطهير
المائع من الجملة

فذهب جمهور المعناه إلى أنه لا يمكن تطهير
المائع من الجملة ، لحديث أبي هريرة السابق ،
والعموم عند الطهنية حين أنه يمكن تطهير
المائع من الجملة (١٧) .

(١٦) حديث : « إن كان جمداً خالطوها وما حولها ، ولا يضر
حاله فلا ضرر به »
أمر به أبو طه (١/ ١٨٨ ط حسني) من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه ، وقال الترمذي في المصنف (١/ ٢٥٧
ط الحلبي) : حديث غير صحيح ، لا نقل عن البخاري
أنه خطأ منه الطوري

(١٧) سألنا ابن عديم في ٢٦٠ ، وضع التفسير ١/ ١٤٧ ،
ومروا به في ١/ ١٠٨ ، وشرح الترمذي في ١/ ٢٩٩ ،
وجوز ابن الأثير في ١/ ١٠٠ ، والشرح الصغير ١/ ٥٠٢ ،
٢٧ ، وشيخنا في ١/ ٥٨ ، ٥٩ ، وشيخنا في ١/ ٥٧ ،
٢٧ ، ٢٨ ، وشيخنا في ١/ ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٣١ ، ٣٢ ، وقال المصنف (١/ ١٨٨ ط حسني) : ٢٧

أنس رضي الله عنه في فارة ساقط في البحر
وأخرجت من ساعتها بروج عشرون علواً،
وتستحب الزيادة إلى ثلاثين لاحتمال زيادة الدنو
الذكور في الأمر على ما مضى من الوسط،
وكان ذلك المنزوح طهارة لميشر والدلو والقرش
والبكورة وقد عتسقى، روى ذلك عن أبي
يوسف والحسن، لأن عجاسة هذه الأضياء كلفت
سجاسة الماء، فتكون طهارتها طهارته أيضاً
للمخرج، كطهارة دن الخمر لتحليلها،
وطهارة حررة الأبريق طهارة قيد الماء
كلما عمل به

ولا تنجس البشر بالبحر وهو للابس والغنم،
والرث للفرس والبقل وعمل، ولا تنجس للقر،
ولا فرق بين بار الأضياء والفرس والغنم في
الصحيح، ولا فرق بين الرطب والباقس،
والصحيح وسكر في ظاهر الروية تشملول
الفرولة، ولا تنجس إلا أن يكون كثيراً، وهو
يستكثره الناصر لأن لا يحمل دنو من بصره
ومحوه كمن صحت في المسوط، والقطب
بسفله وعليه الاعتقاد

ولا ينجس الماء بخر حديد وعصمور، ولا
عوب ما لا دله فيه كسكك وضمد، ولا
بوقوع آحي وبؤكس منه إنا خرج حياً ولم
يكن على منه عجاسة مسفة، ولا بوقوع من

الأواني كقطرة دم أو خمير، وبكفي تظهر بخرج
مأخذاً كما تخرج بوقوع خمير فيها، وبخرج حياً
ولم يصب منه الماء لعجاسة فيه

وتخرج عوب كلب فيها، فإذا لم يمت وخرج
حياً ولم يصل منه الماء لا ينجس، لأنه غير محس
بغير على الصحيح.

كما سرح ليد، وموت شاذو موت آدمي
فيها، سرح ماء وموت ونحي وإبريق عباس
وفي القوس رضي الله عنهم به محضر من
لصاحبه من غير تكبر

وسرح باستاخ حبراء، ولو كان صغيراً لا تنجس
السجاسة، ولو لم يمكن نرحها خرج منها وجوباً
مثلاً لدلو وسط، وهو المستعمل كثيراً في ثلاث
البشر، وفلن واحد من خمسة الواجب بماتى دلو
لو لم يمكن ررحها، والفتى به لما شاهد أبا عبد الله
كثيراً في هذه الوجوه

ولم يمت في القير دجاجة لو هرق دلو موحده
في الجثة ولم يتبع لرم مرج أربعين دلو بعد
إخراج نوافع منها، وروي التقدير لأربعين من
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الدجاجة،
وما قربها يعطو حكمها، وتستحب الزيادة إلى
خمسين أو ستين لأروى عن عطية والشامي

وإن مات فيها فارة أو نحوها كعصمور، ولم
يستخرج لرم مرج عشرون دلو بعد إخراجها، فنزل

وحي العتيبة قال سالك في ليلة جمعة
بشدة من فيه فلو دعاءت وسمعت يضل
لثوب رعد الصلابة في التوت

وقال القودير على اقرب سالك ودارت
الحيواد البري في ماء القليل أو الكثير في مادة لو
لا كالصهاريج ركابه نفس سائلة في دم
يجري به إقارح - فله يدب الفرح به يلد
الحيوان من كبر أو صغر، وشدرك من غلة
وكثرة إلى غنى روائ العضلات التي خرج
من فيه حال خروج روحه في ماء

وينفص الترح الدوانيلا نغمو اذهيب فمرد
للماء لذباً - والمقدار غني عن روائ العضلات

فقرح الحيواد من الماء قبل موه أو وقع
فيه ميتاً، أو كان حاراً أو مسخراً كعبير عظيم
حلقاً، أو كان الحيواد يجري كحوب أو يربا
ليس له نفس سائلة كحقرت وذيب، لم يندب
الترح، ولا يكو اسمه - انه كما لا نكره بعد
الترح هذا عالم يسموذا بالحيوان مذكور،
ين تدبر لرباً أو طعماً لورساحس لآن ميتة
نفسه^{١١}

وحدرو سباع طير ووحش في الصحيح، وان
وصل لحد الوقوع إلى الله أحد حكمه ووجود
حيوان ميت فيها بجسمها من يوم وليلة ويستمع
من ثلاثة أيام وليلتها إن لم يسم وقت وقوعه^{١٢}

٣٦ - وصالح اللكبيبة إذا صارت بري في دم
سائته في نوحان بعد الماء معه أولون أو ربحاً
وجب مرحة حتى يروا التغير ويعود كهيته لو لا
طعماً مطهراً، هذا بل سمع ما نطهر عود، إلى
أصله، بصير طهور حلقاً من التدم، وقال
البيهني الأرجح أنه بطهر، وقرقون ابن وهب
عن مالك وأحمد عليه غلب، لأجسوري،
وقال صابغاني لا بطهر، ورجح ابن رشد قول
ابن وهب

وان - بتفسير مذهب الترح بقدر الماء قلّة
وكثرة، أو حيوان صغراً وكبراً، ولما إن وقع حياً
أو طرح ميتاً، والترح فلا ترح ولا كرامة

وهي مدونة - إن صارت بري فتوقس مسائلة
به - لا مادة له كالحب لا يشرب منها ولا يوصفاً،
وترح اذه كله، بخلاف ماله مادة

(١١) - قال القودير عن إلهام سالك (١٥-١٦)، والترح
لصغير الذكر وهو في الإكس (١٨)، وصنبيه
لصغير (١٦)، والترح من المصوب (١٨)،
والتح من الرحم (١٩) ١٥ ١٨ ١٩

(١٢) - حسب الخطوط على ص من مصلح (١٩، ٢٠)،
والأشهر مروح (١٦، ٢٠)، مصطفى الحبي
١٩٦، وفتح ممد (١٩، ٢٠)، وحاشية من (١٩، ٢٠)،
(١٩، ٢٠، ٢١)

وقيل عند أبي يوسف بملاصاة مرة بعد أخرى
حتى إذا خرج الماء صافياً صبر معبر ثوباً أو طمناً
فورا نحه حكم بطلانه^(١)

بيع النجاسات والمنجسات

٤٢ - ذهب الحنفية إلى أن بيع الجنس غير
جائز، وفي هذا قولنا: إن بيع شعر الخنزير
جائز لأن جنس العين لا يجوز بيعه، لأنه
ولكلهم أذنوا بالإتباع به لمجرد ضرورة، فإن
كانت قبيل لا يتقي مدونه^(٢)

كما أنه يجوز بيع جلود البهائم قبل أن تدفن
لأنه غير متنجس بها، قال مالك^(٣) لا يستعمل من البهائم
مما هو ولا عصبه^(٤) وهو اسم لعصر اللدغ،
ولا يسر سبها والانتدغ بها جلد الدغ لأنها قد
ظهرت بالندغ، أما قبل الندغ فهي محبة^(٥)

ويعوز بيع الكلب والقط والضب، معلوم
وغير المعلوم في ذلك سره، لأنه متنجس به حراماً
و صليحاً وكان له لا يجوز بيعه، به خلاف الجمهور

(١) نيل الأمان ١٦٦

(٢) فتح الباري والبيهقي بهاتفه ٢٢٢ طبعه الكبير
الأكبر ١٣١٦ هـ

(٣) في الاستسقاء من الخنزير ٤

(٤) أخرجه أبو داود ٣٧٠-٣٧١ طبعه الصغير وأبو داود

(٥) ١١٦ طبعه من حديث جعفر بن عتيق عن
أبي داود والبيهقي ١١٦ طبعه من حديث جعفر بن عتيق

(٦) صحيح الباري والبيهقي ٢٠٢ طبعه الكبير
الأكبر ١٣١٦ هـ

تطهير النجاسات

٤١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن تطهير
النجاسات واجب من أجل الصلوة وتوابعها والكلان
الذي يصلي عليه لئلا يفسد الصلوة * ويتأهل
فقط * * * وتوابعه على الله عليه وسلم للمرأة
التي سأله عن دم الحيض وصبب الثوب * * * ثم
ثم قرع بالملء وبطعمه، وصلي فيه^(١)
والله صلى في معصية (طهارة) ٧٥
معها

تطهير البهائم إذا استعمل فيه الخمر

٤٢ - في النجاسة أنه إذا لبس في البهائم، ويحرم
من لأية قبل استعمالها في الخمر مثلاً إسكول في
حله وطهرته وإن استعمل فيها الخمر ثم شيد
فيها سطر، فإن كان الوعاء خفيفاً يظهر به
ثلاثاً، وإن كان جديداً لا يظهر عند مسح
لشرب الخمر فيه بخلاف العتيق

وعند أبي يوسف يسأل إذا لبس في الخمر في كر
مرة وفي من حائل قبل ما لا يظهر تطهير

مع مسوح ١٥٦٠-١٥٦١ هـ في النجاسات منسوخ
رواهه الطحاوي ١٥٦١ هـ

الدم. وفي ١٥٦١ هـ وأسهل البكر ١٥٦١ هـ

رسالة طهارة ١٥٦١ هـ

(١) من الخمر ١٥٦١ هـ

(٢) حديث ١٥٦١ هـ في قوله ١٥٦١ هـ
سب سحر ١٥٦١ هـ

المتحرم فباعوها وأكلوا ثمنها ، وبأن الله إذا
حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم نمسه ^(١)
ولكنهم يعتقدون حله ولا يجوز لنا بيع لهم
كالخمر والخير ^(٢)

**الاشباع بالنحاسات والشتحمات دون
تطهير :**

٤٤ - ظاهر المذهب عند الخصية أنه لا يحل
الاشباع بالذهب ، مع حسن ، وأورد عن جابر
رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح
يقول وهو يحكي : إني لله ردت ، والله - م - مع
الخمر واليسه والخير والاصنام - فعمل - بما
رسول الله أن يأتى شعوه ، فبنته فبنته بطن بها
مضى ربه ، هو بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟
قال لا هو حرام ^(٣)

كما ذهب الحنفية إلى جواز الاشباع بشعر
الخنزير ، بخلاف ما نصروه بالرحم من أنه يحبس

أنه نجس ، ذهب عن نفس الكلب ^(٤) ، وقال
كذلك ، فإن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والاصنام ^(٥) ، وقيل بها ما في معناه
ولا يصح بيع المتحس الذي لا يمكن تطهيره
كالخيل والثير والسمك والآخر ، معجون بالزيت
لأنه في سبي عن الحية ، أصاب بمكس
تطهيره كالترب ، المتحس فله ، مع ، مع
لممكن تطهيره ^(٦)

ويرى الحنفية ، وفي ظاهر كلام أحمد محرم
بيع الحسن ، وهما : يوموس في الرثب ، الذي
وعت فيه نخامة ، تنزه بالسويق وبيعه ، ولا
بيعه من مسلم ويوره

وحكى أبو الخطاب عن أحمد ، وأنه باع
لكافر بشرط أن يبيعهم بمجاسسه ، لأن الكفار
يعتقدون حله ، ويستطيعون أكله

وسئل ابن قدامة لظاهر كلام أحمد يقول
البي ﷺ ، أن من أكل اليهود ، إن الله حرم عليهم

^(١) حديث : فمن أكله الصخرة ، إن الله حرم عليهم
الاشباع

غيره ، أورد (٣٧٥٨٧) ، مع حسن ، - من حديث
حسن ، ومخرجه البستاني (فتح الباري) ١ : ٢١٤ ط
مكتبة ، ومنه (١٣٠ / ٢٢٧) ، في الحديث ، بدون ذكر
الله ، أو حرمه

^(٢) يعني لأن الله مع الشرح ١٠ : ٨٧ ط دار الكتب
العلمية ، وكتبه للمصنف ١٢

^(٣) حديث : إني لله ردت ، ورسوله حرم بيع الخمر ، والخير ؟
حسب لظهوره ١٣

^(٤) حديث : فمن أكله عن نفس الكلب ،
أخرجه البخاري (فتح الباري) ١ : ٢٢٦ ط المصنف
وصحبه (١٩٨٢) ، في الحديث ، مع حسن

^(٥) حديث : فمن أكله ، ورسوله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير

أخرجه البخاري (فتح الباري) ١ : ٢٢٤ ط المصنف ،
ومسلم (١٢٠٤) ط عيسى بن عيسى ، من حديث جابر
ابن عبد الله ، رضي الله عنه

^(٦) معنى الفتح ١٢

والمراد بغير مسح وأكل الأدمي أن يستصحح بالرب التنجس ويعمل به صليون ، ثم تعس انساب بالاء ، خطئ بعد العسل به ، ويدعى به حبل وعجينة وساقية ويسقى به ويطعم لندوم^(١١)

وهذه الشافعية ألي أنه يجوز استعمال النخس والتنجس في الأشياء اليابسة كاستعمال الإنسان من المعصم النجس ، وكذا جلد أمة عين ادماغ ، وإبعاد عظام الميت لكي يذكره^(١٢)

واختلفت الرواية عند احتياطة في الاستصباح بالرب النجس فأكثر الروايات بإحسنه ، لأن ابن عمر رضي الله عنهما أمر أن يستصحح به ، ويجوز أن نظى به السمن ، وعن أحمد لا يجوز لاستصباح به ، وهو صواب ابن المبر ، الحديث أن النبي ﷺ سئل عن مسح الميتة نظى بها السمن وتدفن بها الجلود ويستصحح بها التمس فلما : لا ، هو حرام^(١٣)

وهي إباحة الاستصباح به قالوا : إنه زيت أمكن الاستصباح به من غير ضرورة فجاز كغسلهم ،

الحبر ، وذلك لأن عملهم لا ينشأ ببلونه ولأن حبره لا يعمل عمله^(١٤)

وهذه المالكية إلى جواز الاستماع بتنجس من الطعام والشراب والنفس كزيت ولبن وحل ومبيد ، أما النجس وهو ما كانت قلة نجسه كالزول والعصرة ومعهما فلا يصح به ، إلا جند أمة اللبرع وقته يتبع به بعد الدبح في اليابسات والماء ، أو ميتة تطرح لتكلايب إذ طرح أميته لتكلايب به انتفاع لتزوير ما كانت تأكله من حد صاحبها ، أو شحم ميت فدهى حجلة ومحوها ، أو عظم ميت لوقود على طوب أو حجارة لتصير جيرا ، أو ذهب ضروره كإساعة عصه بخمر حد عدم غيره ، أو أكمل ميتة لمصطر ، أو جمل عصرة عاد لسعي الزوج فيجوز في غير مسجد لانيه ، فلا يوهده برب تنجس (إلا إذا كان الصباح خارجا جه والقوه به فيجوز ، لا يبي بالنجس فإن لم ي به لا يهضم لإساعه ، قال ، وهي غير أكل وشرب آدمي فإنه يحرم على الأدمي أكل وشرب لتنجس شديده جوفه وعصمه عن تطهيره ، ولا يدعى به ، إلا أن الأذهان به مكروه على الرجوع إن علم أن عبده ما يرب به النجاسة ،

(١١) حاشيت للسوي ٦ - ٦١ ، وهو أمر لإكمل ٦٠ ، وسهل لفظا شرح فقهه المالك

(١٢) روضة الطالبين ٢٢/١

(١٣) صحبت بأن لقيت بكاتب من شجرم إليه ، سئل عن نجس به ٢٤

(١٤) ابن حبيب ١٦١/١ الحب الثالث ١٧٢٢ هـ ، الطبع الأخيرة الكبرى ، موضح للتفسير والفتاوى به ٥/٣٠٢ ، ٣٥٧ - ٣٥٩ ، طبعها بكبرى الأخيرة ١٣١٦ هـ

وقد جاء عن النبي ﷺ في العجين الذي عجن به من أبقار شهود أن مهاهم عن أكله ، وأمرهم أن يلقوه المواتح^(١) ، وهذا الزيت يس بنية ولا هو من شحومها فيتلونه الخبر ، إذا نبت هذا فإنه يستصبح به على وجه لا يمس ولا تعدى نجاسته إليه .

وسم بر ليو عبدالله أن لدعي بها الخلود وقال يجعل من الأضفة والقرب

ونزل عن عسر رضي الله عنه أنه تدعى به الخلود ، وصحب أحمد من هذا وقال : ليس في هذا لمجيباً ، أشيء يكسب بنية فيه ميتة ؟ أفتلى هذا في عن قول أحمد . كن اكساع بعضي إلى نجس إنسان لا يجوز وإن سم يقض إلى ذلك جاز ، فأب أكله فلا إشكال في تحريمه ، فإن النبي ﷺ قال :^(٢) وإن كان مائماً فلا تقربوه ،^(٣) ولأن الجنس نجس حيث ولد ، حرم الله لمخبات

فلما شحوم ميتة وشحوم الخنزير فلا يجوز الاكساع شيء منها يستصبح ولا يبره ، ولا أن

(١) حديث الذي جاء في صحيح مسلم عن أبي العباس الذي عجن به من أبقار شهود

أمرجه البخاري في فتح الباري ١/ ٣٧٨ ط السليبي

مسلم ١/ ٢٨٦ ط عيسى الطائي ، من حديث أبي

عمر رضي الله عنه

(٢) حديث : « إن كان حلقاً فلا يبره »

سبل لمحمد (ب) ٢٤

تعلق بها السفى ولا يهود ، لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ونظيرته والخنزير والأصنام ، فيقبل : يا رسول الله لو كنت شحوم الميتة لكان يطلى بها السفى ويمن بها الخلود ويستصبح بها الناس ؟ قال : لا ، هو حرام^(١)

وإذا استصبح بالزيت النجس فنجسه نجس لأنه جزء يستحيل منه والاستحالة لا تطهر ، فإن علق بنية وكان يسير أعني عنه ، لأنه لا يمكن التحرر منه فأشبه دم البرص ، وإن كان كثيراً لم ينجسه^(٢) .

استعمال ما غالب حاله النجاسة .

٤٥ - تختلف القميص في استعمال ما غالب

حاله النجاسة

فذهب الحنفية إلى أنه يكره الأكل والشرب في أواني المشركين قبل الغسل ، ومع هذا لو أكل أو شرب فيها قبل الغسل حلال ، ولا يكون أكلاً وشرباً حراماً وهذا إذا لم يعلم بجماسه الأواني ، أما إذا علم فإنه لا يجوز أن يشرب

(١) حديث ابن القيم ورسوله حرم بيع الميتة .

صحيح مسلم ج ٢

(٢) المتن مع الشرح الكبير ١/ ١٦ - ١٧ ط دار الفكر

القاسمي

وأما ما يكره في الصائبة والقيمان والقفاد
فتجوز الصلاة فيه ، لأن العالب قد النائم عليه
يلتصق به شيء آخر غير ذلك القفري ، فإنما
حصل منه شيء مثلاً لما بصيب ما هو ملتصق
به ، فقد اتصق الأصل والمالتصق على طهارتها ^(٤١)

وذهب الشافعية إلى أنه لو ملئت النجاسة في
شيء ، والأصل فيه الطهارة كلب ملحي الخضر
والنجاسة كالحبوس والحيات والسمكة
والجربان حكم به بالطهارة عملاً بالأصل ،
وكما ما عمت به البلوى كسحق الدواب
ولعلها ونحو ذلك ^(٤٢)

وذهب المختل إلى أن شرب الكفار وأوثيهم
طاهره إن سهل حالها كما لو عشت طهارتها ،
وكذا كبة ملحي الخضر وثيابهم ، وأقية من لايس
التياسة كبر أوثيهم طاهرة

وتصح الصلاة في ثياب الموصعة و خاتن
والصبي وسحوهم كمدني الخمر لأن الأصل
طهارتها ، مع الكراهة احتياطاً للعبادة ، عالم
بعدم نجسها فلا تصح الصلاة فيها ^(٤٣)

الصبي للثياب والاحتياط عمدة نجسة

٤٦- ذهب الفقهاء إلى أن ما خضب أو صيب

بأكل منها هل العمل - ولو شرب أو أكل كلال
شايماً وكلاً حراماً ، وهو مظهر سؤر الدجاجة إذا
علم أنه كان على معارها نجاسة فيقه لا يجوز
التوضؤ به

والصلاة هي سر اول المشر كبر صغير الأكل
والشرب من أوثيهم ، إن علم أن سر اولهم
نجسة لا تجوز الصلاة فيها ، وإن لم يعلم ذكره
الصلاة فيها ، ولو صلى بجوز ^(٤٤)

وذهب المالكية إلى أنه يحرم أن يصلي موش
أو هل بياس كافر ، ذكر أو أنثى ، كشيء أو
غيره ، بشر يجلده أو سم يباشره ، كان في الشك
أن قد حقه نجاسة كالدمل وب حاذي الفرج ، أو
لا كعمامة والثال . جلوساً أو لا ، إلا أن تعلم لو
على طهارته ، بخلاف سجه أي مروج الكافر ،
فيصلي به عالم لتحقيق نجاسة أو تظن نجاسة
على الطهارة ، وكذا سائر حوائطه يحمل فيها
على الطهارة عند الشك - ولو صلبها في بيت
بعضه - عملاً لأبي هريرة .

ويحرم أن يصلي ما ينام فيه مصل آخر ، أي
غير سر الصلاة به ، لأن الحال نجاسة بما أو
غيره ، وهذا إذا لم يعلم أو يظن أن من ينام فيه
مخاط في طهارته ، وإلا صلى فيه ، وكذا يصلي

فيه إذا أخبر صاحبه بظهوره ، كان ثقة

٤١- حاشي المصنف ١/ ٦١

٤٢- حاشي المصنف ١/ ٦٢

٤٣- كتاب الطهارة ١/ ٥٣

٤٤- حاشي المصنف ١/ ٥٤

التدلي بالجنس

٤٨ - في المعبد على عدم جوار التدلي
معجنس من حيث الجملة إلا في حالة الضرورة
والفصل في مصطلح التدلي (٨)

سعي الزرع ملية النحسة وانسميد
بالتحسنت

٤٩ - روح حنية وانكة والسميد في
سقي الزرع والسميد انكة السميد في
ولا حر (٩)
(و انكمت ١١)

وفي هذا يقول تنكيه الزرع المسمي بنحس
ظلم ان نحس ظاهرة فيسمل ما اصله من
المجسم (١٠) ورو جعل العذرة في اداء لسمي
الزرع (١١) والسميد بالجنس كالعذرة
ويحوي بنحس لسميد في سمي من المملات
ولا في سمي من الخطب كن من الزرع
والسميد (١٢)

وقول السميد الزرع السب على
السميد من قال به الاصحاب - انه ليس بنحس

بمنحس يظهر بنفسه ثلاثاً ، ذو اختطاب الرجل
أو اختطبت المرأة لجنه منجنس وعمل كل
ثلاثاً ظهر ، لما إذا كان الاختطاب بين العجاسة
فلا يظهر إلا بالروال عيها ومعها وريحها
وخروج له صاف ، ومعنى من ماء عود لأن
الامر الذي يشق رواه لا يقصر بقوله ، ومن هذا
لقد بين الصبر بالدم فهو بنحس ، والنصبوع
بالقودة غير المائي التي لها دم سائل فيها مشه
بتجعد الدم فيها وهو بنحس

وأما التدلي من الشامية - أنه لا يبر من
صفاة حباله نوب صبر بنحس ، ويكني غير ما
صبر بنحس في ماء كثير لو صب ماء لبن عليه
كذلك يظهر هو ومبيد (١٣)
ويظهر مصطلح (اختطاب ١٤)

الاستحمار والنحس

٤٧ - ذهب الفقهاء إلى انه لا يصح الاستحمار
بالنحس ، لا بالنحس ، ولا من طوره ، يصح
الاستحمار به أن يكون طاهراً ، في حرم بنحس
ولا محس

والفصل في مصطلح (استحمار ٢٨)

١ - حنبلي في غريب ٢١٧٥٥ ، راجع في ٤٨١/١ ، وجمعه
الفتح ٢٩
٢ - حنبلي في غريب ٢١٧٥٥
٣ - حنبلي في غريب ٢١٧٥٥
٤ - اصول الفقه ١٣٢ ، راجع في ٢٥١/١ ، وحنبلي
الفتح ٢٩

(١) في غريب ٢١٧٥٥ ، راجع في ٢٣٠ ، حنبلي في غريب
٢١٧٥٥ ، راجع في ١٣٢ ، راجع في ٢٥١/١ ، وحنبلي
٢٥١/١ ، راجع في ٢٥١/١

العربي لكن بدس حلالة انه السجاسة عزنا عمل
طهر ، وكذا سبل فحلته الخارجة طاهرة^(١) ، ونو
كنت بهيمة حياً ثم اتفه صحبياً ، فلان كس
صلاته ثانياً بحيث لو ورع بت فيه طاهرة ،
ويجب عمل طهره ، لأنه وان صرعه لها صا
عبر التي فساد ، فصار كسا لو ابتلع بركة ، وان
الت صلاته بحيث لا يتنجس^(٢)

وحرم الحالبة الزروع وانصار التي سقطت
بالحسبات أو سقطت بها ، لما روى ابن عباس
رضي الله عنهما قال : كنا نكزي^(٣) رسول
الله ﷺ ، ونشترط عليهم ان لا يدعوه بمروة
الناس^(٤) ، ولأنها تنفذي بالحسبات وانزالها
تدخل فيها ، والاستحالة لا تظهر

وقال ابن عباس : يحتمل ان يكون ذلك ولا
يحرم ، ولا يحكم بجيبها لأن السجاسة
سجل في اعضاءها فغير بالاستحالة ، كالدم
يسجل في اعضاء الحيوان ويصير سناً ، وكان
سجد في نبي وفاض رضي الله عنه يدعي ثوبه
بعمرة ويعول ، مكمل عمرة مكمل بر ، والعمرة

عمرة الناس^(٥)

وكسره لذلك انك الزروع التي تسمى
بالسجاسة ، فلو تنجس بشخص من روع وثمر ،
ولا يدخل حتى يسلم بعد ذلك بماء طاهر
يستملك غير السجاسة ، وعمل في الانصاف عن
ابن عثيل قوله : ليس يحرم ولا يحرم ، بل
يظهر بالاستحالة كالدم يستحيل نياً ، وحرم به
في البصرة

وقالوا : يذرون مجهول حكمه طاهر
فالتسديد به لا يحرم^(٦)

إطعام ، حيوانات عند حبساً أو متنعاً
٥٠ أجاز مالكه والشامي به عدم القف
الجن أو المسجون لدواب^(٧) ، كما أجازوا
سقي ماء شقير بالجن ليهلكهم^(٨) ورع^(٩)

ويقول الحنفية بحرمة الاتصاف بالجن في
الشدوي ، لا اجتماع ، وسمي الدواب ، لأن طائر في
الإحليل ، ذلك لأن الانواع تنجس حرام ، وقد

(١) الذي لا يفسد مع الشرح ٢٦٦/١ - ٢٦٦/٢ طاهر
تفتاوي

(٢) الذي به فذلك مع الشرح ٢٦٦/١

(٣) الأصناف ٢٦٦/١ - ربيع مع الشرح ٢٦٦/١

(٤) الشرح فذكر وجوبه لدوابي عليه ٢٦٦/١ - ربيع
مطابق ٢٦٦/٢ - الكتب الإسلامية ، والمفتي عن

شرح المنهاج ٢٦٦/١

(٥) سبل لما ذكره الشرح إجماعاً فذلك (٢٠٠)

١ - ربيع فذكر ٢٦٦/١

(٢) ربيع فذكر ٢٦٦/١ - الكتب الإسلامية

(٣) حديث ابن كزيب عن رسول الله ﷺ

فخرج به البيهقي في ٢ - ٢٦٦/١ - ٢٦٦/٢

المنهاج في ٢٦٦/١

حرم سقي الذئب بالخبث حرم إطعامها^(١)
وأجاز الجلبدة إطعم ذلك ما لا يؤكل لحمه
من الدواب ، ولم يجز الإطعام لا يؤكل منها ،
لأنه يكون إذا اطعمته لم يبيع حتى يكون له
ثلاثة أيام على معنى الجلبدة ، فقد سئل أحمد
عن حمار جهو حبراً أقيع منه ثم نظر في الماء
القيح ، جاز منه عدد فيه مرة^(٢) فقال لا يبيع
الخبر من أحد ، وإن باعه استده ، وفيه لم يعد
صاحبه يصدى بنيه ، ويصحه من الذئب
ما لا يؤكل لحمه ، ولا يطعم ما يؤكل إلا يكون
إذا قصمه لم يبيع حتى يكون له ثلاثة أيام على
معنى الجلبدة^(٣) ، من ليس له بئر له بئره إنما
لنفسه عليه ، قيل له فهو بئر كس الخجام
يطعم التوايح ، قال هذا أشد عندى لا يطعم
القبور لكن يطعم البهائم ، بين له من الجحفة
قال : حدثنا عبد الصمد عن صحر عن مافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما أن قوماً اغتربوا من
أهل الدين مسجوداً ، فأمرهم رسول الله ﷺ أن
يبيعوا ما استعملوا من شرفه ، وأن يبيعوا الأبل
للمجربين ، وأمرهم أن يشتروا من البئر التي كان

تردها الله^(٤)

درجات النجاسات

أ - النجاسات المعلقة

٥١ - المعلق من النجاسة عند أبي حنيفة ما ورد
في نجاسته نهي ولم يدره الآخر ولا مرج في
جذبه وإن احتسره فيه ، لأن الاجتهاد لا يعلو
النص

وعند أبي يوسف وصحبه من انقض على
نجاسته ولا يطوى في بئره

والطير الذي سمع لصلاة من النجاسة
الطعنة نزلت على قدر الدرهم صاحبه كان
معلقاً ، وما بين كان معلقاً^(١)

ودالوا كل ما صرح من خذ الإنسان وهو
موجب بالتطهير فحاله عليه كالعائذ واليون
والدم والصفيد ، وفيه ولا خلاف أنه ، كذلك
الذي لم يزل يعانيه ورضي الله عنه ، وإن كان
وطباً له عليه ، وفيه كان ياباً فطره^(٢) ،

(١) حدثنا أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيه عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة

عن أبيه عن جده

(٢) الإجماع من الخبر ١٩ ٣٦ ط معني الخبي ١٩٣٦

(٣) حدثنا أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيه عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة

عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده
عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده
عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده
عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده عن أبي حنيفة عن أبيه عن جده

(١) إجماعه من حديث صحيح صغير ١٥٧/٦ ط مطبعة

الكتابي الثانية ٣٩٦ ط

(٢) المعنى الذي يذهب إليه المفسر شرح ٢٨٨/١
الكتابي

وكذلك بنو القارية وغيرهم، لإطلاق حوله
بنيته المستتره، من الجوز^(١)، ولا يفتقر إلى
تمكين في الماء، غير تمكن في الطعام، والكثير
يؤمن عنه فيهما

وكذلك بنو الصعير، والصعير، أكلا ولا،
للحديث المذكور من قبل، ولما يورد من
يصح بول الصعير إذا لم يكن قيمه روك، علي بن
علي طلب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال

«يضح بول الصعير» وفيه من قول الحسن^(٢)
«والصعير يذكر» معنى «ثاقس» قال ع، به انه لا
والسلام للصعير، بن الأسود لما سأله عن انثى
«محصاً ومصح مرجك»^(٣) أي اغسله بمحما
عن نوحاً

والنط الأمي، والمذبح جاسم عليه
يا حرة صفاء احسن^(٤)

وعال الشعبية، إذا مضط ما يحسن تلاقه

وهو به ^١ معاص بن ياسر رضي الله عنهما ٥١
بمثل الثوب من خمس وذكر منها النبي ﷺ
وم أفساد، أي لانه رطب، روى الحسن عن
أبي حنيفة أنه لا يطهر بالمرء، وذكر
الكوفي أنه يطهر لأن الجوز فيه أعين،
«كف» بالمرء لا بدل عن م، برة، عن
الصحيح عن أبي حنيفة أنه لا يطهر بالمرء
فمنحور الصلاة فيه حتى إذا مضى له يعود
بأحد من أهله

وكثرت الروث والاحتشا، وهو ما لا يوزن
عنه من الدواب عبد أبي حنيفة، لأن مجاستها
ثبت، بعض لم يره أرويه غيره، وهو قوله عبد
الصلاة والسلام في الروث «هي رخص»^(٥)
والإشياء مثله، ولأنه استحال إلى نقي، وفصار
وهو حفص عن حيوان يمكن التحرر عنه فصار
كأنه

١ حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٢) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
أبو جابر (٣) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٤) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٥) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله

١ حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٢) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٣) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٤) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله
(٥) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ
عن جابر بن عبد الله

شيء من كلب أو خنزير أو مبوللة مهمما أو من أحدهما^(١)

والنجس عند الحكيمة ما كانت فلقه نجسة كالقرون والعترة وسجوها ، والشحس ما كان طاهراً في الأصل وأصله نجسة^(٢) .

وتسم الخبثات النجاسة من حيث تطهيرها إلى ثلاثة أقسام

الأول ، نجاسة الكلب والخنزير وصاتون ،
ثانيهما أربر أحدهما ، ويكون تطهيرها بالعمل سبع مرات إحداً من التراب

الثاني : نجاسة بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ، ويظهر محل النجاسة من هذا البول بتفححه أي غمره بالماء .

الثالث : نجاسة النجاسات ويظهر سبع علامات متباعدة لا يشترط بها تراب^(٣)

ب - النجاسات المصحفة

٥٦ - المذهب من الجلب عند أبي حنيفة ما تعارض بصف في طهارته ونجاسته .

وعند أبي يوسف ومحمد ما اختلف في نجاسته ، لأن الاجتهاد حجة شرعية كالصحة .

والنجاسة المصحفة لا تغني الصلاة إلا ما تبلغ ربع الثوب ، لأن للربع حكم الكل في أحكام الشرع كصح الثوب وحلفه ، وشبه قبل ربع جميع الثوب ، وعين ربع ما أضافه كالكم والغيل ، وعند أبي يوسف ، شبر في شبر ، وعند محمد ذراع في ذراع ، وعنه موضع القدمين ، واختار الربع ، وعن أبي حنيفة أنه غير مقدور هو مذكور إلى أي الجبلى ، لتفاوت الناس في الاستغفار^(١)

ومن النجس نجاسة مصحفة عند أبي يوسف وسحمد الروث والإغشاء لصوم البلوى به في الطرقات وروث الاختلاف فيه^(٢) .

يقول ما يؤكل لحمه وبول القوس ودم السمك ودم البع والحصار ونحوه ما لا يؤكل لحمه من الطيور نجاسته مصحفة ، وعند محمد بول ما يؤكل لحمه طاهر ، الحديث العربي ، وهو أن قوماً من عربته ألقوا المديعة فاحتووها - أي لم توافقهم - فاصترث ألقواهم وانتمحت بطونهم فأمر رسول الله ﷺ بأن يخرحو إلى إبل الصلقة ويشربوا من ألبتها ولموالها ، فخرجوا وشربوا

(١) الاخير شرح القلندر ٢/ ٢٩٠ ط مطبعت
القلي ١٩٣٦

(٢) الاخير شرح القلندر ٢/ ٣٠ ط مطبعت
القلي ١٩٣٦

(١) مسمى المحتاج ٨٢/١

(٢) حاشية القسولي على فقه الكلب ١/ ٦٠

(٣) كشاف القناع ١/ ١٨٣-١٨٩ ، وشرح مسير الزواوي
١٧-١٩

الصبي عند ما أراد يظهر محل إصابته برش على
محر الإصبع منه بعم الجدة وإن لم يسل ، أما
الأنثى والخش المشكل فإن يجب غسل محل
الإصابة ، ويحلق الشعر بالسيلان لقوله ﷺ
« يغسل من بول الجارية » ويرش من بول
العلام^(١) ، وأخفى الخش بالأنثى
ولهم تقسيم ثالث وهو الجمجمة الوسطى ،
وهي ما عدا الجمجمة العظيمة والمخفية
فإن لم تكن عجا ، وهي ما تيش وجودها ،
ولا تدرك لها طعم ولا لون ولا ريح كشي في
تظهرها جري الماء عن محلها بحيث يسيل
رائداً على الصبح .

ويك كاتب عينية وجب بعد روال عينية إلى
الطعم والريح وإن عسر ، لأن مقاء يدل على
بقاء العوى

ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر رواله فيظهر
الحل للشمع ، بخلاف ما إذا سهل فيشر بقله
لدى ذلك على بقاء العوى

وفي الریح قول أنه يضر بقله ، قال النووي :

(١) حدثنا ابن أبي شيبة عن يونس بن عيسى عن

المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن

يونس بن عيسى عن يونس بن عيسى عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن

ويحدث في الطاهر بول القرس عند محمد
أبصار ، ودم السمك ليس بدم جمعة لأنه يصر
بائس ، وعن أبي يوسف أنه ليس ، ولذا قيل
بجفته شرب ، ولعاب الفيل والحمار لصر من
الصوص ، وخبره ما لا يؤكل ختمه من الطيور
لعموم البرى فإنه لا يمكن الاحتراز عنه لأنها
ترزق من الهواء ، وعد محمد نجاسة علقته
لأنها لا تحالط الناس فلا يلحق^(٢)

والجمجمة عند الشافعية هي خصوص بول
الصبي إذا لم يبلغ الثمينة ولم يمس إلا باليمن ،
بجلاء الأنثى والخش المشكل ، ذلك لأن بول

(١) حدثنا أبو بكر بن عمار عن يونس بن عيسى عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن

المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن

(٢) حدثنا أبو بكر بن عمار عن يونس بن عيسى عن

المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن
المرجاء بن زائدة عن ابن أبي عمير عن

(٣) الإخبار عن قتادة بن سعيد عن علي بن

فيها الصبر عن مسأ الصلاة ، ولا تكرامة
التحريم بديه إجتماعاً إلى طلب الدرهم ، وتربيتها
أن لا يسع

ويسمى عن موب أنهره والغارة وغيره فيما
تظهره حنة الصبروه ، فيسمى عن موب ، الفقرة
إفا وقع في الحنطة وم دكشر حتى يصبر أنره ،
ويسمى عن موب ، إذا سقط في البحر لتحقق
الضروره ، يختلف إذا أصاب أحدهم موباً أو
إناء مثلاً حنة لا يسمى به إلا كان التحرز ،
ويسمى عن موب الهرة إذا وقع على بحر ثوب
لظهور الضرورة ، يختلف إذا أصاب غيرها
أو موباً شيئاً غير ذلك فإنه لا يسمى به

ويسمى عن بحر النجس وبحار سريه ، ولو
مر به الريح بالعدوات وأصابت الثوب لا يسجد
بالأن يظهر أثر النجاسة في الثوب ، وقيل
يسجد إن كان منه لا اتصال به

ويسمى عن وسائل البول إذا كان رقيقاً
كمرحوس لإبري حننه لا يرى دنو ملا الثوب أو
اللبا ، إنه يعتبر فالعدم للضرورة ، ومنه أقدم
أنه يصيب الفصايب فيسمى عنه في حقه
للضرورة ، ولو أصاب فرشاش موباً ثم وقع ذلك
أثوب في ماء قليل يسجد ، ثم تقدم الضرورة
حينئذ ، وسئل عن أثر الذباب الذي وقع على
محله ثم أصاب ثوب المصنوع فإنه يسمى به

ولا يقب مد يجعل واحد صرا على الصحيح لقوة
دلائلهم على مد ، الفير ، والثاني لا يصح
لاختلافهما من موب ، هكذا محقق

وهسم الخنابلة المحاسة من حيث تطهيرها
إلى ثلاث أصناف

الأول : تحميمه الكلب والخرير وم تولد
مهما أو من أحدهم ، ويكر ، نظيرها بانسل
سبح مرات يطهر بالتراب

والثاني : محاسه بول الصبي الذي به يأكل
الطعام ، ويظهره حتى النجاسة من موب ، اللون
تقضي أي عسره بالماء

الثالث : بغية النجاسات ، وتصح به
حسالات منية ولا يسترط لها مرات

ج - النجاسات المغفوة عنها :

٥٣ - دعت النجاسة إلى أنه يسمى في النجاسة
المغفلة عن أنور

فيسمى قدر الدرهم ورواً في النجاسة الكيفية
وعند عشر من قيراط ، وفي النجاسة الزمنية أو
الثابتة بقدر الدرهم مساحة ، وهو عمنر ، وكف
داخل معصل الأصابع ، والمقصود صغر الشارح

٥٤ - معي الخلق ٨٥/٩

٥٥ - كتاب الخلق ٨٥/٩ ١٩ ٢٥ ح ميسر
الإمام ٩٧/٩

التحول منه إلى مكان آخر إذا حصل شيء من هذا
ولو كل يوم مرة

ب - بدل البخور إذا أفسدت يد صاحبه أو
توبه كل يوم ولو مرة ، وأما بده فلا يفتى عن
صلتها إلا إذا كثرت أفسادها في جوعه بأن يريد
عن مائة كل يوم ، وما اكتفى من التوب
والبدل مرة واحدة في اليوم ولم يكتب في اليد
إلا عارداً عن التوب لأن اليد لا ينقض عسلها إلا
عند كثرة بخلها التوب والبدل

ج - ما يصيب ثوب أو ملابز الرضعة من بول
أو عائط رضيعها - وبول أم يكن وليدها - إذا
اجتهدت في التحوير عنهما حال ذلها ، ولكن
تدب لها أعداد توب بصلاته

د - ما يصيب ثوب أو ملابز الجمل أو نملج
أو راخص والطيب الذي يعالج خروج ، ولكن
تدب لهم اعتدال ثوب بصلاته

هـ - ما يصيب ثوب لفتلي أو بدنه أو مكانه
من دمه أو دم غيره ، أو مياً كذا أو غيره ولو
ختريراً ، إذا كانت مباحة لا تريد عن قدر
الدموع السمي ، وهو الدائرة السوداء التي تكون
في جوارح العين ، ولا عبرة بالورق ، ومثل اندم في
ذلك الميع والصفيد

و - ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول
أو روث حي أو ميت أو حمار أو غيره كان عن مباشر

ويجوز عما يصيب العسل من غسله الملبس
ما لا يمكنه الامتناع عنه مدام في نفسه

ويجوز عن طين السوازع ولو كان مخلوطاً
بمخاضة عالة ما لم ير عيده

ويجوز في النجاسة المصقة عن ذوق ريع
الثوب كله أو ريع اليد منه

والما خضر شفه في عبر ففتح ، لأن ما منع من
أصله نجاسة نجس ، لا فرق بين مخلطة
بمخضة ، ولا عبرة فيه لورث أو صاحبه

ويجوز عن بحر الأبل والمم إلقاء في البحر
أو في الإناء ، ما لم يكن كثيراً فحشة أو تسبب
تيلون به الشيء الذي حاله

والقتيل المموم عنه هو ما يستقله الناظر إليه ،
والكثير عكسه

ولما روث الحمار وعظم البقر والفيل فإنه
يغنى عنه في حاله الضرورة والبرق ، سواء
كان يلبس أو رطاً^(١)

٥٤ - وهذا لما كان من المموم ما يأتي .

أ - سلس لأحداث ثوب أو عائط أو ملابز أو
ودي أو من لا سال شيء من بصره ، فلا يجب
عسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن

(١) عتب بن عبد الله ١٨١ ومرت في الفلاح
مر ٩٠ - ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣

عما سال منه بنفسه أو بغيره محتجج إليه ،
فإن غُصِرَ بهِمير حادة فلا يُعفى . لا عَن
قَدَرٍ بغيره .

ك - نَجَسَ السَّرَفِيَّتَ وَلَوْ كَثُرَ ، وَلَوْ نَفَعَتْ
بِالْبَلَمِ السَّوْحُ ، فَخَرَّعَهَا عَجَسٌ وَلَكِنْ يُعْفَى عَنْهُ
وَمَا دُمِيَهَا فَإِنَّهُ كَسَمٍ غَيْرِهِ لَا يُعْفَى عَمَّا وَلاَ
مَنْهُ عَلَى قَدَرٍ أَلَدَرَهُمْ لِيُعْلَى ك - تَقَدَّمَ

ل - نَجَسَ الْخُصْرُوحُ مَنْ هَمَّ السَّاقِمُ إِذَا كَانَ مِنَ
الْمَلَةِ بِمَنْعَتٍ يَكُونُ أَصْفَرُ مِثْلًا لِنَجَسِ عَجَسٍ ، وَلَكِنْ
يُعْفَى عَنْهُ إِذَا لَزِمَ

م - الْغُلَّيْلُ مِنَ مِثْلَةِ الْقُفْلِ فَيُعْفَى مِنْهُ عَنِ
ثَلَاثَةِ دَاقِلٍ

ن - أَثَرُ النِّجَاسَةِ عَلَى السَّبِيلَيْنِ بَعْدَ إِزَالَةٍ
عَنِ النِّجَاسَةِ بِمِ يَدَيْهَا مِنْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِ فَيُعْفَى
عَنْهُ ، وَلَا حَاجَ عَسَهُ دَلَالَةٍ ، وَنَحْوِهَا كَثِيرٌ ،
فَإِنْ تَنَشَّرَ تَعَيَّنَ عَمَلُهُ بِاللَّاهِ ، كَمَا بَعَثَ إِدَاءَهُ ،
إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ هِيَ قُبْلُ الْفَرَاغِ (١)

و - وَهُوَ فِي الْمُعْتَصِدِ عَنْهُمْ فَإِنْ رَمَدَ عَجَسٌ
ظَاهِرٌ مُطْفَأٌ ، وَمَوَاهُ أَكَلَتِ النَّارَ ، النِّجَاسَةُ أَكْلًا قَوِيًّا
فَوَلَا

وَلَمَّا دَخَلَ النِّجَاسَةَ فِي ظَاهِرِ الْمَلْعَبِ
عَجَسٌ ، وَهُوَ أَقْدَى ، فَخَرَّعَهُ الدَّحْمِيُّ وَالتَّوَسُّمِيُّ

(١) حَلَبُ الدَّسْمِيِّ ٢٩١/١

رَعِيهَا أَوْ عَصَاهَا أَوْ رُفْطَهَا أَوْ حَوْ ذَلِكْ ، فَيُعْفَى
عَنْهُ لَشَقَّةِ الْإِحْزَانِ

ز - أَثَرُ دِيَابِ الْوَسْطُوسِ أَوْ لَمْلِ صَنْبَرٍ يَقَعُ
عَلَى النِّجَاسَةِ وَيَرْمَعُ شَيْئًا مِنْهَا فَيُحْلِقُ بِرَجْعِهِ أَوْ
بَعْدَهُ ، ثُمَّ يَمْسُحُ عَلَى نَوْبِهِ أَوْ يَدُهُ شَيْئًا مِنَ الْإِسْرَاقِ ،
أَمَّا أَثَرُ النَّمْلِ الْكَبِيرِ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ لِقَوْتِهِ

ح - أَثَرُ دَمٍ مَوْضِعِ النِّجَاسَةِ بَعْدَ مَسْحِهِ
بِخُرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَيُعْفَى عَنْهُ إِلَى أَنْ يَرَى بَعْضُهُ
حُذً ، وَبَعْضُ نَوْبِهِ أَوْ رَجْعُهُ مِنْ عَيْنِ الْخَطَرِ
فَوَسْنُهُ الْمُصَلِّدُ بِنِجَاسَةٍ مَا دَامَ مَوْجُودًا فِي
الطَّرِيقِ وَلَوْ بَعْدَ انْتِطَاعِ الْخَطَرِ ، فَيُعْفَى عَنْهُ
بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ

أَوَّلُهَا أَنْ لَا تَكُونَ النِّجَاسَةُ مُتَمَالِكَةً أَكْثَرَ مِنْ
الطَّرِيقِ أَوْ أَدَاةٍ مُخَصَّصَةٍ أَوْ طَرَفٍ

ثَانِيهَا أَنْ لَا تَصِيبَ النِّجَاسَةُ بَدَنًا أَوْ طَرَفًا
ثَلَاثُهَا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْأَصْلِيَّةِ
بَشْيٍ - مِنْ ذَلِكَ الْخَيْضُ أَوْ الْمَاءُ ، كَمَا أَنَّ يَمْدُلَ مِنْ
طَرِيقٍ حَالِيَةٍ مِنْ ذَلِكَ بِأَيِّ طَرِيقٍ فِيهَا ذَلِكَ

ي - أَلَذَّةُ السَّائِلَةِ مِنْ دَسَائِلِ أَكْثَرِ مَنْ
لَوْ أَحَدٌ ، سَوَاءٌ سَأَلَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ بِمَهْرٍ هَا وَلَوْ
غَيْرِ مَضْجَاحٍ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ كَثَرَتَهَا مِثْلَةُ الْإِحْجَاجِ إِلَى
الْمَعْمَرِ ، فَيُعْفَى عَنْهَا سَالٌ عَلَيْهَا وَلَوْ رَدَّ عَلَى
قَدَرٍ الْمَرْغَمِ ، وَلَمَّا دَخَلَ الْوَاحِدُ لِيُعْلَى

واكب ، ما يواصف على الأرض للثوب ثبته
ولا يعنى عنه لتدبر الودوع

رابعا أن يكون نجاسة في ثوب أو بدن
ومع يعنى عنه عذمهم الذم الباطني على
مثلهم وعظائمهم ، فليس 'إيه ظاهر ، وظاهر
كلام الخبيسي وجماعة أنه نجس معفو عنه ،
ومع هذا هو الظاهر كما قال الشريفي
المطيب

ومع ذلك النجاسة في ثوب نجس يعنى عن
قليله وعن يسيره عرفا

ومعها بحار النجاسة إن مصادق بولسنة
بار صجس ، لأن إجراء اجسامه تصالح
النار يغوثها لكي يعنى عن قلبه ، وإلا بأن
كان كالبهار الخارج من مجامع التكيف
طاهر

ومخرج الوركشي بأن من الثمن عنه عيب
لجنة الباطنة

ومعها طاء المسائل من دم النائم إن كان
من النجاسة ، كذا يخرج من بعضه
فنجس ، لا إن كان من غيرها ، أو مثل في 'ك'
معها ظاهر

وقيل إن كان منديرا نجس ولا طاهر ،
ولا يفتكي به شخص أكثره عنه قال في الروضة

والغروي وأبو الحسن وابن حزم ، قال بعضهم
وهو المشهور ، واختار ابن رشد ههنا دخول
النجاسة كالرماد (١)

وقالوا : يعنى عنه تعلق بذيل ثوب المرأة
النيس من العيار النجس (٢)

٥٥ وقال الشافعي ، يعنى عن ثوب
معها ما لا يذكره البصر المصنف من النجاسة
وبو عطفة

ومعها أثر الباطني بالمثل بعد آلات شجاء
بالجهر ، يعنى عنه بالنسبة لصدقه
وتفصيل ذلك في مصطلح (استحاء
١٢٣)

ومعها طين ، شوارع الخيط بالتحارب الحقيقة ،
وهذا شك في نجاسة ذلك الطين أو ذلك كان
طاهرا ، لا نجسا معصرا عنه ، وإنما يعنى عنه
شر وطوره

أولا أن لا يظهر عليه النجاسة
ثانياً ، أن يكون الملو مستحضر ، عن أصابته ،
بحيث لا يترحم ديل ثيابه ولا يتعرض برشاش
بحر ساء

ثالثاً ، أن يصيبه اجسامه وهو ماشي لو

(١) حاشية الدرر ١٧٦ ، ١٧٨

(٢) حاشية الدرر ١٧٦

فلقاها العور^(٦٦)

ومنها دخانٌ عجميٌّ وشبَّارها وبخارها مائل
تظهر به صفة

ومنها قليل ماء تسجس بمنعوت
ومنها النجاسة التي تصوب عن الزمان
وتتصرر بعسلها

ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت
عجاسته بما خالطه من النجاسة^(٦٧)



٥٦ - وذهب الحديث إلى أنه يُعفى عن النجاسة
لماله لأجل محله في ثلاثة مواضع
أحدها محل الاستنجاء، أي معنى فيه من أثر
الاستنجاء بعد الإزالة والتبديد، المذهب .

الثاني غسل ثوب واحد، وإذا أصابت نجاسة
فذلكها بالأرض حتى زالت غير النجاسة، وفيه
ثلاث روايات أحدها 'يجري ذلك بالأرض'
وهذه الرواية هي الأولى كتب قال ابن لعمدة
والثانيه . يجب غسله كمسح الثوب سات
والثالث . يجب غسله من البراء والعبرة دود
غيره .

الثالث إذا جبر عليه بعظم نجس فالتجبر ثم
يلزمه طه إذا حاف الضرر ، لأنها نجاسة باطنة
يتضرر بزلالتها ، فأشبهت دماء العروق

ومعنى هو يسرد دم وقبح وصلبه ، واليسير
ما يعلمه الإنسان في نفسه يسيراً ، وإثنا معنى هو
اليسير إذا أصاب غير ملتح ومطهر .

وما يُعفى به يسير مني بول بعد تمام
التحفظ فشفة النحر .

(٦٦) المعنى مع الفصح القبيح ٧٢٥ - ٧٢٩
والمعنى ١١٩ - ١٢٠ ط دار الفكر ، وشرح مع
الإمام ١٠٢ - ١٠٣ ط كتاب الفقه ١٩٩

(٦٧) معني الفصح ٧٢٩ - ٨١ ، ١٩٨ ، والمفصح في
الأمم ٢٧٦ ط

ومن معانيه في الاصطلاح ' عرض البائع
سابعه بنسب وطلبه من يرغب في شرائها
بنسب دونه

والعلاقة بين السوم والنجش أن النجش
لا يرغب في شراء الشيء والمسلم يرغب فيه

نجش

التعريف

١ - من معاني النجش في اللغة الاستشارة
والإشارة والنجش - سكون الخبم - مصدر
وبالفتح اسم مصدر وهو أن يريد في سلعة أكثر
من ثمنه وليس قصد أن يشتريها من لغير غيره
بثمنه فيه ، وكذلك في الشكاح وغيره ، والمائل
ناجش ونجاش مبالغة ، ولا تاجشوا لا تملوا
ذلك (١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي (٢)

الألفاظ ذات الصلة

أ - السوم .

٢ - السوم في اللغة من سلم فاتح السلعة سرماً
عرضها بلس وسمها ، مشتري واستلمها غلب
بمعناها (٣)

ب - المزينة :

٣ - المزينة في اللغة التناقص في رباحه تص
السعة المعروفة بالبيع (٤)

وفي الاصطلاح هو أن يبني على السلعة
ويريد الناس فيها مضوم على بعض حتى تكاف
على آخر رائد فيها فباعدها (٥)

والعلاقة بين المزينة والنجش أن النجاش
لا يرغب في شراء الشيء والمزائد يرغب في
الشراء .

الحكم التكليفي .

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النجش حرام
وذلك لقول النبي ﷺ لا تملوا الركب ولا يبع
بعضكم على بيع بعض ولا تاجشوا ولا يبع

(١) فقهاء السلف ، وتاج العمومي ، ومجموع مدني في اللغة ،
والمجموع للرسالة

(٢) القواعد الفقهية ، ٦٩ ، وشرح القنبر ١٠٨/٢ ،
والشمس في ١٥٩/٢ ، ومبني الخراج ٢٧/٢

(٣) مجمع الفهم ، والمصباح المنير ، ولسان العرب

(٤) القواعد الفقهية ، وقرائنه في شرحه للمركبي

(٥) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والمجموع الموهب

وغيره معلوم بكل أحد^١ وقد نُقِشَ السبكي إلى أن من لم يعلم محرمة لإثم عليه عند الله تعالى وأما ما نسبته لتحكم الظاهر لفظية فقد استظهر غريمه لا يحتاج إلى اعتبار متابعيه بالعلم بخلاف ظني وظاهره أنه لا إثم عليه عند الله تعالى وإن قصر في اتعابه^(٢)

بيع السجس من حيث الصحة والفساد

٥ - يرون جمهور الفقهاء أن بيع السجس صحيح لأن السجس محل المباح لا الحائض بسم يؤثر في البيع^(٣).

وقال أحمد في روجه أنه لا يصح بيع السجس لأنه منهى عنه ولقبحه بمضي الأسلاف^(٤) والتبطل في (بيع منهى عنه ص ١٢٨)

خيار المشتري في الرد

٦ - قال مختصة إن المشتري في بيع السجس له خيار بطل الرد ولا يمسك بالثمن، لأن الفساد فيه من معصية خارجة عنه، لأن في حله العقد ولا في شرائط الصحة^(٥).

حقير لند ولا يضر ولا يضر^١ ولقرن ابن عمر رضي الله عنهما أبو موسى بن صلى الله عليه وسلم^٢ من السجس^(٣)

وهو المنيك معالوا^٤ به إذا راد على جميعه السجس فمضاً، وإذا لم يرد على العبد بل سواها برونه أو كانت ويادته أنقص منها فهو موع على ظاهر كلام القاري، ووجه على ظاهر كلام الإمام مالك، ومذهب على كلام ابن العربي، وعلى داود كلام الإسم والقاري فهو موع كإلزامه على القيمة

لأن عدم البيع بالسجس مكنت حتى حصل بيع فادته بري رده، وأما إن لم يعلم فلا كلام للمشتري ولا يفسد البيع والإثم على من عمل ذلك^(٥)

وعنه التمس فيه لا يشتريه هذا لعدم بخصوصه في النهي لأن السجس تحميمه

١٠ - حديث^١ لا تقربوا القربان^٢ وأمرهم^٣ لا تقربوا القربان^٤ في الحديث^٥ وسنن^٦ ١٠٥٥٣٢ ط حيس، الخليل، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، واللفظ للمصري حديث^٧ من حديث^٨

أمرجه القماري، وفتح القاري ٣٥٠ في الصحة: بيعهم ٥٦٣/٣ ط حيس، الخليل، من حديث ابن عمر رضي الله عنه

حاشية المصنوع ٣٨٢/٢، ولعمري بهما، فتح المصنوع ٣٣٩/٢، وحاشية، محل غرض شرح للنهج ٩٢/٢، ونقص ٢٥٨/٢، وروايتي السجس، وابن مسلم ٢١٥/٢

(١) حاشية القاري، من فاسم ٢١٥/٢

(٢) بحسب على شرح للنهج ٤٢/٣

(٣) نقلي ٢٥٨/٢، العتلة بهما، شرح الفقير ٢٢٩/٢، ونقد الفتاوى ١٠/٢

(٤) حاشية المصنوع ٣٨٢/٢، وروايتي ٢٥٨/٢

(٥) مع فقير ١٠/٢، ط وروايتي السجس

نحر

التعريف :

- ١ - النحر في اللغة من بحر بنحر نحرأ نصاب بحره ، ونحر البعير نحره معراً طعنه في نحره حيث يبدو الخنطوم من أصل الصدر^(١) ، ومنه قول نضال : ﴿ قَمَلِي لِرَبِّكَ وَأَخْرُجْ^(٢) ﴾ ولا يخرج النحر لامطلاح من النحر الضوي ، قال الفيدي : هو قطع عروق الأذن الكائنة في أسفل عظم حد صدورها^(٣) .

الأنفا ذات الصلة :

العقر

- ٢ - العقر في اللغة ، ضرب ثوانم البعير لو الشاة بالسيف وهو قائم ، ثم استعماله العرب في القتل والإهلاك واستعملوه في النحر خاصة .

وقال المالك : إن علم البائع بالنجش للمشتري رد الجميع إن كان قاصداً وله التمسك به ، وإن قاتل فالقيمة يرم النجش إن بـ وإن شاء أنى ثمن النجش ، وإن لم يعلم البائع فلا كلام للمشتري ولا يفسد البيع والإثم على من فعل ذلك^(١)

والأصح عند الشافعية أنه لا عيار للمشتري نظريته حيث لم يتأمل ولم يربح أهل الخبرة ، ومقابل الأصح له العيار للتدليس كالتقصير^(٢) ولحب المناظرة إلى أنه إن كان في بيع النجش غير لم يجر العادة بمثل فاللمشتري الجهر بين الفسخ والإمضاء ، وإن كان يخاف بمثله فلا حرج له سواء أكان النجش بموافقة من البائع أم لم يكن^(٣)

نجوم

انظر : نجوم

نحاس

انظر : معدن

(١) لسان العرب : ويختار الصالح

(٢) سورة البقرة / ٢

(٣) قواعد الفقه للبركي

(١) حاشية الدرر في ٢٨ / ٣

(٢) مفتي النجاش ٢٧ / ٢

(٣) للفتي ٢٧١ / ١

واستعمله الفقهاء بعض الإصابة المقلدة
للحيوان في شيء موضع كان من بدنه لئلا كان غير
مفقود عليه^(۱)
والفصل بين النحر والعتق، أن العتق أعم -

الأحكام المتعلقة بالنحر :

أ - صفة الذكاة بالنحر

۳- من أنواع الذكاة النحر، ومن ذهب جمهور
الفقهاء إلى أنه يسحب بالبحر الجبر ويدبح
ماتوا، قال الله تعالى : ﴿ فَصَبَّ السُّيُوفُ رِجْلَهُمْ
وَانْحَزَوْا ۚ ﴾، وقال الله تعالى ﴿ إِنَّ آتَةَ بِمُزْنِكُمْ
أَنَّ تَذْكُرُوهُ بَرَكَةً ۝ ﴾، قال مجاهد فصرنا
بالنحر وأمر بهو يسرئيل بالدبح، فإن النبي ﷺ
بصت في قوم ما شئتهم الإبن فسق النحر،
وكلت بنو إسرائيل ما شئتهم البقر فأمروا
بالنحر^(۲)، وثبت أن رسول الله ﷺ نحر بدينه
وضحى بكيشين أقرب إليهما بيده^(۳)
وأوجب المالكية نحر الإبل (ر - لماتح ۱)

ب - دبح ما ينحر أو نحر ما يدبح

۱- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية
والحنابلة إلى أنه لو دبح ما ينحر أو نحر ما يدبح
حل الذبوح لعدم عائقه رضي الله عنها^(۱) أن
رسول الله ﷺ نحر عن آل محمد في حجة
الوداع بقر واحدة^(۲)، ولأن ذكاة في محل
الذكاة جهاز أكله كالحظيرة الآخر^(۳)، ونقول
النبي ﷺ : «أمر الدم بما شئتم»^(۴)، ومات
أسماء نحرنا على عهد رسول الله ﷺ قرناً
فأكلته^(۵)

۱- قال ابن كثير لم ينحر نحرها

نحره على ظلي - فتح الباري ۲/ ۵۵۴ ط (الندوة)

۲- وفيه خبر في الصحاح (الفتح ۱/ ۲۹۶) أن أكلها إلى
كيشين أقرب من نحره فذبحهما بيده

۳- حديث عائشة : «مر رسول الله ﷺ نحر من أكله حديث
في حجة الوداع بقر»

۴- أخرجه أبو داود ۴۶۶۲ ط حصي، وأبو حمزة
۱/ ۲۹۶ ط عيسى الخليلي أبو ذؤيب ليس نحره في الفتح

۵- ۳/ ۵۵۶ ط المسند، ثم ذكره شافعي في كتابه
في نحره وقرنه

۶- بيان الحديث ۱/ ۱۵ موقوت في الهدية ۲۸۸/ ۵ - وثقه
خلال ۵۱۶/ ۱ - والمنازل والشرح الكبير ۱/ ۴۷ - ۴۸

۷- حديث : «نحر الدم كالمات»

۸- أخرجه أبو داود ۲۷۰۰/ ۲ ط حصي، والسنن ۱/ ۲۷۵
ما النحرية للكبرى، والجامع ۱/ ۲۳۰ ط، ثم الطحاوي،

من حديث عدي بن حاتم، وقال طحاوي صحيح على
غيره مسلم

۹- أخرجه أحمد، نحر على عهد رسول الله ﷺ قرناً فأكلا
أحمد بن حنبل في فتح الباري ۲/ ۲۹ - ۳۰ ط المسند

والمنازل ۳/ ۱۵۱ ط عيسى الخليلي

۱۰- إسناده صحيح - في فتح الباري ۲/ ۴۴، والشرح الصغير
۳/ ۱۵۱

۱۱- سورة النور ۲۷

۱۲- القلي لا يقدسه ۲/ ۵۷۵ ط الرياض، وشرح صحيح
الإمام ۱/ ۲۲، والقلي للنبأ ۲/ ۱۸۵، وحمد

أبو عمر التيمي ۱/ ۵۸۸ ط دار الغرب الإسلامي

۱۳- حديثه أخرجه ابن أبي شيبة، نحر بدينه وضحى بكيشين
نحره في حديثه في الفتح ۱/ ۲۹۶ ط دار مكة أسره في

نحره، ونحر النبي ﷺ بيده مسح شدة فقامت وصحى -

مها أفرقني ^(١) وأصحب به كفتوا بحروود
الهدية معلولة البشري قائمة على ما يلي من
لوازمها ^(٢)

نُخَاع

نحلة

التعريف

- ١- النخاع لغة حرفي أبيض في داخل العنق يتقاد
في صدر النصب حتى يبلغ عجب الذنب ^(١)
وعظم النون لغة قوم من الخنجر ومن العرب من
يفتح ومهم من بكسر ^(٢)
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي ^(٣).

انظر: هبة

الألفاظ ذات الصلة

أ- الجمع :

- ٢- نخع لغة يعني العظم والدماغ وشحمه العين
وغرس وشخص كل شيء ، وهي التهذيب تقى
عظم النصب ^(١)
وفي التصحيح هو الودعة الذي في العظم



(١) لس العرب

(٢) النخاع اللين ، وانظر القاموس لغيره

(٣) القاموس: النصب ٢٨٨/٥ ، الأسيية ، ومعجم البدي

٦٤١/٩ ط النصب

[١] القاموس لغيره ، لس العرب

(١) حديث: قال النبي ﷺ وأصحب به كفتوا بحروود
معلوم ، أخرجه أبو داود (٢) ٢٧١ ط حديثه وذكره
في معجم المستنصر في نسخ البشري (٣) ٣٥٣ ط
النصب ، وسكت عنه

النفوس النورية

والعلاقة بين الخدمة والمادة هي أن الخدمة
أهم من المادة

مادة النفس

٢- النفس - معن ثقافت وسكون اللام - م
يحرج من الخلق على - العلم أو دونه وليس بغيره
فإنما علم هو النفس^(١١)

ولا يحرج نفس الاصطلاح من النفس
النورية

والعلاقة بين الخدمة والنفس أن الخدمة أهم
من النفس من حيث مكانة روحها

الأحكام المتعلقة بالنفس

تعلق بالخدمة أحكام منها :

النفسانية من حيث الظهارة والتجاسة :

٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النفسانية ظهارة
إلى نزل من الرأس أو حرج من الصدر أو من
الغنى عند

و حنبل في حكم ما صعد من المعدة ، فذهب
الشافعية وأبو يوسف من الخدمة إلى أنها نجسة^(١٢)

نُخَامَةٌ

التعريف :

١- النخامة هي السنة - م يحرج من صدر
الإسنان أو حيشومة - من اللحم واسود عند
جفاف^(١٣)

والنخامة هي الخدمة كما قال للطبري
ولا يحرج نفس الاصطلاح من النفس
النورية فقد عرفه السيوطي بأنه الصفة الغليظة
تخرج من الدماغ أو تنبعث من الأنف^(١٤)
وتنقل السلي عن جدهم فطقت أن النخامة
ما يتغير رحن من العسل وهو النعيم^(١٥)

الأنفاس ذات الصفة :

أ- الصفات

٢- الصفات - هو السائل من الأنف خاصة^(١٦)
ولا يحرج نفس الاصطلاح من

(١١) الصالحات جود الله ورحمة الله عليه

(١٢) لم يذهب إلى ذلك إلا أبو يوسف وذهب إلى ذلك أبو حنبل

(١٣) في بعض النسخ : ٢٦٦ - وهو الإكليل ١٠٠ - وهو من النسخ

(١٤) ٢٦٦ - وهو الإكليل ١٠٠ - وهو من النسخ ١٠٠

(١٥) قوله تعالى : "فمنهم من يمشي على راسه" وهو النعيم

(١٦) الصفة من على راسه وهو النعيم

(١٧) الصفة من على راسه وهو النعيم

(١٨) الصفة من على راسه وهو النعيم

حادي عشر: قال تعالى: "ولله عرش عظيم" (الحج: 5).
والإيمان في مسجد خطيبه وكلماته دمه"
وكشف خطيبه في جرد البصائر يدل دلالة
واضحة على أنها حرام، ولكنها روى في بعض
وغيره.

ون كادت، على حائطه وحب إلى الله، وتصل
 من صلي لغيره عليه الصلاة والسلام^(١٣)

وورد في الحديث **يُطْلَقُ** وأما قوله في حصار
لجند عتاقور حصنة ليحكمها فقال إذا حصر
أعدكم فلا يسحقن فكل وجهه ولا عرمة
- من عرمة - فأنشد في هذه الموضع (E)

وحياء في الفتوى الهدية ، هذا اصطلاح في
العلماء في العلم ، كان المؤلف يروي الخبر لقول
من علمها بحكم لأن الخبير من يصدر حقيقة

وذهب ملكية وحائلة وهو الخشب م. م.
خشبته إلى أنها طاهرة ، لأنها خضعت من السبي
كما في هذه الصلوات والراس ولا بد ، وفي اللغة
أصلها خضعت وهو عني الصلاة بطريقه
ويجوز أن لا يفتقر لوضوءه م. م. وحده !
مخرج من الخشبة (١٧)

أبلاغ العامة في الصوم .
 ٥ - احتاف النعماء في حكمه إبلاغ العامة في
 الصوم فذهب بعضهم إلى تحريم ذلك وهذا
 الموضع وخالفهم آخرون وهذا في الحلق
 والتعجيل في اصطلاح الصوم (٧٩)

المتحيم في السجدة
 * ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه بحرء الماء
 السجادة وطولها هي أرض السجدة وعلى جذرائه
 وعلى حصىه من بين يديه إلى السجدة عن
 ثل صدره أربعة وثمانون ذراعاً بحسب ما كان عليه
 سجدها^{٢٧}

© 2007 Pearson Education, Inc. All rights reserved.

[illegible]

وإن لم يكن حبيب فيه بدفته في التراب ولا
يركه على وجه الأرض^(١)

وقط الخلقه يا أبيض في أرض المسجد
مكره مع حكة ومن الإثم نالك رحيه لأنه
أنه قال يا كان محباً فلا بأس أن يبيض
منه ومن ساره ، رغب قدمه وقطه وإن كان
لا يقدر على دفنه فلا يبيض في المسجد بحال
سواه كان مع دس ، ووجهه^(٢)

نَدَبٌ

التعريف

١ - ندب مفتح البرق مصدر لثقل ندب ، وهو
في اللغة الدعاء ، يثقل رفته ندب للرب ،
بمعنى يعليده حديث^(٣)

والندب في اصطلاح الأصمعي والمعجماء -
هو ما مور لا يثقل بتركه دم من حيث تركه من
غير حاجة إلى بدل ، وعين ، هو ما في معناه
ثوب ، ولا عقاب في تركه^(٤)

وقيل هو حطاط يطلب عمل غير كلف
بشخص بعد ما للشباب ، يسمى مدبراً^(٥)

٢ - وعنى هذا المندوب والمستحب والندوب
والندب والمندوب له ، كما في من لفظه ، وهو ما
ذهب إليه جمهور الأصمعيين والمعجماء
وسمي صلب من حيث إنه أشرف ندب إليه

نَخِيلٌ

النظر : ركاة



(١) التمام

(٢) يرب النخل ١١٢ ، ٣٦١ ويهمل به خاص

(٣) مد منه المصنف بالرباض

(٤) بواحد هاء ثم

(٥) الثعالب المعجم ١١٠ / ١ ، والنظر مني لفتاح ٢٠٢ / ١

(٦) حواهر الإكمال ٢٠٣

﴿ فَيَتَخَفَرُ الَّذِينَ تَخَافُونَ عَنْ أَمْرِهِ قُلْ تُصِيبُهُمْ قِتْلَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ^(١١) ۝ وَخُذُوا لَابِغْرٍ بِهِ ذَلِك ^(١٢) ۝ وَالتَّحْصِينَ فِي الْمَلِكِ الْأَمَوِيِّ ۝

نَدَب الْيَسْت

١ - يحرم نَدَب اليَسْت بتعدد شمله . وهي : ما تصف به اليَسْت من الطَّبْع الحسن . كقولهم : واكفناه . ورجلاه . ووجره ذلك ^(١٣) . حلفت أم من حيث يموت فيقوم يأكبه يسوق رجلاه . وسيداه أو نحو ذلك . ولا وقل به . يمكن يلهو به . أهكلا كنت ؟ ^(١٤) ۝ والتحصين في (الجاهد)



ويَسْت ثوبه ومضيته ، من نَدَب يَسْت . عده محله

وسمي مستحباً من حيث إن الشراع يحبّه يؤثره

وسمي بدلاً من حيث إنه زائد على الغرض ويريد به الثواب .

وسمي بغيراً من حيث إنه عنه يفعل به عاً من غير أن يؤمر حتماً ^(١٥)

وقيل : اليَسْت أي مطلوب . هو الزائد على الغرض والواجب واليس ^(١٦)

والفحصين ينظر في منطق الأصولي

ما يتعلق بالنَدَب من أحكام :

كون النَدَب مأموماً أو غير مأموراً

٢ - اعتناء الأصوليين في ذلك

نذهب جمهورهم إلى أن النَدَب مأموراً ، لأن الأمر استدعاء وطلب . والنَدَب عند من مطلوب ، يدخل في حقيقة الأمر

وعاد عدم النَدَب غير داخل تحت الأمر ، وقالوا : إن الله سبحانه وتعالى قال

(١) في حاشية ٨٤/١ ، ومعه الصمد نيركي ، ومعه التهج وحاشيت للشيخ سليمان الجسر ٤٢٨/١ ، ومعه

لنجد أن صمد نيركي ٦١٩/٢

(٢) جوامع اللغة ، دلي على عيسى ٧٠/١

(٣) صمد نيركي ٦١٩/١

(٤) جوامع اللغة ٤٢٨/١ ، ومعه الصمد نيركي ٦١٩/١

(٥) صمد نيركي ٦١٩/١ ، ومعه الصمد نيركي ٦١٩/١ ، ومعه الصمد نيركي ٦١٩/١

(٦) حاشيت أم من حيث يموت فيقوم يأكبه يسوق رجلاه . وسيداه أو نحو ذلك . ولا وقل به . يمكن يلهو به . أهكلا كنت ؟ ^(١٤) ۝ والتحصين في (الجاهد)

المرجحة نيركي ٦١٩/٢ ، والمجلس ٨٠ - صمد نيركي جوامع اللغة ، دلي على عيسى ٧٠/١

نَذْرَةٌ

التعريف

١ النذرة هي الذقة من الشيء من وراء من
 به قصد - سقط أو خرج من غيره أو شد
 ومنه: نذر الجبل، وهو من خرج به وسر
 ونذر فلان من قوميه حين وبين العظم من
 موضع من أرضه، واللب النذرة يسبح اللون
 والقر - لعه، ولا يكون دماً، لا يلقوا
 ولا يراة المقطعة من اللحم وأما نذرة يوح
 في النذر، وهو نذر فلا في علمه وهن يقدم
 وهو وحود نظيره، وهو غلام نذرة، لا تفتح
 صبح وحده

والنذر في يده من هو له فعل^١

وفي اصطلاح المصنف انتاز ما من وجوه
 وقد لم يحدف لذيبي، فإن خالفه فهو شاذ^(٢)
 وحده لما تكيه بطلان النذرة - يستحق النذر
 وسكون المعمله - على النذرة من الذهب أو

منه الخالص التي لا تخلو بصفية وهذه
 تعبير عباس وغيره^٣

الألفاظ ذات الصلة

أ - النذال -

٢ الثقاب نخة اسم حامل من الثنية، ومن
 معانيه النهر، يقال غلبه زنا بهره، ومن
 معانيه الكثرة أيضاً، يقال غلب على فلان
 الكلام - أي هو أكثر حصاة^(٤)
 وقد سمعته المعجماء تعبير

معنى النهر، ذلك فذله من الشر من
 معه في بلاد الروم ومعنى غلبه أنه قد لم يكن
 على شيء من الشيء^(٥)

ومعنى الكثرة، فإن المولى رأى من الغنم
 من ذلك «ركبه المطر تحسج منى حاك
 عيش اليلد

والصفة بين نذرة والعلب اقتصاد

ب - الشاذ

٢ تشذ في قلعة من شذ يشذ وشذ ب. وذا

أما النذر عر غيره، وقد نف

١ - شرح غير مع - نه السوي ١٨١

٢ - د. أ. د.

(٣) - علمي ٢٢٦

(٤) - فتح لأجل اللواتي ٢٦٧

(١) - د. النذر - علم غير راجع قريبا

(٢) - العرب للجر حمي، وهو من لحد للركن

الشرع حكمه العتال ، وأبى حكم النادر .
وجعله من القوط ، بعد العتال نطف بالعتال ،
لخصوا أنسب عليهم وصوب أمر ضمهم^(١)

ب - العتال في النعال مصادقة العتال
لأنهما فعل منى بهاسة ، وجلس بهامي
مواضع قصاء ، حاجة منه وبحوها ، فالعتال
فجبه العتال ، والنادر سلامتها من العتال
ومع ذلك النادر الشرع حكم العتال وأثبت
حكمه بالنادر ، وبالسنة بالعتال في النعال
كل ذلك روجه وتوسعه على العتال^(٢)

ج - ملخص والبسط الي قد أسودت من
طولها ، مبالغة ، يثني عليها خفاء
والصبيح ، ومن يصلي ومن لا يصلي ، فالتع
مصادقتها للعتال

والنادر سلامتها ، ومع ذلك قد حدثت إليه
بأن رسول الله ﷺ قد صلى على حصير قد
أسود من طول ما ليس بعد نقصه بالآه^(٣) ،
والصبيح لأخيل الحامس من يشهد ، فقدم
الشرع حكم النادر على حكم العتال^(٤)

(١) الفهرست ، ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) الفهرست ، ١٠٤

(٣) حديث صلاة النبي ﷺ على حصير قد أسود

مرحله الشهدى ، مع الفهرست ، ١٠٤ ، ١٠٥

(٤) ٢٤٤ / ١١ ، من خطي من حديث أبي بصير

(٥) الفهرست ، ١٠٤

وهي الاصطلاح قبل المخرجي ، شاذ
يكون محالاً للمعاش من غير نظر إلى قوله
وجوده وكذا

والصبيح يهمل أن النادر ما قبل وجوده وإن لم
يحتاج الصبيح ، والعتال ما يكون محالاً
للمعاش^(١)

أولاً ، ما يتعلق بالنادر (بمعنى القلة)
من أحكام :

تقديم النادر على العتال أحياناً .

٤ - قال النعماني الأصل اعتبار العتال وتقديمه
على النادر ، وهو شأن الشريعة ، ذلك في عصره
لنصر والمعلمين ، على غالب الحال ، هو معتد
وكمع سهولة الأعداد ، وفنهم ، لأن العتال
منهم أضعف

٥ - وقد ينص الشرع العتال وجمعه بالعتال
ويقدم النادر عليه ومن أمثلة ذلك

أ - ما تروى من أن النبي ﷺ صلبت بولد سنة
شهر ، حو أن يكون من يده ، بل يعتقد وهو
العتال ، أو من يده بعده وهو النادر ، فلو أن
عتال الإجماع لا توسع إلا السنة أشهر وأما النادر
يوضع من أنه يخط في العتال ، فالنادر

(١) الفهرست ، ١٠٤ ، والنعماني في المخرج

إِلَهُهُ النَّادِرُ وَالْعَالِبُ مَعاً .

٦ - ند بلقي الشروع النادر والعالب معاً ورحمة بالعباد ، ومن لمنه ذلك :

أ - شهادة الضياع في الأموال إذا أكثر عددهم جداً العالب صدقهم والبادر كذبهم ، ولم يعتبر الشروع صدقهم ولا قضى بكذبهم ، بل أقبلهم رحمة بالعباد ورحمة بالملذمة عليه ، ولما في الجراح والقتل قبلهم مالك ورحمته

ب - شهادة اصمخ الكثير من مساهم الب واد هي أحكام الأعداء العالب صدقهم والبادر كذبهم لاسم مع العدالة ، وقد أقر صاحب الشروع صدقهم ومن يحكم به ولا حكم يكذبهم لظناً بالندعي عليه .

ج - حلف المدعي المطالب وهو من أهل الخير والصالح ' الغالب صدقه والبادر كذبه ، ولم يقض الشروع بصدقه ليحكم له بعبه ، بل لابد من التبعة ، ولم يحكم بصدقه لظناً بالندعي عليه

د - شهادة العدول الواحد في أحكام الأعداء العالب صدقه والبادر كذبه ، ولم يحكم الشروع بصدقه بظناً بالعباد ولظناً بالندعي عبه ، ولم يكذب

هـ - حكم القاضي لنفسه وهو عدل صبور

د - في باب الصلاة العالب صدقة الجماعة النجاسة ولو في الظروف ومواضع مصاد الخلفيات والنادر سلامتهم ، ومع ذلك جور الشروع صلاة الخائف كما جور له الصلاة بعله من غير غسل وحليه ، وقد كان عمرو بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يمتني حادياً ولا يجب ذلك في مسأله ، لأنه رأى النبي ﷺ يصلي بخلقه ، ومعلوم ان الحلف أخص في تحمل النجاسة من النعال ، فقدم الشروع حكم النادر على العالب توسعة على العباد .^{٦١}

وقال القرافي بعد ذكر هذه الأحكام وغيرها وظاهر هذا الباب كثيرة في الشريعة ، وبصاحب الشروع أن يصح من أمر عدما شله ويستغنى عن قواعد مرائية ، وهو أعلم بمصالح عباده فبيعي من قصد إثبات حكم الحالف دون النادر أن ينظر هل ذلك العالب بما أقره الشروع أم لا ويحشد يعتمد عبه ، وأب مطلق العالب كيف كان في جميع صوره مختلف الإجماع .^{٦٢}

٦١ - حديث صلاة النبي ﷺ

تخرجت المسألة في دفع الذي ١ / ٢٩ حاشية (١) وسلم

١ / ٢٩ ط حس اعظم من حلف قس من ملك

٢٢ (٢) الفروع ١٠٦

(٣) الفروع ١٠٧

اسباعه (الحرث) أركانه مختلفة ولا نصا، وهي على خلاف المسألة، به هو ماذر لا يقوم ولا يدل فيه، ولكنه وحده متفصلة^(١) من قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْخَالًا تَوَكُّبًا﴾^(٢)

فلنادر إذا دام يعطى حكم الغالب

٦- مثل الزد كشي فهذه القاعدة بالسعادة غير امحيرة لا تخصي الصلاة مع الحدث، لأنه وإن كان ماذراً إلا أنه سدوم، وسجور تقصر في السفر وإن لم تلحق المسافر مستقنة، ومه أثر دم البراغيث معفو عنه لأنه سدوم^(٣)

ويشئ صور :

إحداها انشور التي في الوجه يجب عسها ظاهر، وباطناً وإذ كئيب، وكاستها وإن كئيب تاذر إلا أنها إذ، وقعت دامت، ولم يحنوها بالغالب حتى يكسر غسل الظاهر.

الثانية : في الأمسج اذ ياتل جرح من الأمسج خاصة قولان، كما في لأنها ماذرة، كذا قال السوي، واستشكل لخلاف لأنها سدوم والندار إذا دام التحق بالغالب، وكان ينبغي لقطع الجوار

من أهل القوى والروع الغالب أنه إذا حكم بالحق والندار خلاصه، وهذا قلبي الشرع ذلك، بحكم بطلانه وصحة معاً^(٤)

لحقائق السافر بالغالب.

٧- ذكر الرز كشي عوفن (١) : لو هل يحن بالغالب، ويسم ذلك أربعة أقسام

أحدها ما يلحق قطعاً، كمن حلفت بلا بكارة فاحب في حكم لأكثر قطعاً في الاستعداد

الثاني ما لا يلحق قطعاً كالأصبح والرائدة لا تلحق بالأصلية في حكم الله قطعاً، ونكاح من بالشرق مغربة لا يلحقه الولد

الثالث ما يلحق به على الأصح كغصن الوضوء بخروج الذر من الفرج

الرابع ما لا يلحق به على الأصح كالأشياء التي يتملوك إليها الفسدة في هذا المثل لا يثبت فيه خيار الشرط في الأصح^(٥)

فلنادر إذا لم يتم يقتضي القضاء

٨- مثل الرز كشي لذلك ملزم على حشمه بأنه يصلي ويحيى، وانشمه عليه القصة في معروءه به ويميد واستشئ صور الصلاة في حالة

(١) للشور ٢١٥/٢

(٢) سورة البقرة، ٢٤٩ -

(٣) للشور ٢١٦/٢، ٢٤٥ -

(٤) للرد ١٠٩/١

(٥) للشور في المعاصد للرز كشي ٦٤٣/٢

كما لا يصح السلم في جارية ووقفت
صعابته كترغبه واحبها او يدها في عنقه او
حلقه ، أو شاة وسعنته لئلا يجرد عنها ما به
الصفاته المشركه ، وكذلك لا يصح السلم في
فرسه وانزع عنها اذ ذبحه كذا لك وهو مع ذكر
المعد - خلاف بلانوي - في جرد وجود الأذ
وأولادها^(١٢)

وكذا الملكية لا يصح السلم فيها ينذر
وجوده كالنخل الأكبر كبراً خارجاً عن
المعد^(١٣)

وحال الخليفة يشترط في السلم فيه أن
يكون عام أو مودعي محله ، فإن كان لمسلم فيه
لا يرحم في ذلك حلوه الا بانقضاء السلم في
الطلب والقبض إلى غير وجه لم يصح السلم .
لأنه لا يحكم تسليمه علياً عند وجوده^(١٤)

القرائن التي مانع الوجود

١١- قال شافعية لا يجوز في القرائن أن
يشترط على العامل شيء ، ومع عدم وجوده
كالخيل البنية والياقوت الأحمر ، والخ الأدي ،
لأنه لم يرد قد لا يجده ، قال الحنفية إن ربي

الثالث دم البراسير نادر ، وإذا وقع داه ومع
ذلك هو على المولى حتى يجره الاستحسان منه
بالخبر في الأظهر

الرابعة إذا ألتزم محرر آخر للإنسان
وعضداً بالخارج منه ، فهل يجري فيه جرح
وجهد أم أصبحهما لا ، لأنه نادر ، والانتصار
على الجرح خارج عن الغيب فلا يكون في
منه السبيل ، مدر مع أنه إذا وقع قام^(١٥)

ثبوت السلم بما سلم فيه

١٠- قال الشافعية لا يصح السلم فيما نذر
وجوده كالحق القيد بموضع يعرف وجوده فيه
لأنه الوثوق بتسلمه ، نعم لو كان السلم
حالاً ، وكان المسلم فيه موجوداً عند تسليمه
بموضع ينذر فيه صح ، قال الرمزي وبه نظر ،
وقال الشراطين والمعد عدم النسخة حالاً
صاحب الاستصحاب .

ولا يجوز التسليم كذلك فيما لو استعصى
بوصفه الواجب ذكره في السلم غير وجوده
كاللوز الكبير وغيره من الخواصر
التي لا يثبت له فيها من الثبوت ، وحجم
والوزن والشكل والصنعة ، واجتماع هذه
الأمور نادر

(١٢) مهذب المحتلج ٩٨/٢٢ - ريب في المحتلج ٩٩

(١٣) شرح الكفرح - ١٠ - في جرد ٩٩/٢٣

(١٤) كتاب المحتلج ٩٩/٢٣

(١٥) طرق النادر

أفهم كلام الروي أن الطبع إن لم يشر وجوده أنه يصح ولو كان يستطيع كاله واثق الرطب ، وهو كذلك لأتبعه النصيب ، قال : وكذا إن مد وكان بكذا به حد به ع^١ ، قاله المازدي والرومي .
لكن لو فيها ، أن يشرى ما يندو وجوده صح^(١)
وقال المالكية : إن شرطه ، قال على العمل شراء ما يندو بقله به بجر ، فإن وقع وجاب الفراض بالعمل فإنه يمسح ويبه لمراس .
مثل^(٢)

وأما ذلك المختلف ، قال ابن زينة : إذا شرط المثل على المصارف أو بشرى ما لا يتم وجوده كالمناقص أو الأحمال وحيل المثل كان ذلك جنواً ، لأنه مصادرة خاصة لأحق الربح في كلبه فصحت ، كما لو شرط أن لا يتجره لامي نوع يعم وجوده ، ولأنه عمده بفتح تحصيله بوج ، فصح تحصيله في سبيله بوجها كالمركالة^(٣)

السورة هي انقضاء العدة

١٢ - 'حلفت فقه' الخيرية في المطلة إذا كانت عند الأثر ، في كم من الأيام تصلى ، إذا حبر بانقضاء العدة ، فإن مر حقه ، لا تصدق في

أقل من سبعين يوماً ، وذلك قبل يوسف ومحمد تصدق في تسعة وثلاثين يوماً ، ونخرج ذلك عندهما أنه يجعل كان طلقه في آخر حرم من أجراء الحبس ، وجعلها أقل الحبس ثلاث ، وظهره أقل انظر خمسة عشر ، فثلاث مرات ثلاثة يكون تسعة ، وظهره كل واحد منهم خمسة عشر يكون ثلاثين ، فلهذا صحت في تسعة وثلاثين يوماً ، لأنها آت ، وإذا أخرت ، هو محتمل بوج قبول خبرها

لكن المرحلي في لا معنى لما قال أبو يوسف ومحمد ، لأنه لا احتمال لتصدقها في تلك ادة لا بعد أمور كلها ، فإدراكها أن يكون لإعاع في آخر جرم من آخر انظر ، ومنها أن يكون حبسها أقل مدة الحبس ، ومنها أن يكون ظهوره أقل مدة الظهور ، ومنها أن لا يخرج إلا بغير من سعة الانقضاء ،

والأمر إذا أخر به لا يمكن تصديقه فيه لا أمور هي نافذة لا يصح - كالوصي إذا كان انقضاء على قصي في يوم مائة درهم لا يصدق ، وما قاله محتمل بأن بشرى له هذه فتسرق ثم منها فتسرق ثم منها فتسرق ، فلا يصح لكون هذه الأمور نافذة فكذلك هنا^(٤)

(١) في المحتاج ٣١٦/٢ ٣١٠

(٢) شرح الصغير ٣٨٨/٣

(٣) في ٨/٥ ٩٠

(٤) في المحتاج ٣١٦/٢ ٣١٥

ففيه بي بطل الارض من حيث سواه وفي فيه
أوكل خالاً عن سوي

وعنه ان نافع يجب فيه الركعة ربع العشر
لأنه ليس نافع يعتبر من المعدل - لأن الركعة عند
ليس نافع من حيث هو دفعه لشيء ويكون مصروفها
مصروف الركعة وهو لأصله التمام

وقال ابن سحنون إن هذه الدرقة عن
التخات فلا يحسن

والذرة بهذا المعنى قلدي ذكره ولكنه تدخل
في المعدل أو لم يكرهه غيرهم^(١)

وتعبر تفصيل الكلام فيه في مصطلحي
(وكيف ١٠٠٠ معدن ١٦)

نذم

انظر سوره



وهو بالكلية إن ادعى أنه انقص العدة
في سنة بدو تقصيرها فيها كالشهر الجواراني
بطلتها أو نيله من الشهر وهي طاهر، وإن أتى بها
خارجاً ويقطع قبل الفجر ثم يأتيها نيلة
أثلاث عشر ويقطع قبل الفجر أيضاً، ثم يأتيها
آخر يوم من الشهر بعد العروب، لأن حصره
بالتعريف في الأيام فهي عده خالاً لا بد من سؤال
النساء عن ذلك لأن شهدن بها بسوء، أي
شهدن أن النساء يحضن بكل هذا، فلهذا نصلق
فيما ادعت

ثم إذا ادعت انقصاها عنها في عدة لا يمكن
انقصها فيها لا ما بالاولاد، ولا ما بالهتق، ولا
يسأل لها في ذلك^(٢)

ثانياً ما يتعلق بالنذرة (بمعنى المنس) من أحكام
١٣ فبالكلية يجب على واجد النذرة
انقص كافر كفر، سواء أكان واجده حر كرم
عبداً، أو سواء أكان مستعبداً ككافراً، أو سواء أكان
صلياً أم بالغا، أو سواء أكان نكاحاً أم لا، وهذا
قول ابن القاسم في رولينه من مثلك ويكون
مصروفه مبالغ المدين ولا يختص بالمتألف
الشمسية، وذلك لأن ابن القاسم يعتبرها من
الركن لأن الركن عتقه، وما وجد من دفعه لحو

(١) الفتح الكبير وحاشية للسوي ح ١٨٩/١، ٢٩٠

(٢) شرح الكبير ح ١٢٢/٢، ٢٩٣

كتبه عليه (١).

وهي الاصطلاح : ما يشاء الشخص على فعله ، ويعاقب على تركه (٢)
والصلة بين النذر والفرض : أن النذر فوجبه الشخص على نفسه ، والفرض وجبه على غيره
الشرع .

ب - التطوع :

٣ - التطوع في اللغة : التبرع ، يقال تطوع
بشيء تبرع به (٣)
وهي الاصطلاح : موطنه غير واجبة (٤)
والصلة بين التطوع والنذر : أن النذر فيه التزام
بالفعل ، بخلاف التطوع فلا التزام فيه

ج - اليمين :

٤ - من معاني اليمين في اللغة : الخلف لأنهم
كفوا إذا تعالموا ضرب كل واحد منهم يمينه على
بعض ما عهده (٥) .

واليمين اصطلاحاً تحقيق أمر غير ثابت ،
ماضي كان أو مستقبلاً ، تقياً أو إثباتاً ، يمكناً لو

نَذْر

المتصرف

١ - النذر لغة : هو الحجب ، وهو ما يتقنه
الإنسان بحمله على نفسه نجماً واجباً ، يقال
نذر على نفسه لله كذا ، يتقنه ، وينذر ، نذراً
وينذره ، كذا يقال : نذر ونذره نذراً ، إذا أوجبت
على نفسك شيئاً تبرعاً ، من عيلة أو صدقة ، ولو
غير ذلك (١)

والنذر اصطلاحاً : إلزام مكلف بحسن نفسه
بأنه تعالى بالفعل شيئاً غير لازم عليه بأصل
الشرع (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفرض .

٢ - من معاني الفرض في اللغة : الإيجاب ،
يقال : فرض الأمر أوجبته ، وفرض عليه .

(١) طبعه للمبر . والجمع لومض

(٢) الجدل في من معاني النذر ١/٦٠٢ - ١/٦٠٣ طبع ١٤٢١

(٣) طبعه للمبر

(٤) طبعه للمبر ١/١٦١

(٥) طبعه للمبر

(١) لغة العرب . والطبع للمبر

(٢) كذا في المعاني من معاني النذر ١/٣٧٢ . وشرح الطحاوي

١/٣٧٢ ، ومعاني النذر ١/٣٧٢ . والاعتقادي

١/٣٧٢ - ١/٣٧٣ وطبعه للمبر

مكتماً، مع العلم، كان أول خبره^{١١}

مشروعية الشاير

٥ لا خلاف بين علماء في صحة دعوى الجملة، ووجوب وفاء بما كان طاعه فيه^{١٢}

وقد استدلو على ذلك بالكتاب والنسخة (راجع)

لما يكتب التكريم في باب منها قوله تعالى ﴿وَلْيُؤْمَرُوا تَتَوَكَّلْ﴾^{١٣} وسها ما قاله سبحانه في تيسر الأمر ﴿يُؤْمَرُونَ بِالْعَدْلِ وَالتَّقْوَىٰ﴾^{١٤} وما كان حثوا من تطهير^{١٥}

وداله جل شأنه ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ آلَهُمْ لَئِنْ آتَاهُمْ مِنْ فَضْلٍ لَيَنْفِكُنَّ مِنَ الْغَنِيِّينَ﴾^{١٦} فلف التهم من قصص، حتى ما يوزنون وهم غرضون ﴿فَأَعْقِبْهُمْ ذَهَابُ قُوَّتِهِمْ﴾^{١٧} ومن يفتونه بف الخطأ أمه ما

١١ محي ٤٥ ج ٢

١٢ لخدمه وفتح الفاء والياء ١٦٦-١٦٧، ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٨٠-٢٨١

١٣ ١٦٦-١٦٧، ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٨٠-٢٨١، ر ٢٨٢-٢٨٣

١٤ ر ٢٨٢-٢٨٣، ر ٢٨٤-٢٨٥، ر ٢٨٦-٢٨٧، ر ٢٨٨-٢٨٩

١٥ ر ٢٨٨-٢٨٩، ر ٢٩٠-٢٩١، ر ٢٩٢-٢٩٣، ر ٢٩٤-٢٩٥

١٦ ر ٢٩٤-٢٩٥، ر ٢٩٦-٢٩٧، ر ٢٩٨-٢٩٩، ر ٣٠٠-٣٠١

١٧ ر ٣٠٠-٣٠١، ر ٣٠٢-٣٠٣، ر ٣٠٤-٣٠٥

١٨ ر ٣٠٤-٣٠٥

١٩ ر ٣٠٤-٣٠٥

٢٠ ر ٣٠٤-٣٠٥

وعندها هنا حكوا بفتح نون^{١٨}

وان النسبة لا حجة لظهور وأحد بيت منها

ورد عن جماعة رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ

قال: من نذر أن يطعم كلبه لقطعته، ومن نذر

أن يعصيه فلا يعصيه^{١٩} وما ورد عن ابن عمر أن

عمر بن الخطاب رضي الله عنهما سأل رسول الله ﷺ

ألمه ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ ما نذرت في

الحديث أن أعصيك يوماً في المسجد الحرام

فكيف أرى؟ قال: أنت لم تعصيك يوماً في

رواية أخرى أنه قال للنبي ﷺ يا رسول الله،

أيي سرف في الله أتعصيك بيله في

المسجد الحرام فقال النبي ﷺ أوف

نظراً^{٢٠}

وه روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

عن النبي ﷺ قال: خير أمتي قومي، ثم قومي

بنوهم، ثم أئمة بنيهم، ثم إمامهم، ثم إمامهم

بنوهم، ولا... شهدون، ويحرمون ولا

يؤثمون، ويثرون ولا يثرون، ولا يثرون

يؤثمون، ويثرون ولا يثرون، ولا يثرون

١٨ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

١٩ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

٢٠ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

٢١ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

٢٢ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

٢٣ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

٢٤ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

٢٥ ر ٢٧٠-٢٧١، ر ٢٧٢-٢٧٣

حضور، حرّم من عاجل، لأن الله تعالى يفعل ذلك السر من لأجل الشعر، لمّا دام مر اعتد ذلك على أفقو محرم، وتكون إنكراهه في حق من لم يعتد ذلك

ومن القول مكرهة الشعر من هي الشاهي، وجرمه الديني من الشافعية، وقيل الرمي من نفسه بهم الأصح احتمال من الكراهة منذ الطحاوي^(١) لأنه لا يأتي بشيء، وإنما يحدّج به من السجل، بعد ذلك، فتر التبرر هو مطلوب إليه، لأنه مربة وسيلة في صلاة، والوسائل تأخذ حكم الفاسد، ولأن سائر شباب على بذره ثواب الواجب

والصحيح من المذهب عبد الحافظ في الشعر مكره، قال البيهقي: الشعر بالمعنى بصري مكره، وبمعناده وقال ابن حاتم: المذهب أنه مباح^(٢)

دار الكرامة، وطعه لا يظنّوه على تحصيله، بين يده هبة، فيد من المصرة الخاصة وهو، طعة، ولا يصدر له في ذلك، فيحدّج إلى احتمال سبب، بطرحه من رخصه اسوك، ويخصه بالقرائن الموقفة، وذلك يحصل ما يندر لأن الوجود بحمله على التحصيل غرقاً من مصره الترك، فيحصل مضمونه^(٣)

الأشبه انتهى يرى أن الشعر مكره، وذلك عند المالكية والشافعية في جلسة واحدة هي الصحيح من المذهب، على تعصين عند بعضهم أي مع الشعر الذي يوصف بذلك إلى هذا ذهب المالكية في الشعر المكر، وهو الذي يتكرر على النافذ منه؟ حرّم كل عجم، فلو تكره لأنه يتكرر على ما ذكر في أقواله لم يحتل عنه فعله فيها، فيعله، فكيف من غير صبب من وخلص به

وهو قول البجلي وابن شمس في الشعر لغوا، لأنه لم تتمحص فيه به التفرغ إلى الله تعالى، بن سلك النافر فيه سبيل المعاصيات وأباحه ابن رشد

وعاد القرطبي المالكي أن الشعر محرم في حق من سلك عليه اعتماداً في الشعر يوجب

(١) جامع الصغى ٦/٢٤٨٣

(١) من صحيح مؤيد جامع الفوائد من فعل وجوه عليه من الشعر مكره، أو التكرار، وقال فيه: غير الحاج والخصبة، ويؤيد لمن، وهو لغوا، لا رخصه الطحاوي ٢٩١، وجامع الصغى ٦/٢٤٩

(٢) تصحيح الفقه، ١٠٦-١٠٤، وهو لغوا، المشيل رفيع، لا يكره، ٢٦٩، ٢٦٩، ٢٦٩، وهو لغوا، المشيل منصرف على ٢٦٩، ٢٦٩، ٢٦٩، وهو لغوا، المشيل رواه الصغى ٦/٢٤٩، ٢٤٩، ٢٤٩، وهو لغوا، المشيل صغى ٦/٢٤٩، وهو لغوا، المشيل

صيغة النذر

٧ - لتفسير الفقه في صيغة النذر قد تكون
تلفظ من يتلقى منه التعبير به ، وإن يكون هذا
القول مستتراً ، لا التزام بنسب ، وذلك لأن
النذر عليه في النذر هو اللفظ ، إذ هو السبب
الذي يترتب النذر له ، لا النذر إلى
الواجب بالنذر ، لا يمكن في ذلك شبهة
وحدود

ويظهر من كلام القمى الكناية القروية بية النذر ،
أو بإشارة الأعراس بفتحهم الدالة أو المستمرة
بالترجم كريمة للمورد^١

ولا خلاف بين القضاة في أن من نذر صريح
في صيغته المقتضية أو التكنية منقطع (النذر) أنه
منقطع فذره بهذه الصيغة ، ويلزمه ما ذكر
ولما خلاص بينهم في صيغة النذر إذا خلت
من لفظ النذر) كمن قال : أنه عني كذا ، ولم
يقول نذراً ، وعندما إذا كان منقطع فذره بهذه الصيغة
ويؤيده ما ذكره أم لا على تخلص

الانتهاء الأول ، يرى أصحابه أن صيغة
ولزم إسناده وإن لم يصرح في حسناته بلغة
النذر ، إذ ، أني يصح بعد الترتيب بذلك ، ووجي

ومستند ، أصعب هذا ، لأنواع بالمسنة
والمعقول

وما القصة المروية فيما ورد عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه قيل : أليس النذر يخرج عن النذر
وقال : إنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من
البحيل^٢

ووجه بدلالة ما ، من رسول الله ﷺ عن
السري في حديث ، وقد خلت العلماء في معنى
الذي فيه فمفهوم من صيغة على حقيقته وهو
خبرية ، قال القرطبي القتيبي : معناه هو
منعزم في حق من يدافع عليه الصلوات بالنذر
بحسب خبره ، عرض معجل ، أن الله بعمل
ذلك ، فيخرج النذر فيكون الالتزام على
نذر - واحد ، عليه - محرمة ، ويكون بقرانه
في حق من ، يعتقد ذلك^٣

وأما القصة التي قالوا : إن النذر لو كان مستتراً
لغيره رسول الله ﷺ وصحبه إلا أنهم لم
يعملوا ، وعدم عنهم أنه دليل على كراهة^٤

١ - حديث : من رسول الله ﷺ عن قصر

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٦٦) ط (المصنف) ،

وسند ١٢٦٦ ط (موسى طبري) والقصة نفسها

٢ - ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ط (موسى طبري) ، ١/٩

٣ - كشف الصالح ٢٢٣

٤ - نفس ١/٩ ، وكشف الصالح ٢٢٣

(١) - ١١٩٣ ، ١١٩٤ ط (موسى طبري) ، ١/٩

٢ - ١١٩٣ ، ١١٩٤ ط (موسى طبري) ، ١/٩

٣ - ١١٩٣ ، ١١٩٤ ط (موسى طبري) ، ١/٩

الذكر بين التوراة والكثير ، ويحل في أي الجهر
شاء ، ولأنه خير بين الذين وهو الكثرة ويزيد
الكثير وهو مبدور - في حين واحد باعتبار
مبين مختلفين جاز ، كالعلة إذا - له مولاة
خمسة ، فإنه محير بين ١٠ خمسة وكهين وبين

١٠ الشهر أربعاً ، والذكر واليمين معاً
مختلفان لأن الذكر عربي مقصوده واحد لهية
واليمين عربي مقصوده واحد لغيره ، وهو صفة
حرمه اسم الله تعالى ١

١١ ويرى بعض الفقهاء أن التوراة بترمه الوقت
عسمى هي هذا القمر روي هذا عن علي بن
علي طاب وصي الله عنه وهو ظاهر رواية عن
أبي حنيفة وهذا جمهور أصحابه ومشهور
مذهب المالكية ، وهو قول في مذهب
الشافعية ٢ واستدلوا بآيات وأدلة وأما

ما أكتسب الكريم فقول تعالى ﴿ وَلَوْ فُؤَا
دُورَهُمْ ﴾ ٣ وقوله سبحانه في شأن الأبرار
﴿ يُوَفُّونَ بِأَعْتَادِهِمْ ﴾ ٤ وكذا قول ﴿ كَلَّا خَرُّهُ
عُسْفَرًا ﴾ ٥ وهذه الدلالة في الآيتين أن ذنبا

يؤمن ٦ ، ووجه الدلالة أن هذا الضرر كالبشر
يسرّب على تحقيق الشرط لا يحير التوراة بين
الوفاء به بدر ، أو بالكثرة كالبشر بالله تعالى .
وهذا حسن الخلق كقصة هذا بشر ككثرة
البشر

وقد يقولون أنوا إن من اللحن
والغضب يشبه الذكر من حيث أنه التزام قربة .
ويشبه اليمين من حيث أن مقصوده مقصود
البشر ، ولا سيما في الجمع بهما من حيث
موجبهما ، ولا سيما كذلك في عظيمهما ،
فمن التكرير ٧

وعندنا إن تعبير التوراة في هذا النوع من
الذكر بين الوفاء والكثير ، جمع لتعني معاً ،
فإن أحسن تفسيرا يخرج المعنى من العهدة يا غير
أوفاءه ، وإن أحسن تفسيرا يخرج من العهدة
بأصيل التكرير عنه ، فيخرج من العهدة نك
حذر منه ٨

وعتو خللك إن في من اللحن مع
البشر وهو لحن ، وهو ظاهر مدر ، فيحير

١ (١) الآية ومعه ، ٢٧

٢ (٢) يفتح لسانه ٢٨٣/١ ، وأما يذبحه بهما
الضمير ٢٨٣/٢ ، والضمير لهما ٢٨٣/٣ ، شرح

الترجمي ٢٨٣/٣ ، وروى الطبري ٢٨٣/٣ ، ومعه
لحن ٢٨٣/٣

٣ (٣) سورة العن ٢٩/١

٤ (٤) سورة العن ٢٩/١

٥ (٥) سورة العن ٢٩/١

٦ (٦) حيث لا تلو في حب ، وكثرة علم ، ٢٨٣

أشبهه بغير ٢٨٣/٢ ، في التوراة ذكر ٢٨٣/٢ ، ثم ذكر أن
غيره في التوراة مع ، فلهذا عليه في هذا الحديث

٧ (٧) يذبح المذبح ٢٨٣/٢ ، وروى الطبري ٢٨٣/٢ ، وكذا

تفسيره ٢٨٣/٢

٨ (٨) في ٢٨٣/٢

المخبر عن عليه أو تحصيله خوفاً من لزوم الخت ،
وذلك موجود في هذا التذکر ، لأن التذکر إن قال
إن لم يأت كذا فعلي حجة ، فقد قصد الامتناع من
تحصيل الشرع ، وإن قال ، إن لم أفعل كذا فعلي
حجة فقد قصد تحصيل الشرع ، وكل ذلك
خوفاً من الخت ، فكان هذا التذکر في معنى
اليمين بالله تعالى ، فإزيم التذکر كفارة عند
الخت^(۱)

ب - نظر الطاعة

۱۳ - يقصد بسر الطاعة التزام ما بعد طاعة لله
تعالى ، سواء شرعت من وجه العباد كالصلاة
والصوم والحج ومحوها ، أو لم تشرع على هذا
الوجه إلا أن الشارح وغايته في تحصيلها ، وقد
يتلى بها وجه الله تعالى كعبادة الرعي وإشهاد
السلام بين المسلمين ، وتسميت العاطس ،
وسواء قدر هذا مطلقاً ، أو مقبلاً أو مطلقاً

على شرط

ثولاً - نظر المصادات المتصورة :

۱۴ - يقصد بهذه المصادات ما شرعت للتعزير
بها إلى الله تعالى ، به أصل في الوجوب
بالشرع ، كالصلاة والصيام والحج والاعتكاف

الدلالة من الآية أن يذر الحجج منهومه السابق
يحيى ، لأن اليمين بغير الله تعالى شرط وجوب ،
وغير الحجج كذلك ، متجنب به عند عمق
الشرط كعمدة يحيى

ولما ألتزمه بالسبب في الحديث منها ما ورد عن
عمر بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « لا يذر في خطب ،
وكلمته كفارة اليمين »^(۱) ، ورد عن علي بن
عاصم رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « كفارة
التذکر كفارة يحيى »^(۲) ، ووجه الدلالة منه أن
الحديثين أحاديثاً ، فذكر الحجج والعصبة تجري به
ككفارة يحيى ، ولا يترك الشارح أن يفي به ، وقال
الرملي : حثت عنه بعيد وجوب الكفارة في
التذکر لم يكف به التذکر ، ولا كفارة واجبة في
نحو التذکر جزئياً فتدبر حمل التذکر للوجوب
للكفارة في الحديث على غير الحجج^(۳) .

وأما المتصور ، فقالوا : إن يذر الحجج
والعصبة في معنى اليمين بالله تعالى ، لأن
المتصور من اليمين بالله تعالى الامتناع عن

(۱) حديث الأعمش في خطب ۱

سوق لمعه في خطب ۱۰۷

(۲) خطب : كفارة التذکر كفارة يحيى

الترمذ ص ۱۶۶ ط جيس خطب

(۳) تنبيه المتأخر ۲۹۹/۸

وقالوا يا العبداء احمسوا على وجوب
ولاء الظاهر عند التزمه من العبداء المقصودة لئلا يها
سواء لم يها فقرة لئلا تعالى من غير شرط ، أو
الترتيب شكرًا لئلا تعالى على نعمه حدثت أو
نقمة ذهبت ، وقد حكى هذا الإجماع النووي
وابن قدامة^(۱)

لأننا " نذكر القرب غير المقصودة "

۶۵ - يقصد بهذه القرب ما لم يشرع عبادة ،
ولما هي أعمال وأخلاق منحت رتب الشارح
فيها العظم فلقنها ، وقد يمتنع بها وجه الله
تعالى ، وذلك مثل بناء المساجد ، وتوسيع
الخانقار ، وتشميع العاطس ونحو ذلك مما يس
له أصل في الفروض .

وقد احتجنا بغيرها في حكم التزمها بالشرع
على مذهبي .

المذهب الأول يرى لمصلحة أنه يصح التزام
أي من هذه القرب بالتذرع بغير الوفاء به وإن
هذا ذهب المالكية والحلابة ، وهو الصحيح من
مذهب الشافعية

واستدلوا على صحة التزام هذه القرب
بالتذرع وجوب الوفاء به بمسود الأيمان الثالثة

والمصلحة ومحمود نفس بذل أي من هذه
العبادات مطلقاً ، أو مطلقاً على شرط لزومه
الوفاء به بإجماع أهل العلم كما بينه النووي
وغيره ، أو في مدخل نعمة استجلبها ، أو
نقمة ستفعلها^(۲) .

وقد استدلل القضاة على وجوب الوفاء بغير
عده الصادقات بمضمون قوله تعالى ﴿ وَذُكِّرُوا ﴾^(۳)
تَذَكُّرُهُمْ^(۴) لئلا يغير الوفاء بالتذرع مطلقاً
ويما ورد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
ﷺ قال " من تدارك بطيخ به فليطعمه ، ومن
تذرع أن يعطيه فلا يعطه"^(۵) وروحه الدلالة
في هذا الحديث أن من تذرع بغيره لئلا تعالى
كالمصلحة أو المصلحة أو العبداء أو غيرها فإن قدره
هذا هو في طاعة الله سبحانه وقد أوجب
رسول الله ﷺ على من سئل ذلك أن يعطي
بغيره ، فعمل هذا الخليفة على وجوب الوفاء
بهذا التذرع

۱ - فتح البدر ۲/ ۲۶۴ ، رد المحتار ۲/ ۲۸ ، وروايات
الصحيح ۲/ ۲۸۶ ، ۲۸۶ - ويطابقان لمحمد بن
۲/ ۲۸۱ ، وموسى بن أبي بكر ۲/ ۲۸۱ ، وروايات الطلاب
أبو بكر ۲/ ۲۸۱ ، وروايات الطلاب ۲/ ۲۸۱ ، وروايات الطلاب
۲/ ۲۸۱ ، وروايات الطلاب ۲/ ۲۸۱ ، وروايات الطلاب
وكتبه الشيخ ۲/ ۲۸۱

(۲) سورة الحج ۲/ ۲۸

(۳) حديث " من تدارك بطيخ به فليطعمه "

نظمه تفتيح القلوب

(۱) نزوح العتبات ۳/ ۲۰۱ ، رد المحتار ۲/ ۲۸

على ذلك وقد سمر دخره ، كما استدلوا
بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ
قال : « من بدر أن يطعم كلة فليطعمه » ومن بدر
أن يحمصه فلا يحمصه » وبحديث عمرو رضي الله
عنه أنه قال : « إني شرت من الخديعة أن احمص
ليلة في انسحط الحرام فقتل النبي ﷺ »
يقول : « بعد أن رسول الله ﷺ في هذين
الخطبين بالقرب ، بالبدن إذا كان في طاعة الله
صحبته » ومن التزم قربة من القرب له بقية
بالشر بعد بدر أن يطعم الله فله من الوفاء بالشر
من ذلك

واستدلوا بذلك بالنبي من حيث إن
الشرايع قد روي في هذه القرب وحض عن
تحصيلها ، والعدد ينسب بها إلى الله تعالى ،
فهي بمثابة العبادات المقصودة^(١٢)

وتسعون أن هذه القرب ولو لم يكن لها
أصل في القربوس ، إلا أن يصح التزامها بالشر
ويجب الوفاء بها تمسكاً على ما توأموه النذر
نفسه أصحية أو لوجب مذهباً أو اعتكافاً أو عبادة ،
فإن هذه يصح التزامها بالمراتفة ، وليست من
القربوس^(١٣)

وقالوا أيضاً إن النذر بذلهم بسبه قربه على
وجه القربوس غير ماله ، فبما على التزامه
ماله أصل في القربوس ، والذي هو موضع
إجماع علماء

المذهب الثاني - يرى من ذهب إليه أنه لا
يصح التزام أي من هذه القرب بالشر ، ولا يصح
التنذر به ، وإذ ذهب إليه ، وهو وحده في
مذهب الشافعي^(١٤)

واستدل هؤلاء بأن هذه القرب ليس لها أصل
في القربوس ، فلا يصح التزامها بالشر ، بل التنذر
إيجاد العدد ، مجبور بإيجاب الله تعالى ، لا
ولاية له على الإيجاب البتة ، وإن صححه لإيجابه
في مثل ما أوجب الله تعالى تحصيله للمصلحة
اللعنة بالشر ، كما أن هذه القرب ليست على
توابع العبادات ، فلا يصح التزامها بالشر^(١٥)

ج - نفو للمصلحة -

١٦ - بدر للمصلحة التزام ما به من هذه الشرايع
كتنذر شرب الخمر أو بدر القتل ، أو الاعتلاء في

(١٢) الخليلي في

(١٣) جامع الصالح ٢٨٦١ ، ٢٨٦٢ ، والقرن في

المسألة ٢٧٣ ، ورواه الطحاوي ٣ / ٣٠٦ ،

الشرح ٢٣٣

(١٤) جامع الصالح ٢٨٦٢ ، الاختصار ٢٨٦٢ ،

القرن ٢٦٢ ، ورواه الطحاوي ٢٣٣

(١٥) الخليلي في

(١٦) جامع الصالح ٢٨٦٢ ، والقرن في

المسألة ٢٦٢

فقد أراد هذان فمجاناً لانه لا يحمل قنوق.
يبدو في معصية الله تعالى، وأن من لم يجد به
طوره كعادته

وقالوا: إن من حلف على صر معصية لزمته
الكفارة من عبده هذا، بكذلك - بياضاً - هذا
ملوها^(١)

وقالوا: إن كندر حكمه حكم اليمين، ومن
لم يجد بدراً من كان معصية لزمته كفارة
يحي^(٢) والسبيل على أن كندر يمين ما ورد من
حقية بن عامر رضي الله عنه قال: قدمت أختي
أبي حنيفة إلى بيت الله حافية، فأمرتني أن أقسمتي
لها رسول الله ﷺ ما سئلتني فقال: أئمن
ولزكت^(٣)، وهي: والله أحرق إن الله تعالى
لا يصح شهادتك شيئاً، فزكت ولزكت
ونصم ثلاثة أدم^(٤) وما ورد عن أبي

كدر عليه، روي لم يبق به ظن أحسن، إلا أن
الفقهاء احتلوا في الواجب عليه حيث عد على
الحجاء:

للأجاء الأول: يرى أصحابه أن من نذر
معصية ولم يبق بها لزمته كفارة يمين. روي هذا
عن أبي عباس وأبي مسعود وجابر بن عبد الله
وعمران بن حصين وسمر بن جندب رضي الله
عنهم. وهو قول صفوان الثوري، وإليه ذهب
أحمد وهو قول للشافعي حمله السهقي وهو
مذهب المعتزلة^(٥)

واستدلوا بما روي عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله ﷺ قال: لا يفرقي معصية الله
وكفارته كفارة يمين^(٦)، وما روي عن عمران بن
حصين رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله
ﷺ يقول: النذر مزارع كان من مدر في طاعه
به فذلك لله وفيه الوفاء، ومن كان من نذر في
معصية الله، فذلك للشيطان ولا وفاء به ويكفر^(٧)
ما يكفر اليمين^(٨).

أمر به السهقي ٢٩٧/٧، ما احتج به الكوفي واليهي
في رسم الكوفي ٢٧٠ طردته، والله يوفقكم
الشمس المحروقة

(١) لحي ٥/٦، والكافي ١/١٦٩

(٢) الكافي ٥/٦، وكذا في التاج ٢٧٦/٦

(٣) حديث في طريق القدر أني لم يمس إلى حد الله

أمر به في الحادي، فتح الحادي ٧٦، ١، في السلفي

رسم ٢٧٦/٢٧، في حيمي الحادي، والنظر في

(٤) حديث في الله لا يصح شهادتك شيئاً

أمر به في حيمي ٢٧٦/٢٧، في حيمي، وقال: هذا
حديث حسن

(٥) رد المحتار ٦٩٢/٢، وفيه المنه ١٢٢/١، وروضة

العللين ٢/٢٠٠، والشمس ٢٩١/٢، والكافي

٢٧٦/٢٧، وكذا في السلفي ٢٧٦/٢٧

(٦) حديث في الله معصية الله

نظم في حيمي ٢٧٦/٢٧

(٧) حديث في حيمي ٢٧٦/٢٧، في حيمي، ما قاله

ويؤد عن عمران بن حصيص رضي الله عنه قال
أمرت من الأنصار أسرت من غزوة بدر من
الوثاق ، فركبت الخصب ، ونذرت إن نجى الله
عليها لتحررها ، فذكروا ذلك برسول الله ﷺ
فقال سبحانه الله يسما جزئها بذوت الله إن
يخاف الله عليها لتحررها ، لا رف ، فذكر في
معضبة ، ولا خيما لا يملك انبياء ، وفي رواية
لنثري لا نذر في معضبة الله ^(١)

وروي انه قال ان رسول الله ﷺ نسي
حديث ابن عباس بالوفاء بالعصوم التي هو
طاعة ، وهي من الوفاء بما ليس طاعة ولا
معصية من الخوف وترك الاستقلال ورا
الكلام ، ولم يأمر النادر بمكارة ، كما لم يأمر من
تقوت محرر المعصية ، بمكارة ، ولو كانت تحب
كمارة في عدم الوفاء بهذا القول لأمر رسول الله
ﷺ بأمر إسرائيل وهذه لأصلية بالتكفير .

واسندوا كذلك ، روي عمرو بن أمان
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا نذر إلا
عيسى يسمي به وجه الله ^(٢) وفي روثه عائشة

عيسى رضي الله عنهما أن رجلاً جاء إلى
النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن أختي بذوت
أن تحج ماشية فقال النبي ﷺ : إن الله لا يصنع
بشفاء أخت شيئاً ، فلتحج رابكة وتكفر عن
بهيها ^(٣)

الاتجاه الثاني يروي من ذهب إليه أن من نذر
معصية فلم ينف بها فلا كمارة عليه ، وقد روي
هذا عن مسروق وأنسجي ، وإليه ذهب
المالكية ، وهو ما عليه مدعب الشافعية وقطع به
جمهورهم ، وهو رواية عن أحمد ^(٤) .

واستدل هؤلاء بأحاديث منها ما يروى عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه قال : يسأل النبي ﷺ
يحطبه إذا هو رجل قائم ، يسأل عنه ، فقالوا
أبو إسرائيل مدر أن يقوم ولا يقعد ، ولا يستظل ،
ولا يكلم ، ويصوم فقال النبي ﷺ : سره
مبتكلم ، ويستظل ، ويقعد ، وليتم صومه ^(٥)

(١) حديث ابن الله لا يصنع بشفاء شيئاً ،
أسرجه أبو حمزة (٣/٤١٦-٤١٨ ط حيدر) ومطابق
في الترمذي (٣/٢١٢ ط دار الشافعية) وقال صحيح
على شرط مسلم

(٢) كمله الطالب الرباعي ٥٥/١٣ ، وعلقه جليل ١/١٦٣ ،
وروضه الفضل ٣/٣٠٠ روضه الفرج ٤/٢٩٥ ،
واللهي ٤/٩

(٣) حديث ابن عباس : يسأل النبي ﷺ يحطبه ،
أسرجه إمامنا (فتح الباري ١/١٠٥ ط السليمانية)

(٤) حديث عمران بن حصيص : قال أمرت من الأنصار
أسرجه ،
أسرجه مسلم (٣/١٦٣ ط حيدر) وعيسى الخبي
(٥) حديث : لا نذر إلا عيسى يسمي به وجه الله ،
أسرجه أبو حمزة (٣/٢٩٢ ط حيدر) في حقه في السنة
(٣/١٨٥ ط المطبعة)

وَقَالُوا إِن مِّن لَّعَنَةٍ لَّا تَزِيدُكَ حَتْفًا عَلَى
فَعَل مَسَاحِيرَ يُضِلُّونَ. فَكَذَّبَتْ أَبَا ثَمَرَةَ لِأَن لَّعَنَهُ
كَالْبَيْهِيِّ^(١)

بِأَنَّهُ يَزِيدُهُ حَتْفًا لِّمَن لَّعَنَهُ

١٩ - خُتِلَفَ الْعَقِيدَةُ عَمَّا يَدْعُمُ النَّاسُ بِمَسَاحِيرَ فِي
بِمَا يَفْعَلُهُ، وَفِيهَا إِذَا كُتِبَ لِمَن كَفَرَ أَمْ لَا عَلَى
نُجَاهِهِ

الْأَجَلَةُ الْأُولَى يَرَى أَصْحَابَهُ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ بِمَسَاحِيرَ
فَلَمْ يَفْعَلْهُ فَلَا يَدْرِي كَمَا يَدْعُو، وَكُنْزُ دَهْرٍ وَثَبَتْ
أَحْسَنُهَا وَمَالِكِيَّةٌ وَهِيَ الْأَصْحَابُ وَالْمَذَاهِبُ حَتَّى
الشَّافِعِيَّةُ وَهِيَ رَحْمَةُ مَسْرُوحٍ فِي مَذْهَبِ الْحَدِيثِ^(٢)
وَسُتُّوهُ عَلَى عِلْمِهِمْ وَجَرَّبُوا الْكُفْرَ عَلَى مَنْ
يَدْعُو بِمَسَاحِيرَ بِأَنَّ الْأَجَلَةَ دُونَ أَصْحَابِهَا
عَلَى عِلْمِ الرِّوَاةِ بِهَذَا الْقَدْرِ

وَقَالُوا إِن مَسَاحِيرَ يَدْعُو حَبِيبُكُمْ، فَلَمْ
يُجِبْ شَيْئًا كَالْبَيْهِيِّ عَنِ الْمُعْتَقَدِ^(٣) وَكَذَلِكَ
يَدْعُو النَّاسُ لِمَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ مِنْ مَسَاحِيرَ
فَلَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ كَمَا يَدْعُو، كَذَرْتُكَ

وَأَصْحَابُهُ إِن مَسَاحِيرَ يَدْعُو فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ

١ - كُتِبَ ٥/٩

٢ - كُتِبَ الْمَسْرُوحُ فِي الْفَتْحِ ١٦/٣، وَكُتِبَ الْعَنْتَبُ الرِّبَاطِي
٥٩/٣، وَدُوسَةُ الْفَطْلَانِ ٣/٢، وَجَاهُ الْهَنْجِ
٢٢٢/٥، وَنُكْبِي ٥/٩، وَنُكْبِي ٥/٩

٣ - كُتِبَ ١/٩

٤ - كُتِبَ الْمَسْرُوحُ ١٠/٩

يَدْعُو، وَلَا يَزِيدُهُ فِي تَرْكِ الْوَفَاءِ كَقَدْرٍ^(٤)
الْأَجَلَةُ الْخَامِسَةُ يَرَى مَنْ يَدْعُو إِلَيْهِ أَنَّهُ يَدْعُو
بِمَسَاحِيرَ يَدْعُو بِهِ فَعَلَهُ كَمَا يَدْعُو بِهِ وَهِيَ رَحْمَةُ
مَنْ يَدْعُو بِهِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ الَّذِي قُطِعَ بِهِ
بِعَصْرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ مَذْهَبُ عَمَدِ
الْحَنَابِلَةِ^(٥)

وَأَسَدًاوُ عَلَى ذَلِكَ يَدْعُو عَقْدَةً مِنْ عِلْمِهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَسْرُوحٌ أَنِّي إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي
بَيْتِ اللَّهِ حَاضِرًا، فَكُنْتُ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
اللَّهُ ﷻ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِمَنْشَى وَنُكْبِي وَهِيَ
رَوَاةٌ أُخْرَى، إِنَّ لِمَنْ لَا يَصْبِرُ ٥٠ آخِرًا
شَيْئًا، فَنُكْبِي وَنُكْبِي وَنُكْبِي وَنُكْبِي وَنُكْبِي
وَنُكْبِي ٥٠، سَمِعْتُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا
أَجَادَ رَجُلٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِن
أَحْتَجُّ بِذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ مَسَاحِيرَ يَدْعُو إِلَيْهِ ﷻ
اللَّهُ لَا يَصْنَعُ شَيْئًا أَحْسَنَ شَيْئًا، فَلَنْصَحَ رَأْيًا
وَلَنْكُفِّرَ عَنْ مَسَاحِيرَ^(٦) وَهِيَ الدَّلَالَةُ

(١) كُتِبَ الْمَسْرُوحُ فِي بَيْتِ الْهَنْجِ ٢٢٢/٥

(٢) وَدُوسَةُ الْفَطْلَانِ ٣/٢، وَجَاهُ الْهَنْجِ ٢٢٢/٥
الْمَسْرُوحُ ١٠/٩، وَنُكْبِي ٥/٩، وَنُكْبِي ٥/٩

وَنُكْبِي ٥/٩

(٣) كُتِبَ الْمَسْرُوحُ فِي بَيْتِ الْهَنْجِ ٢٢٢/٥

الْمَسْرُوحُ ١٠/٩

كُتِبَ الْمَسْرُوحُ ١٠/٩

(٤) كُتِبَ الْمَسْرُوحُ فِي بَيْتِ الْهَنْجِ ٢٢٢/٥

كُتِبَ الْمَسْرُوحُ ١٠/٩

محسوس ، و بحسب الوقت الذي يودس فيه إلى واجب موسع في تركه وواجب مضيق في وقته .
و بحسب من يحب عليهم إلى واجب على الأعيان وواجب على الكفاية

و لو جب تركه انقضض عنه المجهور ، و انه عند الضرورة لا يصرح ما كان عليه فمحمس و الواجب هو ما كان عليه ظ^(۱)

و ربما ياتي حكمه بترك الواجب ما كان واجبا على الأعيان ، أو كان واجبا على الكفاية

أولاً بترك الواجب للعتي

۲۱- بترك الواجب المصلي هو بترك ما لو جب الشخص على التكليف قبله أو تركه عباً بشخص قصوره و مضاي و أداء الصلوات الخمس ، و عدم شرب الخمر ، و عدم الزنا و نحو ذلك ، و هذه الواجبات و ما شابهها لا يبعد البتة بها و لا يصح التواضع بالتذر عند جمهور الفقهاء ، الشخصية الملكية و الشائبة ، و أكثر من ذلك سواء على ذلك على حصول صفة أو دفع صفة ، و الترمه التذلل اسداء من غير شره يعني عيب التذر ، و مثل هذه الواجبات الترام الواجب التذر ، كعدم حصول الكفارة^(۲)

لنادرين في هذه حديثي ، قد التزم كساح ، وهو شبي بن بيت الله تعالى ، و قد استمرهما رسول الله ﷺ بذلك الوجه بهذا الشرع في تكفر كفارة بين ، كما صرح به في الحديث الثاني و ذكر إحدى حصول هذه الكفارة ، وهو عدم ثلاث أيام - في الحديث لأول

و استمر بالفتن من حاله إلى التذر بين ، من حلف على فعل مساح أو تركه و حدث لزومه كذا ، فكذلك من تذر مساحاً فهو بتركه شره ضرره^(۳)

و قالوا إن الكفارة تجب على من لم يشر المعصية ، فقد ورن عن عائشة رضي الله عنها إلى رسول الله ﷺ قال لا بأس في معصية ، و كفارة كفارة بين^(۴) و لا ، و جب لك صدقة في تذر المعصية ، ففي بترك الواجب أو بترك الواجب^(۵)

هـ - بترك الواجب

۲۰- الواجب هو و يمدح و عنه و عدم تركه ، وهو ينقسم إلى أقسام بالمبررات عدة ، فهو ينقسم بحسب أو لاده إلى واجب معين و واجب

(۱) اعني ۱/ ۲۰۰

(۲) حديث الأعمش في معصية ، و كذا

بعدم بترك الواجب

(۳) الكافي ۱/ ۱۶۸

(۴) و قد استمر بتركه من

(۵) في المسألة ۶۸/ ۳ و ما في المسألة ۶۸/ ۳

وصلاحة الاختارة وبحر ذلك^{٤١}

وهو ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والاكثية والسلفية أي عدم صحة التبرام الواجب على الكفاية بالمدركين على التبرام أدائه قبل التبرام، وإنما الخلاف بينهما في حكم التبرام التبرام له بالمدركين به يعين عليه أمارة قبل ذلك على المحققين .

الاشياء الأولى يرى أصحابه أنه لا يصح التبرام الواجب على الكفاية بالمدركين، وإلى هذا ذهب الحنفية وهو وجه في مذهب الشافعية^{٤٢}

واستند هؤلاء بالمعقول ووجهه . أن الواجب على الكفاية واجب على التكليف بوجبات الشرع ابتداءً ، فلا يصح التبرام بالتبرام لأن يوجب الواجب لا ينقص^{٤٣} وقالوا إن التبرام التبرام ولطاعة الواجبة لا تأثير للتبرام فيها لوجوب صحتها بالشرع بدون تبرام ، ولا يصح التبرام ما هو لازم ، لعدم تصور انه ملزم قال الولاء به ، فاشبهه باليمين

وقد استدل لعدم اعتداد هذا التبرام وعدم صحة التبرام بطوارج العيني بالمعقول ووجهه أن التبرام واجب بوجبات الشرع ولا معنى للتبرام بالتبرام ، لأن يوجب الواجب لا يتصور^{٤٤} ، وقالوا "إن الطاعة الواجبة لا تأثر بتبرامها ، وكذلك ترد بالمعصية المحرمة لا تأثر بتبرامها ، بموجب ترك ذلك على التبرام بالشرع دون التبرام" وأضافوا "إن التبرام التبرام والتبرام لزم التبرام ما هو لازم كتبرامها^{٤٥}

ثانياً : قدر الواجب على الكفاية

٢٢- الواجب على الكفاية هو ما أوجبه الشارع على المكلفين ، بحيث أن فعله من فهم كفاية منهم سقط لزوم من فافهم ، وإذا تركوا التبرام به أثموا جميعاً بالتبرام ، وذلك مثل تجهيز الموتى وعملهم ورد اسلام واحداث في بعض أحواله التي لا يشعر فيها على السليبي الخروج إليه .

١ - والقراة الدواني ١/٢٦٢ ، وشريح نور عاني ٣/٩٣ ،
درر فقه الفقهين ٣/٣٠٠ ، ونبذة الفتاوى ١٢٢/٢٢٢
والذي ١/٢١٩ ، وكشاف الصانع ٢/٢٧١
٢ - مدخل للصانع ١/٢٨٢ ، ونبذة الفتاوى ١/٢٧١
٣ - الفتاوى السعدية ١/١٢١
٤ - نبذة الفتاوى ١/٢٢٢ - ٢٢١ ، ويزيد المصنف ١/٢٩٥ ،
والسليبي ١/٢١٩ ، ولكنه ١/١٦١ ، وكشاف
الفتاوى ١/٢٧١

٥ - الإحكام في أصول الأحكام للأمامي
١/٢٠٢ ، ١/٢٠٦
٦ - الدرر الفقهية ١/٢٨٢ ، ونبذة الفتاوى ١/٢٧١ ،
١/٢٨٢ ، والقراة الدواني ١/٢٩٣ ، ورواجع
الفتاوى ١/٢٠١
٧ - مدخل للصانع ١/٢٨٢

على السجود^{١١}

الاتجاه الثاني يرى من ذهب إليه أنه يصح التزام الواجب على الكفاية بالنذر ويجب الوفاء به ، وإزالة هذا ذهب المالكية وهو الأصح من ذهب الشافعية وعنه جمهورهم^{١٢} .

ولم يبدل هؤلاء بأية وإيماء من السنة حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه »^{١٣} وروح الدلالة لـ^{١٤} :
الواجب على الكفاية فيه طاعة الله تعالى ، وفقرانه بالنذر لا يرمي فيه طاعة له سبحانه ، وهذا هو هذا الحديث صحة هذا نذر ، وجوب الوفاء به .

والمنعول فوجهه أن ما وجب بالشرع إنما هو العبد أو ماله الله عليه أو ما يبيع عليه رسول الله ﷺ أو الإمام له مخالفة عنه جماعة من هذه العشود ، وموافق شخصي به ، وحوداً غير الوجوب الثالث بمجرد الأمر الأول ، فيكون واجباً من وجهين ، ويكون تركه موجبات ترك

الواجب بالشرع والواجب بالنذر^{١٥}

هذا ، ولم يصرق إحاطة في الشرعين الواجب بحسبي وانكسائي ، بل يروا حكم من الواجب واحضروا في الترخيص والتصحيح صفات المدلولي إن لا يصح التفرق وجب على التصحيح من القبح وعنه الأصحاب ، لكنه يدل على المعنى احتمالاً يدل على تكافؤ قياس أنه من النذر بعد في الواجب ونجس الكثرة إن لم يقم به

وهذا اليهودي يستند الشرع وجب ، فيكون إن لم يعمل ، وهذا الأكثر لا يبعد التفرق في الواجب لأن النذر التزام ولا يصح التزام ما هو لا ، ثم نقل من المرفوع أن التصحيح من القبح أن النذر كالمعنى وموجبه هو وجب ولا في لزوم الزيادة إن كان قرية وأمكنه فعله^{١٦}

و - نذر السجود

٢٢ سائر السجود ، نذر ما يحيل العمل هو الشرع لمختلف ، ومثال الأول نذر صيام امرء ، ومثال الثاني نذر صيام أيام الخيف ، أو صيام الليل

وهذه جمهور الفقهاء أنه لا ينعقد مثل هذا

^{١١} المذهب الجديد ٤١

^{١٢} الفتاوى المشهورة ١٦٤/١ ، والمصالح المأمورة

٤٦٢/١ - وروى الشافعي ٣٠٠ ، ومذهب الشافعي

٢٢١/١ ، وروى الشافعي ٤٥/١

^{١٣} الحديث بلفظه بغيره مرة ٢

(١) كتاب النذر ٢٧٤

(٢) (١) كتاب النذر ١١٩-١ ، وكتاب النذر ٢٧١

ومصحيح ، وهو كالخطف بالنه ولا كراهية فيه ،
لأنهم احتلوا بما يجب به على رأيين -
الرأي الأول أنه يجب بالنذر البهيم كفارة
بهم ، روي هذا عن أبي عبيد بن جابر وهو
وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنهم وهو
قول الحسن البصري وعطاء بن رافع وطائفة من
أهل البيت ومحمد بن سالم والشامي والحمي وعكرمة
وسعيد بن جابر والثوري ، وهو ما عليه طبع
الناطقة وهو الذي يرض عنه الشامي وقال به
جمهور أصحابه

وقال القاضي حين من انكسبه إن لم يجب
على الناذر الوعد بهذا ، ولم يره قرب من القرب
في يجوز الترامه بالنذر ويرك تعينه إليه
وثمة قول آخر في المذهب وهو - أن
الناذر يشكر بين ذلك وبين الكفارة ، وعن
رأي وجوب كفارة النذر على من نذر نذراً
مبهماً أو غامضاً^١ .

الرأي الثاني ، قال به الحنفية ، وهم يعصرون
فيما يجب بهذا النذر ، إذ يرون أن من نذر نذراً

النذر ، ولا يوجب عدم الوعد به كفارة ، وذلك
لأنه لا يصور انعاده أو الوعد به ، ولا يصح
النذر بما لا يتصور وجوده شرعاً ، فأنشئ البصر
على فعل أمر مسحوق ، وإذا كان لا يلزم في
الحنن في هذا الموضع كفارة فالأولى لا يلزم في
عدم قوب ، نذر المسحوق كفارة
وفي أي عند المبدل حكمه صاحب الكافي
فتشراً ويحتمل أن يوجب الكفارة كيمبر
انعموس^٢

٢ - النذر بالمهيم

٢٤ - هـ : المبهيم هو النذر الذي لم يسم محرجه
من الاحتمال ، وذلك كقول النذر - الله عني
نذر ، أو أن بين الأعمال التي التزم بها بعد
النذر ، أصوات هي أم صلاة أم حج أم غيرها^٣
وقد اختلف الفقهاء في حكم هذا النذر ،
أما عند من أم صبر منعقد ، ويجب إذا كان يدرم
أو فاده أو لا يلزم ، وما يجب إن عمل بانهذه
وصحة ولو لم يوفاه

عشال الجمهور إن النذر بالمهيم محمد

١ - هو النذر الذي لا يحدد فيه ما يوجب الكفارة ، ويبلغ المبلغ
٢٥٨٧/٦ ٢٥٨٨ ، والفتح والإكمال ٣٠٩/٣ - وكذا
خطب طبرستان ، وكتاب العدد ٢٩/٣ ، وشرح الرضا
٢٣/٩٠ ، وشمس الدين ١٠٦/٥ - ورواه
الطائفة ٢٩٦/٢ ، وثمة المتن ٧٠/١ ، والفتح
٣٢٩ ، والفتح ٢١٨/٢

١ - النذر المشترط بالشرط ٢٤/٣ - وسأبع
الفتح ٢٨٣/٦ ، يعني ٦٩ ، والفتاوى ١٢٦/٢ -
وكيف فصاح ٢٧١
٢ - كذا الطالب الرضا ، وكتاب العدد ٢٩/٣

رسول الله ﷺ لال : كسارة التاء إذا لم يسم
كسرة هي^(١) وكذلك بما روي ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي ﷺ : « من سدر مؤالم
بسمه فكسارته كسارة بين ، ومن سدر مؤالا
يعبره فكسارته كسرة بين ، ومن سدر مؤا فقه
فلفظ به^(٢) »

وروجه الثلاثة من هذين حديثين أن الرواية
الثانية من حديث عقبة بن عامر وحديث ابن
عباس أن الثاني آخر الشبه - وهو الذي لم يسم
سحرجه من الأعمال - يدر منعقد صحيح وقد
كسارته كسارة بين ، ولقد ثبت الرواية الأولى من
حديث عقبة بن عامر كاليوم وصوحه هو
موسم اليمين ، بيد صح البئر وأمكن نوقه
به ، ولا واجب به كسارة بين ، ولقد ثبت بهم لم
يعني به ما يوفي به نحب به كسارة بين

وأما اجتماع مصححيه وصولي الله عليهم ،
فقد روي عن ابن عباس بن مسعود وجابر
وعائشة أنهم قالوا : يجب في الشتر لطلبهم كسرة ،
وقال بن بلانة بعد أن ذكر هؤلاء المصنفين

بمعهم ، وبه تكن له بنة ، فعليه كساره بين ، فإن
كثرت به بنة فيه لحكسه هو وجوب ما يوله ،
سواء كان يدر مؤنثاً أو مؤنثاً على شرط ، وإن
يوي صرماً أو صلاة أو حجاً أو عمرة لزمه النوصه
به في إطلاق التحال ، وفي معنى يكسره عند
وجود الشرط ، ولا يخبري قدر كسارة في ذلك ،
فإن يوي فيه صيماً ، ولم يشو عدداً فعليه صيام
ثلاثة أيام ، وإن يوي إطلافاً ، ولم يشو عدداً فما
بطعمه فعليه إتمام عشرة مساكن لكن مسكين
نصف صاع من صفة ، لأن لم يمسك به بنة
بكان عنه كساره اسمي ، لأن ليدر أنهم بين ،
وكسارته كسارة بين ، فبم يوي ، ينصرف إلى
عصا الكسرة ، ويوقال : علي صدقه فعليه
نصف صاع ، ولو قال : علي صوم لزمه صوم
يوم ، ولو قال : علي صلاة لزمه وكعتان ، لأن
ذلك لذي ما ورد به الأمر ، والدع معتبر به^(٣)

وثبتن الحديث بذلك فالبس المظهر ، واجتماع
المصنفين رسول الله عليهم

أما المظهر ، فصار يوي عقبة بن عامر
رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : كساره
القدر كساره اليمين^(٤) ، وفي رواية أخرى عنه أن

(١) علم المستور : كسر ٢٩ / ٢ ، وصاح المصنف
٢٨٨٩ - ٢٨٩٠

(٢) حديث : كساره سدر كساره بين
فقد يسميه (٣) ،

(١) حديث : كساره سدر كساره بين
غيره القدر من (٢) / ١٠٠ ، أو المظهر ، وقال : حسن
صحيح غير

(٢) ر : أن من سدر مؤالم بكسارته كساره بين
غيره بل هو ٦١ / ٣ ، هـ حسن ، أو سدر مؤا
أصح (٦١ / ٦٨) ، ي : ترجع رفته على غير حسن

وأنصرف بهم في عصرهم محضاً فيكون
إجماعاً^(١)

والإنهاء الآخر في صدر المسهم أنه لا يعمد
وهو بلز ناصر، وإليه ذهب بعض الشافعية^(٢)

بغير التصديق بكل ما يملك .

٢٥ - اختلف الفقهاء في حكم من نذر أن
يصديق بكل ما يملك من مال على نفسه
في هات

الاتحاد الأول يرى لصحة نذر من نذر
التصدق بكل ما يملك لا يبرمه شيء بهذا النذر
ولا تعلقه عليه، وروي من نذر ما يملكه وحققه
رؤسيت أم طعة رضي الله عنهن وهو قوت
الحكم من عبيدة والسبي والمقام من محمد، ونعمة
وجه في مدح الشافعي صحة النذر في قطع
به بعض الشافعية أن هذا النذر مدح، لأنه لو
قال مالي صدقة أو مالي في سبيل الله، فإنه
لا يكون أب بصفة التبرع فلا يبرمه به شيء^(٣)

وليس هذا لا بهوله تعالى ﴿وَأَبْذَرَ ذَاتُ الْغُرَى
خَلْفَهُ وَالْمَشْكَنَ وَتَبَى الْكَلْبِي وَتَابَ تَبَارَكَ تَبَارَكَ﴾^(٤)

وفوه تعالى ﴿وَأَبْذَرَ خَلْفَهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ولا
تُتَبَرَّكُ أَبَدَهُ لَا تُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ^(٥) ووجه
الإنهاء آخر سورة القصص والإيمان في سبيله،
لأنه من غير الإيمان والتبذير فيجب به تصديق به
المرة، فهذا هو على أن التصديق بكل ما يملكه
أمر من ذلك غير مطلوب لشرع وإنه بالندو لا
يجوز، لأنه ليس بشراً هو، فدعاة الله سبحانه

كما استندوا بالحديث من نذر ما يملكه
من ماله كمن يملك - في حديثه تحلفه هي
عروة سوك، وأنه عن رسول الله ﷺ، فهو من
نوعه أن يبرمه من مالي صدقة إلى الله وإلى
رسوله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ له إن
عليك بعض ماله فهو خير لك، فطلب منك
سبحي الذي يحبره^(٦)

ومنها حديث حابر بن عوف رضي الله
عنه قال: أكتأفت رسول الله ﷺ إذ جاءه
رجل يمثل صدقة من ذهب فقال يا رسول
الله أخصب هذه من عذابي فحدثني فهي
صدقة، فأعطيت عيم هذا، فعرض

(١) سورة الأئمة ٢٤

(٢) حديث الحسن بن علي بن فضال، وهو غير ذلك
أمر به الجاهلي فيمنع له روى ٣٨٦٢ هـ المسببة

رسلم (١١٧٧) طبع من المطبع

(٣) الفقيه ٢٤

(٤) الآية ٢٤ - ٢٥ من سورة الأئمة ٢٤

(٥) سورة الأئمة ٢٤

(٦) سورة الأئمة ٢٤

ولا يصعبه

وقد أريد هذا الحديث أن من بدر طاقه له
على إزمه الواحدة عشرة بهذا الدر، ومن بدر
بصدق يكن بذلك من حاله أكثره بمعه عما هو
مداومة له من حله، فلهذا الواحدة، والتصدق
بكن مثله

ووجهه من غير عدم خضوعه له مدخل فيه
جميع الأموال لأن المال أصلاً شمساً كما أن
هذا اسم من ذلك، وهو من حله - ح الأموال
كانت^{١٢}

الإنجيله الخامس يري صاحب له من بدر
بصدق كل ماله كله بغيره من غير عبقه
يرجع لغيره أي ممثلاً لتركه، وهو رويته أخرى
من أن من وثاقه من غير عبقه رضي الله
عنهم، وهو ليس بصفة وزوي عن عدالته من
ما حشوا أنه استحق فو ببيعة عد^{١٣}

ومن سبب هذا الإنجيله بروي عن
علمان من أبي حاضر قال سبقت امر، فقال
مالي في - بلي الله وجدرني حره إن لم تصنع
كسب فضل أبي عيسى ربي عمر رضي الله

مالي كله إلى الله وكان رسوله بغيره صدقة، قال
لا، فثبت مصعبه قال لا فثبت ذلك
قال معكم قلت أبي - هـ: سبقت من
غيره، فثبت له من الحديث أن من بدر
التصدق بكن ماله من حله بغيره بغيره
التصدق بكن كما هو مطلقاً أحدياً

الإنجيله الرابع يري من ذهب إلى أن من بدر
التصدق بكن ماله بغيره بغيره بصدق به كله
وهذا الإنجيله هو رواية أخرى عن أبي عمر رضي
الله عنهما كما روي عن ماله من عبادته
والقسم من محمد لهما قال لا تصدق بها لأن
على ماله، وضح عن الشعبي والحكمي لهما
كما لم يرويه ما جعل على نفسه، وهو التفسير
عند الحديث

قال في الآ، فإن حوجهه من روي لهما
لكفارة كصاة بين، والروم البعز أن يصدق
بكل مال هو وجهه في مذهب الشافعية^{١٤}

واسبب ليجد هذا الإنجيله بما روي عن
بنته رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال
من بدر إلى طبع الله بقطعه، ومن بدر إلى مصعبه

بسم الله

(١) حديث استفتيهم من غير

هـ من رويته ١٣١ - ٦ - هـ

(٢) مصعبه ٢٦٧، والمصنف ٨٩، وذهب إليه

٩٨٧٢/٦ ٢٥٧٣، بقطعة الإمام

(٣) حديث عدم ببيعة أبي

(٤) نقله صاحب ٢٦٧/٦

(٥) القوي ٧٤٦

صياماً مطلقاً ولم يحدد عدده ١٠ بصدقه ولا نواه ،
وذلك على المجاهدين

الاتجاه الأول يرى أصحابه أن من قدر صياماً
يلزمه صوم يوم واحد ، وأبى ذهب المالكية
والشافعية والحنابلة^(١)

ولم يندبر بأنه ليس له الشرع صوم مفرد أقل
من يوم ، فليزوم من قدر صياماً مطلقاً صيامه ،
لأنه التقى^(٢)

وقالوا إن صيام اليوم هو أقل ، يجوز في
الصيام ، وهو أقل ما يقع عليه اسم الصيام ، وهو
الالتزام بالنسب ولا يفرم الريافة عنه ، لأنه لم
يوجبها شرع ولا لفظ^(٣)

الاتجاه الثاني يرى من ذهب إليه أنه يلزمه
صيام ثلاثة أيام ، وإلى ذهب الحنفية^(٤) ولستدلو
بأن من قدر الصيام مطلقاً قدر صومهم ، بعدم بيان عدد
ما يصوم ، والنذر اليهم بمن ، وكما دونه كصومه
بمن ، فإن كان النذر قد قدر الصيام ، ولم تكن

معتبر بما أوجبه الشارع ، لفرم ما قدر الصلاة مطلقاً
صلاة ركعتين^(٥)

وقالوا إن الركعتين هما أقل ما يقع اسم
الصلاة عليه ، لفرم النذر الإتيان بهما ، ولا يلزمه
بده عليهما ، لأن هذا الرائد ثم يوحيه شرع
ولا لفظ^(٦)

وأما كذا ذلك ، فإن الركعة الواحدة لا تحرى
لي للفرض فلا تحرى في النذر كالسجدة^(٧) .

الاتجاه الثاني - يرى من ذهب إليه أن من قدر
صلاة مطلقاً أنه يحترق أن يصلي ركعة واحدة
وهذا قول آخر عند الشافعية ورواية عن أحمد بن
حنبل^(٨)

ولستدل أصحاب هذا الاتجاه بأن أقل الصلاة
ركعة ، فإن الوتر صلاة مشروعة ، وهو ركعة
واحدة^(٩)

ب - قدر الصيام مطلقاً

٢٧ - احتلف الفقهاء فيما يلزم النذر إن قدر

(١) مواهب الجليل ٣٩٠/٢ ، والمصاب الطالع القريني
١٧/٢ ، وروضة الفوائد ٣٠٥/٢ ، ومهذب الفقهاء
٢٣٣/٢ ، والفتاوى ١/٢٩ ، والفتاوى ٣٦١/٢ ، وكذا
الفتاوى ٢٧٦

(٢) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩ ، وكذا
المصباح ٢٧٦

(٣) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩

(٤) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩ ، وكذا
الفتاوى ٢٧٦

(٥) بدائع المنهاج ٢٨٨٨/٢ ، وروضة الفوائد
٢٣٣/٢ ، والفتاوى ١/٢٩ ، والفتاوى ٢٣٣/٢

(٦) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩ ، وكذا
الفتاوى ٢٧٦

(٧) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩ ، وكذا
الفتاوى ٢٧٦

(٨) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩ ، وكذا
الفتاوى ٢٧٦

(٩) حاشية المصباح ٢٣٣/٢ ، وفتاوى ١/٢٩ ، وكذا
الفتاوى ٢٧٦

لميره م يقص ما أفطره منه ، لأن الزم مستحق
بالصوم المثلوث ، لأنه تترمه عليه لتوا الصيام
يلا عدو

وهو اختلاف في معناه هذه القضية ، فعلموها
الحقبة بأنها نصف صاع من بر من كل يوم
تفطره ، أو صاع من تمر أو شعير

وعلا بين القاسم من المالكية يطعم من كل
يوم مداً من طعام قسماً على كفلة العسرط هي
صيام رمضان ، لأنه كفارة وحبب الفطر متعمداً
في موضع لا يجوز التفطرية ، وهذا كدس

وفان مسحون من المالكية عليه إتمام ستين
صكياً ، لأنه فطر متعمداً ما لا يجد له قضاء ،
فأشبهه الفطر في رمضان صحيحاً ، فإنه لا يجد له
عقضاء ، وقد جاء أنه لا يقضيه بصيام الدهر
وإن صامه

وتفطرها الشافعية بمد من طعام عن كل يوم ،
سواء التمر أو الشعير أو التمر أو غيرها من أغواف
البلاد

ومذهب الحنابلة أنها تفطر نصف صاع من
حنطة أو صاع من تمر أو شعير لكل يوم^(١)

بمه في حد ما يصام في الدهر ، فإن هذا الصيام
يصرف إلى صيام الكفارة ، وهو صيام
ثلاثة أيام^(٢)

وهو ، فإن ليحاج العبد معتبر بإيجاب الله
تعالى ، وأدنى ما يوجب الله سبحانه من صيام
هو صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين ، فكلفت
هي قواسمه في الدهر ففلق^(٣)

نظر صوم الدهر

٢٨ ذهب الحنكية والمالكية والشافعية والحنابلة
إلى أن من نذر صيام الدهر نذر صيامه ، وإن
يدخل في نذره رمضان ، لأن صيام أيامه لا يقع
إلا للصيام ، كما لا يدخل في نذره أيام العيد
والشرب ، فلا نذر من نذره ، ولا يقضي عنه
الأيام ، لأنها لا تغيض صوماً ، ولهذا السائر أن
يقص ما أفطره من رمضان ، ويصوم الكفارات
التي وجبت عليه كفارة الظهور والقتل
والوفاة في بهار رمضان واليمين ، عتقاً ذلك
على الدهر ، لأن هذا الصيام واجب بأصل
الشرع ، يقدم على الصيام الذي أوجبه على
نفسه بانه ، كصحيح حجة الإسلام على
لنذره ، فإن فطر في أثناء صيامه قد فطر لو

(١) . المسنن ٧١/٢ ، والقضية هو الحديث بمسريتي
٢٧٦/٢ ، وموافقه الطل ٢/٢٣٢ ، ١٤٩ ، المجموع
٢٤٩/٢ ، ورواه الطائفة ٢/٢١٨ ، وبيهق
للتباج ٢/٢٦٥ ، ورواه التباج ١/١٩٦ ، والشمس
٢٨/٢ ، ٣٣/٢ ، وكتاب المعاج ٢/٢٦٩

(١) . بدع فسخ ٢/٢٨٨
(٢) . رد المحتار ٢/٢٦٩

في الضرورة لم يدرى بدو الحج أنه يجزئ ما إذا
لها جميعاً^{١١٢}

واسئل هوذا ، على أنه يرم حلاً سفر أن
يصوم عن قرصه ولا يهرمه صوم آخر عن الشهر
ولا كفارة ، بأن الله تعالى أمر بصيام رمضان
مستقداً على القديس لئلا يدر أن يصوم رمضان
ولا شيئاً من غير ما أمره الله تعالى بصيامه
مخلصاً له ، وأن شهر رمضان في حد الصفة
والإقامة يحرم لصومه ، ولا يفسد غيره من شهر
فوق كفارة أو غيرها فلا يفسد بهذا الشر حكم
ولا كفارة^{١١٣} ، وأن الشهر قد قيد صيامه باليوم .

ولم يدر حد القدوم من العاصف في زمن سائل
للصوم ، لأن يوم الصوم قد تسلم بصوم
مفروض فلا يمتثل أن يصام لغيره^{١١٤} ، وأن الشهر
قد نذر صوماً في وقت معين وقد صام فيه نوى
ما أمره بالند^{١١٥}

الاتحاد الثاني يرى من ذهب إليه أن من نذر
ذلك بأن يدره شيئاً وجباً في رمضان يجزئه
عن صيام الفريضة ولا يجزئه عن الصيام

واسئل أن الشهر اسم لأيام متتبعة فلا
يجزئ من نذر صيامه إلا أن يصومه متتابعاً ،
وأن إطلاق الشهر يقتضي التتابع فلا يصام إلا
على هذا النحو ، وإلا فلا معنى لما نوى التتابع في
صيامه^{١١٦}

نذر صيام شهر يبتدىء من يوم تقوم عتبات
فوافق مدومه عشرة رمضان^{١١٧}

٣٠ - 'تختلف الفهماء في حكم من نذر صيام
شهر يبتدىء من يوم تقوم عتبات فوافق مدومه
غرة رمضان على نعمتين .

الاتحاد الأول يرى أصحابه أن من نذر ذلك
صلى نذر ، صنف لإمكان الرضا به من غير أن
القدم على أو صومه يسوي الصيام من الليل ،
ويجزئ صيامه هذا عن رمضان ، ولا يهرمه صوم
آخر فليندر ، ولا تجب عليه كفارة

وهذا للاتحاد هو بلس قول ابن عباس رضي
الله عنهما وحكمه في الضرورة أنه في نذر
الحج إذا نذر يجزئ عنه بهما أحدهما ، أي
لغير من الأمر ، وإن هذا ذهب المختص ، وهو
قول في مذهب المالكية ، وإليه ذهب الساجية ،
وهو قول آخر في من الحنابلة ، وقيل قول أحمد

(١١٢) دالغ الصبح ٢٨٧/١ ، مؤلفه القسري على شرح
الكثير ٢٣٩/١ ، بهيئ الصبح ٢٦٦/٨ ، دالغ
١٠ ، مؤلفه ٢٠/٩ ، والكافي ٢٧٢/١ - ٢٧٨

(١١٣) دالغ الصبح ٢٨٧/١

(١١٤) مؤلفه ٢٦٧/١

(١١٥) مؤلفه ٢٠/٩ ، والكافي ٢٧٨/١

(١١٦) مؤلفه ٢٨٧/١ ، مؤلفه ٢٧٠/١ ، مؤلفه ٢٨١/١

نذر صيام يوم فقوم عاكب جواني قدومه
يوماً يحرم صيامه

٣١- من نذر صيام يوم فقوم عاكب جواني
قدومه يوماً يحرم صيامه بأن كان يوم عيد مقرر أو
أصبح ، أو كان يوماً من أيام التشريق ، أو
صادف قدومه وقت حصر النذرة أو ماسها أو
محو ذلك ، فقد اختلف الفقهاء فيما يلزم النذر
في هذه الحالة على أربعة اختلافات

الاتجاه الأول - يرى أصحابه أن هذا النذر لا
يلزمه شيء ولا تحب عليه كفارة ، روي هذا عن
أبي حمزة رضي الله عنه ، أنه قال ليس بدر
صوم يوم موافق يوم فقوم أو أصبح ، أقر الله
معالي يوماء النذر ، وبهى رسول الله ﷺ من
صوم هذا اليوم ، وقال وهو : من نذر صوم يوم
العيد أو أيام التشريق فلا يصح نذره ولا يلزمه
شيء ، وقال محمد بن الحسن فيمن نذر
صيام يوم فقوم عاكب مقدم في يوم حاصب
فيه ، لا يبرمها شيء ، بهذا النذر

وعدم لزوم شيء بهذا النذر هو مذهب
الملكية والشافعية ، هو محرج في مذهب
الحنبلية^(١)

المندوب ، ويرمى قد يقضي صيام النذر ، ويكفر
لتأخير صيامه عن الوقت الذي عين له

وهذا الاتجاه هو قياس قول أبي عمر وأبي
مالك وعمر بن عبد العزيز الضرورة الذي سراج
قالوا : يبدأ بحجة الإسلام ثم يجمع نذره ، وهو
مشهور مذهب الحنابلة^(٢)

والاستدل هؤلاء بالغياب ، ووجهه أن هذا
النذر صحيح لأنه مدر في طاعة الله تعالى ، كما
يمكن إرداه به عاكباً فاعلمه موجبة الصيام ، كما
هو واقع شرعاً ، ويلزم النذر أن يقضي النذر لأن
حكمه حكم من فطر هذا الشهر ، لأنه لم يصمه
من نذر^(٣)

وثمة قول آخر في مذهب المالكية أن من
نذر أن يصوم يوم فقوم عاكب قصاصاً لندوه
أو يوم رمضان فإنه لا يحرمه صيامه عن النذر
ولا عن الفرض ، وعليه قضاء يوم لمصان
الحائض ولا قضاء عليه لنذر لأن المندوب معين
بوقت ، وقد فات^(٤)

(١) الفتاوى ١/١٠٠-١٠١ ، والفتاوى ٢/٢٧٧-٢٧٨ ، ركعت

الصالح ٢٣٨/٩

(٢) الفتاوى ١/٢٧٨ ، والفتاوى ٢/٢٧٨

(٣) صاحب المغني ٢/٣٩٣ ، وشرح القرشي عن مختصر

حليل ٢/٢٣٨

(٤) فتح القدير ٢/٢٦٨ ، وفتح الصالح ١/٢٨٦ ، ٢٨٧ ،
ومواهب الجليل ٢/٢٨٦-٢٨٧ ، وكفاية الطالب ■

حقیقت میوه و دوما علیه مذمت الطبیعیه ان من بدر
صوم بوم الصید أو أيام التشویش فثمره بمعقد ،
ویجب الوضوء به می غیر هذه الأيام التي بدر
صیامها ولا تطرب كعسرة ، وهذا الذمب ورویة
عن أحمد قال بها بعض أصحابه ^(۱)

واستدل هؤلاء بأن هذا التاثر قد ذاته الصوم
الواجب بالتأثر ، فثمره قضاه ، كما لو ترك
الصیام سبباً ، ولا يلزمه كفارة لأن الشرع معه
من صومه مكاناً كالمكره ^(۲)

وقالوا كذلك إن المتدور هنا - وهو الصيام
عند مدوم غائب - محسوس على المشرع ، وهذا
صلاص بوم مدوم الغائب يوماً يحرم الصیام فيه
كأن إبطه عسرة لسفر ، وهو منع السورع من
صیامه ، فكان مشایة من أطر وعسرة لسفر ،
وإذا كان هذا لأن ثمره كفارة يعطره بكذلك
التاثر ^(۳)

وأصحابوا ان من ثمر صیام بوم مدوم
غائب ، قد ثمر قربة مقصودة ، فبصیح ثمره ،
كما لو ربح اللغو بالصیام في غير هذه الأيام التي
مصادف للوم للعائب فيها ^(۴)

واستدل هؤلاء بأن الصیام قد قيد بوم غائب
ولم يوجد التقوم في زمان قبل للصوم فلا يلزم
التاثر بصیام ، ولا يلزمه كفارة كذلك ، لأن
الكفارة فرع وجوب الصیام عليه ^(۵) - كب قالوا
إن المتدور وإن لم يكن معصية في ذاته إلا أنه وقع
معصية تمكلاً لوقوع القدوم الذي عس عليه
للصیام في يوم يحرم الصيام فيه ، ولذا عسبه
لا يحل لسائر الوفاء به بامتناع العقد لما ورد عن
عمران بن حصین أنه عنه لدرسون أنه
يكره حاله الاوجه لثمر في معصية ^(۶) فكان
هذا الدر معتبراً بقر المعصية ، فلا يلزم به
شيء ^(۷)

الاجمعي الثاني - يرى من ذهب إليه أن من تأثر
بذلك فثمره منعقد صحيح ، لأنه ليس له أن
يصوم هذا اليوم ، وإما يصوم يوماً مكملاً ، ولا
كفارة عليه وهذا قول الحسن البصري ولا تراعي
ولي عید وقساده ، وقاله أبو يوسف حين
تدوم صیام بوم مدوم غائب عقد في يوم

۱ - الرمي ۵۶/۳ ، بعد ص ۱/ ، ودرست الطائفة
۲۱۶/۳ ، ورواه المصنف ۲۷/۳ ، ورواه المصنف ۱/۳ - ۵۰۹ -
والنسي ۲۶/۳ ، والکافي ۲/۲۹

(۱) روي المصنف ۲۷/۳ ، ورواه المصنف ۲۶/۳

(۲) حديث الاوقاف لدر في معصية

قدم نظريته (۱۶)

(۳) مدافع المصنف ۲۸۱/۶ ، والنسي ۲۲/۳

(۴) د لدر ۱/۳ ، ورواه المصنف ۲۸۱/۶ ، ۲۸۱/۶

وشرح التفسير ۲۱/۳ ، والنسي ۲۲/۳ ، والکافي ۲/۲۹

(۵) للنسي ۲۶/۳

(۶) للکافي ۲/۲۹

(۷) مدافع المصنف ، ۲۸۱/۶

هنر شهر أياهلل إلا شهر شوال وله يتعمه
بالعدد ، لأنه لم يصم من أوقه ، وإن اعتدنا من
أثناء شهر أتم ذلك الشهر بالعدد ، وإليه في
بأهلل

وبله في جميع الأحوال أن يصم شهر
رمضان والأيام التي هي عن صيها " "

واعتد أصحاب هذا الأثر هي وجوب
التتابع في صيام السنة ، منور أن السنة للظن
تصرف إلى المتابعة ، ولم النادر أن يصومها
كذلك ، ولأنه قد هي بدو سنة فصرف إلى
سنة كاملة (١) .

النظر لعدد أو لغيره في صيام غير معين منور
على وجه التتابع -

أ- نظر النادر لغير غير في الصيام لتتابع

٣٣ إذا نظر النادر غير غير في صيام غير معين
منور على وجه التتابع لزمه استثناء الصيام بلا
كسرة ، وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية
والحنابلة (٢) .

وقتلوا إن الصوم لا يسي على التتابع بل
على التمرين ، وذلك لأن بين كل يومين ما لا
يصلح الصيام به ، وهو الليل ، فكان للصائم
ظهارين التمرين والتتابع (٣) .

وأصلوا إن النادر لم يلتزم بالتتابع في بدو
صيام السنة ، فلا يجب عليه التتابع في صيامها ،
فهو أن يصوم سنة حلاله ، أو ثلاثمائة وستين
 يوماً ، لأنه يصدق عليه أن صام قبا منهم أنه صام
سنة ، ووفقى ما نذر (٤) .

الإجماع الثاني - يرى من ذهب إليه أن من نذر
صيام سنة مطلقا لزمه أن يتابع في صيامها ، وهو
رواية عن أحمد هي مشهورة عند أصحابه ،
وعلى هذا لا يدخل في صيام هذه السنة شهر
رمضان والعيد .

وفي دخول أيام العشرين في أيام السنة التي
يبرم صيامها بدو أو ابتداء ، أحطاهم " يلزمه
صيام هذه الأيام لأنها من جملة السنة ، والتتابع
لا يلزم صيامها بشيء .

ويزوم النادر وفقا لهذا المذهب أن يصوم شيء
عشر شهرا ، سوى رمضان والأيام التي هي
صيامها ، فإن ابتدأها النادر من أول شهر أتم أحد

(١) القسب ٢٥/٩ ، والقسبي ١٢٧/٥ ، وكشاف
الفتح ٢٧٩/١

(٢) القسبي ٢٥/٩ ، وكشاف ٢٧٩/١

(٣) رد المحتار ٣١٣/٣ ، ومنايع المصالح ٢٨٩/١ ، وروضة

الطالبين ٣٦٢/٣ ، والسي ٢٦٩/٩ ، والكنامي ٤٢٦/١ ،

وكشاف ٢٨٩/٣

١- ملحق بفتح ٢٨٩٢/٩ ، والسي ٢٨٩/٩

٢- بهنية الفتح ٣٦٢/٨ ، وروضة المحتاج ١٢٩/٥

منظر صيادها على وجه الشبح قد يكون ملاماً
من نصيبهم كالمخبر والناظر، أو مرصداً في
المنظر كمنصبي السحر، أو أن يكون المنظر في
أثناء الله المحرم للناظر صياد بعض الأيام فيها
كرومي المينى وكلام القسوس.

ومذهب الخلف أن الناظر إن نظر لمسب من
الأسباب البقية فإن نظره قد ينقطع الشبح في
النصيب مسروداً في الشبح ولم يره مستجاب
النصيب بعد المنظر، لأن الدر لا يترده ما ظهر،
وقد التزم في ندره أصبح في نصيب، فإن لم
تدفع فيه فإنه لا يكون قنأً به ندر صيربه استجاب
نصيب، يأتي بالندور على وجهه^١.

ومذهب الشامب أني أن نصير في نصيب
ولم يره من لا ينقطع الشبح، لأن الله
شروعاً، لأنه يقصده مواب متصلة في ملامه
عملاً به شرفه من الشبح، وهو ما هابه مذهب
الخطاط لا أنهم أوجبوا على الناظر اللطف
ويؤكدوه.

فمن كان المنظر بسبب خفيض وسعي
مذهب الشامب أنه لا يحق الانتباه لعدم سحر
في ذلك إلا أن في وجوب قنأه بهم المنظر
موجب القول لا يظهر في مذهب أنه يجب

ووجه ما ذهب إليه هنا من لزوم سندات
نصيب بعد هذا المنظر القياس، يقول:

أما المينى فوجهه أن الناظر قد ألجأ على
نصيبه صوماً في صوماً بصفة الشبح، وقد صبح
هذا الإيجاب، لأن صفة الشبح زيادة تبه، لما
ينصبي الناظر على صوماً من زيادة مشع، وهي
صفة معبرة شرفاً وردت شرع بها في كفاية
أقنأ في المنظر في المنظر في المنظر
رائع، فيصح التماسها بالندر، فظهر الناظر
كما التزم، فإذا ترك الناظر هذا الصفة، وربما
لا التزمه، قال صياد، كما في صوماً كفاية
بغيره والعتل^٢.

كما أن الشرح قد ترك الشبح المنظر نصير
على ما مع ذلك لا يثبت به فلم يره فعنه كما هو
بدر صوماً مية نصيب فيه^٣.

ولما يقول منه أن جاز لندر أنه يبي على
ما مضي من النصيب قبل هجرة، بطل الشبح الذي
لنره بالندر ودنت بحمل المنظر فيه^٤.

س. ح. نظر الناظر لعنصر في النصيب المتتابع
٣٤-٣٣. الف. ر. ندي يقصص "المنظر في أنه لندر

١ "مدح" ٢٨٣٣.

٢ "الف" ٢٦٤، "الكتاب" ٢٦٤.

٣ "كتاب" ٢٨١.

٤ "مدح" ٢٦٤، "مدح" ٢٨١.

ومذهب الحنفية أو المالكية أن الأظهر في
مذهب مذهب الأظهر بأن ساق على نفسه شئ
بالصوم ، فإن ظهر أنه لا يقطع النسخ حكمه ،
لأنه أظهر لعدم ، إلا أنه بالخيار بين أن يستأنف
النسب ولا كفارة عليه حيث لا يثبت له بدور
على وجهه ، وبغير الجاء على صفة قبل الفطر ،
وشربه في هذه الحالة كفارة لخالفه فيما ذكره ،
لأن شرب الماء في يوم من تروا له لا يبر

فإن كان النظر سبب بيبه كالسفر فمضى
القول الأظهر في مذهب اثنى عشرية ، وهو أنه في
مذهب حنفية أن هذا الفطر يقطع التسامع ،
ويوم الدار استأنف الصيام ، وذلك لأنه أقصر
بأخياره

ويشبه قول النجاشي في مذهب الشافعية وهو أن
عليه مذهب الحنفية أن هذا الفطر لا يقطع
التسامع ، لأن النجاشي أقصر لعدم بيبه في السفر
في رمضان ، فليس له فرض الذي يجب معه
الفطر ، بل أنه يبرمه بعد أيام فطره على مذهب
الحنابلة وأبو في مذهب الشافعية
والقول الثاني في مذهبهم أنه لا يبرمه بعد
ذلك

الفصل في قول من اعترضوا بقاء الصوم في
دائه موجب الفحص ، كما أن الفطر لا يبرمه
معضل لا يبرمه ، وقال الشافعي بن الأظهر
أنه يقطع به الجموع ، وهو وجوب الفحص ،
وقد صحح هذا القول الأخير جماعة من فقهاء
مذهب ، ووجه هذا القول أنهم حصصوا
النسب لأنهم نصيب الصوم ، ولو لم يبرمه ذلك
فما كان ، ولم يملكها النذر

ومذهب الحنفية أن الفطر سبب ذلك لا
يقطع التسامع بيباً ، لأن فطر بعدد ، إلا أنهم
غيروا من أظهره بسبب ذلك بين امرين
استأنف الصيام ولا كفارة عليها حيث لا يثبت
بالسفر على وجهه ، أو البناء على ما مضى من
صيام قبل سفره ، ويكسر هذا المذهب
مقتضاه ، في الكفارة نذر تركها المتصور في
ذلك ما حاربه منه

وقد كان الفطر في أثناء الخفة لعدم التمسك
بمعلي الأظهر من مذهب الشافعية أن الفطر
يقطع التسامع ، ثم استأنف الصيام ، وفي قول
آخر - لا يقطع - وبغير ما ذكر على ما مضى من
صيامه

وفي وجوب قضاء يوم فطره النذر لأن في
بذلك الفحص

(١٦) راجع المصنف ٢١٠-٢١٦ وذهب المصنف
٢١٦-٢١٧ ٢١٨-٢١٩ ٢٢٠-٢٢١ ٢٢٢-٢٢٣ ٢٢٤-٢٢٥ ٢٢٦-٢٢٧ ٢٢٨-٢٢٩
مطبع ٢٢٦/٢٧

السناع كره للوف المين ، لا لكونه معصداً في
معه كما في قوله ، وميضان ^(١)

وقال كذلك إن النادر لم يوجب على من
بالنذر صياماً مستمراً ، وإن رغب عنه الاشتغال
لغيره ، محذور الأبد ، لأنه إن مر صيام شهر
معين مثلاً ، كان يوم شهر مستجوداً فكانت
مستدامة فلا يلزمه إلا نصف ما أنظره ، كما لو
نصر يوماً من رمضان ، إذ لا يلزمه إلا نصف ^(٢)

وأما قوله ، إن وجوب التتابع في صيام الشهر
المعين أي كونه لصورة تصير ، بوقت قلدي صيام
فيه ، وأنه يجب التتابع مقتضياً ، علم بجده لغير
في أثناءه ، كقوله رمضان ^(٣)

فما استدلو به بقولهم ، فإن النادر لو
أقروا بامتناع الصيام لو مع أكثر الصيام في
الوقت لذي تم ، جبه النادر ، ولو أنهم صيامه
وقضى ما أنظره ، بكون مؤبد أكثر الصوم في
الوقت مع فكل هذا نزل ^(٤)

الإجاء الثاني - يرى أن من أنظر في أثناء
الشهر معين للصوم بالنذر ، فإن نظره لا يقطع

القطر لعدم أو لعبه في صيام معين منجز .
٢٥ - من نذر صيام شهر محدد أو جمعه معيه ،
ثم أنظر في أثناء صيامه يوماً أو أكثر فإن حكمه ما
صدمه بخلاف بحسب ما إذا كان نظره لعدم أو
بغيره ، وذلك على التصيل التالي

أ - حكم قطر النادر لعبه عند نفي
الصيام المعين ^(٥)

٢٦ - استنبأ الفقه في حكم قطر النادر لشهر
عند نفي الصيام المعين على النحو

الإجاء الأول - يرى أن من أنظر في خلال
الشهر معين للصوم بالنذر ، فإن نظره لا يقطع
التتابع ، ولا يلزمه امتناع الصيام ويحذر له أن
يتو ، على ما مضى من صيام بل نظره ، بمضي
ما أنظره من شهر ، إلى هذا ذهب لمصلحة
والملكه ، لشافيه ، وهو رواية عن أحمد ^(٦)

و استدلو بالقبول ووجهه أن من أنظر في
صيام الوقت المعين بغيره ، قد حرم الغير
ما احتار ، فوجب عليه القصاص ، ولا يمانع لأن

(١) بهد الحنا ١/٨٠ ، ١٢٥ ، ورواه صاحب ١/١٦٧

(٢) راجع ١/٢٤ ، وفتح المشر ١/٢٠١ ، وفتح

الفتح ١/٨٩٩

(٣) راجع الطبيب ١/٣٦٦ ، والمص ١/٢٩٩ ، والكافي

٢/٢٦٦

(٤) بهد المص ١/٢٨٩٣ ، والمص ١/٢٩٩

(٥) لغير المستلزم عند ١/٢٣ ، وفتح المص ١/٢٧٦

وإذ كان المص ١/٢٩٩ ، وفتح المص ١/٢٧٦

مؤبد المص ١/٢٩٩ ، وفتح المص ١/٢٧٦

١/٢٧٦ ، وفتح المص ١/٢٧٦ ، وفتح المص ١/٢٧٦

رواه فتح ١/٢٧٦ ، والمص ١/٢٧٦ ، وفتح المص ١/٢٧٦

متعدد لأن نظره حد لا يقطع، لا تنبع، ولا يبرره
أن يسميها تصحيحاً بعد قطره، وإنما يجزئته أن
يضيء على ما مضى من صيد من العطر^(١)، ولا
فهم أعظموا فيه بدم الدار في هذه الحدة هي
أقول: لا

القول الأول يرى أنه يجب على هذا التدرج
مضى الأيام التي أقهرها ولا كسر عنه، وفيه
ذهب خمسة وأثر عبيد وهو دور الملكية
والشأنية على الأصح فيس أقهر سبب التسع
حلال، فلهذا أهمية للدرج

لأن بعض الملكية قال باستحداث القضاء،
وليس هو حرم

وثمة قول في مذهب الشافعية موجود
القضاء بالنسبة إلى أقهر بعد للمهر رجعة من
كبح، وهو مسائل الأظهر من مذهب الشافعية
في حين أن أقهرت سبب أخيه أو الغش،
وهذا المذهب، رواية عن أحمد^(٢)

وعند رواية من أوجب على نفسه بالتدرج

السابع في الصيام، ويلزمه استئناف الصيام بعد
بعض، وهو رواية أخرى عن أحمد هي مشهور
مذهب أصحابه، إلا أنهم قالوا: يرمي الناظر أن
يكفر لتأخير التدرج^(٣)

ويستعمل بالمعول، ووجهه أن خمسة للبيعة
أو أشهر لعين لا يجمع، لا على إيام متتابعة لا
معرفة والدر لا يلزمه، لا ما ندر، لأن ثم يجمع
في الصيام لعين، فلا يكون تبيهاً بالتدرج، فعليه أن
يستأنف الصيام ليأتي بالتدرج على وجهه

وقالوا: إن صيام الشهر لعين يجب متتابعاً
بالتدرج، لأن التدرج أوجب على نفسه من صفة
محبته، ثم يوجب قطره فيجلب التصحيح سبب
نظره لتسير صدر، كما لو أوجبه على نفسه
متتابعاً فليزعمه أن يستأنف الصيام ويكفر
بأخيره التدرج^(٤)

ب - حكم نظر الناظر لعين في الصيام
لمعين

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية واختلافه
وأثر عبيد، إلا أن من أقهر بدمه في سبب محرم

(١) لم يسمي ٢٩-٢٨، ولا كسبي ١٢٦/٤، وركب ٥

فصل ١٦

(٢) لم يسمي ٢٩-٢٨، ولا كسبي ١٢٦/٤، وركب ٥

فصل ١٦

(٣) رده مصر ٢١، وأثر مع الحاشية

لأنهم^(١١).

القول الثاني يرى أنه لا يجب على من أفطر
لمن في الصيام المعين قضاء ولا كفارة

والى هذا ذهب المالكية ليس لأفطر بسبب
المرض أو لفطرت بسبب الخبث أو الفس وهو
فيعتمد في دفعه الشافعية في حق من أفطر
بسبب المرض، ولا يظهر في مدعهم في حق من
أفطره بسبب الخبث أو الفس^(١٢)

والمتفق هؤلاء بأن أيام الجبس أو العس
لالم من الصيام لم يرض ذلك المتع م سملها
التفرع لا يجب مصادرها، والكفارة مع وجوب
القضاء، ولأن هذا الأيام الغيب قد كانت معوات
ومنها^(١٣)

القول الثالث يرى أن من أفطر لصوم
التصميم، معين المدة فإنها يجب عليه القضاء
والكفارة، وهو من عليه مذهب الحنابلة^(١٤)،
وليسندوا بأن القادر بتعميده ولرب الصيام فتقو

صوماً في وقت معين لم يوجب عليه صومه
صوماً مباحاً، وإنما وجب عليه التمسك لصورة
تجوز الأيام، فإنه إن بدر صيام شهر معين كانت
أيامه معجورة، فكانت مثابة في لا يرمه
لا يجب، ما أفطره، كما هو أفطر يوماً من
ومضى، إذ لا يرمه إلا قضاءه، وإن كان صوم
شهر رمضان يجب مباحاً، وكذلك الفطر في
الصيام المعين^(١٥)

وقالوا كذلك إن الصوم مندور محمول
على الصوم المشروع، ومن أفطر في رمضان
بعد لا يرمه إلا قضاء ما أفطره ولا يجب عليه
كفارة، وكذلك هذا الصيام المعين المنقور^(١٦)

وليسندوا كذلك بأن من ترك الصيام المندور
لم يدر خصصي الفطر فيه تركه بأسر الشارع، فلا
يلزمه كفارة، كما لو بدر التصديق بجميع ماله،
وتصدق بثلثه فقط^(١٧)

وليسندوا أيضاً بأن من أفطرت بسبب الخبث
أو الفس يجب عليها القضاء، لأن رحا
الخبث والعس يعيل الصوم في ذاته، وإنما
كان الفطر المعنى فيه، هو جوب القضاء، كما
هو أفطرت لحائض أو التمس، في رمضان

(١١) فتح مصلح ٢/ ٢٨١٣

(١٢) غلب ٢٩/٩

(١٣) فكي ١/ ٢٩٩

(١٤) نهاية المحتج ٢/ ٢١٥، روضة المحتج ١/ ٢٩٧

(١٥) سواف، بقبيل ركن والأكمل ٢/ ٢٧٥، ٢٧٤، وخرج
المحرر ٢٤١/٢، وروضة المحتج ٣/ ٣١، ٣١١،

روضة المحتج ٨/ ١٦٥، روضة المحتج ١/ ٢٩٧

(١٦) نهاية المحتج ٨/ ٢٧٥، روضة المحتج ٢/ ٢٧٥، روضة
المحتج ٣/ ٢٩٠، روضة المحتج ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩

(١٧) غلب ٢/ ٢٩٩، الكفاري ١/ ٢٣٦، وكشاف
لمصلح ٢/ ٢٨٩

٣٩ وإن فقد التادر شرط صحة الصيام بسبب
اجتنون ، فلهذه قولان في ذلك
القول الأول يرى أصحابه أن من أحسنه
الحق في أثناء الفضة التي عين صيامها بالتدر أو
استغفر لها جوعه فلا يلزمه شيء ، وعليه هذا
القول ذهب المالكية والشافعية والحنابلة^(١)
والسند لأبي الهيثم في شرحه عن أحمد بن
الحكيم في وقت وجوب الصيام ، فلا يلزمه
فضاؤه ، كما لو كان في شهر رمضان^(٢)
وقالوا ، إذ التجوز في خلال مدة بلعيه
للصيام غير مكلف ، ولا يلزمه فضاؤه في وقت
آخر بعد انقائه لأن الرمن الذي يقضى فيه لم
يعين فيه التدر ، ويؤخذ للصيام معه يضاعف في
شهر رمضان^(٣)
القول الثاني يرى من ذهب إليه أن من جن
في أثناء الفضة التي عين صيامها بالتدر فإنه
يلزمه الفضة ، وهو مدرك الحنفية وهو قول
أبي ثور^(٤)

قد لوجب على منسه سبباً مسبباً ، وذلك
سبب الأيام معينة التدر صيامها ، فإن أخطأ في
أثناءها لم يرم الفضة ، ولزمه كفاية لثبوته
صحة مدره . فقد أورد الذي يتوجب عليه كفاية
عن ندره ، فلي يتركه حين عجزت عن
الوفاء به بعد مره^(٥) . روى عتبة بن عمار أن
أخيه أخبره أن عثني حافيه نحو مخمره ، فسألت
أبي بكر فقال : « إن الله لا يبع دمه » . والحدث
شبهه ، فأنزلت ولحقته بثلاثة أيام ، وفي
رواه أخرى ، ولحقته عن سببها^(٦)

فقد التادر شرط صحة الصيام خلال الفضة
المعين صيامه

٣٨ من تدر صياماً محباً وقت أن ساهرت فيه
شروط الصيام ، ثم فقد ما ، فأنشروا أن صامها
خلال الفضة ، مع صيامها ، ثم ما أن يكون
فقد شرط صحة الصيام خلالها بسبب الحيف أو
العجز أو سبب الحيف

فإن فقد التادر شرط صحة الصيام بسبب
الحيف أو العجز ، فقد سبب تفصيل ذلك في
مسألة أصابعه

١ الفهرست

(٢) عدمه بعد ٢٤

(١) شرح كبير الفتاوى ٢٢٩/١ : بهاء المنهاج ٢/ ٢٢٥ ،
والمعنى ٢٩/١ ، والمكاشفة ١/ ١٢ ، وكذا
ص ٢٨٠
(٢) المصدر ٢٩/١ ، والمكاشفة ١/ ٢٢٠ ، كتاب
الحجج ٢٢١/١

(٣) شرح الكرامات ١/ ٢٦٦
(٤) علاج الفتاوى ٢٩٩/٢ ، المعنى ٢٩

عليه فيه عسر هذه المسألة. ويبدو من حكمه
تعيين ذلك: وعد ما كان معيناً عليه في السفر
أم لا.

أ - بدر الاعتكاف في المسجد الحرام

٤٠ - من بدر الاعتكاف في المسجد الحرام فلا
شك في أنه قد أحدثه أن يعتكف فيه ذلك
احتمال من العلماء في بعض هذه المساجد
للاعتكاف الطهيري بحث لا يحسن عزه من
المسجد أو عدمه لذلك حتى نحكم.

الألمة الأولى: يرى من بدر الاعتكاف في
المسجد الحرام أنه يجوز له أن يعتكف فيه سواء
قاله من من الحديث وفيه نص في المسألة وهو
من عليه من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
جمهورهم. وفيه نص في الحديث. وفيه نص في
نقله النووي ومعهول.

لما اتفقوا على ما ورد من أن عمر رضي
الله عنه أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقل
أما أي من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
المسجد الحرام. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في

واستدركه هؤلاء من الحديث من أهل التكليف
حركة فلهذا والتقصير. فلهذا نص في ذلك. وفيه نص في
كأنه من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
صحيح شهر معين وقد كان مكلفاً. ثم انظر
بعد ذلك فإنه يكون من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
وهو من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
ذلك من ذلك.

ولما اتفقوا على ما ورد من أن عمر رضي
الله عنه أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقل
أما أي من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
وجه أنه قد أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقل
أما أي من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في

بدر الاعتكاف وما يوجهه على السائر
يحدث حكم بدر الاعتكاف باختلاف المكان
أو الزمان. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في

أولاً بدر الاعتكاف في المكان المعين

٤٠ - من بدر اعتكاف في مكان معين لم يمانع
يكون ما عليه من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
أما أي من ذلك. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
بدر الاعتكاف. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في

١ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
٢ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
٣ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
٤ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في

١ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
٢ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في
٣ - تاريخ الخلفاء ١/١٠٠. وفيه نص في ذلك. وفيه نص في

المسجد الحرام^(١) وهي رواية أخرى من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه بن داود أو عمه
في المسجد الحرام أفضل من مكة كلها صلاة فيها
سواء^(٢)

وقالوا في مسجد النبي ﷺ فيه الشرع
يشد أثر حال إليه^(٣) فتعبر بالظنرك المسجد
الطرم^(٤)

الأنباء الثاني . يرى أثر من يدو الاعتكاف في
المسجد النبوي فإنه لا ينهى إلا عنكاف ، ويجوز
للنادر أن يمتكف في مسجد غيره ولو كان دونه
في العنص . ذهب إلى هذا الأنباء الغريب ، وهو
قول في نهج السامعي^(٥)

وأبيدك تصحبات هذا الإجماع بأن من جدد

(١) حبيب ٢٠٤ في مسجد مد ٤

(٢) من رواية أبي بصير (صحيح البخاري ٢/٢٣ ط النسخة

رسالة ١٠٦/٢٤) ط حبيب الشافعي والشافعية سلم

(٣) حبيب ٢٠٤ في المسجد الحرام أفضل من مكة

كاف صلاة

(٤) أبو حبيب في صفة ١٥٦/١١ ط حبيب الشافعي والشافعية

أبو بصير . حد إسلامية من رواية جابر بن داود ٢٠٠

أو الحديث

(٥) من رواية أبي حبيب في نهج ١٠٦/٢٤ ط حبيب الشافعي والشافعية

أو الحديث

أبو حبيب في صفة ١٥٦/١١ ط حبيب الشافعي والشافعية

أبو بصير . حد إسلامية من رواية جابر بن داود ٢٠٠

أو الحديث

(١) حبيب ٢٠٤ في مسجد مد ٤

(٢) من رواية أبي بصير (صحيح البخاري ٢/٢٣ ط النسخة

رسالة ١٠٦/٢٤) ط حبيب الشافعي والشافعية سلم

محصي من العدد المصادق بذكر ، بل أي حرف
ذلك لله تعالى ، ولا يتعدى يوم أصل الصلوة
بأثره ، إلى لزوم المحصين بذكره ، فكان ملحقاً
وبقي لازماً أي هو قرينة^(٦)

ب يدو الاعتكاف في مسجد النبي ﷺ

٤٢ من يدو الاعتكاف في مسجد النبي ﷺ منه

بجده أن يمتكف فيه ، إلا أن الفقهاء اختلفوا في

تعريف هذا المسجد بالاعتكاف ، المنذور ، أو عدم

بعبه ، وذلك على ثلاثة اتجاهات

الاتجاه الأول . يرى أن من يدو الاعتكاف في

مسجد النبي ﷺ فإنه يعين بالظنرك ، ويجوز

للنادر أن يمتكف في المسجد الحرام ، ولا يجوز

الاعتكاف في المسجد الأقصى ، لأنه دورهما في

التفصيل ، وكذا غيره من المساجد ، قال به سعيد

أبي المسيب ، وإليه ذهب مالك ، وهو الأصح

من مذاهب الشافعية ، وإليه ذهب الحنابلة^(٧)

واستدلوا بما رواه عن أبي بصير رضي الله

عنه أن رسول الله ﷺ قال : صلاة في مسجدتي

هنا خير من ألف صلاة في غيره . وفي حديث

أبو حبيب في صفة ١٥٦/١١ ط حبيب الشافعي والشافعية

أبو بصير . حد إسلامية من رواية جابر بن داود ٢٠٠

أو الحديث

(١) حبيب ٢٠٤ في مسجد مد ٤

(٢) من رواية أبي بصير (صحيح البخاري ٢/٢٣ ط النسخة

رسالة ١٠٦/٢٤) ط حبيب الشافعي والشافعية سلم

أبو حبيب في صفة ١٥٦/١١ ط حبيب الشافعي والشافعية

إلى المدينة ، ومن على أنها الفصل ، ومن ثم فإنه لا يجري ، النار أن يعتكف في مسجد آخر ، ولو كان هو مسجد الخرام^(١)

وقالوا كذلك إن النار عند أجنب عني نفسه لأعتكف في موضع محصور ، هذه اعتكف في غيره ، لم يكن مؤثراً ، وحسب عليه بالنظر ، فلا يخرج عن عهدة الواجب^(٢) .

وأضافوا : بأن ما أوجبه النار على نفسه مضى بهجرت الله تعالى مفيداً ، فكان لا يجوز أدائه في غيره ، كالحر في الحرم ، وأتوقف بعرفة ، وغير ذلك من مواضع عيبها الشارع للصلوات ، وكذلك ، أوجب العبد على نفسه بالنظر ، إذ يجب عليه أن يتقيد به^(٣)

ج - بشر الاعتكاف في المسجد الأقصى

٤٢ - من سار الاعتكاف في المسجد الأقصى فإنه يجزئه الاعتكاف فيه ، ولكن ثمة خلاف في بنيه بالنظر لهذا الاعتكاف ، أو عدم بنيه ، وذلك على ثلاثة اتجاهات

الاتجاه الأول يرى أن من عيّن المسجد الأقصى لأعتكفه فهو راعين بالنظر ، وجار له

اسي ﷺ لأحب قصد ، بالتسرع ، من تمسح بالنظر كسائر المساجد^(٤)

وقالوا ، إن المقصود من النظر هو التفرغ إلى الله تعالى ، فلا يدخل فيه إلا ما كان قربة ، وموضع الاعتكاف ليس قربة ، لأنه موضع يؤدي فيه العربة ، ولهذا فلا بد من الشك ، معن تحت الدر ، ولا يتقيد به النار ، فلا فائدة في ذكره في النظر^(٥)

وتضافوا ، إلى الدر موجب بغيره وتخصيص العبادة فكان ممن إنفا هو لله تعالى ، وبمن ذلك لأحد من عباده ، فتخصيص الصلاة بذكره بالنظر ملغي ويرمى بالنظر بالقربة^(٦)

الاتجاه الثالث يرى أن من عيّن لأعتكفه في مسجد اسي ﷺ ، فإن هذا المسجد يتعين بعبئيه ، ولا يجري ، النار أن يعتكف في غيره ، ولو كان أقصى منه ، فإن هذا كفر وسكوت ابن قدامة عن بعض العلماء^(٧)

ولست أدري أصحاب هذا الاتجاه بأن النبي ﷺ من في خير الخلق ، وقد ربه الله تعالى من مكة

(١) المذهب مع الجمهور ١٠٦/٩

(٢) جامع مصنف ٢٠٨٩/٢

(٣) فتح القدير ٢٦٠/١ ، رد المحتار ٢/٣٦١

(٤) صحيح أبيه ٢٠٤/٢ ، مصنف مصنف ٢٨٨٩

والنظر ٢١٥/٢

(١) للنظر ٢/٢٠

(٢) جامع مصنف ٢٠٨٩/٢

(٣) المصدر السابق

يجزئه الوقف يندره هذا في المسجد الحرام ، وما
ذلك إلا لأنه أفضل من المسجد الأقصى ، ومن ثم
نذر من بدر الاعتكاف في المسجد الأقصى يجزئه
أن يعتكف في المسجد الحرام كذلك

واستدلوا أيضاً بما ورد عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن امرأة اشكت شكوى ، لعائش
بن شمعان أنه لأخرج من لأصلين في بيت
القدس ، فبرأت ، ثم تجهزت فوجد طريق ،
فجاءت ميمونة روج النبي ﷺ تسلم عليها ،
فأخبرها ذلك ، فقالت : حلي نكلي ما
صنعت ، وصلي في مسجد الرسول ﷺ ، فأتي
سعد رسول الله ﷺ يقول : صلاة فيه أفضل
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد
الكعبة ^(١)

فعد أفاده ، لحديث أن من صلا صلاة في
المسجد الأقصى أجزأه صلاة في مسجد النبي
ﷺ عن غيره ، وروى أنه أفضل منه ، فكذلك
من نذر الاعتكاف في المسجد الأقصى يجزئه
الاعتكاف في مسجده ﷺ لأن أفضل

واستدلوا بالقباس وهو أن للمسجد الأقصى
أحد المصاحف الثلاثة التي ورد شرع بشد الرجال

أن يعتكف في المسجد الحرام أو مسجد النبي
ﷺ ، ويجزئه ذلك عن الاعتكاف في المسجد
الأقصى ، قاله سعيد بن مسروق وإليه ذهب
المالكية ، وهو الأصح من مدع الشافعية ،
وإليه ذهب الحنفية ^(٢)

واستدل أصحاب هذه المذاهب بحديث
السة انسبة للطهارة عن جابر رضي الله عنه أن
وبالأفام يوم الفتح فقال : يا رسول الله في
طوبى له من صلا لك عليك مكة أن أصلي في
بيت المقدس ركعتين ، فقال رسول الله ﷺ :
صل ما بدا ، ثم أعاد عليه فقال : صل ما بدا ، ثم
أعاد عليه فقال : سألتك إذن ^(٣) ، وفي رواية
أخرى أن قتال توافقي بعد محمداً بالحق لو
صليت بها لأجراً منك صلاة في بيت
القدس ^(٤) ، سعيد بن رسول الله
ﷺ أن بدر الصلاة في المسجد الأقصى أنه

(١) مشروح الكبير حاشية المصدر ١/ ٤١٧ ، وقيل
والأكثر ٢/ ٤٠٩ ، وحاشية ٢٨٧/ ٢ ، والفتاوى ٣/ ٢١٥

(٢) حديث أصل عام
تقدم نظيره (١) ٤١١

(٣) حديث : «وقيل بعت محمدنا قبل من صليت
هنا»

(٤) أخرجه أبو خازن (٣/ ٦٠٤) ط صحيح ، من حديث
عبد الرحمن بن عوف عن رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم

(١) حديث الصلاة في مسجد علي
أخرجه مسلم (٢/ ١١٦) ط صحيح

إليها ، يتعين بالتشرع في المسجد للحرام^(۱)

بدخل مكانه تحت السر ، فلا تقصد به^(۲) .

الأحكام الثاني : يرى أن من تفر الاعتكاف في مسجد الأقصى فإنه لا يتعين بالتشرع ، ويجوز فيه يعتكف في غيره من المساجد ولو كان دونه في الفضل ، ذهب إلى هذا المختصية وهو قول في مذهب الشافعية^(۳) .

الأحكام الثالث : يرى أن من غير المسجد الأقصى لا اعتكافه معين بالتشرع ، ولا يجوز أن يعتكف في غيره ، وإن كان أفضل منه فقال به زفر^(۴)

واستدل هؤلاء بأن لمسجد الأقصى لا يجب لصده بالشرع ، فلم يتعين بالشرع كسائر المساجد^(۵) . وفي الترمذ ما هو قرية أمر أوجه شرع ، ولم يرد في التشرع اعتبار تخصيص العبادة بمكان معين إلا لله تعالى ، وليس ذلك لأحد من عباده ، فلا يتعدى لزوم أصل القرية بالشرع المأذون إلى لزوم التخصيص بمكان معين ، لأن في تخصيص التشرع بموضع معين ، وفي لزوم ما هو قرية^(۶) .

واستدل بأن ما أوجه الفضل على نفسه بالشرع مشير بزجباب الله تعالى ، فإذا كان ما أوجه الله ذاته معبداً يمكن فلا يجوز أناله في غيره ، كالسعي بين الصفا والمروة والطواف بالبيت ، وما أوجه العبد على نفسه بالتشرع مفهوماً موضع قوله يبقى أن يتقيد بذلك^(۷)

وقال إن التشرع لأوجب على نفسه الاعتكاف في موضع بعينه ، فإن عتكف في غيره لم يكن مؤثماً عليه ، فلا يخرج عن عهدة الواجب^(۸)

واستدلوا بأن الغلبة من الشرع هي التلويح إلى أنه تعالى ، ولا يدخل في التشرع إلا ما كان قرية وليس في تخصيص التشرع العبادة بموضع معين قرية ، لأن موضعه ليس في نفسه قرية ، فلا

د - مدار الاعتكاف في مسجد حبيب المساجد الثلاثة

١٤ - اعتكاف العلماء في حكم من مدار الاعتكاف في مسجد حبيب المسجد للحرام

(١) الهدى مع المجموع ١/ ١٧٩

(٢) فتح المغيث ١/ ١٠٤ ، والفتاوى الهندية ١/ ٢١١ ، وفتح الصالح ١/ ٢٨٩ ، والمجموع ١/ ١٨٢ ، وروضة الصالح ١/ ٢٩٤ ، ٢٩٥

(٣) الهدى مع المجموع ١/ ١٧٩

(٤) فتح المغيث ١/ ٢٩٠ ، وروضة المختار ٣/ ٢٦

(١) بدائع الصالح ١/ ٢٨٩

(٢) فتح المغيث ١/ ٢٠٤ ، وروضة الصالح ١/ ٢٨٩

(٣) بدائع الصالح ١/ ٢٨٩

(٤) المصدر السابق

وقالوا كذلك ان الله تعالى لم يبين لحياته مكاناً معيَّناً ، فلا يسمي هذا الموضع بسميه غيره ' كما أنه لا يسميه لبعض المساجد على بعض باستثناء المساجد الثلاثة السابقة ، فلا يسمي بعضها بالثنتين ^(١٢) .

وأما هو - إن المقصود من التذرع هو التفرغ إلى الله تعالى ، فلا يدخل تحت التذرع إلا ما كان قرية ، وعين الموضع الذي يزدري فيه القرية ليس قرية هي بحد ذاتها ، فلا يدخل في البئر ولا تنطويه التذرع ^(١٣)

وليأثر فيه ' إن المعروف من الشرع أنه لا يشرع به هو قرنه موجب ، ولم يثبت من الشرع اعتدال تحصيل المساجد الثلاثة بمكان ، إما عرف ذلك لله تعالى ، فلا يتعدى فروم أصل القرية يثرب به إلى فروم التحصيل مكان معين ، فكأن ملحق ، وبقي البئر لأثره أي هو قرية ^(١٤)

الأنجاء الثاني يرى أنه من حق لا عكس في مسجد غير المساجد الثلاثة فإنه يتعين ما سجد ، ولا يجزئ التذرع أن يمسك في غيره ، وهذا قول وهو وجه في مذهب الشافعية ورأى عبد الحنابلة

ومحمد بن علي ^(١٥) والمسجد الأقصى ، وهذا إذا كان يسمى بالبئر أو لا يسمى ، وذلك على غيره

الأنجاء الأول يرى أنه من حق مسجداً غير المساجد الثلاثة السابقة لأحكامه ، فإنه لا يسمي بالتذرع ويحترق أن يمسك في غيره من المساجد ، إلى هذا ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح وخلافه في رأي لهم ' يحجر سواء احتاج إلى شد الرحال أو لم يحتج ^(١٦)

واسئلوا عما ورد من أنه هجرة رخص الله عز وجل رسول الله ^(١٧) قال لا شد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ، مسجدي هذا ، ومسجد خرم ، ومسجد لأقصى ' فالسجد المخير هي البئر لو كان يتعين به تمسك لزم الدور الأقصى إليه واحتاج إلى شد الرحال إليه قضاء بدهيه ، وقد مهر الشارع عز وجل رجال والسهم إلا إلى المساجد الثلاثة المذكورة ، ليس على هذا عدم تعيين غير هذا بالبئر ، بل تنهى عن شد الرحال إليها

(١٢) فتح الباري ٢/ ١٠١ ، وفتح المصالح ٢/ ٩٨٨ ، وفتح المصلح ٢/ ٥٦ ، وسراج الجليل وشفاة الزكيا ٢/ ٢٩١ ، ٢/ ١٦٦ ، وكنهه الطائفي في شفاة وجانبه المعري ٢/ ٧٣ ، وسراج المودع على غلب ٢/ ١٠٥ ، والصحيح ٢/ ١٧٩ ، ٢٨٠ ، ورواه الطائفي ٢/ ٢٤٩ ، وفتح ٢/ ١٦٦ ، فتاوى مفتاح ٢/ ٢٤٩

(١٣) حديث لا شد الرحال .

سوق لم يثبت (ب) (١٠)

(١٤) نسى ٢/ ٥٦ ، وكفى ٢/ ٢٦٠

(١٥) المجموع ٢/ ٢٧٩

(١٦) سنن المصنف ٢/ ٩٨٨

(١٧) راجع ٢/ ٢١ ، وفتح المصنف ٢/ ٢٩١

معيناً لأحكامه المتطور ، وبما لا ينافي هذا الزمان

يتبين بالتبيين ثم لا على التماس

الانجاء لأول يوم بالزمان يدين بشيعة ،

ويوزم لساناً يعكف فيه ، فلا يعكف في

غيره ، ولا يجوز به التقدم على هذا الزمان

بالاعتكاف ، وإن شأخبر به ، قال هو من مدس

الحسن ودر من اخف ، والمالكية ، والاشعية

في الصحيح لظهور عدمه ، والحنيفة^{٤١}

واستدلوا بأن السر هو ليجاب ما شمر في

الوقت بدلاً ، وقد اوجب المأذون على حصة

الاعتكاف في وقت مخصوص ، لا يجب عليه

في منجته ، فإذا حل الوقت للعب للاء كان

حينئذ ، ووجه الاعتكاف به^{٤٢}

وقد ذكر كذلك بأن ما أوجبه الله على نفسه

بالشعره غير يلجأ إلى الله تعالى فإذا عي الله

سبحانه بعبادته رماً معيلاً لعبادته به بعد هذا

أنوقت فلعبد دة ، فكدت من الوحيه ليعبد على

حسه بلكر من اعتكاف في زمان محلي - فإنه

يعني كذلك وأدته^{٤٣}

سواء احتج إلى شد تركه أو ثم يحيح^{٤٤}

واستدل هو لا يمكن الاعتكاف حقيقته

لأنكف في ستر الأماكن والغلب ، كما أن

أنقدم التكدب في كتب في زمان محصور في

حسه الاعتكاف - في إمكان كتبه الصوم إلى

المرسل ، وهو عي السفر يوماً لصومه به على

الصحيح يستبين المسعد بغيره أيضاً^{٤٥}

وقالوا ان ما أوجبه الله على نفسه معتبر

بوجوب الله تعالى ، فيه ، كان ما لم يحل الله لآدم

بعد تمكنه فلا يجوز أدومه في غيره ، كما حرم في

آخره ، وتلذذ باللب ، والسعي بين الصفا

والمروة ، فكذا ما أوجبه الله على نفسه

بالشعره فلهذا^{٤٦}

والجواب ان الزمان قد أوجب على حصة

عند تآقي ، وكان محصوراً ، فإذا أدى في غيره

ثم يكر من يد ما عليه ، فلا يخرج من عبادة

الواجب^{٤٧}

ثامناً نذكر الإعتكاف في الزمان لغير

٤٥ - اختلاف الفقهاء في حكمه من غير زماناً

٤١ - فتح الباري ١٠٢/٢ ، رد المحتار ٢ ، والفتاوى

٤٢ - فتح الباري ١٠٢/٢ ، رد المحتار ٢ ، والفتاوى

٤٣ - فتح الباري ١٠٢/٢ ، رد المحتار ٢ ، والفتاوى

٤٤ - صحيح الفهرست ١٠٢/٢ ، فتح الباري ١٠٢/٢ ، والفتاوى

٤٥ - صحيح الفهرست ١٠٢/٢ ، فتح الباري ١٠٢/٢ ، والفتاوى

٤٦ - صحيح الفهرست ١٠٢/٢ ، فتح الباري ١٠٢/٢ ، والفتاوى

٤٧ - صحيح الفهرست ١٠٢/٢ ، فتح الباري ١٠٢/٢ ، والفتاوى

الرحضة ، فيعود حكم الزينة

وفلوجه الثاني ، أنه قد وجد سبب الوجوب للحال وهو التذمر ، وإنما الأجل مرفيه بشرطه به في التذمر ، فيلزم جعل قصد أحسن في إسقاط الأجل فيجوز ، وهذا لأن سببه التذمر للإيجاب ، والأصل في كل نطق موجود في زمن اعتباره فيه فيما يقتضيه في وضع اللفظ ، ولا يجوز إطلاقه ولا تعينه إلى غير ما وضع له ، إلا بدليل قاطع أو ضرورة فيه ، ولا ضرورة إلى إبطال صفة العذر ولا إلى تدبيرها ولا دين سوى ذكر الوقت ، وهو محتمل ، فقد يذكر للوجوب فيه ، كما في باب الصلاة ، وقد يذكر بصحة الأداء ، كما في الحج والأضحية ، وقد يذكر للترتيب والنوسعة ، كما في وقت الإقاعة للمعتمر والحول في باب الزكاة ، فكان ذكر الوقت في نفسه محتملاً ، فلا يجوز إبطال صفة الإيجاب الموجوده للحال مع الاحتمال ، فثبتت الصفة موجبه ، وذكر الوقت للترتيب والنوسعة ، كي لا يؤدي إلى إبطال الثابت يستقي إلى أسر محتمل^(۱)

ولفصلها - إن النادر قد أوجب على نفسه الاحتكاك في زمان معين ، فإن احتكف في غير هذا الزمان فإنه لا يكون مؤدباً ما أوجبته على نفسه بالنذر فلا يجرح من عهده الواجب^(۲)

الأنحاء الثاني - يرى أن من حين زماناً لا احتكاك في المنذور فإنه لا يتعين بالنذر ، ويجوز في النذر أن يستكف في زمان غير حين هذا الزمان بطريق أو بعد ، قال بهذا أبو يوسف وهو وجه في مذهب الشافعية^(۳)

واسدل أصحاب هذا الاتجاه بأن وجوب الاستكاف ثبت من الوقت الذي أنشئ إليه النذر ، فكان أدلوه في الوقت المعين أداء بعد الوجوب فيجوز ، والدليل على نفي الوجوب قبل الوقت المعين وجهان

أحدهما - أن العيالات واجبة على الفلوج بشرط الإمكان والنداء المرح ، لقول الحق سبحانه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَزْكُرُوا وَأَنْجَسُوا وَيَتَعَبُوا رَبَّنَا ﴾^(۴) ، ولأن العبادة وجبت شكراً لنفسه ، إلا أن الشرح وحسن المعنى تركها في بعض الأوقات ، مما قد احتل المرتبة وترك

(۱) بدائع الصانع ۱/ ۲۸۸۹

(۲) المسار المصنف ۱/ ۲۹۴ موضح القدر ۱/ ۶۰۱ وورد

المعنى ۱/ ۶۳۶ ، والمصنف ۱/ ۸۲

(۳) مسر. شرح ۷۷

(۴) بدائع الصانع ۱/ ۲۸۹۰ - ۲۸۹۱

المطالبة أن اعتكف سنة في السجدة الحرام . فقال
له النبي ﷺ لو لم يترك^(١٦)

وبأن الاعتكاف لي لعمه العرب هو الإقامة ،
وكل إقامة في مسجد منه تعني به التعرب إليه
اعتكاف وعكوف ، وإنما لا شئ في هذا ،
فلا اعتكاف يقع على ما قل من الأرماء لو كثر ،
إذ لم يخص الغرقاء والسنة عدداً من عدد ولا
وقتاً من وقت^(١٧)

الاجتهاد الثاني يرى أصحابه أن من مدر
اعتكاف ليلة مفردة معصية عليه لا يصح بثبوته ولا
يلزمه شيء ، إلى هذا ذهب الحنفية^(١٨) .

واستدلوا بأن الصوم شرط في صحة
الإعتكاف ، والصوم بشرط فيه لا يصح في آخر
من يوم ، أما الليل فليس محلاً للصيام ، فلم
يوجد من الناظر ما يوجب دخوله في الاعتكاف
تجماً ، فلم يصح ثبوته محله^(١٩)

الاجتهاد الثالث يرى أن من مدر اعتكاف ليلة
مفردة برمة الصكاف يوم وتيلة ، وإليه ذهب

ثالثاً وقت الدخول والخروج في
الاعتكاف المستند في الزمان المعين

٤٦ من مدر اعتكاف زمان معين على أن يكون
مد مدو اعتكاف ليلة معينة ، أو يوم معين ، أو مدو
اعتكاف شهر معين ، أو مدو اعتكاف العتس
الأحرار من رمضان ولعمريه تفصيل في
حكم كل منها

أ - وقت الدخول والخروج في مدر
اعتكاف ليلة معينة :

٤٧ اختلف الفقهاء في مدر اعتكاف ليلة
معينة في حكم هذا المدو يزوم الوقت ، به أو عدم
ثبت على ثلاثة أوجه :

الاجتهاد الأول - يرى أصحابه أن من مدر
اعتكاف ليلة معينة صح مدوه ولزمه اعتكافها ،
فيدخل معتكفاً قبل غروب الشمس ، ويخرج
منه بعد طروق العجر ، إلى هذا ذهب الشافعية
وهو المذهب عند الحنفية^(٢٠)

واستند بما ورد عن من عصر وعسي الله
سهماً أن عمر قال : يا رسول الله إني بدوت في

(١٦) زاد المسند ٥٤٤/٢ ، والمعنى ١٨٧/٢ ، ٢١٤
والمعنى ٢١٨/١

(١٧) حديث طرق بطرك
سبحه الله

(١٨) زاد المعاد ٤ : ١٤٠ ، والمعنى ١٨٧/٢ ، ٢١٤
والمعنى ٢١٨/١ ، والمعنى ٢١٩/٢

(١٩) زاد المسند ١٢٠/٢ ، والمعنى ٢١٩/٢ ، ٢٢٠
والمعنى ٢٢١/٢

(٢٠) زاد المسند ٢٢٢/٢ ، والمعنى ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤

واستدل هؤلاء بأن يوم السبت من شهر ربيع الثاني
وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.
حيث على من دار اعتكاف يومه حتى لا يدخل
المسجد من طلوع الفجر حتى يبع اعتكافه في
جميع أيامه^١

وهنا يراد منه يست من اليوم، قد قيل
الاعتكاف ليوم من أيام طلوع الفجر وغروب
الشمس، وإجماع أهل القائل في الاعتكاف تسع
صلاً، بهذا حصصاً ما في الأهم^٢

وقالوا لا يعتكف ما كان يلزمه نصيب مع
اعتكافه بأن الليل قد وعت بـ نصف، فأما
وقت نوي حية هذه شكف، الصم من أصل
نحوه^٣

الاعتكاف الثاني ذهب إليه ذهب
صحيح عند الشافعية حكاه إمامهم إلى أن
اعتكافه يدخل في اعتكافه في نذر اعتكاف يوم
بعينه قبل غروب الشمس اليوم السابق ليوم
الاعتكاف، ويخرج منه غروب الشمس يوم
الاعتكاف ولا يعبره المدحور إلى اعتكافه قبل

الاعتكاف، ويراد به من اعتكافه بشرط حضور
صحة الاعتكاف^٤

واستدل هؤلاء بأن من شرط الاعتكاف
معمود، ولا يجوز اعتكافه، وإذا لم يجر
اعتكافه فلا أثر من يومه وحده، وإذا اعتكف
يومه فيها إجماعاً ما قيل^٥

ب - وقت الاعتكاف والخروج في نذر
اعتكاف يومه.

٤٨ - اختلف أهل العلم في وقت دخول معتكف
إلى معتكفه ويخرج منه في نذر اعتكافه يوم
بعينه ودلت على الجواب:

الأول: لأن من نذر اعتكاف يوم
بعينه فإنه يدخل في معتكفه قبل طلوع فجر يوم
الاعتكاف، ويخرج منه بعد غروب الشمس من
اليوم، وإليه ذهب الحنفية، وحكي قولهم ذلك،
وهو خروج المعتكف من المعتكف، وإليه
ذهب المالكية وهو مذهب طائفة وهو قول
أهل البيت رضي الله عنهم^٦

١ - صحيح إمامنا ٢/ ٢٥٨، وفيه ١٠٠، وفيه ١٠٠، وفيه ١٠٠.

٢ - في الأهم ١٨٦، وفيه ١٨٦.

٣ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٤ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٥ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٦ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

١ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٢ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٣ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٤ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٥ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

٦ - في الأهم ٢١٩، وفيه ٢١٩.

الأول من رمضان ، وذلك على التمام

الاعتكاف الأول بين أصحابه أن من طهر
اعتكافاً ، رمضوا لأجره من صحت ، فإنه يدخل
معنائه قبل عروب الشمس يوم الاثنين
والعشرين من شهر رمضان ، ويخرج منه بعد
عروب الشمس آخر يوم من رمضان ، سواء كان
بمنه شهر أم أوفى ، أي ما ذهب إلى طهارة
والشهادة ، أو عدس ، وأنه في شهر
عمرهم ، ويجب عند هؤلاء - عند جماعة
أنه متى اعتكف ، بيته اليد في معتكفه ، أي
نظك لبيته تم يخرج من معتكفه إلى المنصر
وقال سحنون ، أي لا يشترط أن يرجع إلى
بيته من صلاة العيد بعد اعتكافه^(١)

والمستلزم أن يكون على وجه صحت الطهارة
وصحى إليه قال : أي رسول الله ﷺ كان
يعتكف في العشر الأولى من رمضان ،
فاعتكف عاماً حتى إذا كان ليلة إحدى
وعشرين ، وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها
من اعتكافه ، قال من ؟ ناعتكف صهي

والمستلزم أن يكون على وجه صحت الطهارة
فإن كان مصوب الله ﷻ ، فلو كان يعتكف
صلى العشر ثم دخل معتكفه^(٢)
وقد رواه أن الحسن مسعاه أمره - شهر
رمضان كل من شهده من المسلمين ، وصيماً هذا
الشهر يعني لا يلزم إلا من قبل طلوع فجر أول
يومه ، فكذلك اعتكاف شهر معين ، لا يلزم
لا قبل طلوع فجر أول أيامه^(٣)

وأما ما رواه أن الصوم شرط في الاعتكاف ، فلا
روى عن عاتقة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ
يختص من الاعتكاف إلا صوماً^(٤) ، وروى
الصمد بسند من طلوع الفجر ، فلا يجوز
إثناء الاعتكاف قبل شئ منه^(٥)

**د - وقت الدخول والخروج في نذر
اعتكاف العشر الأول من رمضان**

٥٠ - أضاف جمعاً ، أي وقت دخول يعتكف
إلى معتكفه وخروجه منه في مدة اعتكاف العشر

(١) خط ٥٠ ، زاد رسول الله ﷺ ، أي يعتكف

أخرجه مسلم ٢٢٣ ، طهيس طهيس

(٢) لم يرد ١١٠

(٣) حديث ٥٠ ، لا خلاف إلا في

أنه لا بد من صحت الطهارة

والشهادة ، ووجه البيهقي ٣٩٧ ، طهارة الطهارة

العتكاف ، وذكر البيهقي كذا في

(٤) لم يرد ٢١٠

(٥) المسحوق ٣٩٧ ، أي يعتكف ٩٠

ولم يرد الطهارة ، أي وحده العتق ٣٩٧ ، أي

العتق ، أي ٣٠ ، أي صحت ٣٩٧ ، أي وحده العتق ٣٩٧ ، أي

١٠ ، أي صحت ٣٩٧ ، أي وحده العتق ٣٩٧ ، أي

و الخاتمة ٣٩٧ ، أي وحده العتق ٣٩٧ ، أي

الأجزاء، وما كان متصفاً لأجزاء لا يمتدح بحريته
إلا بالنسبة عبه^(١)

وأضاف هؤلاء، بأن الاشتكاف عبادة ذاتية،
ومستلزمة على الاتصال، لأنها ليست واقعية،
والتي قللت لبيت، علاء من التمتع به، وقد
كانت تنطق مطلقاً من قيد التمتع، إلا أن في لفظه
ما يقتضيه، وفي ذاته ما يوجب^(٢)

المذهب الثاني: يرى أصحابه أن هذا القول لا
يلزمه التمتع في اشتكاف، وهو قول رابع من
أصحابه، وما عيه مذهب اشتكافه، كان
يسحبون للبدن التمتع في اشتكافه، وهو
المذهب عند مخالفة^(٣)

و مستدل هؤلاء بأن الاشتكاف معنى يصح فيه
التشريق، فلا يمتدح فيه التمتع، بل هو التشريق
كالصبر^(٤)

وإذا نطق البدن مطلقاً عن حيد التمتع، ولم
يو سائر التمتع في الاشتكاف، فيحري اللفظ
على إطلاقه ولا يلزم التمتع التمتع في الاشتكاف
كما في المصوم^(٥)

ب - حكم التمتع في اشتكاف منذور لم
يشترط فيه التمتع

٢٢ من مدار اشتكافه، أي دون شرط التمتع
في اشتكافه، خلاف المذهب، في حكم التمتع فيه
على مذهبه

المذهب الأول: يرى أصحابه أن هذا القول
يبرمه التمتع في اشتكافه، أما الزمان، وإلى هذا
ذهب لمذهبه وللأكثية، وهو قول مجتهد مذهب،
وهو قول عند مخالفة^(٦)

والمدلول، بأن الاشتكاف يحصل في البدن
ونهار، بيد، ألقاه رسم يشترط فيه التمتع،
انحصر التمتع، كما لو حلف لا يتكلم، بعداً
شبهراً، فهو يكون متصفاً، وقاساً على منه
الإله والذمة والصفة^(٧)

وقالوا إن يجب الصد معبر به يجب الله
بإحدى، وما أوجه له متابعاً، فله يجب كذا
متابعاً أو يجب الله، لا بالغير، والأطلاق في
الاشتكاف كما تنصيح بالتمتع، وذلك لأن
الاشتكاف بدو، بل هو والنهار، فكذلك متصبر

١٢ البحر الرقعي ٣٩٩/٢

٢٣ منقح، مصنف ٢٢/٢، والمصنف ٢٢/٢

٢٤ منقح، مصنف ٢٢/٢، والمصنف ٢٢/٢

٢٥ منقح، مصنف ٢٢/٢، والمصنف ٢٢/٢

٢٦ منقح، مصنف ٢٢/٢، والمصنف ٢٢/٢

٢٧ منقح، مصنف ٢٢/٢، والمصنف ٢٢/٢

٢٨ منقح، مصنف ٢٢/٢، والمصنف ٢٢/٢

١١ البحر الرقعي ٣٩٩/٢، منقح، مصنف ٣٩٩/٢

١٢ منقح، مصنف ٣٩٩/٢، والمصنف ٣٩٩/٢

١٣ منقح، مصنف ٣٩٩/٢، والمصنف ٣٩٩/٢

١٤ منقح، مصنف ٣٩٩/٢، والمصنف ٣٩٩/٢

١٥ منقح، مصنف ٣٩٩/٢، والمصنف ٣٩٩/٢

١٦ منقح، مصنف ٣٩٩/٢، والمصنف ٣٩٩/٢

وبه رافعه صوبه ، فجاز التزانه بالتدبر ، كصفة
التشبع في الصيام^(١١)

وقالوا ، إن التفرغ من التزيم لمشي إلى بيت الله
الحرام ، وجعله وصفاً للصفاة ، فهو منه المشي كما
تم تدبراً بصلي علماً^(١٢)

واستدلوا كذلك بأن من دخل المشي إلى بيت
الله الحرام لا يجزئه مشي إليه ، لا في حج أو
عمرة ، وذلك لأن المشي للمعهود في الشرع هو
المشي في حج أو عمرة ، وإذا أطلق اساقول للمشي
إليه ضمن على المعهود في الشرع ، وبمره المشي
فيه لشدة^(١٣)

وإن نذر احتسب إلى سب تلك الحرام فهو في
طاعة الله تعالى ، فيلزم النذر الوفاء ، ما ورد عن
عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال
من نذر أن يطيع الله فليطعه^(١٤) .

حكم من عجز عن المشي المنذور إلى بيت
الله الحرام

٥٦ - احتسب بالتقهاء مما يجب على من عجز

وبالله ذهب لمحمية ، والدالكية ، والشامسية ،
والحنبلية ، وقال ابن خلدون لا يجب فيه
حلق^(١٥) .

واستدلوا بما ورد عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله ﷺ قال لا تشد الرحال إلا
إلى ثلاثة مساجد مسجد ميدي هذا ، ومسجد
الحرام ، ومسجد الأقصى^(١٦)

كما استدلوا بأن قول النادر عليّ المشي إلى
بيت الله تعالى أو إلى الكعبة أو نحو ذلك ، هو
كتابه من الترام الأحرام ، يستعمله النادرين
لاقتزيم الأحرام بغير الكعبة ، من غير أن يعقل
فيه وجه الكعبة ، عمرة قول الناس لله عليّ لأن
أخبر بنبوي خطيب الكعبة ، إذ هو كناية الترام
الصاعدة ، والأحرام يكون بالحج أو بالعمرة ،
فيلزم الدراجهما ، بهلال سائر الألفاظ مما
جرت عادتهم بالقتزيم الأحرام بها ، ويعتبر
في البلد عزمهم وعزتهم ، ولا يعرف
هناك ، بمره ذلك منياً ، لأنه التزيم ، مشي ،

(١١) بلقيع الصليح ٢٨٩/٩ ، وموسم مذهب والشافع
والإكباب ٣٣٩/٣ ، وكشف القليل الرمي
١٦/٤ ، وروضة القاطنين ٣٢٦/٣ ، ووجه المساج
٣٩٨/٩ ، ورواؤه ٤٢١/٤ ، ورواؤه ١٦/٩ ،
والفلكي ٤٢٢/٢ ، وكشاف القناع ٢٨٢/٦

(١٢) حديث الأئمة الأربعة لا إلى ثلاثة مساجد

سبق محرمه (١٤٩)

(١١) بلقيع الصليح ٢٨٩/٩

(١٢) بلقيع الصليح ٢٢٩/٨ ، ورواؤه ٣/٤

(١٣) القسري ١٦٩/٩ ، ورواؤه ٤٢٢/٩ ، وكشاف

القناع ٢٨٢/٦

(١٤) حديث ابن عمر قد يطع الله فليطعه

سبق محرمه (١٤٩)

إلى الله لا يصح شفاء أحدك شيئا، فترك
والتحريم وانضم ثلاثة أيام وفي حديث ابن
عباس «ونكح من يبيها»^(۱)
ويروى عن علي بن عامر أن رسول الله
ﷺ قال: «كفارة البدر كفارة اليمين»^(۲)

تذکرہ المشي إلى بلد الله الحرام أو بقعة منها
۵۷- من بذل المشي إلى بلد الله الحرام أو إلى
بعضه منه كالفصا والبروة، أو معاد إبراهيم أو
أبي قبيس أو نحو ذلك من المواضع التي يصح في
بلد الله حرام، فقد احتسب الفقهاء بما يترجمه
بهذا البدر على مذنب ثلاثة

للفذهب الأول: يرى أصحابه أن من بدر
المشي إلى بلد الله الحرام أو إلى بعضه منها، حرمه
بدرمه بهذا الحج والعمرة مستأبداً، وهو المذهب
هذه الشريعة، وحاشية^(۳)

والمستدبرين من بذل المشي إلى الحرم أو إلى
موضع منه، فله من بذل المشي إلى الحب

فهرمه عليه كثرة الإحرام من اللغات^(۴)
للفذهب الثاني، يرى أنه لا يلزم سره، هو
أنقبلس عند أخيه ومقبل لأظهر عند
الساحبة، وحكمه من مد الحسد، من بعض
العلماء^(۵)

واستدلوا بقوله تعالى ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(۶)

ويقال من بذل المشي إلى بيت الله الحرام قد
محرم من أقرمه بالبدر، وهو المشي، فله أن
يركب ولا شيء عليه، قبل أن يركب من البدر
الميلاد قائماً مصلحاً من قعود البدر

وقال الحنفية في وجه القيلس عدهم، إن
من شرط صحة البدر أن يكون القدرية قرية
مصوصة ولا قرية في صر شي^(۷)

للفذهب الثالث، يرى أن عليه كماره يجر إذا
ركب، وهو المذهب عند شافعية^(۸)

واستدلوا بما ورد عن علي بن عامر رضي الله
عنه أنه أخذ بموت أن المشي حاشية غير
مستمر إلى المكعب، لسأل النبي ﷺ، فقال:

(۱) حديث عامر بن شعير وصحبه ابن عباس

سبل لم يبيها (ب) ۶

(۲) حديث كفارة البدر كفارة اليمين

صبر نخرجه (ب) ۷

(۳) روضة الطالبيين ۳/ ۲۱۱، ووجهه الصالح ۸/ ۲۲۹،

والنفس ۸/ ۱۶۵، وفكاهي ۱/ ۱۲۴، وكسب الشهاب

۲۸۲/ ۶

(۴) والاحتجاج ۴/ ۵۰۴، والنفس ۸/ ۲۲۹

(۵) غاية المصلحة ۸/ ۱۶۵، ووجهه الاحتجاج ۸/ ۵۰۴، ووجه

الاحتجاج ۵۰۴، ۵۰۴

(۶) سورة البقرة ۲۸۶

(۷) ملاحقة الاحتجاج ۸/ ۳۰، ويبلغ مصنف ۱/ ۲۸۷

(۸) الفقيه ۸/ ۱۶، وكسب الشهاب ۸/ ۲۸۲

الحرم ، لأن الحرم كله محرم لنفسك ، وكذلك
صح إجماع الكفاي ، مع ما^(۱)
ورث من يدور الشيء إلى الحرم أو حرمة منه بما
مر به الشيء إليه من حج أو عمرة ، لأنه الحرم
حجته وصفت لعبادة ، كما لو يدور الصلاة
فيها^(۲) .

والنهي إلى البعد الخوام أو إلى موضع منه
يقصد منه في الشرع شيء إليه في حج أو
عمرة ، يجب الدرع على مذهب الشرعي ،
وعلق ما يخرجه^(۳) .

للذهب الثاني ذهب إليه الحنفية ، وروى
أن من يدور الشيء إلى النقصا والمروة أو مسجد
أقرب أو غيره من مساجد التي تقع في الحرم ،
لا بد لا يصح ندوه بلا حلال ، في ذلك ، وروى
ذكر الكعبة في مكة أو بيت الله تعالى ، يجب ندوه
ولزمه حينئذ عمرة مثلاً ، وإذا دبر الحرم أو
المسجد حرام لم يباح ندوه ، ولم يلزمه شيء ، عند
أبي حنيفة ، وروى حج أو عمرة مثلاً ، عند
أصحابنا^(۴) .

والثالث أو اعني صحة تدوير شيء إلى الكعبة أو
مكة أو بيت الله تعالى ، ولزوم حتمية الدار أو

ذلك من حج أو عمرة ، مما سبق الاستدلال به
للمذهبين في تدوير شيء إلى بيت الله الحرام .

والاستدلال بالذهب الثاني أو حتمية من حقه
صحة التدوير شيء إلى المسجد الآخر ، أنه الحرم
بأن مقدس لله ، من قبل لا يحجب شيء ، بانجاب
الشيء يذهب إلى مكانه ، لأن الشيء ليس
مقربة معصومة ، إذ هو مجرد اتصال من مكان
إلى مكان ، فليس في حقه حرمة ، ولهذا لا يجب
بستر الأضلاع ، لأن الأضلاع على الدار الإجماع
في لغة الشيء إلى بيت الله ، والكعب أو مكة
للعرف ، إذ حوى عرف الله ، من على استعجال
هذه الأضلاع كناية عن التبرع بالإحرام ، ولم
يتعارفوا على استعجال غيرها من الأضلاع ،
فيقتضي حتمية إلى مكة والكعبة وبيت الله ، ولا
يقتضي حتمية إلى الحرم أو المسجد ، وإجماع
والكفاي مع فيها عيب ، فلفظ لا للمعنى ، بخلاف
الخط فحواه برعي في بعض اللام المشهور في
محل التحقيق ، لأن الكناية تلت بالاصطلاح
في الأسماء الموضوعة ، فينبغي فيها العرف
والمعتمد ، لفظ ، بخلاف هذا^(۵) .

وروجه ما ذهب إليه اتفق حكام من صحة التبرع
بالشيء إلى الله بعد تعذر أو إلى الحرم ، ولزوم

۱ الفقيه ۱/ ۱۵۸ ، وذكائي ۱/ ۱۲۳

۲ في التبيين ۲/ ۲۲۹

۳ كفاي التبيين ۲/ ۲۲۱

۴ جامع المستفيض ۲/ ۲۸۶ ، ۲۸۷

۵ جامع المستفيض ۲/ ۲۸۸

تتار محاسن مبررة^{٢٨}

المذهب الفاضل^{٢٩} يرى من ذهب الله فرس
يدر المشي إلى مكة أو مسجد احرام أو الحج
برمه المشي إلى ذلك في حج أو عمرة ، بخلاف
من يادر المشي إلى شخص ما وأمره ، أو صى أو
عروة ، أو مردقة أو دي طوي ، أو الحرم أو حائل
الحرم ولا يلزمه شيء ، وهو صواب ، ومن
القديم ، وقال ابن حبيب "إن قال من المشي
إلى الحرم أو إلى الحرم أو الحرم ، لم يلزمه
شيء من ذلك عند ابن القيم"^{٣٠}

يأخذون بأن من يمشي إلى مكة أو إلى
المسجد لحرام أو للكعبة ، فإن لم يلزمه شيء إلى ذلك
في حج أو عمرة ، لأن ذلك محرم على أبيه
أحرام ، واليه لا يربط إلا في حج أو عمرة ،
محرم غير ذلك من مواقع كس ، أو عرفة أو
في طوي أو مرتفعة أو نحوها ، فلا يلزم القدر
بالمشي إليها شيء ، لأنه ليس بهد باب يحجب له
أو يبرأ^{٣١}

مشي الطهر إلى خلافه في حج أو عمرة ، في مشي
من المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام هو بمثابة
من مشي المشي إلى بيت الله أو مكة ، لأن الحرم
بامتثال على البيت ، على مكة ، ودرم القدر
من المشي ، في حج أو عمرة^{٣٢}

ووجه من ذهب إليه خصيه من عدم صحته
على المشي إلى الصفا وعرفة أو مسجد الخيف ،
"من يادر المشي إلى الصفا ، عرفة أو مسجد
خيف ، حرم ذلك من مواضع لا يبرمه شيء ،
بما لا يبرمه ، من المشي إلى مكة أو مكة أو مكة
الله ، حيث يبرمه الحج أو العمرة مثلاً ، وذلك
لأن كل واحد من هذه الأماكن (الكعبة ، مكة ،
بيت الله ، المسجد ، أو المسجد ، أو مكة ،
بما لا يبرمه ، من المشي إلى بيت الله ، أو الكعبة ،
وإلى مكة ، لا يبرمه ، من المشي إلى الصفا وعرفة ،
بهذه الحرم قدر المشي إلى هذه شيء"^{٣٣}

ويضاف إلى ذلك أن من يادر المشي إلى الصفا
والجدة أو مسجد الخيف أو حرم ذلك من
مواقع ، قد أوجب على نفسه التحول من
مكان إلى مكان آخر ، وذلك ليس بقربة
مقصوده ، لأنه لا قربة في نفس شيء ، ولا
القربة هي الإحرام ، وهو ليس بذكور ، ولا يصح

٢٨ - هذا المذهب

٢٩ - هذا المذهب

(٢٨) جامع مستدرك ٢٨ ٢٩

(٢٩) جامع كبير ٢٤٢٣ ، وصحح في الحرم من غير
وحائب الفتوى ٩٨ ٩٩

(٣٠) جامع الاستدراك ٢٤٢٣ ، وصحح في الحرم من غير
خيار ٩٨ ٩٩

وتخصيص هذا في يكون بالصلاة، لأن المساجد غير المسجد الحرام إنما تقصد بمصلاة، فنخص ذلك بذكره

واسمه لو كان مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى من المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحل إلا إليها لأستراحها في عظم القضية وزيادة ثواب الصلاة فيها عن غيرها من المساجد، فيلزم المضي إليهما بالسر كالمسجد الحرام^(١)

فذكر حج البيت أحد العام عن عبه حجة الإسلام ٥٩ - نكف القمعي، فيما يجب على من أراد الحج من علمه وعبه حجة الإسلام، وبذلك حتى ملأه ثلاثة

الذهب الأول يرى تصحيحه أنه لا يلزمه شيء غير هذه الحجة، لا يجوزته عن حجة الإسلام وهو بذكره، ولا يجب عليه حج آخر، وروي هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو قول عكرمة، وإياه ذهب الخنبة، وهو رواية عن أحمد بدمها الحنابلة، وهو قول عبد الملكة بإدا بوي بذكره ورفضه^(٢)

١٩٦ كتاب الفتح ٦، ٢٨٣، والسنن ١/١٩٦

٢٢٣ المعجم لأحمد ١٨٢٤، والمعجم ٢/١٢٤،

رمع لطائف ٣٦٤، رمع لطائف ٢٠٠،

السراج ٢٨٠، والسنن ١/٢٠٠،

الطحاوي ١٢٨

بذكر المضي إلى المدينة المنورة وبيت المقدس أو مسجديهما

٥٨ - اختلف الفقهاء فيمن يدر المضي إلى المدينة المنورة وبيت المقدس أو المضي إلى مسجديهما على أقوال

ذهب الخنبة والشافعية إلى أنه لا يلزمه شيء، واستدلوا بحجة بأن من يدر المضي إلى مسجد بدمه أو المسجد الأقصى فله واجب على نفسه التحول من مكان إلى مكان، وذلك ليس بقربة مقصودة لأنه لا يدره في المضي، ولا يصح التدرج ما بين بقعة^(١)

وهذا المذهب يجر على من يدر المضي ومسجد للمدينة أو إيلاء فلا يلزم ذمهما لا ماشياً ولا راكباً، ومحل عدم لزوم الاثني لا ماشياً ولا راكباً لستدرين لم يجر أو يجر صلاة لمسجديهما أو يسميهما، أي المسجدين لا قبلتين - ومن يجر صلاة فيهما أو مسجدهما بركعة الأثنان يركب ولا يلزمه المضي^(٢)

وقال الشافعية من يدر المضي إلى مسجد المدينة المنورة أو المسجد الأقصى لزمه ذلك، ويلزمه بهذا أن يشر أن يصل في الموضع الذي أتاه ركعاً، لأن القصد بالسر القربة والطاعة،

١٩٦ المعجم لأحمد ١٨٢٤، والمعجم ٢/١٢٤،

٢٢٣

٢٢٣ شرح الزرقاني ٢٠٠، والشرح الكبير ١٢٨

وقد ساء إذ الخلع استلزم وحجه الإسلام
عبدان نهى بسبب مختلف. فلم نسمع
إطلاقاً لأخرى، كما لو نذر حجتين^(١).

المذهب الثالث يرى المالك أن من نذر
الحج من غير النذر وعليه حجة الإسلام، وهو
أداء عمره ونحره، أحسنه نذره لا كفره.
وعليه لصحبة النفس قاتلاً، وهو مذهب
المذنب، وهو أحرم ولم يوه برصاً ولا نذر
صبراً لغير من كس أحرم يحج ولم يفرحاً
ولا غلاً فإنه ينصرف إلى الحج^(٢).

**نذر الصلاة في المسجد الحرام أو المسجد
الأقصى**

اختلف الفقهاء في حكم الصلاة لمختار من
المسجد الحرام أو المسجد الأقصى، ويترتب ذلك
على ما يلي

أ - نذر الصلاة في المسجد الحرام

٦٠ - اختلف الفقهاء في حكم من نذر الصلاة
في المسجد الحرام، وذلك على مذهب ثلاثة

ولمسندو عاروي حكمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال في رجل نذر أن يحج
ولم يكن حج الفريضة، فيجزى له ما
حججه^(١).

ولأن من نذر الحج قد نذر عبادة في وقت
معي، وقد نذر بها فيه، فحرمه عن نذره وهو
نحره، كما نوه الـ لله علي أن أحرم
رمضان^(٢).

المذهب الثاني - يرى أصحابه أنه يفرقه بين
هذا حجة الإسلام، ثم يحج لنذره بعد ذلك.
روي هذا عن ابن عمر رانس رضي الله عنهما
وعروة بن الزبير، وهو قول عند المالكية، يذاوي
نذره وحريته، وهو رواية عن أحمد، وهو
مذهب الشافعية، يروي غير الفقهاء من يروي
المع من أو أعلل لم يسمع نذره^(٣).

ولمسند الشافعية أنه إن نوى الفرض يثبته
فيه لا يبعد كما نوه في الصلاة المكتوبة أو صوم
رمضان، وكذلك إن أطلق إذ لا ينفك منك
مستعمل

(١) المع ٩، ٦٦ - وسنن المساج ١، ٢٦٥، ص ٢٠٠
الحد ٢٨٦.

(٢) كسب الطالب لفرام ١، ٢٨٢، ص ٧٠٣
والصوم ١، ٩٦٩، وسواها في الجلس والناج والأكلي
٣٢٥/٢، وتاريخ الزواجر على مقتضى دليل ٢٢/١٠١

١ - المع ٩/١
(٢) المع ٩/٢
(٣) المع ٩/٢، ٩٦٠، وكسب ١، ٢٨٢، والمع ٩/٢
٢٠٦/٢، وأسنن الشافعية ١، ٢٨٦، وسنن المساج
٢٤/٢

وعن القبر الشريف^(١١)

واستدلوا بأن مسجد المدينة موضع اختاره الله سبحانه بيبه ﷺ ، وموضع كهذا لا بد وأن يكون أفضل من غيره ، ومن ثم علّنه بجريئ من نذر الصلاة في المسجد الحرام أن يصلي في مسجد المدينة^(١٢) .

المذهب الثالث - يرى أصحابه أن من نذر الصلاة في مسجد الحرام فإنه يجوز له الصلاة في أي مسجد ، ذهب إلى هذا أبو حنيفة وصاحبه^(١٣)

واستدلوا بأن المقصود من المنع من التفرغ للتعرف إلى الله هو وجوب الصلاة في مكة ، ولا يدخل تحت التفرغ إلا ما هو قرية ، وليست القرية في غير المكان ، لما هو موضع يؤدي فيه القرية ، وهذا هو لا يدخل تحت المنع ، فلا يسمي التفرغ به ، فكان ذكره والسكوت منه بمنزلة^(١٤) .

وبأن المعروف من الشرع أن التفرغ به هو قرية مرجح ، ومن يشك من الشرع اعتبار تخصيص

العبد العبادة بمكان ، بل في عرف ذلك أنه تعالى ، فلا يتعدى بروم أهل القرية بالقرية إلى لزوم التخصيص بمكان ، فكان تخصيص المكان ملغى ، وبقي لأزما أي مو قرية^(١٥)

فيه - نذر الصلاة في المسجد الأقصى :

٦٦ اختلف الفقهاء في حكم من نذر الصلاة في المسجد الأقصى ، وربما إذا كان يتعين بالسر أو لا يتعين على مذاهب ثلاثة .

المذهب الأول - يرى أصحابه أن من نذر الصلاة في المسجد الأقصى أجزأه أن يصلي فيه ، كما يجزئه أن يصلي في مسجد الحرام أو مسجد رسول الله ﷺ ، إلى هذا ذهب المالكية ، والفقهاء الأظهر في مذهب الشافعية ، لأن من غير المسجد الأقصى للصلاة فيه ، فإنه يعتبر لذلك ، وصنع المأذون من أصحاب الشافعي بالتحديد ، والأصح من مذهب الشافعية أن الصلاة في المسجد الحرام أو مسجد المدينة تجزئ من نذر الصلاة في المسجد لأقصى ، ومخرج عن غيره بذلك ، وإلى هذا ذهب الحنابلة^(١٦)

(١١) مذهب الجليل والشافع والإكابر ٣/ ٣٣١-٣١٤ ، ٣١٥ .

وشرح نوراني ١/ ٦٠٥-٦٠٦ ، وكتابه الطلوع الفرجي .

وحاشية الصدي ٢٢/ ١٧٢ ، وحاشية القسري ٢/ ١٧٣ .

(١٢) حاشية الصدي على كتابه الطلوع الفرجي ٢/ ١٧٣ .

(١٣) متع الصدي ٢/ ٦٠٤ ، ومنتع المتع ١/ ٢٨٨٩ ، مورد

المنظر ٢/ ٧١ .

(١٤) منتج الصانع ١/ ٢٨٨٩ .

(١٥) فتح القدير ٢/ ٢٦٦ ، مورد المنظر ٢/ ٧١ .

(١٦) حواشي الجليل والشافع والإكابر ٣/ ٣٤٥-٣٤٦ ، وشرح

الردني ٣/ ١٠٥ - رد المحتار ٣/ ٣٩٥ ، رد المحتار

المنهج ٨/ ٣٣٣ ، مورد المحتار ٢/ ٦٠٤-٦٠٥ ، ومطلب

١/ ١٦٠ ، والكتاني ٢/ ٢٦١ .

وإن مسجد مكة والعبه أفضل من المسجد الأقصى بالتقوى^(١)، وذلك لأفضلية الصلاة فيها عنه، لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: صلاة في مسجدي هنا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام^(٢)

الذهب الثنائي: يرى أصحابه أن من نذر الصلاة في المسجد الأقصى، نجّزه الصلاة في المسجد الأقصى، كما يجوز أن يصلي في غيره من المساجد ولو كان أعلى منه أو دونه في الفضل، ذهب إلى هذا أبو حنيفة وصاحبه^(٣)

الذهب الثنائي: يرى من ذهب إليه أن من نذر الصلاة في المسجد الأقصى فلا يجوز له إلا أن يصلي فيه، ولا تجزئه الصلاة في غيره ولو كان أكثر صلاةً منه كمسجد مكة أو المدينة، قال به زفر من الحنفية^(٤)

وانسداد للقول الثنائي (وهم جمهور)

واستدلوا بما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلاً نام يوم الصبح، فقال: يا رسول الله ﷺ إني نذرت لله إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، فقال له رسول الله ﷺ: صل فيها، فأعاد عليه، فقال: صل فيها، ثم أعادها، فقال: شئت إن شاء الله^(٥)، وفي رواية أخرى: قال الذي بعث محمداً بالحق لو صليت بها لأجراً أعظم صلاة في بيت المقدس^(٦)

ومما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة كانت تكثر شكوى فقالت: يا شُعْبَانُ الله لا ترجع لأهلين في بيت المقدس، فبرأت ثم تجهزت لترك الخروج، فجمعت ميمونة زوج النبي ﷺ نسلم عليها، فأخبرتها ذلك، فقالت: أحللي فكني ما صمت، وصلي في مسجد الرسول ﷺ، ففعلت سمعت رسول الله ﷺ يقول: صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة^(٧)

(١) حديث: من نذر لله إن فتح الله عليه

مسجد مكة (١٠)

(٢) حديث: أو أتيت بيت محمد بالحق فوصلت فيها . ٨

تقدم تصحيحه (١٣)

(٣) حديث: صلاة فيه أفضل . ٨

تقدم تصحيحه (١٣)

(١) عون، المجلد ٢/ ٣١٥

(٢) حديث: صلاة في مسجدي هنا خير . ٨

مسجد المدينة (١٣)

(٣) جامع الصغائر ٦/ ٢٨٨٩، وشرح الصغائر ١/ ٢٦١ مؤيد

المعاني ٢/ ٧١

(٤) الصغائر السابقة

خَنَازِيرَ) ، وَالْقَوَاعِ شِثَانَتْ (وَهُوَ هَرَمٌ) ، مَا سَبَّ
الْأَسْعَدَ لَاحَ بِهِ لَدَهُوَ إِلَهُ فِي الدُّنْيَا السَّابِغَةُ
(وَهِيَ بَنُو الْعَصَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)

بَدْرُ الْهِنْدِيِّ إِلَى ظَهْرِ مَكَّةَ

٦٦- اختلف الفقهاء في حكم من بدر الهندي
إلى غير مكة كاليمن ، أو إلى مصر أو السودان
مختلفة ، وحكم المسح بها على النجاسات

الأنجاء الأول يرى أصحابه أنه من بدر
الهندي إلى غير مكة ، أو إلى أي موضع
غير هاتين المدينتين ، فمسح ما أتاه إلى الموضع
الذي عينه في السفر ، وتصومه هندي وحلم
الديبحة على أنصافه ، والمسكين من أهل ذلك
الموضع ، إلا أن يكون أهل كسراً ، فلا يرم القدر
ذلك ، لعدم حوز حبوب التذوق إليهم ، أو أن
يكون الموضع للغير ، فالمر ما لا يجوز التمره
لنفسهم أو الكيسة ، أو نحو ذلك ، فيمضيه
الكسار أو غيرهم ، ولا يجوز معه مسحه
كالتبر ، أو حمو ، أو أشجار ، قال به مالك
وأشبهه ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة^(١)

واستدلوا به ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

(١) حرمه المصنف ٢٤١/٣ ، وحكي في الحديث عن شرح
١٢٧/٢ من ١٠٣/٢ ، ورواه الطائفة ٣٢٧/٣ ، ورواه
للـ ١٤١/٣ ، ٢٢٣-٢٢٤ ، ورواه المصنف ، ٢٠٦-٢٠٧ =

مقدور على عهد رسول الله ﷺ أن يجرى
بيوته ، فأتى النبي ﷺ ، فقال : أتبي تطرد إلى
أنجر بدلاً من به ، فقال النبي ﷺ : هل كان فيها
وثن من أولئك الخنعية بعيداً قالوا : لا ، قال
هل كان فيها خير من أبيهم ؟ قالوا : لا ، قال
رسول الله ﷺ : أوفى بذلك^(٢)

وثمن من بدر في هندي إلى غير مكة ، في
خص من به مع قراءته دية اليك ، ويصان أن يحرم
النهم ، وهذه هي فسرته ، كما لو بدر التصدي
عليهم^(٣)

وروى اليهود في الشريعة أن عرق منافر علم
الهندي بنكته الذي سحر المسح به ، فكفاه سحر
شربه النهم على قراءته أنه^(٤)

وإذا بدر الهندي إلى غير مكة معه إطعام
مسكين البكة التي يساق إليه الهندي ، وإطعام
مسكين في سائر طاعة ، فالمر بالدار لو فقه به

- والمصنف ١٩٦/٣ ، والكافي ١٢٤/٤ ، ٢٠٦ ، والمصنف
٢٠٦/٣ ، ١٩٦/٣ ، ط ، ورواه المصنف ، ٢٠٦/٣ ، ٢٠٦/٣ ،
ط ، ورواه المصنف

(٢) حديث ما سبب أصحابه ، ورواه عن محمد بن
علي ،
المرجوع بورد ١٠٣/٢ ، ط (حسن) وسجع
إسناده ، من حديث في النجاسات (٢٤/٣) - ط (حسن) الكتب
الكتب

(٣) للمصنف ١٩٦/٣

(٤) الكافي ١٢٤/٤

(٥) حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن شرح لرواه ٢٢٣

ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «من نذر أن يصوم الله فلصمه»^(١)

ويقال من نذر الهدي إلى غير مكة قد التزم جماعة أنه يدلي بماء أو بغيره القوماء بما اشتره نذره^(٢)

الاتحاد الثاني عرى من دهر إليه أنه لا يجوز نذر الهدي إلى غير مكة ولا يجوز دفع الهدي إلا في الحرم ومن نذر الهدي إلى غير مكة فلا يفرغه شيء، ونفس له أنه يمشه إلى الموضع الذي عساه يذره أو بدكيه من ذلك الموضع، إلى هذا ذهب الحنفية، وجسهر الحنفية^(٣)

ومسندوا يقرونه تعالى ﴿نَذَرْنَاهَا إِلَىٰ آتِيَتٍ أَعْتَقِي﴾^(٤) ووج الدلالة من الآية أن الموضع الذي حل يبع الهدي فيه، هو الحرم، ومن نذر إلى بيت العتيق نفس حبه، وإما يركب اللهعه التي هو فيها، وهي الحرم، لأن عدم لا يراق في البيت^(٥)

١- حدث عن علي بن أبي حمزة قال: «...»
سورة ص: ٥٥

(٢) حجة المصنف ١٨٠٠٠، ورد المصنف ١٨٠٠٠

(٣) رد المحتار ٢٠٠/٢٠٠، وفتح المصنف ٢٠٠/٢٠٠، وموسم
تفسير فتح والإكليل ٢٠٠/٢٠٠، وشرح الزمخشري
ومنازل التنزيل ٢٠٠/٢٠٠

(٤) سورة الحج ٢٠٠

(٥) فتح المصنف ٢٠٠/٢٠٠، وفتح المصنف ٢٠٠/٢٠٠

يقالوا: «إلى الهدي إذا يكون قرباناً»^(١)
لكنه، رسول الهدي إلى غيره من المصنف^(٢)
وبالالهدي اسم يلقب على ما يهدي إلى
مكان الهدي، وهو الحرم، فإذا كانت لغيره فلا
لا تسمى بهذا الاسم^(٣)

وأما، فإذا نذر الهدي بغير مكة معصية،
ولا يجوز نذرها أو يذرها^(٤)، وهو عنه
أنه من نذر أن يصوم الله فلا يصومه^(٥)

نذر الهدي هو نعيه:

٦٣- اختلاف المصنف في حكم ما يلزم من نذر
نذر هدياً دون نعيه شيء^(٦)

الأنباء الأول يرى أصحابه أن من نذر
مطلقاً فلا يجزئه من الهدي إلا ما يجزئه في
الأنبياء (أو نضحته ٢٢ ٢٣)

إلى هذا ذهب الحنفية، ويرى أنه يجوز في
هذا المصنف شاة لأنها الأخر، وهذا ما ذهب
إليه لمالكه، إلا أنهم يرون أن أفضل الهدي مما
يؤخاره عنه، فإن لم تكن فبقرة، فإن عجز عن
ذلك فشاة، وهذا هو رأي الشافعي في الحنفية،

(١) مواهب المصنف ٢٠٠/٢٠٠، وفتح المصنف ٢٠٠/٢٠٠

(٢) رد المحتار ٢٠٠/٢٠٠، وفتح المصنف ٢٠٠/٢٠٠

(٣) مواهب المصنف ٢٠٠/٢٠٠

(٤) حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «...»

عن جرير بن عبد الله

ولو كان دجاجة أو بيضة أو كل متمول يسمى
ههنا ، سلمه ورد عن النبي ﷺ أنه قال في شأن
استكبر في الرواح إلى الجمعة ، من راح في
الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ، ومن راح في
الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة^(١) ، ومن
نصرت مثل ذلك وقتة بصدق عليه أنه أملي ،
يجري ، فمن ذلك في النذر للطلق ليهدي^(٢)

نذر طاعة لا يعطيه المانر أو عجز عنها بعد
قدرته

٦٤- من سار طاعة قسم يخطئ إداها ، أو
عجز عن أدائها بعد أن كان قادر أعزها ، لم يخطئ
لعمهها في حكم ما يدره ، وما يدره بهذا النذر
على أربعة مذاهب :

للذهب الأول ، يرى أصحابه أن من نذر ما لا
يطلق أبداً فلا يلزمه شيء بهذا النذر ، وكذلك
من نذر ما في وقت محدد عجز ، ذلك الوقت
وهو لا يعجز عنه ما يدر ، فإنه لا يلزمه أدائه في
هذا الوقت ولا صد ذلك ولا يجب عليه شيء ،
وهو حذهب المالكية^(٣)

(١) حديث من راح في الساعة الرابعة

نحرمه البهاري الفتح ٣٦١/١ طالقير ١/١
حديث أبي حمزة

(٢) رد المحتار ٣٢٩/٢ ، والذهب ١/٢٥

(٣) فتاوى الشهاب ١/٢٠٤ ، وصواب ١/٣٣

وماعليه جمهور أصحابه ، وإليه ذهب
الحنابلة^(٤)

ولسندنا بأن المطلق من الهدى ، يدور بحمل
على القهود في الشرع ، وقد صرف المطلق إلى
المعهود في الشرع ، لأنه عليه اسم الهدى ، كما
لو مدد في يدي ، وله يدومه والحال هذه صلاة
شرعية ، لا لمعوية^(٥)

ومأن الهدى في اللغة والشرع واحد ، وهو ما
يهدى إلى خسر من الإبر والبشر والجنم ،
وطلاق الهدى على غير هذه الأنواع هو من
قيل المأز^(٦)

الائتمام الثاني أنه يجري التثنية في هذه لفظة
ألق ما ينصرف به إلى الله تعالى من حسن ما
يهدى ، ويخرج من نذره بكل صحت ، حتى
الدجاجة والبيضة وكل ما يتمول ، لو فرغ اسم
الهدى عليه ، وهو قول للشافعي في القديم^(٧)
واستدلوا بأن ألق ما ينصرف به إلى الله تعالى

١- في المأز ٣٢٩/٢ ، ورد المحتار ٣٢٩/٢ ، رد المحتار
٣٢٩/٢ ، وصواب البهاري ٣٦١/١ ، والفتح ٣٦١/١
وشرح الزمعي ٣٢٩/٢ ، ورد المحتار ٣٢٩/٢ ، والفتح ٣٢٩/٢
وبهذه الصلح ٣٢٩/٢ ، والفتح ٣٢٩/٢ ، والفتح ٣٢٩/٢
١٢٢/٢

(٢) مجلة اصباح ٩٣٢/٨ ، والفتاوى ١٩/٩ ، والفتاوى ١٩/٩

(٣) فتح المرق ٣٢٩/٢

(٤) رد المحتار ٣٢٩/٢

وَأَسَدُوا بِقَوْلِهِ نَحْمَلُ ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ
نَفْسًا شَيْئًا مِنْهُ ﴾^(١)

وَقَارِي عَنْ عَائِشَةَ وَصِيَّائِهِ عَنْهَا أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنْ بَدَأَ بِصَبْحِ النَّاسِ
مِطْلَحُهُ ، وَمِنْ بَدَأَ بِعَصَايِهِ فَلَا يَصْعَدُ^(٢)

الْحَبِيبُ الشَّقِي بِرَأْيِهِ مِنْ دَهَبٍ إِلَيْهِ أَنْ مَنْ
يَدْرِي مَا لَا يَطِيقُ الْوَفَاءَ بِهِ ، أَوْ يَجْعَلُ عَنْ الْوَفَاءِ بِهِ
عَوْنَهُ يَجْعَلُ الْوَفَاءَ بِهِ تَقْطِيرَ بَادٍ خَلْعِهِ ، بَابُ هَذَا
نَحْبُ الْخَفِيَّةِ ، وَيُرْوَى أَنَّ مَنْ يَدْرِي حَيْثُ مَا يَجْعَلُ
هَذِهِ ثَمَرَتُهُ الْخَفِيَّةُ عَنِ بَقْوَةِ مَنَ ^(٣)

وَأَسَدُوا بِأَنَّ التَّوْبَةَ مَا لَا يَطِيقُ بِالْتَّوْبَةِ
مَعْتَبِرُهُ ، لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِهِ عَدَّ يَزِيدِي قَبْلِ إِهْلَاكِ
التَّوْبَةِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ^(٤)

وَيَأْتِي الْوَفَاءُ بِمَنْ ، فَتُؤْخَذُ لَهَا بِجَدِّ عَدِّ إِهْلَاكِ
الْوَفَاءَ بِهِ ، فَأَمَّا عَدِّ التَّوْبَةِ لِمَنْ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ
تَقْطِيرُ ، وَتِلْكَ بَادٍ خَلْعِهِ ، لِأَنَّ الْخَلْفَ بِمَوْتِ
مَقَامِ الْأَمْرِ ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي اسْتِمْعَالِ تَوْبَةٍ
عَنْ عَدِّ النَّفْسِ فِي الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَكُونُ عَدِّ عَدِّ
الْأَكْرَامِ فِي الْعَمَلِ ^(٥)

(١) سورة البقرة ٢٨٦

(٢) حديث من تقدم ذكره يفتح الله
سبحانه وتعالى (١٠٤)

(٣) رد المحتار ٣٠٧ ، وشيخ الإسلام ٢٦٠٩٥

(٤) رد المحتار ٣٠٧ ، وشيخ الإسلام ٢٦٠٩٥

(٥) شائع الصنيع ٢٦٠٩٥

الْحَبِيبُ الْخَالِثُ نَحْبُ إِلَيْهِ الشَّقِيَّةِ ، وَيُرْوَى
أَنَّ مَنْ يَدْرِي صَلَاةً وَصُومًا أَوْ عَيْتَالًا فِي وَقْتِ
مَعِينٍ فَيَجْعَلُ عَنْ أَذْنِهِ هَذِهِ الطَّرِيقَ فِيهِ ، فَرَمَهُ
تَقْطِيرُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَدْرٌ بَلَاءٍ خَيْرٍ عَنْ هَذَا
نُوحَتِ الْمَعْنَى ، وَإِنْ يَدْرِي حَيْثُ مَا يَجْعَلُ بِهَا سَقَطَ
عَنْ الْبَدْرِ مَا دَمَ مَعَهُ ، فَإِنْ أَسْرَعَ يَدَّ دَنَتْ وَجِبَ
أَعْلَاهُ ، وَإِنْ تَوَدَّ حُجَّاجًا مَنَ مَحْبُوبَةٍ فَسَمِعَهُ
مَرَضًا أَوْ حُجَّاجًا فِي الْإِحْرَامِ ، فَلَا عِضَاءَ عَلَيْهِ .
وَكُلُّهُ لَا عِضَاءَ لَوْ كُنَّ مَعْصُورًا وَفِي سَلَاةٍ
مَرَأَتِهِ الْعِصَّةَ ، وَلَمْ يَجِدْ لَهَا حَتَّى مَضَى إِلَيْهِ
الْعِصَّةَ ، فَإِنْ مَضَى مِنْ عَدِّ الْإِحْرَامِ يَدْرِي
الَّذِي قَصَعَ بِهِ الْمَشْهُورَ وَجُوبَ الْقَضَاءِ ، وَكَذَلِكَ
الْحَكِيمُ إِنْ اسْتَمَعَ حُجَّاجًا فِي دَنَتْ الْعِصْمَةُ بِعَدِّ
الْإِسْلَامِ ^(٦)

وَأَسَدُوا بِأَنَّ الصُّومَ وَالصَّلَاةَ يَجِبَانِ شَرْعًا
مَعَ الْعَجْرِ ، وَأَنْوَاجُ بِالْبَدْرِ كَأَنَّ الرَّاحِبَ بِالشَّرْحِ ،
فَلَا تَرَى حَجْرَ التَّوْبَةِ عَنْهَا فِي وَجْهِهَا عَلَيْهِ .
وَلَهَا بِمَرَمِهِ قِصَاصًا هُمَا إِنْ عَنِ وَلَقَدْ بَلَاءُ ،
بِخِلَافِ الْحُجَّاجِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ ، إِلَّا عَدُّ وَحْدَةً
الْإِسْلَامِ ، سِوَاهُ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ
حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ خِجَّةُ الْمَوَدَّةِ ، قَصَّ اسْتَطَاعَهُ
فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، إِنْ مَعَ ذَلِكَ مَنَعَ يَدَّ
تَحْكُمُهُ مِنْ ذَلِكَ ، لَا يَسْتَوِيهِ فِي دَمِهِ بِشَكْنِهِ هَذَا .

(٦) رد المحتار ٣٠٧ ، وشيخ الإسلام ٢٦٠٩٥

شائع الصنيع ٢٦٠٩٥ ، رد المحتار ٣٠٧

الكسوف، لأنه نذر عجز عن الرفع به، فكان
الواجب فيه كعلامة بين، كسوف الشمس، ولأن
هو حب النذر موجب اليمين إلا مع إمكان الولادة
به إما كان قرية^(١)

ومسند لؤي بن ربيعة عن عتبة بن غزاف قال
النبى ﷺ عن أخته نه سرب أن نسر حاجة غير
مختصة، فقال له النبى ﷺ: أمره فليس حصر
وتتركب وتكسر ثلاثة أيام وفي رواية أخرى
هو لله تعالى لا يصح شقاء أحدك شيئاً،
فلتحج ذاكبة، ولتكفر عن يمينها^(٢)

ويأتي مذق عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
رسول الله ﷺ قال: من نذر نذراً لم يسهبه
عكس منه كعلامة بين، ومن نذر نذراً لم يسهبه
فكفارة كعلامة بين، من نذر نذراً لا يطيقه
فكفارة كعلامة بين، ومن نذر نذراً أطاعه فلهب
به^(٣)

وقالوا: إن النذر حكمه حكم النجس،
وموجب النذر هو موجب النجس، لا مع إمكان
الوفاء به إن كان قربه، فإن كان معجوراً عنه

بمخلاف ما إذا لم يتمكن النذر من أنائه، فكل
عرض له بعد ذلك وقيل لمكانه من الأداء ما يمتنع
فيه، لأن مسدود مسلكه في ذلك لعدم، ونسب
بممكن النذر منه^(٤)

الذهب الرابع يرى من ذهب إليه - وهم
حنابلة - أن من نذر أداء الصيام أو الصلاة أو
الاختلاف أو الطواف أو غيره، فلم يظفر أداءها
أو عجز عنه عجزاً لا يجر رواله فعليه كعلامة
بين، وإذا كان عجزه عن ذلك مرجو أو روق،
انظر رواله، وأتى ما يجب عليه بالنذر، ولا
ثمره كفارة في هذه الحالة، فإن نذر حبة لرمه
صحيحاً كان أو معصوباً، إلا أنه يجب عليه في
حالة القصد من يجمع عنه، وإن أطلق البعص
أنه به وكفر لباقي -

واستقروا بسبب نذر صاماً فحصر عنه، وعصا
إذا كان يلزمه مع كفارة النذر إطعام عن كل يوم
مسور صياماً لا غروي عن أحمد أن النذر
يرمه أن يظلم عن كل يوم صوم صيامه مسكناً،
كما هو الحال ليس عجز عن صيام رمضان،
وهو ما عليه المذهب، وذلك لأن النذر من
كلام الأكفمين يحمل على تعهد شرف، وعلى
الرواية الثانية عنه أنه لا يلزم النذر شيء عجز

(١) اللسان ٩/١، والكافي ١/٢٦٨، ٢٦٩، وكشفه
الفتح ١/٢٨٩

(٢) حبيب امره فليس حصر

حبيب يمينه لا

(٣) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ

حبيب يمينه (ق) ٢٤

(٤) روضة لطائف ٢٣٦، وهاية الحاج ٢٤١، ٢٤٢، وروى
الفتح ١/٥٥٥

الوفاة أو الولي) لئلا يهين سيرهم، وحماد
ابن أبي سليمان وعمود الطويل، وأناسي،
وعثمان الأبي، وبراهيم الحمي، وأبيه ذهب
الختية، واللكية على المشهور، والشاذلية^(١)
وسند إبراهيم من وجوب عليه الحج، والفرغ
من قبل التمكن من الأداء، سقط عنه ما يجب
عليه، كما لو هلك الثمن قبل التمكن من
إخراج الزكاة^(٢)

وإن الحج عبادة بديهية، فتسقط بموت من
وجبت منه كالمصداق^(٣)

وبما أحج عادة، وكل ما كان كذلك فلا بد
فيه من الاحتياط، وتختلف في الإحصاء، دون
الموت، لأشياء جبرية، والإحصاء شرع ابتدائي
ولأن الحج فعل مكلف به، ورد سقطت الأفعال
بالموت، فصار الحج كأنه سقط في حق الدنيا،
فكانت الواجبة له بحج به عنه تسقط، وهذه
الوجه مبني على الثالث^(٤)

بعد وجه ما يلزم عند البحث في الوجه^(٥)

لموت غير فعل الطاعة المتلذذة^(٦)

من طرأ منعه له تعالى ومات قبل فعله،
إما أن يكون ملزمه حجاً أو حجاجاً أو اعتكافاً أو
مسافراً أو مطلقاً، أو غيرها، وتخصيص ذلك
بما يلي

أولاً: موت من نذر الحج قبل أدائه

من نذر الحج ومات قبل أدائه، إما أن يكون
موته قبل تمكنه من أداء الحج، أو بعد تمكنه من
أدائه، وله بوجه

أ- موت من نذر الحج قبل تمكنه من أدائه

٦٥- اشتبهت المعصية في حكمه من مات قبل
تمكنه من أداء الحج، يترتب وجوب عليه بالشر، لأن
مات قبل حج الناس من ماله، وجوب، وذلك
على التمامين^(٧)

الافتقار لأول: يرى أصحابه أن من لم يتمكن

من أداء حج الواجب عليه، حتى مات فإنه
يسقط عنه، ولا يلزمه شيء إلا إذا أوصى به، فإن
وصى به حج عنه من ثلث ماله، لا يجب على
الموت أو الولي أن يأمر بالحج عنه ماله، أي نذر

(١) طهر النحر ٢٢٠-٢٢١ عنه أعمده، مسرق

(٢) ١٤٠-١٤١، شرح معاني الآثار ١٥٠-١٥١

والموت، لا يجب عليه الحج، لا في الكل ٢٢٠-٢٢١

(٣) ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٢-٢٢٣، وأنفس ٢٢٢

(٤) ٢٢٠-٢٢١

(٥) ٢٢٠-٢٢١

(٦) ٢٢٠-٢٢١

(٧) ٢٢٠-٢٢١

(٨) ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٢-٢٢٣

كان علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ففصلا الله
والله اعلم بالصواب^(١)

وقالوا: اي اخرج النبي ورجل علي محمد
التنذر، حسن اسطر عديده فذبحه اليه، فلا
سقط بموت كليلين اسطر ورجل عديده، وولاه
الحج لتدور فيه لسمير في قصة المادور ورجل
الولاء به تكاد من جميع ما ترك كفتين
الآدمي^(٢)

ب - موت من نذر حج بعد تمكنه من
أذنه ولم يؤده حتى مات

٦٦ اسلف الفقهاء في حكم من مات بعد ان
تمكن من أداء الحج الذي أوجبه على نفسه
بالتنذر، إلا انه لم يؤده حتى مات، وذلك على
مذهب

للشعب الأول يرى أنه لا بد من أدائه
بعد تمكنه من أدائه اخرج الواجب عليه بالتنذر،
فإنه يقضى عنه من تركه، بأن يخرج من جميع
مائه ما يؤدى به ذلك هو، سو أو ليس به أو لم
يؤد به، ولا يسقط عنه موته، وروى هذا عن ابن
عباس، رأي هريز رضي الله عنهم، قال به

الاجماع الثاني، يرى من ذهب إليه أن من نذر
حج ولم يتمكن من أدائه حتى مات، عليه
بمخرج من جميع ماله ما يحج به عنه، وإن لم
يوجد من بطون ما يخرج عنه، سو أو ليس بذلك
أو لم يؤد به، وروى هذا عن ابن عباس، وأبي
هريز رضي الله عنهم، وهو قول سمير بن
جبير، عطاء، وطائفة، والاضحاح، والحسن
البصري، والثوري، والأدرعي، وهذا من
ابن أبي ثعلبة، وسبحان، وإليه ذهب الجائز^(٣)
واستدلوا بقوله تعالى ﴿مَنْ بَعَثَ وَهَيْئًا
يُؤْتِي بِنَآءٍ أَوْ فَنَاءٍ﴾^(٤)

ويأورد من ابن عباس رضي الله عنهما
قال: أتت رجل النبي ﷺ بماله إن أعني
بذبح أن نحر، أنها ماتت، فقال النبي ﷺ، لو
كان عليها دين أكنث ما فيه؟ قال نعم، فقال
منعني الله بهو احسن بالصواب^(٥)

وتأيد من ابن عباس رضي الله عنهما على
امرئته من جهته جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت
إن أمي غلبت أن نحر، فلم تحج حتى ماتت،
أدأجج عنها؟ قال نعم، فحجني عنها، أرأيت لو

(١) علي ٢١٢/٣، ومحمد ٢٣٦/٢، ٢٩٢

(٢) سورة ١٠

(٣) حديث ابن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ، ومحمد ٢٣٦/٢، ٢٩٢

(٤) سورة البقرة ١٦١، ٢٣٦/٢، ٢٩٢

(٥) حديث ابن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ، ومحمد ٢٣٦/٢، ٢٩٢

آخره الحديث، ٢٣٦/٢، ٢٩٢

(٦) علي ٢١٢/٣، ومحمد ٢٣٦/٢، ٢٩٢

لو كان على أمك دين أكنث فاصيته؟ انقضوا لك
فأخذه يحيى بالرقاد^(١)

ومما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال إن
أخي مذبذب فاحججني، فقبحه، فسألت: فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لو كان عليها دين أكنث
فاصيته؟ قال نعم، قال ناقضوا له فهو أحر
بالفصاء^(٢).

ومما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
أن امرأة أتت النبي فقالت إن أباي مات وعليها
حج، أأحججها؟ فقال هل كان على أمك
دين؟ قالت نعم، فأتى فما صنعت؟ قالت
نقضته عنها، قال فإله خير عزمك، سحبي
عن أمك^(٣).

ومما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه
قال إذا مات وعنده ثمن قضى عنه ولله^(٤)

الحبس البصري، وطاوس، والنسري،
والأوزاعي، والضحك، وعبد الرحمن بن أبي
ليلى، وإسحاق، وسعيد بن المسيب، وعطاء،
وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة، والثمامية، ويروون
أن النبي لم يحدث ما لا يحجج منه النذر ولا
يلزم الإرث الحج عنه، لكن يستحب له لقائه
عنه، فإن حج عنه الولد نفسه أو أبا له من
يحج عنه أجراً عن الحج الواجب على ميت،
والى هذا ذهب عامة العلماء^(٥).

واستدلوا بقوله تعالى ﴿مَنْ يَمُوتْ يَدِينُ﴾
يُوحَىٰ بِهَا لَوْ تَعْلَمُونَ^(٦)

ومما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما
استسنى سعد بن حبان الأصبهاني رسول الله
ﷺ في من كان على أمه، فوجد قيل أن
نقضه، فأخذه أم بهصية^(٧).

ومما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت
إن أباي مات وعليه حج، فلم يحج حتى مات،
أأحجج عنها؟ قال نعم حجتك عنها، أو أوتيت

(١) الترمذي ١٠٩٧، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢،

أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولا يحج أحد عن أحد، قال عبدالله، ولو كنت أفضل ذلك لصعدت وأهدت^(١)

ويقال لحج عمادة بدعوة فتسقط يموت من وجب عليه كالصلاة^(٢)

ويقال أسيه شرط جراه القيادة، ينحصر له المكلف بها احتلوا منه، فظهر احتيازه الطاعة من اعتباره بالمعصية، الذي هو المقصود من التكاليف، وفي الوارث من غير أمر التخلي بالأمر والنهي لا يعنى حبيزه، بل إنه لما صاب من غير نهي ولا أمر فقد تحقق معصيته، بحروجه من ذلك التكبى، يعبر امتثال لما كلف به، وهذا يعبر عليه موجب المعصية، فليس فعل الزور التمثل لأمره، فلا يسقط به الواجب كما لو تبرع به حال حياته، ومن ثم قيل المقصود من حقوق الله تعالى في الأفعال، لأنها التي تظهر الطاعة والامتثال، وقد سقطت الأفعال كلها بالوفاة، ثم ظهر صاعته بها في ذلك التكليف، فكان الإيصاء بالمال الذي هو

وقالوا، إن الخج الذي أوجبه الله على نفسه حق ربه في حال الحياة واستقر عليه، وهو ما أخذ منه الثبابة، فلم يسقط بموت من وجب عليه كغير آدمي^(٣)

واستدلوا، كذلك بأن هذا الحج الذي استقر في سنة سائر بني هبب الوصاية، فكان من رأس مال تركته، كغيري لأنمي^(٤).

فذهب الشافعي: يرى من ذهب إليه أن من مات بعد أن تمكن من الحج الواجب عنه بالندرة ولم يؤده حتى مات، فإنه يسقط عنه بموته، إلا أن يوصي بأدائه عنه، من أو وصي به حج عنه من ثلث ماله، ولا يجب على ربه أن يأمر بالحج عنه من حال معصه، قاله الشافعي، والشافعي، وابن سيرين، وحماد بن أبي سليمان، وحميد الطويل، وداود بن أبي هند، وعثمان بن عيسى، وإليه ذهب الحنفية، والذالك^(٥)

واستدلوا بما أورقنا من أن عمر رضي الله عنهم أنه كان يقول: لا يصلح أحد عن

(١) الحسن ١٠٩/٢، وطوسي ٢٤٢/٣

(٢) الحسن ١٠٩/٢

(٣) رد المحتار ١٦٩/٢، ١٦٩، وفتح القدير ٢٦٠/٢، صفة القضاء ١١٠-١١٠، شرح الحرشي ٢٦٠/٢، وشرح مع الجليل ١٤٠/٢، برصوب الجليل والفتاوى والفتاوى ٣/٣، وجامع المسعودي ١١٦/٢، ١١٦، وطوسي ٢٦٠/٢

(٤) أو الأصل أحد من أحد ولا يهدم أحد من أحد ولا يحج أحد من أحد

فرد من فكر كفاي في الموضع الذي يباحث فيه للشيخ ١٢٥٢/١، في التمهيد إلى خبر الحرشي

(٥) طوسي ٢٤٢/٣

متملق الأفعال، مبرح محسن يسعد به عبير من
 يذوق

ثانياً موت من نذر الصبي وقبل أدائه

٢٧ - اختلف العلماء في حكم من مات وعنه صبي مأمون، فذهب بعضهم إلى أنه يرد عليه ما مات عنه، وإلا فلا يرثه شيء.

انصب الأول ترى انصبته ان من صاب
 وعنه صاب صاب فلا يصاب منه داء يصيب عنه
 وفيه نكاح حل به من صاب روى همام عن
 عمه وعيشة رضى الله عنه منهم وهو عوى
 الحسن البصري والزهري وفيه ذهب الحنابلة
 إلى ان من صاب البحر وهو صاب النصاب السور
 من الله ان يتركه ان كان له داء وهو له يوحى به
 فلا يرد له داء يخرج عنه داءه وتجاووز
 فقط بل ان يصرح بوليته بها فانه جاز وأحرث وهو
 ان كان لا يفرق النصاب صحبة غيره عند القدر
 من يد النصاب في ثناء مريض أو مبرأ واستمر
 مريض أو مبرأ إلى أن صاب فلا يرد عنه شيء
 لأن المبرأ ليس له حصة صحبة في التزام أدائه
 انصوب حتى يبرأ ووك انك انما لا يرد
 انصوب حتى يبرأ ووك انك انما لا يرد
 انصوب حتى يبرأ ووك انك انما لا يرد

واقام المذبح ولول يوم واحد ويومين في مهدي
فلما لزمه جميع ما ذكر حبه على نفسه في قول أبي
حججه وأبي يوسف ، لأنه بعد الفرس أو إلقائه
بمصر كما ورد في الخبر ، إذ الصحيح أنه قد مضى
شهر عدت بعد يوم ربه صوم جسم الشيخ

[illegible]

وعلیہ اللکیتہ ان من مات قبل ان یقوم
وجہ علیہ الشتر ، اطلعہ وہ ولہ من ثلث
برکۃ ہاں گناہ ، سرگتہ ہاں لہوسی ان یومی
شہ ، ویشوہ : الإحصام عنہ من وعلیہ اصیام
سبور ہو لو ، شافہی فی مدعہ الجدید ، وحو
شہر قوت واصحبہا عند جمہور اصحابہ ،
سواء وشیء یقولہ یومی بہ ہذا کا کہ
من مات بعد التمسک من الإحصام ولم یقوم حتی
مات ، وہم إذا مات قبل التمسک من الصیام فلا
صیام ولا یقیمہ ^۱

١. ودفعت له من ماله ١٠٠٠ ريال
٢. ودفعت له من ماله ١٠٠٠ ريال
٣. ودفعت له من ماله ١٠٠٠ ريال

عهم^(١)، بعد أن روت عن النبي ﷺ حديث الصوم عن الميت وهو أنه قال: «ميت مات وعليه صيام صام عنه وجهه^(٢)»، وشيئاً الراوي عن خلاف مرويه بمنزلة رويته بالسخ ونسخ الحكم يدل على إخراج ساقط من الاعتبار، وهذا مفيد لشرط في القياس أنه لا يكون حكم الأصل منسوخاً، لأن النسخة لا يجمع مع، وسنح الحكم يلتزم بطلان اعتناؤه، إذ لا يكاد يعتبر بالمتبر ثوبت حكم عن وجهه، ومخر روي عنهم من المصداقية مثل ذلك عمر رضي الله عنه^(٣)

قال الإمام مالك: «لم أسمع عن أحد من الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم» بعبارة، أن أحداً منهم أم أحداً أن يصوم عن أحد، ولو يصوم عن أحد، وهذا مما يزيد التسليم وأنه الأمر الذي استقر عليه الشرح آخر^(٤).

وأصنعوا، إن الصوم عبادة بديلة لا بد خلها آتية في حال العبادة، فكذلك لا تذهبها بعد

والمستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم بدأ من حصة^(٥)».

وحكى الإمام مالك وناوردي إجماع الصحابة على أنه لا يصام عن الميت ما وجب عليه من الصيام، ومخر روي عنهم ذلك ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد»، بعد أن روى عن النبي ﷺ حديث الصوم عن الميت وهو: «أن من تسألت رسول الله ﷺ عن صيام متبر وماتت أمه قبل أنفاته، فأمره أن يصوم عنها^(٦)»، وسه أيضاً عاتقه رضي الله عنها أنها قالت: «لا تصوموا عن موتاكم وأصنعوا

- وحاشية المصدر عليه ٥٣/١، ٥٤/٢، والمطابق ٤٠٨/٦، والموسوع ١٩٧/٨، ورواهه تطهير ٣٢٢/٣، ومخر الشرح ٤٣٩/١، ورواهه: «لم يص ٥٤٦/٦»، ومصدر الفهرست ٥٩/١، وشيئاً الراوي على صحيح مسلم ٢٦/٨، والشمس ٢٦/٢ - ١٣

(١) حديث الأصبني أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد.

(٢) أخرجه الشافعي في السنن الكبرى ٢/٢٧٥، ومخر القصب المصنف.

(٣) حديث الشافعي سألت رسول الله ﷺ عن صيام متبر.

(٤) أخرجه مسلم ٨٠١/٦، ومخر جبر الصبي.

(١) أخرجه: «أمر مراه من ماتكم وأصنعوا عنها» مخر حاشية القصب، قسم، مسند لكبير ٢٥٢/٦، ط (المطابق).

(٢) حديث: «ميت مات وعليه صيام صام عنه وجهه» أخرجه الشافعي (الشرح) ١٩٢/٤، ط (المطابق) ومخر ٣/٢، ط (مخر).

(٣) شرح الفهرست ٨٠/٢.

(٤) المصدر السابق.

الوزير قال إن بقية عن الدكتور خاضع بعد ذلك
تذكر من الضياء ونسبهم ، فأما من باب فر
إمكان الضياء فلا بد من لا يلزم عنه ، وقال
معه ومعه من هو ، إن الثابت لا يلزم
قضاء ، إن الثابت على ، يجب إذا كان غير
ماني ، أو كان مالياً ولم يترتب له إلا بقضي
منه قدر ، إلا أنه يستحب لم يترتب قضاء عنه .

والذي هذا ذهب القابلة، ويردونه لأنه لا يجيب
عسى أن يصرح عن ذلك. إن لم يجلب
ثمرة، إلا أنه يستحب له جلب على ميل القابلة
له والمروءة لتفرغ منه، والآخرة - كما قيل
لن يدا - أن يصرح بالفرع والفرع، فإن قصده
عنه عبرة لأخيه، كما لو فشى عنه دنه، فإن
حلف بوجهه وجب عليه النذر عنه، كقصصه
التي يستحب للولي أن يصرح من الغيب
بفعله، لأنه أحبط لشره، دمه لئيب، فإن لم
يفعل وجب عليه من شره أن يصرح من مومعه
عن كل يوم طلبه مسكين، لأن ذلك فضيلة،
ويجوز صوم عم الولي - و - وأدبه، الولي أم
لم يأت

الموت كالصلاة . وهذا لأن معنى في الصلاة
كونها شامعة على الله ، ولا يحفل ذلك بآداء
بالحق فيه ، ونكر بينهم عنه كما في يوم مكنة .
لأنه مع الناس من آداء الصوم في حبه ، مقوم
لغيبه فلهذا ، كما في حق الشح الثاني "
وقد قيل كذلك ان الصيام عطف ، ونكر ما
كان كدب فلا بد منه في الاحتياط ، وذلك في
الإحصاء ، ودون الثرائه ، لأنها حصرية ، ثم هو يبرح
إساءة ، لأن الصيام محض مكف به ، وبها ، سقط :
الأفعال بخوف ، فعبارة الصوم كالمه سلف في حق
السيا . مكاتب لم تبت بآداء الصلوة في حق "

الذهب الثاني يور من ذهب إلى الذهب
 حاتم وعبد الحميد مدور ، فإن وليه يصره ، عده
 سواه كروسيه أو سم يور به ، وروي هذا نحو ابن
 عباس رضي الله عنهما وغير هؤلاء الثقات
 سعد ، وأبي عبيد ، والفرزدق ، وأبي
 وحده ، أبي سفيان ، وموسى ، وفائدة
 وغير ذلك لا ، لا يور في مدحه القديم حرم
 النور بصحته ، وإنما في القول بصحته
 مدحه من مدحه أصح ، أن لا يور ، لأن

(١) جمهورية العراق، ٢٧ آذار / مارس ١٩٦٤، ص ١٠٨٣.

[illegible]

۹. ۷. ۲۰۰۳، کتاب: *تجارب و تفکرات*، نشر: خوارزمی، تهران.

۵۹/۶۹: ر.م. اسكوي مني حبيب و محاسن

2479, 74, 8

(١) الجود، الفاء، الميم واللام من المعاني العشرة

١٣٩١ / ١٠ / ١٠

17

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

قاصيه عنها؟ قال نعم، قال: فبين الله أحن
أن يقضى^(٦٦)

وباروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر صوم شهر
وعليه صوم من رمضان؟ فقال: أما رمضان
فيطعم عنه، ولما نذر بصام عنه^(٦٧)

ويان الصوم من مباحات اليدبة التي لا تقبل
القبالة، إلا أن التعرق بين النذر وغيره، أن يذهب
بدخل العبادة بحسب جودتها، والنذر أحق
حكمًا من الواجب بأصل الشرع، لكونه يقتدر لم
يجب بأصل الشرع، وإنما أوجب النذر عن
معه^(٦٨)

باب موت من نذر الاعتكاف قبل طهره

٦٨- اختلف الفقهاء في حكم من مات وعليه
اعتكاف مندور لم يعبه حتى مات، وذلك على
تجديد ثلاثة

الاعتكاف الأول - يرى أصحابه أن من مات

(٦٦) حديث ابن عباس رضي الله عنهما صوم شهر

أخرجه مسلم (٨٠٤/٦) ط عيسى الحلبي.

(٦٧) أخرجه ابن عباس رضي الله عنهما صوم شهر

وعليه نذر صوم شهر

أخرجه البيهقي مسند أبي بكر بن عمار (١/٢٥٧)

ط. دار الحديث

(٦٨) مختصر ١/٢٥٧، وكشاف الشافعي ٢/٢٣٥

واستدلوا بما ورد عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله ﷺ قال: من مات وعليه صيام
بصام عنه وليه

وباروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه
قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ:
ماتت امرأة من بني نضير، وعليها صوم
شهر، فأوصى بها؟ قال: لو كان عني
أهلك من خفيستيه أكان يؤذي ذلك عنها؟
قالت: نعم، قال: فصومي عن أمك^(٦٩)

وباروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه
قال: سمعت امرأة من بني نضير، إن أمها
أله أن تصوم شهرًا، فأوصى بها؟ قال: لو
أن تصوم، فبما كان ذلك مباحًا لها إما أحبا أو
أبشها إلى رسول الله ﷺ ما خيرته، فقال
صومي عنها^(٧٠)

وباروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال: سمعت رجلاً من بني نضير، فقال: يا رسول
الله ﷺ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، فما نصيبي
عنها؟ فقال ﷺ: لو كان عني أمك مني أكن

(٦٩) حديث ابن عباس رضي الله عنهما

أخرجه مسلم (٨٠٤/٦) ط عيسى الحلبي

(٧٠) حديث ابن عباس رضي الله عنهما

أخرجه البيهقي مسند أبي بكر بن عمار (١/٢٥٧)

ط. دار الحديث

وإنه لما جاز الصيام عن نيت ما وجب عليه بالندر ، فإنه يجوز لا احتكاف عنه كذلك ، وذلك لأن كلاً من الصيام والاحتكاف كف ومنع^(١)

الاجزاء الثاني يرى من ذهب إليه أن من صام وعليه احتكاف مندور يطعم عنه ، ولا يعتكف عنه ، وهو قول الشوري ، ومذهب الحنابلة أنه يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة إن أوصى ، سائر ثلث ، ويجوز الوارث على إخراج الفدية في هذه الحالة من ثلث الفتركة ، وإن لم يوصى فلا يجبر عليه الوارث ، وهذا إن كان إيجاب الاحتكاف عليه بالندر في حال الصحة .

وأما إذا كان مريضاً حين يندر الإحتكاف ، ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه ، لأن امرئ ليس له فقه صحيحه في وجوب أداء الإحتكاف ، وإن صبح يوماً ثم مات أطعم عنه عن جميع الأيام التي سار الإحتكاف فيها في قول أبي حنيفة وفي يونس ، وقال محمد بن الحسن يطعم عنه بعدد ما صبح من أيام ، وهو نياس ملحق المالكية

وعليه احتكاف مندور وإن وليه يعتكف عنه ، روي هذا عن أبي حمزة وابن عمر وهانسة رضي الله عنهم ، وقيل به الأوزاعي ، وإسحاق ، وهو لعله لبني السامي ، وإنه ذهب إلى نفسه ، إلا أن احتكاف الولي من بيت ليس واجباً عليه ، وإنما يستحب له فعله عنه على سبيل الصلة له ، والأولى أن يقضيه عنه وارثه ، لأن قضاء عنه غير الوارث أجراً للندار ، كما لو قضى عنه دينه ، وقد انفرد شبهه بالندس ، لأن ما يقضيه الوارث تبرع منه ، وغيره مطلق في الثلث^(٢)

واستدلوا بما روي عن عمر بن عبد الله رضي الله عنهما أن سعد بن عبيدة السلمي رسول الله في بدر كان على أنه فنويص قبل أن يقضيه ، فالتزم رسول الله ﷺ أن يقضيه عنها فكانت سنة بعده^(٣)

وقد روي عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن أنه يندرب احتكافاً لمات ولم يعتكف ، فقال لعمرته ابن عباس من ذلك المال احتكف عنها وصم^(٤) .

(١) أصبح ٢٧٤/١ ، ٥٢٦ ، ومعني الفتاوى ١/ ٢٩٤ ، ورواه
أصحاح ١/ ٥٧٢ ، والفتاوى ١/ ٣٤٢ ، وثبات الفتاوى
٣٣٦ ، ٣٣٥/٢

(٢) حديث ثابته بن سعد بن عبيدة السلمي رسول الله ﷺ .
سيرة نجرية (ص ٦٦)

(٣) ثم عبيدة بن سعد بن عبيدة السلمي يندرب احتكافاً . . .

= لمصرجه د . خازن في نصف ١٦/ ٣٥٣ ط المجلد
السادس
(١) معني الفتاوى ١/ ٢٣٩ ، ورواه الفتاوى ١/ ٥٧٧ ، وثبات
أصحاح ١/ ٣٣٦

الأم وغيره^{۶۱}

ولست بدو بأنه لم يرد عن الشارع ما يقيد جواز الاعتكاف ضمن مثل وعليه الاعتكاف مندور ، ولا يجرئه القيد على حد الاعتكاف ، لعدم ورود ما يدل على إجزائه القيدية عنه^{۶۲}

وأما موت من بلغ الصلاة قبل أتمائها

٦٩- اختلف الفقهاء في حكم من مات وعليه صلاة مندورة ، لم يؤده حتى مات ، وذلك على المذهب

الأجته الأول يرى استحبابه أنه من مات وعليه صلاة مندورة لا يجوز لغيره أن يغيره فعلها عنه ، ولا سقط عنه القيدية ، ما شأه ركعتي الطواف ، فأنه قد فصلت عن الميت الذي يحجب لو يقتص منه إن قبل مجوار لثبته فيه ، إلى هذا ذهب أئمتنا ، وهو مشهور مذهب المالكية ، ولا ينفذ بعدهم وصيته بالاستحاضة عليها ، وهو مشهور مذهب الشافعية ، ورواية عن أحمد ، وقد حكى العيني إجماع الفقهاء على أنه لا يصلي أحد عن أحد ، ونقل القاصي عباس لأحماص على أنه لا يصلي

في تعبدات السنية ، وهو رواية عن الإمام الشافعي ، ويظن أن الرواية ربما لهذه الرواية عن اعتكاف يوم بيته مد^{۶۳}

ولست بدو بأن الاعتكاف فرع عن الصوم ، وإن كان الصوم الذي وجب على الميت بالارثي في عبه القيدية ، فكذلك الاعتكاف يجري منه ذلك ، أو هو^{۶۴}

وبأن الاعتكاف هو ، وكل ما كان كذلك فلا يقدح فيه من الاعتكاف ، وهذا يظهر في الإيهام قرب الودثة ، لأنها جبرية ، ولأن الاعتكاف عن أبي مريح أشد ، لأنه فعل مكف ، وقد سقطت الأسماء كلها من وجب عليه ذلك ، فلهذا الاعتكاف كأنه سقط في حق الدنيا ، فكأن الوصية بأداء القصة عنه يبرعاً ، يعتبر من ثبت أثره^{۶۵}

الأجته الثالث يرى استحبابه لمن مات وعليه اعتكاف مندور ، ولا يفتكف عنه ، ولا يحرقه ذلك ، ولا يظن منه ولا يسقط عنه الاعتكاف بالعملية ، وهو مشهور مذهب الشافعية ، والمعروف من مصمم الشافعي في

١. فتاوى ١١٩/٢٣٣ ، راجع إلى ١٢٣/١٢٣

والصوم ١٢٣/١٢٣ ، والميت ٢٣٠/٢٣٠

٢. البوط ١٢٣/١٢٣

٣. القيد ٢٨١

٦١. القصر ٢٢٢/٢٢٢ ، في الفصح ١٢٦/١٢٦

٦٢. الفصح ٢٥٧/٢٥٧

٦٣. في الفصح ٢٩٩/٢٩٩ ، في الفتح ٢٧٢/٢٧٢

بخاصة موت من نذر الصدقة قبل أدائها
٧٠ - اختلف الفقهاء في حكم من نذر صدقة
ومات قبل أدائها ، على التمامين .

- الاجماع الاول يرى استحسانه أن من نذر
صدقة ومات قبل أدائها لمات عليه عنه من
الشركة ، سواء أوصى بها أو لم بوصف بها ، إلى
هذا ذهب الشافعية والحنابلة^(١) ، وقالوا إن أداء
تولي هذا النذر مستحب على سبيل الصدقة
والصروف ، وبثبوت دمه نكيت مما وجب عليه
من ذلك

ولم يروى بقوله تعالى ﴿ مِنْ تَعْمُرٍ وَهَيْوَةٍ
يُوحِي بِهَا أَوْ دَغْنًا ﴾^(٢)

ويعارض من حاشية رضي الله عنها أن
رجلاً قال للنبي ﷺ إن لي أختك بمسك ،
وأختها لو تكلمت بمسك ، فهل بها أجر إن
تصدقت عنها؟ قال نعم^(٣)

وعا روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص

رضي الله عنه في نذر كان على أمه ، فسوفيت قبل أن
تفرضه - فإثاء النبي ﷺ أنه يفرضه عنها ، فكانت
منه بماله^(٤)

ولم يشهدوا كذلك بالأحاديث الدالة على
جواز الحج من الميت ، والصيام عنه ومحوها - إذ
جاء عنها عن رسول الله ﷺ ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ هُوَ
أَحَقُّ أَنْ يُتَّقَى ﴾^(٥) ، وهذه الصلاة التي أوجبهها
النافر على نفسه هي دين الله تعالى عنه - وقد
منه قبل أدائه ، وبجزمه فيه - وله عنه ذلك

وعا روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه
أمر امرأة حملت لها عن نفسها صلا بقاء ،
فقال - صلي عنها^(٦)

ولم يثبت قضاء الصوم والحج من الميت
بالص ، فجوز قضاء الصلاة عنه بطريق الصلح
عليهما ، لأن كلاهما عبادة عليه ، ولأن كلا
هما ليس وجب على الميت ، لمقتضى ع كيفة
ديونه وبجزمه ذلك^(٧)

(١) حديث ابن سعد بن عطاء السفي رسول الله ﷺ

سفي عن جده عبد الله

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

عن جده عبد الله

(٣) ابن عمر رضي الله عنهما أنه أمر امرأة حملت لها

على تكسب صلا بقاء فقال صلي عنها

تكره الجاهلي في ترجمه ياب من مذهب الراجح الجاهلي

(٤) ٥٨٣ ط نسخة أولم يروى عن جده إلى أي مصدر

(٥) الكافي ١/ ٢٠٠

(٦) عفي العباسي ١/ ١١١ ، والمسي ١/ ٣٠ - ٣١

والكافي ١/ ٤٣٠ ، وكشي المفتح ١/ ٣٣٥ ، وشريح

النفري على صحيح مسلم ١/ ١٩٠ ، ٨٤

(٧) سورة البقرة ١/ ١١

(٨) حسب ابن أبي الزناد بمسها - وأظن لو تكلمت

تصدت

أمر عبد الجباري (٣/ ٢٤١) ط (السندية) وسلم

(٩) ١/ ٢١٦ ط (مسند أبي)

اللبث ، إلى هذا ذهب الخطبة والمالكية^(١)
 ويستدلوا بأن المقصود من التكليف الإتيان
 والشفقة ، وهذا يأتى في العبادة المألية بتعليم
 المال المحبوب للنفس بإيصاله إلى التقدير وهذا
 المال مستحق بفعل المكلف به ، وقد سقطت
 الأفعال كلها بالموت ، يصغر ظهور طاعته بها
 في جزائركم ، فكان الإيصال بإسأل الذي
 هو دءلها تبرعاً من اللبث ابتداءً ، فيعتبر
 من اللبث^(٢)



فإن الخاص بين رائل أوصى أن يعتق عنه مائة
 رقبة ، فأعتق به مئام عصبين رقبة ، لأراده
 عمرو أن يعتق عنه العصبين البقرة فقال حتى
 أسأل رسول الله ﷺ ، فأثنى النبي ﷺ فقال يا
 رسول الله ، إن أبي أوصى يعني مائة رقبة ، وإن
 مئاماً أعتق عنه عصبين ، وهيب عليه
 حبسون رقبة ، فأعثنى عنه ؟ فقال رسول الله
 ﷺ ، فإنه لو كان مئاماً فأعتقتم عنه لو فصلتم
 عنه لو خرجتم عنه بلغه ذلك^(٣)

وعاروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
 سعد بن مسادة أسبغ رسول الله ﷺ في أبي
 مئام وعليها مئام لم تقضه ، فقال رسول الله
 ﷺ ، أقتلها ، فكانت سنة بعده^(٤)

الأحباب الثقاتي يروى عن ذهب إلى أن من
 مات وعليه مائة مائة مائة ، فلا تؤدى عنه إلا إذا
 أوصى بدينه ، وكانت له مائة مائة مائة ، مائة
 أوصى بإحراجها كانت وحيدة وأخرجت من
 ثلث ثلثه مائة مائة على سائر الوجوه ، وإن لم
 يوص بها سقطت عنه مائة مائة ، ولا يجب على
 الورثة أدائها من مائة الخاص لو من مائة

(١) حبيب أن الخاص بين رائل أوصى أن يعتق عنه مائة

أفرد به قوله (٢٠٢/٢) - ط حبيب

(٢) حبيب ، عن سعد بن مسادة أسبغ رسول الله ﷺ

سائر مائة مائة (٦٦)

(١) طبع المصنف ١٠٢/٢ ، مطبوع في القل ١٠٠/٢ ، ونسخة

لديها ، ٢٨٢/١ ، والنسخة ١٢٠/٢ ، ١٢٠/٢

(٢) طبع المصنف ١٠٠/٢ ، وقيل في القل ١٠٠/٢

لموسى فقال يدخل من هذه المذبة وهي من
شركة

نزول الراكب لحدود التلاوة

٤ - ١ من الذي يسجد للتلاوة في صلاته على
الراحلة يجره الإغناء بسجود أحد الصلاة ولا
يلزمه الدوراء لما سجد من الذي يريد السجود
للتلاوة على الراحلة في غير صلاة لم يوجب

عدم جمهور العلماء إلى أنه
موسى قال: ج ود ذهب غيرهم إلى أنه
لا تجزئ

والمصنف في مصطلح (سجود التلاوة)
قوله (١٧)

نزول الخطيب لسجدة التلاوة

٥- أحار الشيعي وخالفه برول الخطيب
عن الخبر بسجدة التلاوة وشرط الأهمية عدم
الكلفة

وفرضه عليه بوجوب سجود التلاوة
بعضهم

- ١- أقربه برول (١٧) رحمه عن الحار
- ٢- أقربه عن شيعي من الناصر
- ٣- أقربه عن شيعي من الناصر (١٧) رحمه
- ٤- أقربه عن شيعي من الناصر (١٧) رحمه
- ٥- أقربه عن شيعي من الناصر (١٧) رحمه

فقال شعبي إذا را الخطيب أتى للودود
بصلاته

وقال مالك إذا دعى الخطيب الخطبة
استمع الله ثم راء بعض

وقال الشافعية من من الخطبة بوه الضميمة
لا لم يحد من الرواء بعد القراء من خطبة
ويحد لودود في الإجماع ويستمر الإمام إلى
فريق مع من التزم

وقال الحنفية إذا صاع الخطيب من الخطبة
برن عند فور لودود عند حاسة الصلاة وضل
مسرعاً بمانعة في اللؤالة من الخطيب والصلوة
والأصراع يكون من غير عمده فيج

برول وقد الكائن في السجدة

٣- فصل البري إذا قدم ولد من الكفار
لا يؤتى له بربهم إلا أن في ذلك مهابة ذلك لا
في مفضل مدكن المسلمين، فإن لم يتسرفه
برأهم في سجدة

واستجيب من قدامه لودود ذلك بأن النبي ﷺ
إذا قدم عليه واه ثقيل الربهم من يسجد قبل
إسلامهم (١٧) وقف سعيد بن المسيب فذكر

- ١- الأحاديث (١٧) رحمه
- ٢- الأحاديث (١٧) رحمه
- ٣- الأحاديث (١٧) رحمه
- ٤- الأحاديث (١٧) رحمه
- ٥- الأحاديث (١٧) رحمه

ويؤتى ملكية عدم السجود ، ولذا لا يجوز
الزول عنهم للسجود مع اختلافهم في كراهة
السجود أو حرمة
ولنظر تفصيل ذلك في : م. طبع ، سجود
(البلاية ١٠٠)

نساء

التصريف

نزول النبي مشهود في حو الصلوات

٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تعدد نزول
النبي في الصلوات في خمسة
والتفصيل في : مصطلح (صوم ١٦-١٤) ،
والتصريف ٨- (١)

١- النساء في : هذا تلخيص ، يقال سألته
نحلة - من باب سبع - وما به في أحد ، النساء
ونساءه إذا حره (١)
ولا يخرج معنى الإخصاخر غير له في
اللمع (٢)

الألفاظ ذات الصلة .

التفصيل

٢- النفدي البدن غير المراد به خروج
البدن من البيت ، بل من البيت
والطهارة ، وهو خلاف النساء ، بل قد عدت
له الشرائع ثم ادعى أنها بدنية - بالأدلة
أي دعوى (٣)
وفي حديث : لم يبق عداوته رضي الله



(١) تصح في : لعمري ، وسعد ، وقرئ
بدين (٢) : في كتاب طيبة
(٣) : معجم ، المصاحف ٢
(٤) : كتاب القرب ، المصاحف

عن سعيد بن جبير، فإنه قال ما يشترط
الاتصاف بهما لا يجوز التعاضل فيهما، ويرثه
قول النبي ﷺ فيمنه الذهب بالفضة كيف
تشم بدأ به، ويجهوا البر بالتمر كيف تشتم
بدأ به، وريحوا الشعير بالتمر كيف تشتم
بدأ به^(١)

قال الشافعي فكل حين يجري بينهما الزا
بعة واحدة كالكيل بالكيل والظنم بالظنم -
عند من يعد به - فإنه يحرم بيع أحدهما بالآخر
سواء بلا خلاف، وقد ثبت لقوله ﷺ ' قد كان
تخطب هذه الأصناف جميعاً كيف تشتم إذا كان
بدأ به^(٢)، وفي لفظ لا بأس ببيع الذهب
بالفضة والفضة أكثرهما بدأ به، وأما نسيته
فلا، ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما
بدأ به، وأما نسيته فلا^(٣)، إلا أن يكون لأحد
العرضين ثماً والآخر مثلاً فإنه يجوز به النساء

عنهما في ثمن جملة قال الفقهاء ثمنه^(٤)،
أي أصله نقداً معجلاً

والثمن في الاصطلاح ' عبارة عن الذهب
والفضة، وأيضاً ' خلاف البينة ' -
والصلة بين النساء والنقد : القصد^(٥)

الأحكام المتعلقة بالنساء .

النساء في العقود .

٣- لا خلاف بين الفقهاء، في أن كل عقد يحرم
به التعاضل في البدين يحرم به النساء، ويحرم
الصرف من القبض، لقول النبي ﷺ ' هباً
بمن^(٦)، وقوله ' بدأ به^(٧)، ولأن تحريم
النساء أكد

فيما حرم التعاضل فأنساء أولى بالتحريم،
وما كان من جنس التعاضل به جائز بدأ به،
ولا يجوز الف

ولا خلاف في حوزة التعاضل في الجنين إلا

عن

١١- حديث جابر الفقهاء ثمنه

أخرجه البخاري (فتح الباري) ٢/ ٢١٤ ط طائفة

وصح ١٢٢٩/ ٣ ط عيسى بن علي

١٢- حديث ابن عباس رضي الله عنه في حديث طويل

١٣- حديث عبد الله بن عمر

أخرجه مسلم ١٢١٠/ ٣ ط عيسى بن علي

عبد بن عباس رضي الله عنه في حديث طويل

١٤- حديث ' بدأ به

أخرجه مسلم ١٢١٣/ ٣ ط عيسى بن علي

في حديثه، نصح بن شرط بن عيسى

١١- حديث ابن عباس رضي الله عنه في حديث طويل

أخرجه البخاري (فتح الباري) ٢/ ٢١٤ ط طائفة

في حديثه، نصح بن شرط بن عيسى

١٢- حديث ابن عباس رضي الله عنه في حديث طويل

١٣- حديث عبد الله بن عمر

أخرجه مسلم ١٢١٠/ ٣ ط عيسى بن علي

عبد بن عباس رضي الله عنه في حديث طويل

١٤- حديث ' بدأ به

أخرجه مسلم ١٢١٣/ ٣ ط عيسى بن علي

في حديثه، نصح بن شرط بن عيسى

والثاني أن استبعاد الثمن في المضاربة على المضارب يعود حرم التأخير في التقاضي عليه .
والوكالة بخلافه فلا يرعى به الكل . ولا ي
القصور في توى الثمن على المضارب . لأنه
بحسب من الريح ، لكون الريح رغبة لرأس
المال ، وفي الوكالة يعود على الموكل فلتقطع
الإلحاق وإن وكله في بيع سلعة معينة فيأخذها
تقديراً دون ثمنها نية لم يتعد يمينه لأنه مخالف
لوكالة . لأنه رضي شخص السيرة دون التقدي^(١) .

وإن أباها تقديراً تساوي سببته ، أو حين له
ثمنها مباحها به تقديراً فالضاضي ، يبيع البيع
لأنه يحدد غير أمكان ما ذكراً فيه عرفاً ، فأنشبه ما لم
وكاله في بيعها بشراً مباحها بأكثر منها .

ويحتمل أن ينظر فيه فإن لم يكن له غرض
في التسيته صح ، وإن كان فيها غرض كأن يكون
التمتع به بنصفه يبعثه في الحال أو بعاد عليه
من التلف أو التفتيش أو تغيير حاله إلى دونه
لحلوه فهو كمن لم يزد له ، لأن حكم الحلول
لا يمانر ، يسكوب عنه إلا إلى علمه أنه في
مصلحه كالمنطوق أو أكثر ، فيكون الحكم فيه
ثباتاً بطريق التشبيه أو المائفة^(٢)
ومنى كان في المنطوق به غرض محصور به

ويطرق الوكالة للطنعة فإنها لا تختص بقصد
الربح ولما المقصود تحصيل الثمن وحسب ، فإذا
أمكن تخصيصه من غير حطر كاد أولى ، ولأن
الوكالة المطنفة هي البيع ندل على أن حاجة
الموكل إلى الثمن فاحره فلم يجر تأخيرها بخلاف
المضاربة ، وإن حال له . يعمل برأيك فله البيع
سواء ، لأن الإذن في عموم لقطه ومصر به حاله
ندل على رضائه برأيه في صلب البيع وفي أنواع
التجارة وهدمها^(٣) .

فإذا قلنا له البيع سواء فالبيع صحيح .
ومهما ادع من الثمن لألمره حسانه ، إلا أن
يعطى يبيع من لا يوثق به أو من لا يعرفه ، فيزعمه
فيمسك الثمن الذي تكسر على المشتري ، وإن
قلنا ليس به البيع سواء فالبيع باطل لأنه فعل
عالم يوجب له فيه ، فأنشبه بيع الأجنبي^(٤)

أما الوكيل إن حرم الشراء له بقصد أو سأل لم
يجز مخالفته ، وإن أطلق حمل على الحلول . لأن
أصل في البيع الحلول ،

ويختلف المضاربة بوجهين .

أولاً أن المقصود من المضاربة الربح لا دفع
الحاجة بالنس في الحال ، وقد يكون المقصود في
الوكالة دفع حاجة عاجزة نفوت بتأخير الثمن .

(١) المتن ١٣٤ / ٥ - ١٣٥

(٢) المتن ١٣٤ / ٥ - ١٣٥

(٣) المتن ٢٩ - ٣٠

(٤) المتن ٣٠ / ١

فَمِنْ جَزَائِنَا وَلَا يَشْرِي حَكْمٌ فِي عِندِ

وقال الخنيسه يجوز مغلل الفراض
والشرب في التجارة ولو كحل في البيع المصح
ما عدا الإطلاص ، إن كان كسب القيسية لأجل
محتاجون من الناس ، لأن مغلل الزكاه ينقيد
بالتصريف وانصرافات لدفع الحاجة ، ويصير
الوكيل مطلقا بموافقتها ، وانما في البيع إذا لم
يأجل مغلل بين يدي^(٢٧) ، وقتا يؤبرسفت
لا يجوز لو كحل ما قبل الشرب بعد البيع ، ويجوز
تأخره في الفراض بأخيه ولو بعد البيع لأنه
على الإقضاء مغلل لو كحل من البيع^(٢٨)

نہج

تتميز

٦- لا يجب في لغة مصديري، يقال
نميتة إلى أبيه سناً^١ عروته إليه، وانسب إليه
عزري

والإسم - النسب بالكرم، وعد خصم
قال ابن حبيب: يكون اسم من قبل
الأم من قبل الأم^{١٤}

والسبب في الاصطلاح هو القرية وهي
الاتصال بين قريتين. انظر في الاشارة في ولادة نورية لمر
حماد.

وقال المالك: هو الاشب لأبي حنيفة^{٤٦}

نما

تطرق



الأنفاذ ذات الصلة

أ - القيمة

٦- معصبه في اللغة المرأة، وهو الحسن

(1) ۱۰۰۰

٤٧٩ م. الموافق ١١٠٧ هـ. ١٨٨٥ م. ١٨٨٥ م. ١٨٨٥ م.

中國銀行

(٢) عدد الخصال ٢٨

(١٦) انصاف و عدل و انصاف

(T) من المأثورات الواردة في كتابنا " ٢٤١، ص ٥٠، فصل في

1.04. والتضميم ٢٣٤٦٢ : مذيع الرقيب 327

(٢٣) **سورة الاحقاف** ١٢

يدلون، فقد ذكر، وهو جمع عاصب^(١)

والعصب في الاصطلاح عند الإطلاق هم
الذكور من ولد أبيك وبانك وأولادهم^(٢)
والصلة بين النسب والعصبية أن النسب أعم

ب = الولاء :

٣ الولاء في اللغة تنصوب، لكنه حصر في
شيء بولاء المتق^(٣)

والولاء في الاصطلاح هو ثبوت حكم
شرعي بالعقل أو تماطي أسبابه^(٤)

والصلة بينهما أن كلا منهما سبب للإرث .

ج - الرحم :

١ - الرحم في اللغة موضع تكوين الولد ثم
سبب القرابة والوصلة من جهة مولد، رجعاً
والرحم خلاف لأجنبي^(٥)

والرحم اصطلاحاً كل قريب، وفي عرف
المصريين كل قريب ليس بأعرب، مستقرولاً
عصبه^(٦)

والصلة بينهما أن كلا منهما سبب للإرث

٢ - المصاهرة :

٥ - قال الجوهري لأصهار أهل بيت المرأة .
وقال ومن العرب من يجعل المصهر من الأحباء
والأختان جميعاً ، يقال - صاهر إليهم إذا
تزوجت فيهم ، وأصهرت بهم إذا أنصبت بهم
وتحرمت بعول أو نسب أو تزوج^(٧)

واصطلاحاً طلق مصاهرة على دراهم النكاح^(٨)
عقاراه الزوج فيهم الأختان ، ودراهم الزوج هم
الأحباء ، وأصهار يقع عاماً لذلك كله^(٩)
والصلة بين النسب والمصاهرة أنه شب
بالمصاهرة ، بعض أحكام النسب

د - الرضاع :

٦ - الرضاع في اللغة مص الثدي^(١٠)

واصطلاحاً - أنه الحصول من المرأة ثوب
حصل من لبنها في جوف طفل من شروط
مخصوصة^(١١)

والصلة بين النسب والرضاع أنه يشبه
بالرضاع بعض أحكام النسب

(١) المصاحح للمير ، ووسائل المير

(٢) الفتى ، شرح الكبير ١٩٨٧ ، ورواية القام ٩ ٢٣

(٣) المصاحح للمير ، والمصاحح

(٤) حيل القرب ١/ ٥٥ ، حيل المصاحح ١/ ١٣ ، ونيسل
الأزهر ٧٠/ ٦

(٥) المصاحح للمير ، ومختار المصاحح

(٦) حيل القرب ١/ ٥٥ ، حيل القرب ١/ ٥٥ ، والمصاحح للمير ١٥٨

(٧) المصاحح ، ومختار المصاحح

(٨) حيل المصاحح ١/ ١٣ ، والمصاحح للمير ١٥٨

(٩) حيل المصاحح ١/ ١٣ ، حيل المصاحح ١/ ١٣

(١٠) حيل المصاحح ١/ ١٣ ، حيل المصاحح ١/ ١٣

(١١) حيل المصاحح ١/ ١٣ ، حيل المصاحح ١/ ١٣

و - القعدة

٧ القعدة هي ثمانية هو القريب من بلاد بني
حداد.

يقال: ثلاث سواف مع ثلاث في القعدة من
بلاد، أي في القرب من آدمي جدد، ويقال:
ثلاث أبيض من بلاد أي أقرب منه إليه،
ويروى: يرث الولد الأعمد من عصبه أيت
صاحب الولد.^(١)

ويجوز ذكر ذلك في أبواب كثيرة كالشهادة
لأحد بأنه صاحب بيت فحمد في يعرف الشهود
منه من نسب في حد الذي يجمع معه فيه من
عم بوجه أو زوجين.^(٢)

ويصوب لفقها، في عمروني لعم: عمرو بعض
أولياء آدم يفسد القعدة من مالم يكن لدى عفا
ليست في القعدة.^(٣) ويقروى في بلاد
البلاد، في البلاد للأعمد من عصبه أيت
صاحب الولد.^(٤)

والقعدة من السبب القعدة في النسب ثم
من القعدة.

(١) القعدة من القعدة، وروى في ٢٠، وشرح في القعدة
من نظم لعل القعدة في ١٠، فتح جبر في القعدة
٢٩١

(٢) القعدة من القعدة، وروى في ٢٠، وشرح في القعدة

(٣) من القعدة في ١٠، وشرح في القعدة

(٤) شرح في القعدة، وروى في القعدة في ١٠، وشرح في القعدة

الأحكام المتعلقة بالنسب

حكم الإقرار بالنسب

٨ النسب مبني على الإقرار، ولا يحرم على
الإنسان أن يقر بنسب ولد، وهو يعلم أنه ليس
بمنه، كما يحرم عليه يقر بنسب ولد، وهو يعلم أنه من
حقيقته، أي أبا رجل جحد ولده وهو يقر إليه
أصحاب القعدة من عصبه على وروس، والأولى
والأخيرة يوم القعدة،^(١) ولعظيم لتعظيم
على فاعل ذلك ويصح ما يربط بهما من
القعدة كمنه من القعدة.^(٢)

حقوق النسب

٩ هي نسب عدة حقوق، ففيه من القعدة
حتى جحد أبا رجل جحد ولده، وفيه من القعدة
لأبيه، فيمن ولد لأبيه له^(٣) كما أن فيه حق
الأب أبا رجل جحد ولده، وكذا فيه من القعدة، لأن

(١) القعدة من القعدة، وروى في ٢٠، وشرح في القعدة

(٢) القعدة من القعدة، وروى في ٢٠، وشرح في القعدة
من نظم لعل القعدة في ١٠، فتح جبر في القعدة
٢٩١

(٣) القعدة من القعدة، وروى في ٢٠، وشرح في القعدة
من نظم لعل القعدة في ١٠، فتح جبر في القعدة
٢٩١

(٤) القعدة من القعدة، وروى في ٢٠، وشرح في القعدة

(٥) من القعدة في ١٠، وشرح في القعدة

(٦) شرح في القعدة، وروى في القعدة في ١٠، وشرح في القعدة

في وصيته مما لله عز وجل^(١١)

والسب لا يكون محلاً للبيع ، لأنه ليس بمال ، وكذلك لا يكون محلاً للهبة والصدقة والوصية^(١٢)

أسباب النسب

٩٠- للنسب سببان هي النكاح والاستبلاء

النسب الأول : النكاح .

٩١ ينضم النكاح إلى صحيح وفاسد ويصح بهما الولد ، شبهة

فإن النكاح الصحيح ، فقد اتفق الفقهاء على ثبوت نسب الولد الذي تأتى به امرأة بمشروجه راجعاً صحيحاً لقول الرسول ﷺ الولد لبشرائش وللعاهر الحجرة^(١٣) ، والمراد بالفرائش الزوجية وما هي حكمها ، ويستترد لذلك مايلي :

أ- أن ينصوّر الحسر من الزوج عاتق ، وذلك ببلوغ الذكر ثلث سن قصيرة عند المالكه والساقية ، واثنى عشر سنة عند الحنفية ، وعشر

(١١) شرح المعنى ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٧

(١٢) دفع الصلتع ١/ ١٧٣

(١٣) حديث الولد للفرائش وللعاهر الحريم

آخره البخاري (فتح الباري) ٥/ ٣٧٩ ح (فقيرة) ومسنون (١/ ٨٠ ح) من حديث من حديث عائشة رضي الله عنها

سبع عند الحنابلة^(١٤) (ر بلوغ ف ٢١)

وعلى ذلك لا يلحق الولد بالزوج إن كان طفلاً دون السابعة من عمره بالاتفاق ، كما لا يلحق بالمحبوب وهو مذهب الذكّر عند الجمهور

ودعي أهمية إلى أنه يلحق به السب إذا كان يتولّد بالأولاد^(١٥) (ر عصف ٩)

أما مصلوب الخصم إن تأتى ذكره فيلحق به الولد علىذهب عند الشافعية والحنابلة ، وقيل ماثلث . أرى أن يسأل أهل المروقة بذلك ، هي الخصي والمحبوب ، فإذن كان يولد لثمة يلحق به الولد والأولاد^(١٦)

ب- أن يده الزوج حلال عند الحنبل وأقلها ستة أشهر وانقضاء خمس سنوات ، على الانفصال في مصطلح (حنبل ف ٧) .

ج- إنكار كلاهما الزوجين بعد العقد ، فإن طلق الزوج زوجته في مجلس العقد ، أو حوى عهد الزواج وكان الزوجان متباعدتين أحدهما

(١٤) حاشية ابن عديم ١/ ١٦٥ ، والفتاوى لثمة ١/ ٦٦

ردائع الصلتع ١/ ١٥٢٦ ، وحاشية القسومي ١/ ٢٦٠

ردايب الطغلو ١/ ٢٥٧ ، والفتاوى ١/ ٢٧٧ ، وبير

الزواج ١/ ٢٦٩

(١٥) الردع الجديد

(١٦) القيسوسي وصبر ١/ ٥٠ ، والفتاوى ١/ ٢٨٠

والفتاوى ١/ ٢٨٥

منه م، بمحققة لقوة لرائس الكناخ^(١)

وح، أي نيل لمرتب ولا سم يمكن كونه من
الزوج مثل سالو أنت به لادون نصف ستة مند
تزوجها وعاش، أو أنت به لأكثر من أربع سنين
مند أبائها، أو فلزوب حاطلاً فرصعت ثم وصعت
اخر بعد نصف سنة، أو علم أنه لم يجمع بها
ومن الزوجية كف من زوجها بحضرة جماعة،
ولا فرق من أن يكون مع الجماعة ح كم أو لا،
من نكح في الخجل أو مات الزوج بالجنس أو كان
بين الزوجين وقت العقد عسفة لا يقطعها في
الطلاق ولدت فيها، كمشوق في تروج مغربية ثم
مضت ستة أشهر، أنت بولد لم يلحقه سبيه
لأنه لا بد أن يلحقه بأحد مدة الحمل، أو كد
الزوج من يكمل له عشر من السنين أو يطاع
ذكره من يشبه لم يلحقه، أي لم يالحق الولد
الروح في هذه المسائل كلها^(٢)

وعد الخصة بلحقه، لأن عطف الزواج
الصحيح عندهم كلف في ثوب النسب حتى لو
لم يلق^(٣)

ح، في حاشية ابن عابد بن أكتفى لخصه
بقيام العرائش بلا حول كروح المغربي بشرقه
بيهما ستة تولدت ستة أشهر منذ تروجه^(٤)

(١) دراس عليه

(٢) ين لزوب ١١٩/٧

(٣) علاج مصطنع ١٥٤٦، وأمر عقبي ٣٣

(٤) حاشية ابن عابد ٣٠/١

بالشرف والآخر معمر لم يلحقه الولد عند
الجنين^(٥)

جاء في حواضر الإكبل إذا حدث الولد
زوجية مرة دماً على روح له مشرفي مثلاً
وكل منهما يند، يجب عليها عيبة يمكنه
الوصول فيها للأحر عادة تستمر عنه بلا لسان
لاستعانة كونه منه عادة^(٦)

وح، في حاشية الخجل الولد لاحق في
الكناخ الصحيح بالزوج مطلقاً متى أمكن كونه
عنه، فلا فائدة في العرضي على خلاف فيه^(٧)

وقال الشافعي أيضاً: الزوجة تكون لرأساً
عجرد الخلو به حتى إذا ولدت للإمكان من
الخلفة بها، لحقه وإن لم يصرف بنوط، لأن
معصود الكناخ لا يمنع ونولد في عيه
بالإمكان من الخلو^(٨)

وقالوا كذلك لو طلق الرجل زوجته
ومضت ثلاثة أشهر، ثم أتت بولد يمسك أن يكون

(٥) حاشية ابن عابد ١٦٠/٢، ودراس عليه ١٦٠/٢
٣٧٩/٢، ٣٨٠/٢، والمسي ٢٥٠/٧، سبيل الحرف
١١٩/١

(٦) حواضر الإكبل ٣٨٠/٢، ولا سبيل ١٦٠/٢

(٧) حاشية الخجل ١٣٦/٢

(٨) الشافعي وهو رأي ١١٠/٢، والفكر جرد ومسي

الطاهر ١١٣/٢

النكاح الخامس

١٦- نفس القضية، عموماً أن النسب ينشأ في النكاح الخامس إذا تضمن به دخول منتهي، لأن النسب يحدث في ثلاثة من الأولاد

هذه اعتبار عدة النسب في النكاح الخامس

١٣- من أبو حنيفة وأبو يوسف من أن النسب يعتبر من وقت نكاح كما في النكاح الصحيح، لأن حكم النكاح الخامس بأحد من الصحيح

وذهب محمد بن الحسن إلى أنها تعتبر من وقت دخول وعية القوم، لأن النكاح السادس ليس بداع إليه والإقامة باعتباره، أو بقائه النكاح معاق الوطء، أو سقوط النكاح بداع إلى الوطء والنكاح السادس ليس بداع إليه ولا يقدم مقامه^(١)

الوطء بشبهة :

١٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوطء بشبهة يثبت النسب، لأن ثبوت النسب هنا بما حياه من جهة على الزملي، بخلاف الزنا فلا ظن فيه وقد وافقوا، أمر أن لا روح لها يشبهه من كذب

فنها روجته، وأمنه فانبأ بولد بعد نصي من أشهر وأكثر من وقت الوطء ثبت سبه منه سواء، توجد منها شبهة بغير أم لا^(٢)

وقال القاضي أبو يعلى من خاصة - وعمره إلى أبي بكر منهم - أنه لا يلحق به، لأن النسب لا يلحق، لا في نكاح صحيح، أو فاسد، أو ملك أو شبهة ملك، ولم يوجد شيء من ذلك، ولا بد من، لا يسبه إلى غيره، ولا يمتنع قوله به كبر

وقال أحمد، كل من رأى من أحد من وطء لخطب المودة، ولأنه وطء اعتقد الزملي، حله فمحق به النسب كالتوهم في النكاح الخامس، وفوق وطء الزنا فإنه لا يعتد به فيه، وإن وطئ طالب روح مشبهه في ظهره يصحها في روحه، وأمرها بعد وطء بالشبهة حتى ثبت بولد لعدة أشهر من حين وطء، ما تشبهه، لكن موافق، واقتضى غير الزوج من غير الزنا

وعلى قول أبي بكر يمتنع الزوج، لأن الولد للزنا^(٣)

(١) القاموس ١٢/ ٤٠٠، فتح الصالح ٢٢/ ٥٥٠، رد المحتار

والمصنف من عمدة ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

(٢) ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠، حاشية القاموس ١٢/ ٤٠٠

لا تشارك في وطء امرأة .

هذا لعدم بطلان سبب ، وقال أبو موسى
والقول بالبرئان ، وقد علمنا بحرفه^(١) ، والعلم
البرئان ، لأن كونه من النوع من العمل فيه^(٢) .

الب الثاني : الاستيلاء

١٥ الاستيلاء على اللبنة من الولد .
وهو اصطلاحاً هو تصيب امرأة لمولد ، بقذف
ملاهي لغيره بطرفه ، يصير لها ولد .

ويثبت على ذلك ثلاث أمور :
١- ثبوت النسب عند الجماع .
٢- حيث اشترطه قوله تعالى :
وهو تفصيل في اصطلاح (استيلاء ١٥)

أدلة ثبوت النسب

أ الفرع الثاني :

١٩- لقول في الدعوى يظهر من قوله :
أقرت^(٣) ، أي ، عاقد على تزوج المولى ، أي
المرأة عرساً لأن الرجل يصرح^(٤) ، ومنه
حديث : «لو قلت لعمراس^(٥) أي ذلك القراش

١٥ لا تشارك في وطء امرأة .
وإذا اشتركت في وطء امرأة ثبت نسب
وإذا اشتركت في وطء رجل ثبت نسب
برائته وظاهره زوج ، أو وحده زوج وطئ
فوصته آخر يشبه أو يتكاح باسمه فولد
مكسباً لم يكن من كسبهما ، لأنه يصرح من
القذف ، وإن لم يصرح ، وأما عهد لغيره ، بلغة
بهم ، وعده عها^(٦) .

ثبوت النسب باستدخال

٢٠- قال في كونه :
دخل فرج من غير جماع كجماع أو نحوه
فيمنع الواو بزوج ، أي كذا ، أو زوج
بلغة به ، أي من يوم تزوجها ، أي ، أن
وأكثر ، أي ، لم يكن ذات زوج أو كانت
يمكن إحداهما لم يهتبه^(٧) .

يقال الثانية :
بما للولد ، أي ، وجوب العدة وثبوت النسب^(٨) .

ثبوت النسب بالزنا أو غيره

٢١- ذهب الفقهاء إلى أنه لا يثبت نسب بغيره
مستثناً من حيث رسول الله ﷺ ولا أحد من

(١) حتى الفتح ١٥٩١٥ ، وقوله :
(٢) طابعه :
(٣) قوله :
(٤) قوله :
(٥) قوله :
(٦) قوله :
(٧) قوله :
(٨) قوله :

ومرّده عن ابن عمر أنّ عمر قال : « ما بال
رجال يمشون ، وإنّهم شتم رسول الله ، لا تنبي
ولاية يعرفونها ؟ » فقال لهم : « يا أيّها النّسب !
والله ما علموا به ذلك أو انكروا »^١
الحكم من هي ثوب ، أنسب للعراش ، وفيه
الشيء إذا عارض العراش فلم عليه العراش »^٢

والمختلف الصفاء، فيما يصور به روحه حراً
 قد غلب جمهور الصفاء من المالكية والشافعية
 والحنابلة، من أن الزوجية تكون حراماً بعد الزواج
 مع إمكان الإحالة حول حشفي يه، أي الزوجة، فإن
 لم يمكن بأن يحكم المهر في المشرع مثلاً ولم
 يمارق وأعد منه وطنه، ثم أنت بولد لست
 تشهر أن أكثر لم يدعقه الولد، وعدم إمكان
 كونه

وفي الاصطلاح يصعب كلمة غرض عمداً
الغشاء يسمى الوطء ، كما يستعمل يسمى كود
المرأة متحينة لولادة شخص واحد ، بصرف
الناسي ، يسمى الغرض من تحية امرأة لولادة
شخص ، في قوله ^{٢٧} ، وقد فسره بكر في جنة
العلم ^{٢٧}

وقد وردت لمحدث مسجده في الفرائض ،
 فيها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله ﷺ قالوا يا رسول الله
 أخبرنا عن عائشة رضي الله عنها
 قالت أتتني سعد بن أبي وقاص وعبد بن
 ربيعة في عمامة فقلت من هذا فقال رسول الله
 من أخي عنده بن أبي وقاص عهد إلي أنه لم يرد
 أنظر إلى شيء ، وقال سعد بن ربيعة هذا أخي يا
 رسول الله ، وند علي فرائض أبي ، فنهض رسول
 الله ﷺ إلى شعبة فرأى شعبة يقرأ آية فقال هو
 من ماء سعد ، أوالد للفرائض وللعاهر الحجر ،
 واحجني فنهض فوعدت ربيعة فقلت طمير

آدم به البحرى فتح ليلهم ٥ : اذ اصابه .
وصلى عليه ٥ : اذ عسى الخلق من حديث عائله
رحمى له عليا
١٨٦ اذ عسى الله في شياى حال غلبه واكتسبهم
مؤذوم .

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

(٢) رتبة العاد لاين القوسه
 (٣) شرح الصبي ١٥ / ٤١ : والحيور
 وحيد ١٧ / ٢٩ : والحيور

٢. جیہا اخصاص ترقی کے قدامت پرستوں، وائس ریفائل
تعمیر جاتی

۱) حمید بنی بکاش فرخانی ۲۹۷۳
۲) حمید بنی بکاش فرخانی ۲۹۷۳
۳) حمید بنی بکاش فرخانی ۲۹۷۳

٤٦ صحیح النسخ سیدہ ام و عاتق

وتعصب ذلك في مصطلح (تياقة ٦)

ج - الدعوى^(١)

٢١ ثم بأحد بدعوى النسب دليلاً في إثبات النسب المتعاقب بأحد الأب الأول غير الخصية، وممنه صرحهم أن دعوى الخصية أن ما ولدته أنت منه، هكذا نصير نسبه لثلاثة فواضاً كسبها لاجدة أن يستلحق ولقد لا يكفي أن يعرّف بوطنها

ودعوى جمهور الفقهاء إلى أن لا يثبت بصير قرناً بالإنقار بالوط، ونسب النسب بذلك دون حاشية إلى الإجماع^(٢)

د - الخلع :

٢٢ ثبت النسب بالحمل القدر^(٣)، ودعت إنا ولد الخلع خلال مدة معينة، وهذه المدة لها حد أدنى وجه أقصى أما الحد الأدنى مدة الحمل فهو ستة أشهر بتمام الفقهاء^(٤)

(١) خلاصة - بكر خلد - إجماع الوندان من صريح السناد العرب والقرن

(٢) إجماع ١٦٥/١، والفتاوى لابن حيدر ٩٨١/٢، والفتاوى ١٦١/٢، ونص ٥٧٨/٩، ٥٥٤

(٣) في صريح ٥٣١/٢

(٤) الفقيه ٢٩٦/٢، ومختار ابن حيدر ١٦٣/٢

والإجماع ١٦٩/٢، ومطلع الصانع ٦١٢/٣، وحققة

الخصية ٣٥٢/٢، وحواشي الإكليل ٢١٦/٢، ٢١٢/٢،

والفتاوى ١٢٠/٢، ومختار المختار ٢٣٣/٣،

ونص ١٣٧/٢، ١٠٨/٢

ودعوى الخصية إلى أن المراسم في الزوجية ثبتت بمجرد العقد عليها، لا يشترط إمكان المدخول سابقاً المدخول مسجوراً عملاً، ويقولون إن التكاثر قائم مقام، معناه التصور العقلي حاصل، معنى أن الزوجية بولد لأبى مدة الحمل من حين العقد ثبتت بسببه من الزوج، كما لو تزوج المشرقي بمشرية مجاهد بولد ينسب السب وإن لم يوجد المدخول حقيقة، لقوله ﷺ قالوا للفرس، أي لصاحب الفرس، رسم يذكر فيه اشتراط الوط ولا ذكره، ولأن العقد في الزوجه كالوط^(٥)

ب - التياقة :

٢٠ اختص الفقهاء في إثبات النسب بالتياقة إلى وليين

الأول ذهب مالكة والشافعية واختبلة إلى إثبات النسب بالتياقة، وأجازوا الاعتناء عليها في إثباته عند تنازع وعدم توفر الدليل الأقوى سها، أو عند تنازع الأدلة الأقوى منها الثاني ذهب الحنفية إلى أنه لا يثبت النسب بقول الثقات

(٥) ينسح الزوج ٢٨١، موضع السلي ١٢/٢، ٣١/٢، والممد ٩١٠/٥

(٦) مطلع الصانع ١٤١٦/٣، ١٥٣٧/٢، وحواشي ابن حيدر

١٣٠/٢، موضع القدر ٣٠٦/٣، رتبة ١٣٨/٢

ذهب جمهور النجباء من المالكية والشافعية
والحنابلة إلى ان النسب لا يثبت بشهادة عدل
واحد بل بثلثين او اربعة بشفاعة رجلين عدلين^(١)
لان النسب ليس بمال ولا بمعدله مالي ويبلغ
فيه الرجال فلم يكن له ما هو في شبهة
م. عل كاحدود والقصاص
ودعوا الحنفية إلى ان النسب يثبت بشهادة
رجلين أو رجل واحد^(٢)
والتفصيل في (شهادة) ١٩

١ - الإقرار

١ - الإقرار بالنسب واجب على المهرق، حرام
على غيره، وقد اختلف الفقهاء على شروطه
بالإقرار وقد اختلفوا في بعض التفصيل
بذهب حنيفة إلى ان الإقرار بالنسب بغير
'شهادة' إقرار الرجلين بواحدة
واثنائي إقرار المورث بورثته
ويشترط بكون واحد منهما حكام حكم
النسب وحكم ميراث

أما الإقرار بواحدة فاصححه في حق خود
فليس شرائط منه أن يكون المهرق مستحيلاً
أثبتت، لأن لا قهر أو إكراه في كسب عينة

(١) حرمه الأئمة ١٩٨٠، م. عمل ٢٩١، رسل
الموت ١٨٣، ١٨٤
(٢) الحج مقدم ٢

تأثير أكثر مدة الحمل فقد اختلف الفقهاء فيها
فقال الشافعية وهو صريح ذهب عند الحنفية
وقول عند المالكية، وأكثر مدة الحمل أربعة
سنوات^(١)
ودعوا الحنفية وأحمد في رواية إلى ثلثي
مرة الحمل مدة^(٢)
والجمهور على ان أكثر مدة الحمل
خمسة أشهر، وإمام محمد بن عبد الحكم
أقصى الحمل سبعة أشهر، هي الله معتد^(٣)
وغير التفصيل في مصطلح (حمل) ٦
ومجموعها

٢ - النسبة

٢ - تنقسم النسب إلى نسب لا يثبت
شهادته عدل واحد وثلثين، ولا شهادة لمرأين
ومرأة^(٤)
واختلفوا في ثبوت النسب بشهادة عدل
واحد أو اثنين

(١) مدية المصنف ٣٧٢، وجمهور الأئمة ٦، ٨٠
والحنفي ١٨٢، وجمهور الفقهاء ١٨١، ١٨٢
ومهر المصنف ٣٧٣، ٣٨٠، والمهر ١٧، ١٨٣
(٢) مسند ٢٦٢، روح المسب ١٥، ١٦، ١٧، ١٨
والأئمة ١٧٩، ١٨٠، والمهر ١٧، ١٨١ - ١٨٢
(٣) حرمه الأئمة ٣٧٣، ٣٧٤، وجمهور الفقهاء ١٨١، ١٨٢
ومهر المصنف ١٨١
(٤) جمهور الأئمة ١٨١، ١٨٢، والمهر ١٧، ١٨٣
الموت ١٨٣، ١٨٤

محجه ، وشهادته انفراداً مما يطلع عليه الرجال
وهو من باب حقوق العبد غير موقوفه ، والإقرار
الذي فيه حمل سب العبد على غيره إقرار على
غيره لا على نفسه وكان دعوى أو شهادة ، وكل
ذلك لا يثبت إلا بحجة

وحسب هذا يجوز إقرار الرجل بحمليه على
أبواله ، وأولاده ، وأخوته ، وأولاد

ويعود لإقرار المرأة بأربعه من أولادها
والزوج وأولادها ، ولا يجوز بالولد ، لأنه ليس
في الإقرار بهذا حمل سب العبد على غيره ،

أما إقرار بالولاء فظاهر ، لأنه ليس فيه حمل
سب على أحد ، وقد اختلف في إقراره بحمليه
على سب العبد على غيره ، لكن لا بد من

التصديق ، ثم إنه وجد التصديق في حال حياة
المرء حالاً خلافاً عند حمليه ، وإن وجد بعد
وفاته ، فإن كان الإقرار من الزوج يصح نصيب

المرء منه ، صدقته في حال حياته وبعد موته
بإجماع خمسة ، بأن أقر الرجل بالرواية فثبت
ثم صدقته المرأة لأن إسكانه يقع بعد الله بما

وجهه ، كما يحكمه في تصديده ، فكان محضاً
للتصديق ، وإن كان الإقرار بالرواية من امرأة
فثبت بها الزوج بعد موته ، لا يصح عند أبي
حمية ، لأن التوكيد لتمام عدم حمليه فلا يكون ،

استعمل كونه ق إلا أحد من كائن يكون كذا
محققاً ، ويثبت له من أقر بعلام أنه منه ومثله لا
أدعيه لا يصح إقراره ، لأنه يستلزم أن يكون
إلا الله فكأن كذا في قوله يجب

ومنها ، ألا يكون المترسب معروف النسب
من غيره ، لأن كان لم يصح ، لأنه إذا ثبت نسب
من غيره لا يخصص ثبوته به غيره

ومنها ، تصديق البشر بسميه ، كذا في
نفسه ، لأن إقراره ينضم إبطاله ، فلا يظن إلا
برحمته

ولا يشترط صحة انصر لصحة إقراره
بالنسب ، حتى يصح من صحيح والمريض
جميعاً ، لأن فرضه غير كائن له بل ليس

حق العبد أو التهمة فكر ذلك محذور ، أن الغرض
ظاهر انعدام ، لأنه لا يعرف غرضه في محض
..... وكذلك معنى الهمه ، لأن لا يرت ليس

من تولد النسب ، على غير ما في الآثار أسياً لا
يخرج في نسب من العبد ، وثاني ، خلافاً
بني وإنداد

ومنها ، أن لا يكون فيه حمل النسب على
الغير ، سواء كنه انصر نفسه أو صدقه ، لأن إقرار
لأنه حمليه على نفسه لا على غيره ، لأنه على
غيره شهادة أو دعوى ، والدعوى انفراداً نسب

محللاً للتصديق، إلا أنه اعني حكم البقاء
لأمرته بالحكم كمن كانت قبل الموت، وإفادات
حكم لا يشهد إلا بعد الموت فكأن دألاً في حق
هذا الحكم فلا يحتمل التصديق

وعند أبي يوسف ومحمد يصح، لأن النكاح
يبنى بعد الموت من وجه بوجود المصدين، كما
بدأ في الروح، بالروحنة وهدفته المنة بعد موته

ولما لا يراد تولد فلأنه ليس فيه حمل
غيره على غيره بل على نفسه فيكون إنراً اعني
بغضه لا اعني غيره، فيمنع، لكي لا يدمر
التصديق إن كان في يد نفسه، وسواء وجد في
حال حياته أو بعد موته، لأن النسب لا يعمل
بموت الأب، ولا بتصديق في الحالين جميعاً

وذلك الإقرار بالولد ليس فيه حمل
غيره على غيره فيكون إنراً اعني، لا اعني
غيره فيلحق، وكذلك إقرار المرأة بولده، وكذا،
إلا تولد لأن فيه حمل سبب غيره على غيره وهو
سبب تولد على الزوج، فلا يقبل إلا إذا صدقها
الزوج أو شهد امرأته على الولادة بخلاف الزوج
لأن فيه حمل سبب تولد على غيره

ولا يجوز إقرار بغيره من لده من لده، ولا أخ،
لأن فيه حمل سبب غيره على غيره وهو الأب
والجد، وكذلك الإقرار بولده في حق حكم
إفادات يشترط له ما يشترط للإقرار به في حق

أبو عبد الله وهو ذكر، إلا شرط حمل
السبب على الغير، فإقرار سبب يحسنه
القرار على غيره لا يصح في حق ثبوت النسب
أصلاً، ويصح في حق إفادات لكن بشرط ألا
يكون له ورث أصلاً ويكون ميراثه له، لأن
نصف الوارث انما هو واجب المصحح ما أمكن، فإن
لم يمكن في حق ثبوت النسب لثبوت شروط
الصحة أمكن في حق إفادات، وإذا كان ثمة
ورث قريب كان أو بعيداً لا يصح إقراره أصلاً ولا
شيء له في إفادات، بأن إقراره بولد عمه أو خاله
فميراث لعمه أو لخاله ولا شيء للميراث لأنهم
ورثان سببين، فلكل واحد منهما ثابته يمين، فلا
يجوز إقراره بالصرف إلى غيره

٢٥ وأما الإقرار بوارث في الكلام عليه في
موضعين أحدهما في حق ثبوت النسب،
والثاني في حق إفادات

أما الأول، الأمر فيه لا يخلو من أحد
وجهين، إما أن يكون الولد واحداً، وإما أن
يكون أكثر من واحد بأن مات وجميعهم، وبذلك
مقتضى ما هو يتبع من الميت؟

ذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه لا يشهد
السبب بوارث وارث واحد، لأن الإقرار بالاحوة
بقرار على غيره لما فيه من جعل سبب غيره على

غيره فكان شهادة وشهادة لغيره غير معبولة
 وذهب أبو يوسف إلى أنه يثبت به أحد
 الكركي، إلا أن يقر بواحد معبولة في حق الغير
 فيكون معبولة في حق نفسه فلا قرار، جماعة
 أما إن كان أكثر من واحد، لأن كل واحد من
 رجل واحد وامرأتين حصاً عند اثبت السب بامرأتهم
 بإجماع الخصية، لأن شهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين في السب مثبوت
 وأما في حق الميراث فالمرء والمورث الواحد
 يورث بصح ويصدق في حق الميراث بأن أقهر
 الابن المعروف بأخ، وحكمه أنه يشركه بما في
 يده من ميراث، لأن الإقرار بالأخ وإقرار
 بشيئين نسب واستحقاق المثل، والإقرار
 بالنسب، إقرار على غيره وذلك غير معبولة، لأنه
 دعوى في الحقيقة أو شهادة، والإقرار به مستحق
 المثل إقرار على نفسه وله مقبول، ومثل هذا
 حلق أن يكون الإقرار الواحد مقبولة بغيره
 معبولة بجهة أخرى

ولو أقر الابن المعروف بأخ أخذت ثلث ما
 في يده، لأن إقراره قد صح في حق ثلث ولها
 مع الأخ ثلث الميراث، ولو أنه بإمرأتها ووجه
 أبيه معها ثلث ما في يده، ولو أنه بغيره بجهة أبيه
 لثبت عنها سدس ما في يده، والأصل أن المقر
 فيما في يده بمثل مائة ما لو ثبت السب

٢٦- وأما الكثرة في الإقرار بالنسب
 بالاستحقاق صائب إنما يثبت الأب، قال ابن
 القسّم إن أقهر رجل يذني جازي إقراره، ولحقه به
 صغير كان له كبراً، أنكر الابن أو أقر

وإن استلحق لأب معبولة النسب، وهي
 المكتوبة لما ثبت من دعوى ولد، لا يحرف كدبه فيه
 لحق به إلا أن يكذبه للفضل أو لخص أو العادة أو
 الشرع صحيحاً كان المستلحق أو كبيراً، حياً
 أو ميتاً

وهي المكتوبة من ثلث ولد بلسان ثم انعه بعد
 مائة من مال، فإن كدبه ولد خرب الحد ولحق

(٤) مدعيه استحق بكنيته ٢٢٨/٢٢٨ وما بعد من مال، لو ثبت
 بغيره ١٠٠ من مال، لو ثبت ١٠٠ من مال، لو ثبت ١٠٠ من مال

فيه على قيام الدليل^(١)
 ٢٦- وأما الكثرة في الإقرار بالنسب
 بالاستحقاق صائب إنما يثبت الأب، قال ابن
 القسّم إن أقهر رجل يذني جازي إقراره، ولحقه به
 صغير كان له كبراً، أنكر الابن أو أقر

وإن استلحق لأب معبولة النسب، وهي
 المكتوبة لما ثبت من دعوى ولد، لا يحرف كدبه فيه
 لحق به إلا أن يكذبه للفضل أو لخص أو العادة أو
 الشرع صحيحاً كان المستلحق أو كبيراً، حياً
 أو ميتاً
 وهي المكتوبة من ثلث ولد بلسان ثم انعه بعد
 مائة من مال، فإن كدبه ولد خرب الحد ولحق

هذا شبهة

وقو كذا الإقرار في الصحة وطالت الداء
وهذا على ذلك يكون كل واحد منهما فلا حرج
أخري ، أو يقول هذا عيب ، ويقول الآخر ، من
أخري ، ومربى على ذلك السوء ولا أحد يدعي
مطلان ذلك لكان حرجاً

وإن قرع هذا من ورثة ميت كالجيز أو
أخوه أو عمه ، شئت مسألهما في
الآلة ، فحقيق كلي أو أح أو هم ثب التمس
والمرث من الميت ، ومعهم الشرط ، لو قرع غير
هذين فلا يثبت له نسب ، وهو كذلك جدياً

وإن قرع أحد واحد بصفت الفقر به معه أي
العدد الفقر ، ويرث الميت مع الفقر ، والحال لا
يس ثلث له ما فر أو العدل وحلقة ، وإن لم يكن
أنقر عدلاً محصية الشخص الفقر يورث كالمال
المشروط في كونه ، جميع الفقرة في النسخة على
أقر والمقرعة ، وإن كانا كدين أنقر أحدهما ثلث
وكذا به أحود حصية الفقر البصير مقدر أنه جميع
المقرعة ويقسم على الثلاثة فينوب نصيبه ثلثه
فيأخذه ويثناه معقر ، وإن قال أحد عاصي ميت
لشخص ثلث ، هذا عيب ، وأكره أحود تم
أقر ، وأقر عن إقراره لهذا الثالث ، وإن لشخص
أقر أربع من هذا العيب ، بل المقر به لأول نصف

به ، وإن لم يترك ولد ولا قبل فروع ، لأنه بينهم
في ميراثه ويحد ولا يرثه

٢٧- وإن استلحق مبنياً وورث استلحق -
بالكسر - ، استلحق - بالفتح - ، وإن ورثه أي
استلحق - بالفتح - ، ليس ، فإن الخطأ
ظاهر ، إن هذا الشرط أي مو في إرثه منه

وأما نسبة فلاحق به ، وإن لم يرثه ، وهو
كذلك ، كما صرح به أبو الحسن في كتاب القواعد
وإن استلحق شخص شخصاً وورثاً غير وند
صنفه - بالكسر - كزوج وعم وأب ، ولم ، فلا
يثبت نسبه به ، ولا يرث المستلحق - بالفتح -
المستلحق - بالكسر - ، وإن وجد وارث للمستلحق
بالكسر ، وإن لم يكن هناك وارث هي إرثه
خلاف عد فإنه هذا نصيب هذا أبي يوسف لا
يرث بقرارة ، وثالث ابن رشد عدها المدونة
أثرت بالإنكار ، وعراه البيهقي مالك وجهمور
أصحابه ، خص اختلاف في إرث المقر به من
المقر إذا لم يكن له وارث معروف ، وأما عند
المحققين ، بما لم يغلز الإقرار بالزوج ، وأما مع
المطلوع فلا خلاف عند من الإرث به لدلائله على
صحته ، قال اللخمي ، وإن قال هذا العيب ، فهو
سليم ، له در نسب ثالث يرثه فقبل ، لأن نسب
ثالث ، وقبل المقر به الولي وهذا أحسن ، لأن له

عن التصديق والتكذيب لم يثبت سببه كما نقل
أثرنا في أنه قضية اعتبار التصديق
والا كذا فكبير العقل مصر به حيث جرت
وسمه لأنه لا قول له ثبوت التصديق على
ذلك الحاشية وهو الأصح عند الشافعية، وهي
مقابل لأصح لا، لسوابب التصديق
وعلى الأول، يثبت اليت المستطاع ولا يطر
رئيس النهج

والا ادعى سبب مكلف في حياته فلم يصدقه
حتى يثبت النكر ثم صدقه ثبت سببه، لأن
تصديقه حينئذ انتهى على القدر من
ظهور جميعاً
والا استأنق صغير أثبت به فهو دمع وكذب
لا يثبت سببه في لأصح عند الشافعية، لأن
النسب يحتاج له فلا يندفع بحد ثبوته وفي مقابل
الأصح يثبت لأن الحكم به أكوبة ع - أهل
الإنكار وقد هار فلأله وأكر

ويجوز الخلاف فيما اذا استأنق مجروح
فأثب وأكر

ولو استأنق الثابت ثلغاً ثبت سببه لمن صدقه
منها، وفي لم يصدق واحداً منها عر من حتى
القائف

١٠١ شرح المحي ١٨٢ ١٦٥، وحاشية المحي ٦ ٢٩٤، ٢٩٥
١٠٢ - ١٠٣ رهاية الفاع ١٩٦ ١٠٠، ووجهه
أشام ١٦٥ ١٠١، والذني ١٩٤ ١٠٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٦٥،
وقد انقضى ١٠٠

يرتد له، لأنه لا عسر حقه له به، وهو مراه عنه لا
يسقطه لأنه بعد طرد، وللمقرر به لثبني نصف ما
يحي يثبت بغير الاعتراض له به^{١٠٢}

٢٨ - وذهب ابن الحية واختاره إلى أنه لو أنكر
مكلف سبب صغير أو مجروح مجهول سبب
بأن قال إنه ليه، وهو يحتمل أن يثبت مثل النكر
من يكون بالنكر أكبر منه، عذر صغير، كذا وكذا
في الحاشية ولله مراه مراه ثبت سببه منه،
لأن الظاهر في الشخص لا يحد منه من يحد منه
كما لو لم يثبت

وإن كان الصغير أو المجروح المقر به مبرأً وزنه
وثبت سببه، لأن سبب ثبوت السبب مع لصاحبه
القرار وهو موجود هنا، وفي على ذلك الحاشية
وهو الأصح عند الشافعية وهي مقابل لأصح لا،
لهو التصديق

وإن كان المقر به كبيراً عانداً لم يثبت سببه من
المقر حتى يصدقه، لأن له هو لأصح حينئذ ما عير
صديقه كما لو أنكر له يثبت، ولأن له حقاً في
سببه، وإن كلفه، ثم ثبت سببه إلا سببه، فإن لم
نكر نه يثبت حلفه، فإن حلف سبب دعواه،
وإن يكن حلفه قد عر وثبت سببه، ولو سكوت

١٠٤ عر امر الأكفيل ١٣٨ وما بعده وحاشية المحي
٢٣٥ وما بعده

النسب ، لم يحدث عاقبة الولد للفراش وللمهر
الحجره^(٢١) ، ولأن الولد ينوم مقام مودته في
حلقته وهذا منها^(٢٢)

ولا يشترط ألا يكون نسبه في الأصح عند
الشاعية فيجوز الخلقة به بعد حب إليه كما لو
استلحقه هو بعد أن مضى بلعنه أو غيره ، وفي
مقاس الأصح وهو مذهب الخلقة يشترط ألا
يكون ثبت قبله ، قبل موته ، لأن في الخلق من
نفيه به بعد موته إحقاق في نسبه^(٢٣)

٣٢- ويشترط كون النكر في إحقاق النسب بعينه
وارداً حائزاً أثره الظاهر ، واحداً كان أو أكثر ،
كنتين أمراً ثالث حيث نسبته ويرث منهما ،
والأصح عند الشاعية فيما إذا نكر أحد إختار بينهما
بشأنه ونكروه الآخران استلحق لايث ، لأنه
لم يثبت نسبه ولا يشارك النكر في حصته ، وفي
مقاس الأصح يرث بأن يشارك النكر في حصته ،
وعلى الأول عدم المشاركة في ظاهر حكم ، أما
في ألباني إذا كان النكر صادقاً فعليه أن يشارك
فيما يرثه في الأصح بثبته ، وقيل بنصفه

١٦ حدثت صاحب رضي الله عنه ، أن ولد للفراش والمهر
خير

سبين ترجمه ج ١١

(٢١) شرح المصنف ١٥/٣ ، وكشاف لنافع ١٦١/١

(٢٢) شرح المصنف ١٥/٢ ، وكشاف لنافع ١٦١/١

٢٩- ومن ثبت نسبه وله أم وجدات بعد موت
النكر تدهي زوجيته لم تثبت الزوجية بذلك ، لأن
الرجل إذا أقر نسبه صغيراً بكنى نكراً زوجية
أما ، لأنه يحتمل أن يكون من بعده بنسبه أو
نكاح فاصد

وكذا لو ادعت أحدهن نسوه ، ذكره في
البصرة ، قال في الاحكام ومن أنكر زوجية
امرأة ثم أقر بها كان لها طلبة بها^(٢٤) .

٣٠- وإن لمعت امرأة من بلاد الروم ومعهما
طفل ، دأثر به رجل فله ابنه مع إمكانه ولا متاع ،
خلفه سبب لوجوده لإمكانه وعدم المتاع ،
ونسب بخصط لإبائه ، ولهذالو ولدت امرأة
رجل وهو عائب عنه بعد عشر سنين أو أكثر من
غيبته لحقه الولد وإن لم يعرف لرجل فنوم إليها
ولا عرف له خروج من بلد^(٢٥)

٣١- وإن أقر بـ أخ أو عم في حبة فيه أو
حله ثم طهر لأن إقرار الإقرار على غيره
غير مقبول

وإن كان إقراره بمسب الأخ أو العم بمسب
مرتبهما ، والنكر هو الولد وحده صح إقراره ونسب

(٢٤) كشف القناع ١٦٠/١ ، والمصنف ١١٩/٢

(٢٥) كشف القناع ١٦٠/١ ، والمصنف ١١٩/٢

عن أهله الإقرار ، فإن المصير كون المقر حائراً
تلكه لو لا إقراره^(١)

٣٢- وإن أقر بآب أو ولد أو زوج أو مولى أعتق
فقبل إقراره ، فقدم التهمة ، ولو أسقطه وارث
معهروف ، لأنه لاحق سوارث لمي احكام ، وإن
يستحق الإرث بعد الوفاة بشرط

أولها : علوه من مقط ، إذ أمكن صدق الشر
بأن لا يكتب فيه ظاهر حاله ، فإن لم يمكن صدقه
كإقراره لاسانين في سنة أو أكبر منه لم يجل
ومثليها أن لا يدفع بالبراهين لغيره ، فإن دفع
به ذلك لم يصح ، لأنه إقرار على الجبر

ومثليها أن يصدق المقر به المكلف واللام
يصل ، أو كان المقر به ميماً ، إلا الولد الصغير
والجهون فلا يشترط تصديقهما لما مر ، فإن كرا
وعقلاً وأنكر النسب لم يسمع إنكارهما لأنه
مسب حكم بشيئته عنه يسقط برعه كما لو قامت
به ينة ، ولو طلبا إحلال المقر لم يسحلف ، لأن
الأب لو عاد فوجد السب لم يقبل منه لأن
النسب بعد له يعلى المال

ويكفي مي تصديق ولد مولده وهكذا
كتصديق ولد مولده ، مكتونه إذ أقر به ، لأنه

والأصح عند اشتغافه أن الخارج من الورثة لا
يفرد بالإقرار ، بل ينظر يلوع المصير ، وفي
مقابل الأصح يفرده ويحكم بثبوت النسب في
الحال ، لأنه مظهر لا يجاز به

والأصح عند اشتغافه أنه لو كفر أحد الورثين
خالفين ثالثاً وأنكر لأخر وصاف ولم يورثه إلا
لغير ثبوت النسب ، لأن جميع الإرث صادر له

وفي مقابل الأصح لا يثبت مظالم إلى إنكار
بدون الأصل

والأصح عندهم أنه لو أقر من حائره بأخوه
مجهول بأنكر المجهول نسب المقر له يؤثر فيه
إنكاره ، ويجب أيضاً نسب المجهول ، وانتفي
يؤثر الإنكار فيحتج المقر إلى اليانة عن سبه ،
والثالث لا يثبت نسب مجهول تزعمه أن المقر
بمى يورث ،

والأصح عندهم أن إذا كان ثبوت الظاهر
يحجبه لمصلحة كإخ أو غير سميت ثبوت
النسب لابن ولا يورث له

وثاني لا يثبت النسب أيضاً ، لأنه لو ثبت
ثبت الإرث ، ولو يورث لابن حجب الأخ
فيخرج عن أهلية الإقرار ، فيستفي نسب الابن
والإرث

والثالث ، يشهد ، ولا يخرج الأخ ، لحجب

(١) شرح الغني ١٦٨- ١٧

بقره المي^(١)

والرُكُوس ووجهه بوند خفتها لافر فرها حور
روجهها بدمه بقره نه ، وكما توأمر به رجل فوه
لا يلقى نام انه^(٢)

ثوت نسب الشخص بقره

٢٥- قال ابن السكيت سب الشخص لا يشب
بقره ، وقيل يشب بقره ، لقولهم في
القضاء من العاقب بيم إذا شه ، شهود الكذاب
على المسمي فيه لا على غيره ، وأعرف شخص بان
ذلك سماعا وسببه لو أنك ركل محب الشعي
عن ذلك توجه له الحكيم ، ولأن ما عليه العمل
في الشهود عليه يترك عن اسمه وسببه ويجعل
ذلك حجة عليه ، ولأن الناس مسؤولون على
أسمائهم ومن لم يكن على شيء رجع إليه فيه
عليه لافساده^(٣)

إقرار السب بالنسب

٣٦- حسب الفقهاء إلى أنه إذا أقر السب بالنسب
صح إدراؤه بذلك وأحدنه في الحال قال ابن
القائم ، وهو إجماع من يحفظ عنه ، لأنه غير
سهم في عسره والجور ما يتعلق به

حسب في ذلك على التصديق ، ولا يعمد في
تصديق أحدهما في قوله بولد وعكس ، فلو
التصديق ، فشهدا الشاهد بينهما بولد فلو
التصديق ومع سكوت ، وهذا عند الجديته

وقال الشافعية لو سكب عن الشخص
والكذب لم يثبت سبه ، وفارق السكوت في
الأمر بالاحكام في النسب ، نعم إن سب قيل
يمكن التصديق ثبت النسب^(٤)

٢٦- ولا يصح إقرار من سب معروف بغير
هؤلاء الأربعة وهم الأب والابن والزوج
والوفاة ، ومحمد بن عبد الله وعكس ، وكان
عمر باح ، وبعده بقره من أح ، لأنه محمل على
غيره ، سباً فلم يقبل ، إلا وبه فمردا من لم أتوه
مورثهم است ، فيصح بغيرهم مقامه

وان خلف أسير مكين بآخر أحد من باح
صغير أو مجنون ثم سب لشكر ، ولمر وحده
وارث لم يكره سب سب بغيره منها لا يحصل
الإثبات فيه ، فلو مات أقر بعد ذلك عن أبيهم
وسن الأخ فمردا ، لأنه لا يفسد به دور في
النسب ، لأن الأخ يحجبهم وقد نسب بسببه

(١) كسب اللغات ١٦٦/٦٦ ، ١٦٦

(٢) كسب اللغات ١٦٦/٦٦

(٣) كسب اللغات ٢٢٦

(٤) كسب اللغات ١٦٦/٦٦ ، والقليوبي وحيد ١٥٣/١٥٣

المرد بن شرح قبل الطالب ١٦٦/١٦٦ ، وشرح مشي

الزوائد ٢١/٢١ ، حاكم كسب

ويغفل على رطله، لمتلحق من بيت مال^{٢١}

مصطبح (قرعة ف ١٤)

الرجوع من الإقرار بالنسب

٣٧- لإقرار المصحح بالسوء لا يجوز الرجوع فيه، إذ لا يجوز إقناع كلام المكلف بلا مقتضى^{٢٢} ونظر التفصيل في (إقرار ف ٦٧)

سبب التقيط

٣٨- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه إذا ادعى التقيط شخص واحد، سببه كان هو التقيط أو غيره، فخور كان رجلاً مسلماً حرّاً لحق سببه به إن أمكن أن يكون معه بأن تتحقق فيه شروط الاستحقاق، لأمر لإقراره محض مع بطلان اتصال سببه ولا مصره على أمر به فصل كما هو قوله تعالى.

وأسلموا قيم وراء ذلك وبهم تفصيل ينظر في مصطبح (التقيط ف ١١-١٢)

ز - القرعة

٣٩- ذهب الفقهاء في الجملة إلى عدم منعها المبررة، في إثبات النسب والتفصيل في:

(١) فتاوى المصنف ٥٠٩، ص ١٠٠، نسخة من مخطوطة ٩٢/٥
والتي هي على نسخة من ٩٢/٦، وحواشي الإكثار
٩٨/٦، وبقيت الأقرب شرح على الفتاوى ١٠٩/٦

(٢) بدائع الصالح ٢٤٢/٦، وحواشي الإكثار ١٣٩،
والفتاوى على نسخة من ١٤٠/٦، والقمي ١٠٦/٥

ح - السماع

٤٠- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن السماع يثبت بالشهادة بالسمع بالضرورة

قال ابن القنبر: أما النسب فلا أنهم أحد أمر لهم، إجماع مع مذهبنا، ولو مع ذلك، جازت معرفة الشهادة، إذ لا سبيل إلى معرفته قطاً بغيره، ولا يمكن لشهادة فيه، ولو عرفت ذلك، لم يعرف أحد أمه، ولأنه ولا أحد من أقربيه.

وشروط الجملة، يقول الفقهاء بالسماع أن يكون السبب مشهوراً، حادثة في الماشغول، الشهادة بالشهادة، بالشهادة في النسب وغيره، بطريقين: الحقيقة والحكمة.

فالحقيقة أن مشهوراً ومع من قوم كثير لا يثبتون وأظهروا على الكذب، ولا تنتشر في

(١) حاشية على فتاوى المصنف ٢٨٨/٢، وحواشي الإكثار ٢٥٤/٢،
بدائع الصالح ٢٦٦/٦، وحواشي الإكثار ٢٢٥،
١٩٤/٦، وفيه السبب ٣٠١، وبه عدد، والفتاوى
المنسوبة لابن عمر ٢٠٥، وبه عدد، الحاشية ٣٤٩/٦،
والفتاوى لابن عمر ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، وبه عدد، الفتاوى
١٠١، ١٠٦، ١٠٧، وحواشي الإكثار ٢٤١/٦،
والفتاوى مع ابن عمر على نسخة من المصنف ١٣٢/٦،
وبه عدد ٥٠، وبه عدد ٢٦٦/٦، وبه عدد
وإجماع مع القدر الكبير ٢١/٦

وقال من العلم لا يثبت بدف سب، إنه
يسحق به اذال الا ان يكون امر مشهور مثل دفع
موسى بن عمر^١

٤١- والشرط لشاعبه الاستماع أيضاً، لأن
اسبب امر لا يدخل لزومية فيه، ودعوة المحكم
ردية، وثلاثة على القصر، ولكن السمع إلى
لاجداد المؤمنين والقبائل النضجة لا يثبت فيه
الزوية، فثبت الحاجة إلى اعتماد الاستماع،
ونحو من الأم ما على الأب

وذكر النووي أنه لا يجوز فيه الشهادة
بالسمع، وهو الاستماع - النسب، وقال
يجوز أن يشهد بالسمع له، هذا الرجل ابن
فلان، أو هذه بنت فلان، أو غيرها معها - سب
فلان، أو أنهم من قبيلة كذا

ويثبت النسب من الأم بالسمع أيضاً على
الأصح، وقيل قطعاً كما لأب، ووجه انتع
يمكن روية الولاية

ثم ذكر الشافعي: الأصحاب في صف
السمع أنه سمي أن سمع الشاهد المشهود
بسبه، فيسب إلى ذلك الرجل أو القسطة،
وأناس يسبونه إليه، وهل يعتبر قول ذلك
النكران واحداً، أم طاعة السماع؟ قال كثير من
نعم، وهذا الجواب القسري، وقال حريز:

هذه القعدة، ولا تحذف الشهادة بل يشترط الروايات
والحكمية أن يشهد عنده رجلان أو رجل
وامرأتان عدول يقطع شهادة كل ما في الخلاصة،

هذا إذا شهدا عنده من غير مشها هذا
الرجل، لأنه ذكر محمداً في كتاب الشهادات أنه
إذا لقي رجلاً من عدلين شهدا عنده عن سببه
وعرف حاله وسعه في شهد، ولو أقام هذا الرجل
عنه شاهدين شهدا عن سبه لم يسمه أن يشهد

ولو كان رجلاً من بين ظهراني قوم وهم لا
يعرفونه وقال: أقبل ابن فلان، فقال محمد

لا يسعهم أن يشهدوا على سبه حتى يلقوا من
أهل ماله رجس عدلين فيشهدوا عندهم على
سبه، قال أبو حمزة في شرح هذا الكتاب
وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي
نصير الدين^٢

وقال أحمد أيضاً ولا يشهد أحد من
بعلبه بالأجماع إلا من عشرة من النسب، وفيه
الشهادة به إذا أخبر به من يشهد به من حجر
جساعة لا يصور تراطوهم عن الكذب بلا
شرط عدالة أو شهادة عدلين^٣

٤١- قال المالك في الشهادة على الشاع عد
مائه وأصحابه جاز في النسب المشهور

(٥١) لغزو بهمة ١٢٨/٣

(٥٢) من عيسى ٢٧٥/١

(٥٣) الفح والإكليل ١٩٤/٣

و قد سمع رجلاً لا خير فقال له صدق
الآخر فقال ان ابن ورجل وصدقه وقال
كثير من الاحباب مجرورين شهد به علي
النسب ، وكذا ما ان طاحني صبا ورجلاً
ومكت ، لأن المكوث في البيت كالموت
ومن اهدب وجهه لا يشهد عند المكوث إلا
إذا خسر عنه الإتيان والمكوث ، ثم لم يأت
به لغير التبرأه لا غير الشهادة من النسب
سلفاً ، من يشهد بالخلاف هذه علي لا تزل
بعد بين طاهر

٤٣ ويرقى الحدادة فله عدة كملك في الشرط
فقد اوالا عدة النسب .

جاء في النسي وهو يدعوب به لاخير
ولستندت معربة في قلته شهد به ، وهو ما
يطلبه بالانتماء ، وأجمع أهل العلم على
صحة شهادته في النسب والولاد .

وكلام أحمد والخرقي منفي لا يشهد
بالاستدانة حتى يكثر به لاعتد ويسمعه من
عدد كثير يحصل به ثبوت ، يشرك حرقه صم
تظلم به الآخر ، وروى رت معدته هي
انقلب ، يعني حرق العلم ، وذلك الصافي

لا ، وسمع انساب الشخص رجلاً
بصاحبه لا مراتب في صدقه فأخبر ودببه
دعوى واسد ، جد له الشهادة ، وروى امر كج
الفتح بعد ، وروى أجد البوني في نسبه
ويعتبر مع الله ، ثم شخصه وسية الدسي لا
يعارضه من يورثهمه بريبة ، فهو كان
نسب إلى حياً وتكره له لخر الشهادة ، وان كان
مجهول جازت على الصحيح لما كان مبتأ
ولو علم بعض الناس في ذلك النسب ، هل
يخرج حور الشهادة رجلاً صحبه به ،
لا خلاف على

اعتبر في الاستدانة ووجه
الأول وهو نصحه أنه بشرط في صحه
من جمع كثير يقع العلم والحق القوي بحبرهم
ويؤمر لواطه على التكلم ، وهذا هو الذي
رجحه المنور في راس التمدد والعرقي ، وهو
أنه يكاد الشافعي
والنسي يكفي عدلان ، حاربه أبو حامد
ويزو حاتم ، وما إلى الإجماع
والثالث يكفي غير واحد إذا سكن القلب
إليه ، حكى ابن حنبل وغيره
فمن الأولى بسبي لا بشرط العدان ولا
الخبر ولا التكره

لأن الحكم قد لا يذكر فيه مستند الحكم ، والأكثر
 عن ذلك لا يفلح في حكمه كما ذكره
 مالك ، وأصله قول سمعان بن قنبل
 القاضي فيه ، اشتمل عليه مجلس حكمه ، ولأن
 مستنده قد يكون مختلفاً في إعتباره مستنداً ، فإد
 حكم بمقتضاه ، وضع اختلاف فيه ، وكان الحكم
 من حيث الثبوت

وفي المصنف للملكي أكثر التنبه في تولد
 السب على أن حكم الفضي بالإنز لم يدهي
 بالسب في الأحوال المختلف فيها بضمي ، فإد
 وقع الاستظهار بحكم قاض بثبوت سب أحد
 غيره مذكور فيه مستند اعانكم لم يسمع القاضي -
 استظهر لديه بذلك الحكم - إلا أن يقول ثبت
 ذلك بحكم القاضي فلا

قال الجسري في المالكية ، إذا انصرفت
 الأجل وعجز الطالب عن جره القاضي وأشهد
 بذلك ، ويصح التعميز في كل شيء يدهي فيه
 إلا عسمة لأشياء الدعاء ، والأحياس ، والجنس ،
 والطلاق ، والنسب ، وبه قال ابن المصائيم
 وأشهد وأبره وهب^(١) .

وصليطه كل حق ليس لدعيه إسعاطه بعد
 ثبوته ، ومعه دعوى سب لشخص معين بيينة
 ولم تأت بها بعد الطول فلا يصحز ، فتمت أنامها

(١) اللقاع والإكليل بهيئ من نص الجليل ١٣٩ ، ١٣٣

في الفهرست أنه يكفي أن يسمع من اثنين عذلين
 وسكن قلب إلى خبرهما ، لأن الموقوف تثبت
 بقول اثنين ، وهذا قول لأخريين من أصحاب
 الشافعي ، والقول الأول هو الذي ينصبه لفظ
 الاستقصاء ، فإنها مأخوذة من بعض الماء
 لكثرة ، ولأنه لو اكتفى به بقول اثنين لا يشرط
 فيه ما يشرط في الشهادة على الشهادة ، وإذا
 اكتفى فيه بمجرد السمع ، وإذا سمع رجلاً يقول
 لصبي هذا أبي ، جاز به أن يشهد به ، لأنه مفر
 بسبه ، وإن سمع الصبي يقول هذا أبي ،
 والرجل يسمعه فكيف جاز أن يشهد أيضاً لأن
 سكوت الأب إقرار له ، والإقرار بنسب السب
 مجازت الشهادة ، وما أثبت السكوت ههنا مقام
 الإقرار ، لأن الإقرار عن الانساب لا يطل جواز
 بخلاف سائر الدعاوي ، ولأن النسب يثبت فيه
 الإثبات ، ألا ترى أنه يسمع بالإمكان في الشكاح ؟
 وذكر أبو الخطاب أنه يحتمل ألا يشهد مع
 السكوت حتى يتكرر ، لأن السكوت ليس بإقرار
 حقيقي ، وإنما أثبت مقامه ، عسير تظويه
 بالتكرار ، كما عرفت بقوة اليد في العقار
 بالاستمرار^(١) .

ط - حكم القاضي

٤٤ - بعد حكم القاضي بالنسب دأماً مستغلاً ،

(١) القاضي ٢٣ / ١١ وطاهر

حكم من مقتضاه^(١١)

وفصل القدومي فصل عيسى بن عاصم في
بعض طلب إثبات سب سواه اعترف بالحجر
أو ادعى أن له بنه وطلب الإمهال له وأنصر فلم
يأخذ به فإن عجزه كان حكماً به بالتمجير غير
مضر ، وهذا قال مدعي السب في بيته مطلق
وامهل ملائمة في غير هذه حكم الحاكم بعدم
ثبوت السب ولا بحكم تعجيز ذلك مدعي ،
فإن حكم بعجزه كان حكمه غير مرضي ، ولما
طالب عيسى بن عاصم بانه يحصى حكمه بتعجيزه في
السب ، ولذا قلنا في مدعي سب فقد
المدعي عليه عذري بانه يخرج بية المدعي عذراً
مهلاً وتبين لهذه حكم القاضي بتبويت السب
وتعجيز مدعي عليه ، ولذا عجزه فلا يقبل منه
مدعي به بعد ذلك ، كما قد قال في روي وارتضاه
البيهقي وهو على الوجهين إن المدعي عليه
كان مدعي في السب ليس للمدعي تعجيز أصلاً
فيها^(١٢)

وحكم القاضي بثبوت السب بمسند علي
لحكوم عليه ، وهو عسير من لم يدخل في
الحصوم ، لأن الحكم على الخصم حكم على
الخاص في مسائل منها السب^(١٣)

(١١) جرد الإكمال ٢٢٨/٩

(١٢) حاشية القدومي ١٥٠/١ وانظر من الروايات

١٧ - ١٤ - ٤٢ ، بتصرف ١٠١ - ١٠٢

(١٣) حاشية ابن علقم ٣٣٧

وأما بالغايب فمن لم يحضر في التولية
المقتضى فيها أصلاً ، أو لم يحضر عند صدور
الحكم من القاضي ، وعمره بأنه من ثبتت هيئته
سابقاً سواء كان غائباً أو لم يكن الشهادة في
معهده وبعد انشركه ، وسواء كان غائباً عن
المجلس أو عن البلد ، ولما إذا أقر عند القاضي فإنه
يخضع عليه وهو غائب ، لأن له أن يطعن في
البيعة وليس له أن يطعن في الإقرار عند
القاضي^(١٤)

ي - ثبوت السب بدعوى الخصم

١٤ - اختلف الفقهاء في ثبوت السب بدعوى طيبة
هذه الطيبة والحققة وشفقة في مقابل
الصحيح إلى أن الشهادة على السب لا يعمل من
غير دسوى ، ووجاه ذلك أن السب من لا مدعي ،
وحقه لا يعمل من شهادة الخصم^(١٥)

وهذه أبو حنيفة إلى أنه إذا كان صعباً فإنه
لا تقبل عالم بنصب القاضي حصماً عن الصغير
لمدعي سب به بطريق النيابة شرعي ، نظراً
لأنه يبرأ من إحياء حق نفسه ، ونفاصي
بنصب ماهر أو المستشير ، وكان ذلك شهادة على
حصم^(١٦)

(١٤) حاشية ابن علقم ٣٣٥/١

(١٥) بدعي المصنف ١٩١ ، وشرح محلي على التمهيد

١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وأما الطلب ٣٦٧/٤ وحاشية

المجلد ٣٨٦/٥ ، راجع في ٣٢٨ - ٣٢٩

(١٦) بدعي المصنف ١

وقيل 'يبغي للقاضي أن يقرر في حال المسمى
عبد ، فإن رأى منعاً يجعله ، ويأخذه بقوله ما ،
وإن كان مظلوماً لا يخلفه أخيراً بقوله ^(١٠)

آثار النسب

تترتب على ثبوت النسب آثار منها :

أ - النفقة

٤٨ - ذهب الفقهاء إلى أن النسب سبب من
أسباب النفقة وذلك في جملة
والنكاح في مصطلح (نفقة)

ب - سقوط النكاح

٤٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يفتل والد
ببنده مطلقاً

والنكاح في (فصل ١٧)

ج - ثبوت الولاية

٥٠ - ثبوت النسب سبب لولاية في أمور منها
استبشاء الفحص والنكاح والولاية على المال
وذلك في الجملة

والنكاح في (فصل ٢٦) وما بعدها ،

حرف ٢٦ ، نكاح ، ولاية

(١٠) الفقيهات مع حاشيته في المسمى ٢٢٥/٨ ، وتكملة
فتح القدير ١٨١/٨ ، ومصابيح الجليل ١٢٣/٦ ،
والانصاف ١٢/١١١

أما الشهادة على سب صبي صغير من رجل
رائد الرحل ، فتبطل من غير دعوى ^(١١)
وذهب الشافعية في الصحيح إلى أنه لا يبرهن
شهادة الخمسة في حقوق الله تعالى ومنها
النسب ، لأن في وصله حقاً لله تعالى ^(١٢)

التحكيم في النسب :

٤٦ - ذهب مالك إلى أنه لا يجوز التحكيم في
سب الأب ، خطر هذه المسألة وعلى حق غير
الخصم بها وهو الأدمي ، لكنه إن حكم في
سب مفسد حكمه أن كان صولاً ، فلا يتقضه
الإمام ولا القاضي ^(١٣)

قال أصبغ 'ولا يباين التحكيم في السب
لأنه لإلزام ، ولذا في المتن عن أصبغ فإن حكماء
في ذلك مد حكمه ^(١٤)

التعريف في دعوى النسب :

٥٧ - يرى جمهور الفقهاء أبو حنيفة ومالك
والشافعية أنه لا تخلف في سب ، بأن ادعى على
مجهول أنه ابنه وبالعكس
وقال أبو يوسف ومحمد 'يستخلف في

السب ، وعليه الفتوى

(١١) بدائع الصانع ١١٠/١

(١٢) القسري على المسمى ٢٢٢/٤ ، ٢٢٢ ، وأسس
المطالب ٢١٧ ، وحاشية المطبع ٢٨٦/٥

(١٣) جواهر الإكليل ١٢٣/٦

(١٤) مذهب الجليل ١٠٢/٦ ط دار الفكر

د- الميراث

٥١- لكونه الفقهاء على هذا السبب من ميراث
لا يورث في المحلة والتفصيل في (إرث ف ١)

هـ- تحريم النكاح

٥٢- نفق النكاح، على أن النكاح في محله
سب من سبب تحريم النكاح .
والتفصيل في (محرمات النكاح ف ٢ - ٨)

اختار السبب في النكاح .

٥٣- اختار الفقهاء في هذا السبب في
النكاح هو النكاح
طبع بعضهم، في اعتباره، وذهب بعضهم
إلى عدم اعتباره

وتنصير ذلك في مصطلح (نكاح ف ٨)

التميز السبب بالدمان

٥٤- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا تم التمييز
لزوجين وكان القدر ينتمي لولد ترب عليه
هي - لولد عن الزوج وأخت أمه

وتمتصين ذلك في مصطلح (التميز ف ٢٤

وما بعد ف)

علم قبول النسب للإسقاط

٥٥- النسب حق الصغير، وهذا ثبت هذا الحق

فيه لا يجوز لمن حق به إسقاط هذا الحق، فمن
أقر به، أو هو، أو فسدت أو أمس على
الذماء أو لغيره مع إمكان التني فله الحق
به، ولا يصح له إسقاطه بعد ذلك^(١)

ولو ان المرأة طلقها زوجها، ذهب عنه صبراً
في مدة أنه معه، وجحد رجل فصالح عن
النسب على شيء، فالصحيح، أن النسب
حق الصبي لا حظ^(٢)

التصادق على من النسب

٥٦- قال المحقق: إذا نفي سب ولد حرة
فصحت لا يتطع سب، لعدم اللعن فيه من
الانقضاء، حيث ينسب إليه من الكافرين وقد
قالت به صنف، وإذا صدر قطع النسب لأنه
حكمه ويكون ابهما لا يصح، نكاح علي عليه لأن
النسب قد ثبت والنسب الثاني بالنكاح لا يطعم
باللعن ولم به حد، ولا يفسد تصادفهما على
التنقي لأن النسب ينسب حقا للولد وهي
صداقهما على أن نفي إبطال حق الولد، وهذا لا
يجوز^(٣)

(١) حاشية ابن حبيب ١٤٦/١، والكنز ١٠١/١، حيث

١٢/١، وهذه المسألة ١٤٦/٣، والفتاوى ٢٢١/٧،

١٢/١، صرح به في (١٢/١)

(٢) مدافع المبتدع ١٩/٦

(٣) مدافع المبتدع ١١٦/٣

نسخ

التصريف

١ - المسيح يطرد في القمه على اسمه
 اجمعته **سب ٤** من ٤٨٠ من كتابه هـ .
 فقول بسحب الكتب اذ يقسمه ، وفي حد
 قوله بحالي **٥** ان كذ كسبسخ ما كسب
 معلو **٦** ان قد دام بسسخه واثبه

والتسري الاتصال والازالة ، بعد . مسحت
 الشمس القمر والروح الاشراق **١**

وفم الاصطلاح المسيح هو ورود قلب
 شعبي من اجاب **٢** د - برعي عنصبا خلاص
 حكمه ، وهو يسقط النظر الى عمه ، ويدن هذه
 الحكم بالبحر الى عمه الله تعالى **٣**

الانفاذ داب المصلحة

١ - التخصيص

٢ التخصيص في اربعة الافراد ، وقيل هو

١١ من ٢٩٨

٢٦١ القمه ع د ، ر دولة دور القمه ، ويضم طابع الاحكام

القران المرقم ١٢ ، ١٢

(٢٢) القمه بعدد لبرجاني ، روضة القمه بعد لتي

وقال مالكيه في شهر لبرجاني
 ان رجلا علمي ، من السب ليل لينا ، ارمه ولا
 بد من لينا من الزوج نبي الولد ، عرب سم يلاحي
 هو به ولا حد عليه لانه قد عرفه ، وعقد
 من عسى كل حال ، لانا ان تتي ركونه لاقبل من
 سلة شهر لبرجاني حيث ميراني

وفي رواية عن جليل انه ينهي منه
 وصل من د ، لانا حور لكتيل عن سبونه
 ان تصادق الروح حور عن نبي الحول نبي حور
 جاني وحده بروحه ، والله مالك ، ولما اكثر
 الروك لاني لايلاحي ، والله ملك بفسا **١**



١١ القمه لبرجاني ١٢٠٠ ، القمه د ر ٢٩٨

والق د لبرجاني ١٢٢

أقسام النسخ :

٥- النسخ ثلاثة أقسام : نسخ حكم دون
نسخه ، ونسخ ثلاثة دون الحكم ، ونسخ
الثلاثة وحكم معاً
والتفصيل في نسخ الأصولي

وقوع النسخ .

٦- النسخ جائز عقلاً ودافع مسموح . ومن يكره
وقوعه إلا طاعة من أكثر تحرير المستعين للإسلام ،
فمنهم من حوره عقلاً وضعه شرعاً ، ومنهم من
معه عقلاً وهم صحيحون بإجماع السلف
السائر على وقوعه في الشريعة . قال ابن دقيق
المفيد : نقل عن بعض الفضلاء إنكار النسخ لا
بمضي أو الحكم الثابت لا يرتفع ، بل بمضي له
يتمهي بمضي دل على انتهائه فلا يكون نسخاً^(١)
والتفصيل في نسخ الأصولي

شروط وقوع النسخ :

٧- يشترط وقوع النسخ ما يلي
أولاً : أن يكون الحكم المنسوخ شرعياً - أي ثبت
بالشرع لا عقيداً ، فإن كان شيئاً يمتنع للناس
بعادة فهم أقروا عليها ثم وقع لم يكن نسخاً ، بل
إنشاء شرع : كأستباحهم أخيراً قبل الإسلام
على عبده كانت له هي إلى عبده إلى أن حرم فهو

مخرج ما تناوله الخطاب ، ومن يغير بعض
الحكمة بالحكم ، وما لا يترك شي الأثر أحسن ،
لأن الصيغة العامة شاملة لجميع أفراد ما تناوله
الخطاب ، ومقتضى الإرادة شمول الحكم لجميع
الأفراد لا يخص بعض الأفراد^(٢)

والعلامة بين النسخ والتخصيص أن كلا
منهما إخراج ما تناوله الخطاب ، إلا أن النسخ
إخراجه برفع الحكم بعد ثبوت الحكم ،
والتخصيص إدره الحكم ببعض قبل ثبوت
الحكم^(٣)

ب- المنكسح

٣- الحكم هو ما أحكم المراد به عن التبدل
والتميز أي النسخ والتخصيص والتأويل^(٤) .
والصحة بين نسخ والإحكام هو لغيره

ج- التأويل

٤- التأويل في اللغة الترجيح ، وفي
الاصطلاح صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى
معنى يحتمله^(٥)

(١) غير المبيط ١٠/٢٢

(٢) غير المبيط ١٠/٢٣ ، ١٠/٢٤

(٣) كندرهفت تاليف جلي

(٤) المصدر السابق

(٥) عمير القرشي ٦٣/١ ، وهو المبيط للزركشي ٧٢/١

بنقشت ، فلا يدخله النسخ كخسر بعثنا هذه ،
وقالوا كل ما لا يكون إلا على صفة واحدة
كمعرفة الله ووحدانيته فلا يدخله النسخ
ولهذا ، قالوا : إنه لا نسخ في الأصول ، إذ لا
يتصور زوالها على خلاف ما أخبر به الصادق ^(١) .
والتمثيل في الملحق الأصولي

جواز نسخ الأصل إلى الأخف وبالعكس .

٨- يجوز نسخ الأصل إلى أخف منه كسختين
الواحد بصره في قوله تعالى ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
صِغَرٌ مِمَّنْ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ الْكِتَابِ فَمَا تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْكِر بَعْضَ الْكِتَابِ الْكَبِيرِ ﴾ ، يقول
تعالى : ﴿ الْفَنّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنَّ
مِنْكُمْ خَفِيفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ صِغَرٌ مِمَّنْ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ
مِنْ شَيْءٍ مِنْ الْكِتَابِ فَمَا تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْكِر بَعْضَ
الْكِتَابِ الْكَبِيرِ ﴾ ، كما يجوز نسخ
الأخف إلى أثقل منه كسختين يوم عاشوراء
والآيات المندوحة بصوم رمضان ، ونسخ الأصل
مثله تحلة رحمة كالقبية ، ويجوز النسخ لأبلى
شيء كصحة التجوي ^(٢)

(١) البصير ، ج ٢ / ٢٨ - ٢٩

(٢) سورة الأنعام / ٦٥

(٣) سورة الأنعام / ٦٦

(٤) فليسمع أحكام المصراع ٢٥ / ٢٦ ، ٢٧٥ ، وفصول
الرحمة ٢٦ / ٢٧

النداء شرع

ثانياً : أن يكون النسخ مفصلاً عن النسخ
ساحراً ، فافترس - كالشروط والاستثناء -
لا يسمى نسخاً ، وإنما هو من قبيل
تقليد ، أن يكون النسخ بحطاب شرعي ،
مما تنص عليه أحكام الموت أو حرق النسخ ، وإنما
سقوط التكليف جملة .

وأما ، أن يكون المرفوع مقيداً بوقت ينقضي
دخوله ، وإن انقضى بقاءه فلا يكون نسخاً عند
وجودها

خامساً : أن يكون النسخ أقوى من النسخ
أو مثله ، فإن كان أخف منه لم يسخ ، لأن
الضعيف لا يزيل القوي ، وقال إبي الهيثم
وهذا مما يقتضي به العمل من ذلك الإجماع عليه .
فإن الصحابة لم يسخروا نص القرآن بخير
الواحد

سادساً : أن يكون المنقضي بالشرح غير
المنقضي بالنسخ .

سابعاً : أن يكون مما يجوز أن يكون مشروعاً ،
وأن لا يكون مما لا يحتمل التوقيف نسخاً مع كونه
مشروعاً ، فلا يدخل النسخ أصل التوحيد محال
لأن الله سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته لم
يزال ولا يزال ، وكذا ما علم بالحق أنه يتأيد ولا

تمج للثوار بالآحاد -

٩- قال الزركشي - لا خلاف في سواز تمج
القرآن، المقرآن، والسنة المتواترة بمثلها، ولاحد
بالآحاد، والأحد بالثوار.

ولم يسح الثوار سه أو قرآن الآحاد فالكلام
في الجوار والوقوع^١
ينظر بمصلحة في بعض لأصولي

سبح القرآن بالسنة

١٠- قال الزركشي إن كتب الله آحاداً
مالمع، وإن كتب متواترة لمحتقر فيه
والجهد على جوار وقوعه^٢
والانصاف في سحق الأمرلي

قراءة خائفين ولجنب مانسح والصلوة

١١- لا خلاف بين الفقهاء في حرمة الصلاة
مسوح حكمهم من إيات القرآن مع جها تلاوته،
وحرمه قراءة المنصر والجنب هذا المسوح من
مسوح يقرأ، لأن ما يتلى من القرآن هو كلام
الله، وأمر أن كما تنسى لحفظ أحكامه بيسر
لحل،، يتلى أيضاً تكون كلام الله فيثبت
على قراءته، أيضاً ما سحنت تلاوته وفي حكمه

ملا يجوز للصلاة قراءته ولا تحرم قراءته على
الطاهر والجنب، لأن حكمه يتعلق جوار الصلاة
تلاوته وحرمه قراءته على الجنب والجنب
والجنب، مقصود وهو محذور أن يكون مؤثراً
سبحي محسبي حله، فيكون نسح التلاوة، بيانه عدة
ذلك الحكم، كما أن نسح الحكم بيان له،^(١)
قال أنسرحسي، فإنه بعد ما اعتد من التلاوة
له قد أن وأنه كلام الله تعالى، لا يعتمد فيه أنه
ليس قراءته ليس بكلام الله تعالى، بل من
الأحوال، ولكن بالنسبة إلى الصلاة يسبح حكم
تعلقه جوار الصلاة به وحرمه قراءته على الجنب
والجنب^(٢)

نصر

تظهر الطمعة

نسخ

تظهر مع عمرة

(١) مائتي المصاح ٣٧/١، وكشاف القناع ١٢٥/١، ومصر

المرحبي ٢/٨

(٢) المصدر السابق

(١) البير المخط ٢/٨٠

(٢) المجمع المصنف

ما فراده أنه تعالى وأُخِذَ مِنْ بَعْدِ السَّاعَةِ الْإِنْسَانِي
إِلَى يَوْمٍ نَعْتَمِدُ^{١١}

ب - إساءة بكثر النسل -

٢- ذكر السرحمي: الس قنطرة أو من مصالح
الزواج نكاح - عتد به تعالى وأما الرسول بكثرة
و تحقيق من هذه الترسوب بكثرة^{١٢} ، فمن أنس من
ما لك قال كان رسول الله بكثرة يأمر بالبناء ويسهر
عن شسر بها شديدا ويقول: «تروحووا الولود
الزلود» أي بكثر الأبناء يوم الخدمه^{١٣}
واعبر القواني أن سرحمي: الز: قرية أو
ب طلب محب وسر: له حتى أنه عليه وسر
في نكحه من به إساءة^{١٤} .

ح - الحافظة على النسل :

الحافظة على النسل من مقصد الشريعة
ولمحافظة عليه وسائل متعددة ، منها

متع العزل

١- اجتناب التقهات في حكم العزل عن

١١- هو شوقي ١٩٦٦

١٢- السرحمي ١٩٦٦-١٩٦٧ وكنتي ١١٧/٦

١٣- حبيب الزهود والفرود

١٤- السرحمي ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦
في جميع الزود ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦
وقطر في الأرمه واستند سرح

١٥- إجماع عدم تحقيق الزود

الزوجة ، منهم من سمع مطلقاً ، ومنهم من
أحاد مطلقاً ، ومنهم من أجبه بيقن الزوجة وتم
بحره يدور فيها

، التمسك في مصطلح (عزل ف ٣٣)

بحريم الخصاء

٥- من أسباب المحافظة على النسل عدم الخصاء ،
وذلك من الناحية الطبية (ذلك من روجه عتد به
في مسعوده في أنه قال : «ك: مروجع
السي بكثرة نساء فعلا برسول الله لا
بدخمي» نساء من ذلك «٥» بالعلماء
وعلمه في مع الخصاء أنه خلاف ما رده الفروع
من بكثر النسل يستمر جهاد كثر ، والأولاد
في ذلك لا يملك مولودهم عليه فمصلحة النسل
فعل المسلمون بانقطاعه ، بكثر الكفا ، فهو حذوف
المقصود من نفع النسل^{١٦}
ولتخص بطر (خص ف ٥)

مع استعمال ما يقطع العمل لولده

٦- صرح المذكية بأنه لا يجوز للرجل أن يتسب
في فساد مسأله بحيث لا يلد أصلاً ، ولأن

١٦- حبيب ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦

١٧- حبيب ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦ ، وفيه ١٩٦٦
١٨- حبيب ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦ ، وفيه ١٩٦٦

١٩- حبيب ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦ ، وفيه ١٩٦٦
٢٠- حبيب ١٩٦٦-١٩٦٧ ، وفيه ١٩٦٦ ، وفيه ١٩٦٦

مقتوبة من يتسبب في قطع النسل

١- ذهب الفقهاء إلى أن من اعتدى على إسمان
فذهب بذلك إلى إيلاده وسد عليه الباب كقوله لأن
الإيلاد دفعه مقصودة وقد عرفت^(١)
والنص في مصطلح (إدبان) في ٦٢ ،

(٢٨ - ٢٢)

د - ضمان نسل الحيوان المقتوب

٢- الأصل أن من غصب شيئاً يجب عليه رده
لصاحبه حول الشيء^(٢) على أيدي ما أخذت
حتى لا يرد^(٣) ، وذلك للحكم بشمل نسل
شخصه ، فمن غصب حيواناً وولد منه فإنه
يجب رده الترد مع أنه يتم حصوله منه ، ومن
غصب شاة فأنزل عنها ، فحالا فالولد لصاحب
الشاة لأنه من غاتها ، أما ب غصب فحالا فالزاد
على شاة فالولد لصاحب الشاة لأنه يبيع الأم
ولا فجرة له للنهي عن غصب النسل^(٤)

(١) نبتاع ٣١٦/٧ ، ورجوعه الإكليل ١٦٦/٢ ،
والنهي ١٤٢/٥ ، وقوله (لأنه) ٨/٦

(٢) حدثت (على اليد) أي غصب حتى لا يرد ،
أعرب هو داور ٨٢٢/٣ ، (مقتوب) أي من غصب
١٥٧/٢ ، (الشيء) أي من غصبه ، (الشيء) أي من غصبه ،
والأصل من غصبه ٥٢/٢ ، (الشيء) أي من غصبه ،
الشيء أي من غصبه ، (الشيء) أي من غصبه

(٣) الظاهر ٢٦٥ - ٢٦٥ ، ونحوه كذا في ٢٤٥/٢ ،
ودومته الظاهر ١٦٢/٥ ، (الشيء) أي من غصبه ،
وتبين الظاهر ٢٢٦/٥ ، (الشيء) أي من غصبه

يستعمل ما بقى سله ، وهل المراد كذلك مبهما
أن قطع ماله يوجب قطع سله أم لا ؟

قال في لغار إن المصوى لأئمتنا مع من
استعمل ما يرد لرحم أو يستخرج ما هو داخل
الرحم من المني^(٥)

وقال الشافعية يكره العزل ويغني عن الشهوة
ويحرم قطع النسل ولو بدر ، كما يحرم قطع
الحمل من المرأة^(٦)

وأما بعض الشخصية لعمارة سد من رحمها ،
ويكره الحمل ، ذهب حرمته ذلك بغير إيجاب الزوج
جسداً على عمله بغيره^(٧)

وقال ابن عابد بن نعم ، أنظر إلى سداد
المراد بقيد يجوز من الخبيث^(٨) .

منع الإجهام

٧- من مسائل الفقه على النسل عدم إجهام
نظره في النسل

وقد قلنا في الدعاء على حرمة الإجهام بعد
مع الروح لأنه ليس له ، ولكنهم استعملوا في
حكمه قيل مع الروح
ونظر بعضهم ذلك في مصطلح (إجهام)
لأنه وما بعد^(٩)

(١٠) فتح القلي المالك ٣٩٩/٢ - ٩٠ ، (الشيء) أي من غصبه

(١١) حاشية القليبي ٢٠٦/٢ ، ٢٧٥/١٠

(١٢) حاشية ابن عابد بن ٢٧٥/٢ - ٢٨٠

بينك الأوصاف مما ينظر

ومن شروط صحته للمسلم عند ادراكه قد
يكون للمسلم فيه شيئاً في دمه لعدم إنبه وإن
يوجد المسلم فيه عند حمله ، وعلى ذلك فلا
يجوز للمسلم في تمل حيوان معين وفيل ، أي كان
عدو الطير والاب للمسلم في سملها قبل ولا يجوز
لقد الشرط مع ما فيه من بيع الأجنه
المهي عنه^{١٢}

نسيان

التعريف

١ النسيان لغة بكسر النون ضد النسي
ومعنى ، يقال نسيه نسياناً ونسيوة ونسواناً ،
ومني بمصر الترك ، يقول الله تعالى ﴿ قَسُوا
آلِهَهُمْ فَبَسْهُمْ^{١٣} ﴾ أي لا تكوا الله متركهم ، و
كانت ياب صرياً من الترك وصده بوجهه ، أو
أنساهم أن يعموا لأنفسهم ، وقوله تعالى
﴿ عَمِيئَةً وَكَذَّابَةً يُؤْمِرُ نَفْسَهُ^{١٤} ﴾ ورجل
نسيان يفتح التوت ، كثير النسيان لنسيه ، وقوله
تعالى ﴿ نَسِخَ مِنْ آيَاتِهِ^{١٥} ﴾ نسيها^{١٦}
في تركهم تركها

وقال عيومي سيئ الشيء النسيان
مشرك بين معين ، أحسنها ترك الشيء جهولاً
وعفلة ، وذلك خلاف الذكر له ، فهو ترك
ركمة أمينها جهولاً ، والشيء الترك مع النسيان ،

نسيئة

انظر س ١٢



(١) سورة البقرة / ١٧٧

(٢) سورة البقرة / ١٧٧

(٣) سورة البقرة / ١٧٧

١٢ - لشرح الكبير مع حاشية الموسوي ١١٠/٣ ، وحاشية
شبل ٢٢٢ ، وحاشية الصريح ١١٨/٢ ، وكشاف

الفتح ١١٠/٣

والصلة بين الخطأ والسيان عدم إصاحبه
المقصود في كل

أثر للسيان على الأهلية .

٣- اختلاف الفهماء في أثر السيان على الأهلية .
فوردى المشاعية والمخالفة في التصحيح من
المذهب أن الناسي غير مكلف حين السيان لأن
الإتيان بالفعل المعنى على وجه الامتنال يتوقف
على التعم بالنعى لمورد به لأن الامتنال عبارة
عن إتيان الأمور به على وجه الطاعة

ويعبر من ذلك علم الأمور به بتوجه الأمر
نعموه وبالنقص فهو مستحيل عقلاً لعدم الفهم ،
وقد ورد في الخبر « إن الله وضع عن أنبيائه
والسيان وما استكروها عليه » (١)

وأما وجوب الركة والنبقة وفساد ثلثات
وحدوث الطلاق وغيرها من أحكام النبي فهي
لهست من باب التكليف بل من باب روط
الأحكام بالأسباب ، فخلق الوجوب بها فوجدت
الترسانة التي بها يستند بقوة الفهم بعد الخلة

وعليه قوله تعالى ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا لَهُمُ الْقَبْلَ
يَسْأَلُكُمْ فِيهِ ﴾ أي لا تفصلوا المذلة والإعمال
ونامي السيان بمعنى التأخير قال ليس
لأحرابي

إن عني علية أنضيتها

سبب سببها ولا نسيها

أي ولا مؤخره (٢)

والسيان اصطلاحاً قال الرافعي هو ترك
الترسانة فسطحاً استودع ياب ضعيف عليه ، وإما
من ضعف ، وإما من قصد حبس ، يتحدد عن
انقلابه ذكره (٣)

وحرله في تحريم ذاته عنهم تذكر الشيء وقت
حاجته به (٤)

الألفاظ ذات الصلة .

خطأ :

١- الخطأ لغة : ضد الصواب ، ضد الصواب أيضاً ،
وخطأ الطريق ضد عنه ، وأخطأ الرامي
المقصود لم يصبه
وخطأ اصطلاحاً هو ما ليس بالترسانة فيه قصد (٥)

(١) حديث « إن الله وضع عن أنبيائه خطأ والسيان »

أخرجه ابن ماجه (١/٢٨٩ ط عيسى العيسى) وأحمد في
المستدرک (١/٢٨٩ ط طه) والترمذي (١/٢٨٩ ط طه) وابن ماجه
في غيرهم وفي المصنف (١/٢٨٩ ط طه) واللفظ لا يسميه
ومعهم الحكماء بصدقه وبقوله المعنى

(١) سورة البقرة (٢٢٢)

(٢) سبان دروب ، والصباح غير

(٣) نظير ذلك في غيره ، فلو كان

(٤) الألفاظ التي يحتمل من ٢١٢

(٥) سبان نعرف ، والصباح غير ، والتمهيدان للمعنى

يحل في حد التكرار غلباً قصار في حكم
ثوم ، ونهنا فرق الذي يفتقر ، سبيل الصلاة
واثره حد في قول : إننا نسي أحدكم صلاة ، أو
نام عنها فبصلها إن ذكرها^(١)

وهي حقوق العباد لا يجعل السبيل عدراً ،
لأن حقوق العباد محترمة عندهم ، حسرة
لثقلت ، لا ابتلاء ، وحقوق الله تعالى شرعت
لإتلاء لاستحقاقه من الخلق ، ولكنه ابتلاءهم ، أنه
ينها ومن عبده ، وللملك أن يصرف في
ملكه كيف يشاء^(٢)

وعدم احتية السبيل على صريح

ضرب أصلي ، ويراد به ما يقع فيه الإنسان
من غير أن يكون منه شيء من أسباب التذكير ،
وعدم العدم يصلح عدراً لغية وجوده

وغير غير أصلي أو ظاري يضع المرء فيه
بالتصغير ، بأن ثم مباشر سبب التذكير مع قدره
عليه ، وهذا القصر يصلح للمناسبات ، أي لا
يصلح عدراً للتصغير بعدم غلة وجوده

التي استمع تكليفه من أصلها بخلافه التهمة^(٣)
وقال بعض الشافعية : سبيل الأحكام بسبب
مودة الشهوات لا بسبب التكليف ، فمن رأى
امرأة جميلة ، هو يعلم تحريم النظر إليها فتنظر
إليها تأسياً من تحريم النظر^(٤)

وذهب الحنفية إلى أن السبيل لا ينافي
الوجوب في حق الله تعالى لأنه لا ينافي العقل ،
ولا حكم العدم ، ولا النول ، ولكنه يحصل أن
يحل عدراً في حق الله تعالى ، لأنه يعلم
الفصل ، إذ قصد إلى عمل بعينه لا بفصل قبل
العلم به

قال أبو اليسر : السبيل حسب التدبير ، لأن
الناسي يجرى عن تجاه حقوق بسبب السبيل
ليسع وجود أداء الحقوق كسائر الأعداد عند
عمامة أصحاب ، لكنه لا يمنع وجوب الحقوق ،
فإنه لا يخل بالأهلية ، ويحجب الخلق عن
الناسي لا يؤدي إلى إغفاله في المخرج لستمع
الوجوب به ، إذ لا تمنع لا يمسى عبادة متولية

(١) صرح للترك القصر ١/ ٤٦-٤٧ ، ونظر شرح
مختصر الفروع للطوسي ١/ ١٨٨ ، ونزهة الخليل
شرح وجوب الباقر لابن مرداوي ١٣٩-١٤١ ، والمواعيد
والفتاوى المصرية ص ٣٠ وما بعدها ، والشمس المبهدة
١/ ٢٥٦-٢٥٧ ، والمصنف ١/ ٨٨ ، والمواعيد للأحكام
لصريح عبد السلام ٢/ ٢٢

(٢) البحر المعيد ١/ ٢٥٦-٢٥٧ ، والمصنف ١/ ٨٨ ،
والفتاوى المصرية ص ٢/ ٢

(١) حديث : إننا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فبصلها ،
ذكرها

أثره في سبيل ١/ ٢٤١ ط التبيان للكرخي ، والفتاوى
١/ ٣٠١ ط التبيان للكبرى ، من حديث أبي مسعود ،
وأن الترمذي - حسن صحيح

(٢) فتح المصنف شرح الله لأبي يحيى ١/ ٨٨ ، وكشف
الأسرار ١/ ١٢٩٢

الأحكام الثروفة على النسيان :

بشرب عى السيلك أحككم فى الذببا وهى
الأخرة

أولاً - أحككم الأخرى

٤ اتق العلماء ، على أن النسيان صنف للإثم
مطلقاً لموله بماتى ، « ريثا لا قواجدتة فى
فيسنا أو أخطان »^(١)

وطول الرسول ﷺ : إن الله وضع من أمتي
الخطأ والنسيان وما استكروهم عليه^(٢) .

ولأن النسيان من باب ترك الجماعة بذلاله
محل الكلام ، لأن غير الخطأ وأخوه غير مرفوع
ما كراد حكمها وهو نوعان : تحروى ، وهو
الآثم ، وذنوى وهو تفسيد ، وأحكام
مختلفة ، فصل بعد كونه مجزأ مشتركاً لا يعم
فإن أثبت لأخرى ، جاعاً لم يثبت الآخر^(٣)

(١) سنن البقرة / ٢٨٦

(٢) حديث ابن كره مع من لم يخطأ وهو ٤

خدم بحريجه (٢٦)

(٣) لأئمة الفقهاء ، من نجيم من ٣٠٢ - ٣٠٣ والأشبه

والظاهر للسيوطى من ١٨٢ ، والشمس فى التوضيح

نادر كفى ٢٧٦ / ٢٧٧ ، وشرح سبلت الشهرة

٢ / ٢٩١ ، وشرح الكوكب النهر ١ / ٥١١ وما يشبهه

وشرح مسند الفروية ١ / ١٨٥ وما يشبهه

قال البرهوى ، ما يصير النسيان عذراً فى
حق الشرع إذا لم يكن من عمد ، قلماً إذا كان
من غفلة فلا يكون عذراً ، كسيان المرأة حفظه
مع قلته على تذكره بالتكرار فإنه إذا يقع فيه
بتقصيره لمصلحة سبباً للعذاب ، ونهنا يستحق
الوعيد من سبي القرآن بعدد حفظه مع قسوته
على التذكر بالتذكر^(٤) .

وقال مالك بن النسيان فى العبادات لا
يدفع ويغفل يدفع ، لأنه إذا كان العلم به يقدم
الإسكان عليه واجباً كان إجهال فى الصلاة
خاصياً بترك العلم ، فهو كسند الترك بعد
العلم من وجه محببه ، وهذا هو وجه قول
مالك ، إن الجهن فى الصلاة كالعمد والخلل
كالعمد لا كالتامى ، وإنما التامى مضموعه
لقوله عليه الصلاة والسلام : إن الله وضع من
أمتي الخطأ والنسيان وما استكروهم عليه^(٥) ،
وأجمعت الأمة على أن النسيان لا إثم منه من
حيث الخطأ ، وكذلك فإن النسيان يهجم على
العبد فهدراً لا حيلة به فى دفعه عنه ، والمجهل له
حيلة فى دفعه بالعدم^(٦)

(٤) كشف الأسرار فى أصول فقه الإمام القزوينى ١ / ٢٩٧

(٥) الفروع ١ / ١٢٦ - ١٢٧

ثانياً ، الحكم الديني :

٥ - إن وقع الشك في تركه أو لم يمتط
من يجب مداركه ولا يحصل الترتب المترتب عنه
نعم الأكثر

ولا يقع الشك في قصره على غيره من
بما لا يمتنع فلا شيء فيه

أما إن وقع في محل ينبغي عنه بطلان ثم
بعد انقضاء الصلاة ، فإذا وقع في محل منهي عنه
بوجوبه وهو كمال النسيان شبهة في إسقاطها

أقسام النسيان

القسم الأول النسيان في تركه مأثور به

حديث النسيان في تركه مأثور به في
عبادات ، وقد يقع في عبادات
الصلوة - أي في تركه مأثور به في عبادات

هذه

أما نسيان النية في أول الوضوء :

٦ يجب غلبة النسيان من نسي نية في
أول الوضوء ، ذكره حلال الوضوء خمس لا
تحصل نية ، يحصل من وجوه في الأكل لحصول
نية في حلقه لا استكمال ذات الوضوء
النسيان ، وإذا كان أحدك غيباً

١٠ ترجمه شده

منه فله تعالى ذلك مني ، يذكر الله به مدني
في آية هذين : بسم الله وبه وأجره
الأصح عنه طبعه وإن رخص من ملكه أن
التي فيه من مسدود الوضوء ، فلو أن
الضوء لا يصح من لا يصح ، ولا يصح من لم
يذكر من به عليه ، وفراجه من
العصية

وهذه النية إلى أن الصلاة من وضوء
الوضوء ، واستحسانها ، ثم مرة ، وأكره مرة
، الفصاة لا يؤمر بعملها ، تركها ولا إحداه ،
ما به فقه ما به عملها ، تركها
وذهب ذلك عنه ، وهو ظاهر مدعي محمد
إلى أن النسيان من بين الوضوء - قال به في
الاستقاء إلى به متى ذكره قبل الشروع ، كبه

- ١ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٢ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٣ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٤ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٥ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٦ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٧ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٨ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ٩ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات
- ١٠ - من النسيان في تركه مأثور به في عبادات

اسم الله عايمه، ولما سألها على سائر
الوجوه

بـ من بيان حسن عضو في الرضوء

٧- ذهب الفقهاء إلى أن تبي غسل عضو هو
عرض في الرضوء، أو أنه في ذلك العضو، حرم
بجسده، لأنه لا يترتب لرضاء من لروض
الوضوء

والنتيجة في (رضوء)

جـ - بيان منه من سنن الرضوء

٨- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا سبي لكونه من
من سن الرضوء، فإن وضوءه صحيح
ولهذا في ذلك فصل يظهر في مصطلح
(وضوء)

د- يعمه الجنب للحدث الأصغر ناسياً احتالة

٩- اختلف الفقهاء، فمن تبعه للحدث الأصغر
وسبي حية عليه ولم يذكره في الجنب
فذهب للأكثرية والحنابلة إلى أنه لا يترتب
النجس لأخبره

القطام، فإن تركه سهواً صحت طهارته، نص
عليه أحمد في رد به أبي ذر، فإنه قال سألت
أحمد بن حنبل، إذا سبي النسيمة في الرضوء
قال: أرجو ألا يكون عليه شيء، وقد سئل
إسحاق، فعلى هذا ذكره في أثب طهارته
أنى به حيث ذكرها، لأن له على عمام
السوء في جملة الرضوء فهو يعقبه لولي،
نقول الرسل ﷺ في الله وضع عر أمسي
الحق والسيد وما أسكره علمه، ولأن
الوضوء سادة تندير أفعالها فكان في واجباتها
سقط بالسوء وسبب كحالة، ولا يصح
قياسه على سائر الوجوه والمهارة، لأن ذلك
أكد وجوبه بحال النسيمة

وعن أحمد - وهو لذهب عند الحنابلة -
وإن عبد السلام من المالكية أن النسيمة وجبة في
طهارة لأحداث كلها، قال بعض الحنابلة وحرم
أبو الخطاب والحمد وأبي عبيدوس وجماهير
جميع المحرمين وإن عيقت وهو ما جزم به في
الحذر وقد مر في حذر ابن التسمية لرضاء لا
تدفع بالسوء، يظهر في رد الرسول ﷺ لا
صلاة في لا وضوء له ولا وضوء من لم يذكر

١١٢ - روم قطايب ١٠٧١ - سبيل الج ١٧٩
والمن آية ١١١ ٢٦٥ ١٠١ ٤٠ لا تصدق
١٢٨ - ٢٩ - ٢٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠
القطايب لرمي ١١٢/١ وأما في ثلثي ١٢٨

١١٢ - حيث أنه وضع في غير الخط القصد
خادم في حقه

وذهب الشافعية إلى أن صلاته صحيحة
مجرته

وذهب الحنابلة إلى أنه لا يجب في الماء ،
التيميم بين الحدث و احبابه حتى لو تيمم اغلب
بريد به انوضوء جزأ

والتفصيل في مصطلح (تيمم ف ٩)

هـ - التيمم عند تسلي الماء -

١٠ - الحنفية ، لقها ، في صحة صلاة من تيمم
عند تسلي الماء -

فذهب الحنابلة ومن أظهر عند الشافعية ،
ونظروا بعيد التمسك وابن عبد الحكم من
المالكية ، وأبو يوسف إلى أنه من سبى الماء في
رحله وتيمم ثم يجرته وعليه القضاء للصلاة ،

وكذلك أبو كان ، ، يباح وسبى ثمنه وتيمم
وصلى ثم يجرته وعنده الإعادة بصلاته ، لأن
البيان لا يخرج عن كونه واجباً ، ألباه وشرط
إباحة الميم عنهم الواجبان ، ولأن الظاهر بالماء
يجب مع الذكر فلم يفسد بالبيان كالحديث ،
ومن حودس ١٨٥٠ ممة^(١)

وذهب أبو حنيفة ومحمد والشافعية في
مسائل الأظهر وهو ما رواه ابن عبد الحكم من

المالكية إلى أن من سبى الماء في رحله وتيمم
وصلى ثم بعد الصلاة مضطراً ، ولو أخرج الماء في
رحله ولم يدهم ثم يقطع الصلاة ، ولم يقص
لأنه عاجز عن استعمال الماء ، لأنه لا بدوه عليه
مع السبى ، وعجزه بأمر سدوي وهو السبى

وكذلك أبو حنيفة المجر بسبب البعد أو
المرض أو عدم الدنو والرف ، قال السبى جبهة في
الشتر خصوصاً إذا مر به سر يتحصه مما وراءه ،
واسفر محل المشتقات ، ، كان الخراف تسمان
لأنه فيه غير بدو ، ولأنه لم يكن منه الماء حتى
الصلاة فلا يقصى^(٢)

وعلى الحنابلة إذا سافر افتاتيم ومعه ماء
في رحله وهو لا يعمم به - وهذا يدل على حسن
السبى وغيره - ولو ظهر أن الماء قد في فيه
وصلى ثم ثير له أنه قد بهي لا يجرته - لأن العلم
لا يبطئ بغيره فكان الغلب واجب بحلاف
السبى ، لأنه من أضرار العلم

وكذلك أبو كان الذي على رأسه أو ظهره أو
كسر الماء معلناً في غلظه ، تسبى فتيمم ثم تكرر
لأنه ، لأن السبى في هذه الحالة نادو ، وأب
لو كان الماء معلناً على الإكاف فلا يخلو ، فإن
كان ركبة أو سائفاً ، فإن ركبة ركبة ، كان الماء في

(١) كتاب الشفع ١١٩/٢ ، والقبور المقرق ٢٦٢/١

والقبور وحيد ٥٢ - ٥٣ ، والأخبار ٢١/١

المناجح مصابيح ٢٩/١ ، والأخبار ٢٢/١ ، والقبور

نهر ٣١٢/١ ، والقبور رعية ٨١ - ٨٢

ويتم مستحق ١٢/١

رب كل منها - - - - - لخصها من طوائف أو
لا يعرف

دار عرف الصلاة التروك وغيره مرسيه
بالسبب مصلاته، فمعرفة وادعوات غيره حب
التروك بمراعاة التريب عند جمهور الفقهاء
معتقداً لا يفتقر

وان سم عرف الصلاة التروك أو سم يعرف
توزيعه، فاما متى اتممت على انفسه الذي فعله
الجمهور

سعر نصيب ذلك في مصطلح قضاء
القول ١٥ - ١٦ - ١٧

و - ترك شيء من الصلاة سكتاً

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا ترك نصي فرضاً
من فرائض الصلاة كالتروك أو ركوع والسجود
فإن أمكنه التمسك بالثبوت، فإنه يتفسي، وإلا
فسدت صلاته

وإذا ترك واجباً من واجبات الصلاة كقراءة
آياته وحمل سورة غيرها أو غيره التريب في كل
فعل مكرر في كل ركعة أو في جميع الصلاة فإن
تركه ناسب بغير إسقاطه، فهو وإن تركه
عامداً لا يغير سجدة السهو، ولا يفسد كذا
لأنه لم يتركه، لا يجب له - - - - - وجود أي الفاء وإنما يجب
الإعادة حراً أو نقصان

مؤثرة أو حل فهو على الاختلاف بين أبي حنيفة
ومحمد بن أبي يوسف، وإن كان له في
مقدم الرحل لا يجوز إلا جراح، لأن
هنا، وإن كان مائناً فاحتراف على العكس وهو
بأن كان في مؤخر الرحل لا يجوز إلا جراح
عند الجمهور، لأنه براه ومحمود فكان السببان
أفراداً كان في مقدم الرحل فهو على
اختلاف^(١)

وإذا ما نكث في المنهج أو يسمي وصلى
بأنفسه في ركنه عند في الوقت، وإن لم يعد
حتى خرج الوقت فلا إعادة على الجمهور^(٢)

و - سائر صلاة مفروضة

١١ - اعرف الفقهاء على من سب صلاة
مفروضة وجب عليه قضاء ركعتين، سب
الر من أحدكم صلاة أو م منها فليصحبها إذا
ذكرها^(٣)

والصلاة المفروضة سبها ما يذكروه حدة أو
أكثر، وإذا سب أحد - - - - - يكون مفروضة
بصحتها خالطهم مثلاً، غيرهم وهم
وإذا كانت أكثر من واحدة، فهو أن يعرف

١ - مع المصنف ٩٦٥

٢ - تقدم ١٠٠، وفي ١٠٠ وفتح الألف ٩٨٢

٣ - تقدم ١٠٠، وفي ١٠٠

ويحتمل كلامه أحسن فينبأ من النسبة
وذكرت (١).

ويرى المؤلف أنه ينبغي أن يفتي إذا بطل ركعاً من
أركان الصلاة - كركوع وسجود - عمداً بطلت
صلاته، وإن تركه سهواً فمأبده الشروك له،
بأن تذكر من يلزم منه عطله، والافتقار به
ركعتيه، وتذكر من يلزم من صلاته

وإن كان مسروكاً من الأيمان - وهي
القبول، والقيام له، والنشيد الأول، والوقوف
له، والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول
والصلاة على آل النبي ﷺ في التشهد الثاني -
والأمر - أي بسجود السهو إقترانها سهواً،
وكذا إقترانها عمداً في الأخير -

ولما سائر الأمور غير الأيمان ولا غير
بسجود السهو، سواء تركها عمداً أو سهواً (٢)
ومع الخيانة إلى أن كان الصلاة - كقراءته
المأبذ للزوم، والنسب - لا يفتي في عطله ولا
سهو ولا حين، فمن ترك شيئاً منها بطلت
صلاته عمداً، كان أو سهواً أو جهلاً

ومن ترك واجباً من وجبات الصلاة كالنكبة
فلا تفسد الصلاة، والتسبيح، والتحميم، مما بدأ بطلب

وأما إذا ترك سنة من سنن الصلاة - كجهور
لإمام بالتكبير، أو كالأستسح - فإن صلاته
لا تصح، لأن هيبة الصلاة تتركها، وقد
وجدت، ولا يجزئ سجدة السهو (٣).

وقال مالك، نهى إقتران كتابين أو كان
الصلاة كركوع أو سجود سهواً أو طلاً بحيث
لا يفسد ركعة - إما بالمسح وإما بالخروج من
مسجد - فإن الصلاة بطلت، وأما مع العمد فلا
ينقض بطلان الطلوع

وقد احتج مالك في بطلان الصلاة بترك
السنة المؤكدة،

فقد بين كثرة من بطلت الصلاة بترك السنة
أو كذا - عمداً أو جهلاً - ابتلاعه، وقد شهوره
في البيان

وقال مالك وابن النسيم وشيخه ابن عطاء
الله لا يفسد الصلاة بترك هذه السنة عمداً أو
جهلاً، ويستغفر الله لكون الصلاة قد حرموا
على أركانها وشروطها، ولا سجود السهو لأن
السجود أي هو السهو

وكلام ضعيف يحتمل وجهه السنة، كما عند
ابن رشد في اشتمالها، ولما إن كثرت السنن
الشروكة بها بطلت

(١) المرقية ١/ ٣٣٨

(٢) مني غفران ١/ ١٧٤، ٢٠٦، ٢٠٧، وروى الطائفة
١/ ٢٢٢، وجملة الشيخ ١/ ١٦٠ - ١٦١

(٣) اشتمال في الهندية ١/ ٢٦، وانظر بيان خلافه ١/ ١٩٢،
وحتى تصح ١/ ١٧٧

بها ، ولحديث خلق الثعالب في الصلاة ، وفيه :
 فقال عليه السلام : «إن جبريل يأتي بأبي عبيد بن جهم
 عدواً» (١) والرسول ﷺ ثم يستأنف الصلاة ،
 ويختار هذا في المصروع ، وإن علم بالرجس ثم
 سجد صلى ثم تذكر في الوقت أو غشه أحدتها ،
 أو بعده ، وحسب للمضاء على المنصب المنقطع به
 لصحته بترك التطهر لما فيه به .

وحيث لو جاز الإعادة ، فيجب إعادة كل صلاة
 نسيها مع النجاسة ، وإن أحسن حضورها
 بعد الصلاة فلا شيء عليه ، لأن الأصل في كل
 حادث تقدير وجوده في الحرب ومن ، والأصل
 عدم وجوده قبل ذلك ، قال في الأثر (٢)
 صلى وفي ثوبه مثلاً نجاسة ولم يهتم بها حتى
 مات ، فالمرحوم من عقو الله عدم الإعادة (٣)
 وقال الحنابلة من صلى وعلم أنه كانت
 عليه نجاسة في الصلاة ولكن جهلها أو نسي
 لا تصح صلاته فيها وهو المذهب .

وفي إحدى الروايتين يصح صلاته ، وهي
 الصحيحة عند الأكثرين (٤) .

صلاته ، ومن ترك شيئاً منها ساهياً أو جهلاً إلى
 يسجدتي السهو

ولما الحسن - كالأستغفار والتميز - فلا يبطئ
 الصلاة بتركها ولو عمداً (٥)

والتميز في مصطلح (صلاة في ١٠-١١) ،
 ١١٥-١٢٤ .

ح - نسيان النجاسة في بدن المصلي أو ثوبه
 ١٢ - ذهب الحنفية إلى أن من صلى بنجاسة
 مائة من صحة الصلاة ناسياً فإن صلاته
 بطلت (٦)

وذهب المالكية إلى أن إزالة النجاسة عن بدن
 المصلي ومكانه واجبة مع التذكر والندوة ، فمن
 صلى بها فإن كان ذاكرة فإذراً أضاف الصلاة لئلا ،
 وإن كان ناسياً أو عاجزاً حتى فرغ من صلاته أعاد
 الصلاة في الوقت ندباً (٧) .

وذهب الشافعية إلى أن من صلى بنجس
 لا يفتى عنه لم يعلمه في إنشاء صلاته ثم علم
 كونه فيها وجب القضاء في الجديد ، لأن ما أتى
 به غير معتد به لقوات شرطه ، ولأن القديم
 لا يجب عليه للقضاء لعدمه بالنسيان وعدم العلم

(١) المتن ٢٠٢/١ ، وكشاف الشافعي ٣٨٥/١ - ٣٩١

(٢) الحنفية ٢٩٢/١ - ٢٩٤ طه الكتب القطعية ، وفيه
 طبعين ١٢٦/١

(٣) حاشية المسوق مع التبرير ٦٥/١ - ٦٨

(٤) حديث (١) : «إن جبريل يأتي بأبي عبيد بن جهم
 أسرجه لم يدر (٢٦٦/١) ط حصص ، وأما عدمه
 للسنن ٢٦٠/١ - ط أفراد المأزاة الحنفية ، في
 حديث أبي سعيد الخدري ، والنظر في حدود ، وصحة
 الحاشية وظن المصنف .

(٥) مني المحتاج ٢٩٢/١ ، وروضة العقائد ٢٨٢/١

(٦) كشاف ١٨٩/١ ، وموطأ كشاف الشافعي ٢٩٢/١

ط - فسيان سجود السهر

١٤ - ١٥ - قد سها أصلي من سجود - وهو تصرف
من صلاة دود سجود مرة يعود اليه ويؤديه
والفصل في مصطلح (سجود السهر) ١٩

ي - ركعة الفاء للمسي

١٥ - احرم قنهم في حكم من لم يصار
من حيث وجوب الركعة فيه إذ وجب إلى يد
مالك بعد يامه من احسين حلب
ومن عبوده الفاء المودع عنه من لا يعرفه
سي شعب سنير - مذكروا ودلوا على ثلاث
أقوال

الأول يجب فيه الركعة للمسلم المفسد
وصلت له يده
الثاني لا يجب فيه الركعة مستقبل صاكه
حولاً مستأماً من يوم قبض
الثالث يركعه مانك إذا فقهه - سنة واحدة
والفصل في مصطلح (صغار) ١٧
وما بعدها

ث - سببان قضاء رمضان حتى دخل عليه
رمضان آخر
١٦ - حكم الله في حكم من سبب قضاء
رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر

فصل في التمسك به وهو المنه والتمسك
السيودي من التمسك به إلى أن من أخر قضا
رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر ، وإن كان
بعد يصوم رمضان الحاضر ثم يقضي الأول ولا
قد عليه - لأنه معذور

ومن الأعداد التسعة ، قسمها من عليه
بعضهم

وقال شريفي - عذب أولها هو أنه إلى
بسطه عنه يدك الإيم لا العبدية^(١)
ودعت أخيه إلى له من آخر قضاء رمضان
حتى دخل رمضان آخر فلا عليه عليه ، لأن
المصنف عن التراخي عن الأصحاح - وهو من
التراخي أنه يجب في معنى فوجت غير صبي ،
سجود تقصده في جميع الأوقات ، إلا
لأوقات المشقة ، ولا يجوز إلا سنة واحدة من
التي بخلاف الأوامر ، ومعدة شرط العجز عن
المصنف عجزاً لا فوجت معه القصة في جميع
عمره^(٢)

وهن البرراني من المذاكرة - فاعلم المودة إلى
الناسي لقضاء رمضان حتى دخل منه رمضان
١٧ - مجموع ٣٦٦ - خمس لاج (١١) - ورواه
الطائفة (١٧) - وثبتت في الطبقات (١٧) -
رائد في الأسماء ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ -
٣٣٣ - ٣٣٤

(١) - جامع لأحكام ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦

المسألة الثانية: ترك النية نسبياً هي الصوم
الواجب تنافه .

١٨ - ذهب الحنفية والشافعية والمالكية إلى أن
سبيل النية هي بعض الذلة التي في الصوم الواجب
تنافه يقطع شتات كتركها صمداً ، ولا يجعل
لشبابه عدداً هي ترك الأمور .^(١)

وذهب المالكية إلى أنه تكفي نية واحدة لكل
صوم يجب تنافه كرمضان والكسراب التي
يجب تنافه الصوم فيها^(٢) ، وقالوا لو بيت
انقطع صمداً لنصرم حين يقطع لتنافه على
المشهور من القدر خلاف لايم عبداً حكمه حيث
عده من نفرض الصوم والسبيل^(٣) .

السؤال الثالث: رضاء الظاهر نياً

١٩ - ذهب أبو حنيفة ومحمد والمالكية واختاه
في المكده إلى أن الظاهر أن جامع الظاهر منها
يبدأ أو يهمل أو ولو صمداً لقطع شتات رضاء
نصرم^(٤)

عمر يجب عليه طعام مسكين عن كل يوم
ولا يحد إلا بما لا يضر على الصوم من رم نعين
وقته إلى دخول رمضان الثاني^(٥)

٢٠ - أثر النسيان في قطع تنافه الصوم
الواجب تنافه
وقه مسائل

المسألة الأولى لكل والشرب والجماع سبباً

١٧ ذهب الحنفية والمالكية في المشهور
والشافعية واختاه في الصحيح إلى أن الأكل
والشرب والجماع سبباً في صوم الكفار
الوجب السامع بها لا يقطع شتات لقول النبي
ﷺ : « من الله وضع عن امتي خطأ والسبيل وما
استكرهوا عليه »^(٦)

وذهب المالكية في قوله لافايل للمشهور -
ومعنى أنه ضابط - واختاه في رضاء إلى
أنه يقطعه^(٧)

(١) مؤيد الجليل ٢/ ٢٥ ، وشرح الصغرى ١/ ٢٦١
وأخرى ٢/ ١٢٣ ، وقوله الظاهر في ١/ ٢٣٣

(٢) حديث ابن القمام عن النبي ﷺ
نعم لم يرد

(٣) فتاوى الهندي ١/ ٥١٦ ، وحاشية القسري ١/ ٢٥١ ،
والأنس للصبوح ١/ ١٥٨ ، ٩٤ ، ١٩٦ ، ومضى طبع

(٤) ٢٠٦ / ٢٧ ، وروضة الطالبين ١/ ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والإيضاح
٢٠٦ ، وقوله في ٢/ ٣٨٨

(٥) فتاوى الهندي ١/ ٥١٦ ، وروضة الطالبين ١/ ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والإيضاح ٢٠٦ ، وقوله في ٢/ ٣٨٨

(٦) مؤيد الجليل ٢/ ٢٥ ، وشرح الصغرى ١/ ٢٦١
وأخرى ٢/ ١٢٣ ، وقوله الظاهر في ١/ ٢٣٣

(٧) فتاوى الهندي ١/ ٥١٦ ، وحاشية القسري ١/ ٢٥١ ،
والأنس للصبوح ١/ ١٥٨ ، ٩٤ ، ١٩٦ ، ومضى طبع

(٨) ٢٠٦ / ٢٧ ، وروضة الطالبين ١/ ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والإيضاح ٢٠٦ ، وقوله في ٢/ ٣٨٨

ويرى الفاعل أنه لا يطلع الظاهر لمرثته
التي ظاهرها بالقبول قبل التكفير أو أنه شهر
صوم الكفارة ثم لأنه جامع قبل الكفارة
ولا يهل الصائم لأن جسده لم يؤثر في الصوم
فلم يقطع التسامح كالأكل بالليل^(١) وهو
ذهب إليه ترمذ حيث قال إذا جامع
نظاهر الظاهر منها بالظاهر، سبأ أو بلسان فاعداً
أو سبأ لا ينافي الصوم لأنه لا يمنع التسامح، إذ
لا يصد به الصوم^(٢)

٥ - فسيان نذر صوم يوم معين .

٢٠ - قال المالكية "من نذر صوم يوم معين ثم
بسيه صام الجمعة كله على ما يقتضيه، وإن صام
اليوم الذي نذر فيه، ثم نفل فيه سبأ أو ثم
سبأ أي يومه، كان من الجمعة قبله بحرقه يوم
وحد يروي به ذلك اليوم، وهو من أنه يوم معين
بأنه لم يفسد، ثم تكفّر به أنه غير ذلك اليوم
فالظاهر أنه لا يجزئ^(٣)

وقال الشافعية "لو نذر يومه أي من تسبوع
ثم بسيه صام آخر الأسبوع وهو الجمعة، فإن لم
يكن هو اليوم الذي عليه نذر صوم يوم الجمعة

مضاء عنه، وإن كان هو فقد وفى به، الترمذ^(٤)

٥ - فسيان ما أحرم التمتع به من التمسك
٢١ - ذهب الحنفية إلى أن من عصى بإحرامه شيئاً
من التمسك رسيه عليه حجة وعبرة احتياطاً
ليجوز عر العهدة بعين، ولا يكون ثباتاً، وإن
لمصر مثل دم واحد يقتضي حجة وعبرة
وإن جمع مصر فيهما وشبههما إن شاء جمع
وإن شاء فرق

وإن أحرم بشئين وسبهما رتب في التمسك
حجته وعمره فإن في الاستحسان حجة وعبرة
حصولاً لأمره على ما يكون والمعروف وهو
التمسك، بخلاف ما ذهب إليه من أنه إن أحرمه
كل شيئ^(٥)

وذهب المالكية إلى أن من عصى أحراماً وصي
ما أحرم به أهو أفراد أو عموماً أو فرداً أو معيناً،
فإن بعض أصله ويهدي له، لأنه إن كان أحرام
لو كان يجمع أو فرداً لم يفسد ذلك، وإن كان من
أحرام بعينه فذهب أحد المذاهب عليها ويرى من
الحج منه لا من العبرة، أي لا يفسد حاله
يكون إحرامه الأول بالمراد^(٦)

(١) مصرى المصنف ٢/ ٢٦٠

(٢) فتح الباري ٢/ ٢٦٠

(٣) حاشية المصنف ٢/ ٢٦٠

(٤) إلهام للشيخ ٢/ ٢٦٠، حاشية المصنف ٢/ ٢٦٠

(٥) الصفة بفتح الكسر ٢/ ٢٦٠

(٦) مذهب الحنفية ٢/ ٢٦٠

أنه قد يتلى بمثل ، بهاء مجلس القضاء ،
فكان القتل و صحت ، إذ طبع البشير المياني ،
وعداثة مع عدم التهمة بوجوب قبوله ذلك
ولم ين كذب بعد ما دام من المجلس فلا يعيل .
لأنه بوجه الزيادة من المدعي بإطعام الشاهد
محطام اللبب والنقصان من المدعي عليه يمثل
ذنب « فوجب لأحياء »^(١)

القسم الثاني انسيان في فعل مهمل عنه
ليس فيه إتلاف :
السيان في فعل مهمل عنه ليس من باب
الإتلاف له صور منها .

أ - وطه الرجاء امرأته بخائض نياتاً -
٢٥ - ذهب لمعية إلى أن وطء الخائض كبيرة
إن كان عذراً معتزلاً عذراً لمومة ، لا جمللاً أو
مكرهاً أو ولد ، ملتزمة الزينة ، ويترك تصدقه
بدينار أو نصفه ، ومصوره كزكاة ، وعلى غيره
أمرأة تصدق^(٢) فإن في القضاء الظاهر لا^(٣)
ما في الناصية : « إذا الخائض في المرح
كبيرة من العائد العقيم بالحرمان المختار ، ويكرر
مسبحة ، بخلاف المخاض والناسي والمكره^(٤) »

هذه كان غير حد ، وقد شهادته مطلقاً ،
سواء قاله في المجلس أو بعده ، في موضع التهمة
وغيره .
وهو كان عدلاً لمثل شهادته في غير موضع
التهمة ، مثل أن يدع لمعة الشهادة وما يجري
مجراه ، مثل أن يترك ذكر اسم مدعي والمدعي
عليه لمؤلة الإنشئة إلى أحدهما ، سواء كان في
مجلس القضاء أو في غيره .

وتدل ذلك ترك لفظ الشهادة ، إذا تصور قبل
القضاء إذ من شرط القضاء أن يتكلم الشاهد
بما هو أشهد ، والشروط لا يتحقق بدون
الشرط .

وأما إذا كان في موضع شبهة التيسر كما إذا
شهد بألف ثم قال : « قلت ، بل هي عمانية »
بالعكس ، فإنها قبل إذا دل في المجلس بجميع
ما شهد أو لأحد بعض الشايخ ، لأن الشهود به
استحق القضاء على القاضي بشهادته ، ووجب
قضاؤه فلا يسقط ذلك بقوله « أو هست » ، وي
نفي أو راد عند آخره ، لأن الحادث بعد الشهادة
من المثل في المجلس كالتقرون بأهلها ، وإليه
مثل الفرعي .

وهذا التدليك يمكن أن يكون قبل القضاء
بتلك الشهادة وبهذا

وجه لهو من المثل في مجلس القضاء أن

(١) عملة شرح الصلاة بدار من القدر ١٠

(٢) قدر عظم ١٠ ١٩٨١ ط ١٠

(٣) مضي الخيط ١١ - ١١

شرب من الماء وصح من فتي حاصداً... عن وما
استكرهوا عليه^٢

أو غير ، فربما كتب الصلاة في خلافة
في رواية لا يبطل الصلاة بالكلم
باب

٢٥ - الكلام في الصلاة نسياناً

٢٦ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن الكلام في
صلاة نسياناً لا يبطل الصلاة إلى ثلث الكلام
بمكرر أو بمرة واحدة ، وإن كان كثير يبطل
الصلاة^٣

وذهب الحنفية إلى أنه بعد الصلاة - ومثلها
سجود السهو وثلاثة اشكر على التقريب -
الكلم وهو الشكوى حرمة ، أو شرب معهم في
وع ، في ، أو) عمداً كان أو سهواً من عبادة
بغير خشية^٤ حدث إذا هذه الصلاة لا
يصح فيه شيء من كلام الناس^٥

وقال الخليل فيذهب في تكلمه صلى
سهواً في صلاته فبطلت صلاته ، بما إذا كان المصلي

وانتصر في المصنف (ص ١٠٢)

ج - الأكل والشرب في الصلاة نسياناً
٢٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى
أن من طلق أو شرب سيرا مباحاً في الصلاة لم
يبطل صلاته^٦

وذهب الحنفية إلى أن من أكل أو شرب في
الصلاة ، ولو سحبه أو مع في عبادة مقرر
وانتصر في ثلث صلاته ، إلا أن يكون
بين أكله أو شربه وبين انتصره وانتصر في لا
فيصالح الصلاة

وإنه سبيل في مصطلح (ص ١٠٣)

د - الأكل والشرب أو خضاع نسياناً في
رمضان

٢٨ - نفقته تصحيل في ثلث النسيب على من
كل أو شرب أو خضاع نسياناً

(١) حديث أبيه روى عن أبيه
(٢) حديث أبيه روى عن أبيه
(٣) حديث أبيه روى عن أبيه
(٤) حديث أبيه روى عن أبيه
(٥) حديث أبيه روى عن أبيه
(٦) حديث أبيه روى عن أبيه

(١) حديث أبيه روى عن أبيه
(٢) حديث أبيه روى عن أبيه
(٣) حديث أبيه روى عن أبيه
(٤) حديث أبيه روى عن أبيه
(٥) حديث أبيه روى عن أبيه
(٦) حديث أبيه روى عن أبيه

وقال بعضهم : إنه كثر الأكل أو الشرب ليطر
لأن الشحيان مع الكثرة ماخر ، ولهذا يطلق
الصلاة بكثير الكلام دون طله ، وانكسر كما في
الأول ثلاث لقم .

واعدام نسيأ ك لأن نسيأ فلا يطويه عن
الذهب^(١)

وعب الغنيمة إلى من أكل أو شرب أو
احتجم أو استعط أو أدخل إلى جوفه شيئاً من أي
موضع كان ، أو قتل دمي أو أمدى أو كثر انطر
فلترأ فاي ذلك قطع ناسياً فهو عن صومه ولا
نقصا عليه^(٢)

وقالو في الصحيح من الذهب ، إذا من
صنع ناسياً في بهر مصداق في الفرج فعبه
نقصاء والكفارة قليلاً كان الفرج أو دبراً

وعن الإمام أحمد : لا يكفر ، واختار هذه
ثرولة ابن بهه ، وقال البرزكشي : بعله مني عن
أن الكفارة ناسية . ومع السيان لا إنم بمحي
وعن الإمام أحمد كذلك . ولا يصح أيضاً ،
واختار هذا القول الأحمري ، وهو محمد الجوري
والشيخ نفي النسيأ نسيأ وصاحب الفتاوى^(٣)

فيرى المصنوع أنه إذا أكل الصائم لو شرب أو
جمع مائة : أ لم يعط ، وورد عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إذا نسي وأكل
وشرب فليصومه صومته ، فليطعمه الله
ومصادقاً ، وقد ثبت هذا في الأكل والشرب
ثبته في الإفراج بدلالة النص . لأن كلا منهما
ظير للأخر في كون النكس من كل واحد منهما
ركناً في الصوم^(٤)

وذهب ذلك إلى أن من أكل أو شرب أو
جمع في بهر ومعدته عند صومه ، وقد اقتضه
في الفرج من معدته أنطر عمداً أو سهواً أو طية أو
إكراهاً ، كان ناسياً أصلياً أو مدبراً ، ووجب
الإسائك مطلقاً أنطر عمداً ، ولا ، وكذا الجماع
ناسياً عليه الفصاء ولا كفارة على المشهور
وهي صوم الصرع إن أطر ناسياً يجب عليه
الإسائك ولا قضاء عليه^(٥)

وقال السامعي في لأصح للصوم من الذي
قطع به جمهورهم إن أكل الصائم لو شرب ناسياً
لم يعط وإن كثر الأكل لم يحدث

(١) حديثه : إذا نسي فأكل وشرب طبع صومه =

شعره فحار في الفتح المبري ١٤٤/١ ط (ص ٦٤)

(٢) فتح المصير ٢٥٤/٢ ، والنسائي بهما مشر مع الفصير
٢٥٥/٢

(٣) الترمذي ١٠٥٢ ، ١١٦٠ ، وكفاهه الطالب الرومي

٣٤٧/١ ، والله أن الله به من ٢٢٦

(٤) معن الحاج ٢٢٠ ، وورقة قطاين ٢١٠/٢

(٥) المعنى ١٠٢/٢ ، وانظر كتاب الفصاع

٣٠١/٢ ، الإصناف ٣٠١/٢

(٦) الإصناف ٣٠١/٢

هـ - اجماع نسباً في الإعتكاف

٢٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من جتمع في مكانه شيئاً كان عتكافه يطل لعونه يعني ولو لا جهنوم^(١) وقسمه تركه في المسجد^(٢) وذهب الشافعية إلى أن الاعتكاف يعم الخمار من عاتق صدره فأكبره فمن جتمع لمألاً من اعتكافه

والمتعين في مصحح (العتكاف في ١٧)

و - اجماع في الطح نامياً

٣٠ - ذهب الفقهاء إلى أن الحسام من حاله الإحرام حده يجب فيها الحرم^(٣) والجمهور (أحب والمالك والشافعية) على أن لا يحد في خافض والسمي والسمي والكر، في ذلك سواء، لكن استثنى إجماعه من أنه لم يوطئه له فم.

وقال الشافعية: «وطئه النامى لا يفسد»

الإحرام

والمتعين في (إحرام في ١٦٠ وما بعده

وكفارة في ٤٧)

ز - النسيان في الطلاق

النسيان في الطلاق هو

٣١ - عنها: «لو طلق أمياً لم يزوج»^(٤)

طبق الأمر بيمينه مالياً في زوجته

فيمن أخشبه والشافعية وإجماعه في النسيان

أن طلاق أمي، جمع

وقال الطوفي من الخاتمة: «الآن عدم وقوع

طلاق النسيان لانه غير مكلف ولا عبارته لعبير

مكلف»

٣٢ - ومنه: «لو طلق اطلاقاً على أمر مسلمه

نامياً

فقال المتصنف: «مسلمه والناسي في طلاق

سواء، فإن من طلاقه نسي، سواء لو نسي غيره،

فحصل للعلن عليه اطلاق، غامداً أو ناسياً»^(٥)

عنه يقع اطلاقه، لأن الفعل شرط في وقوعه،

والفعل يصح لا يفسد بالنسيان^(٦)

وعان الشافعية: «إن من طلق اطلاقاً نسي

منه ففعله مكرراً ولو ناسياً أو جهلاً مني ووقع

الطلاق قولان، وذكره صاحب القواعد والروائي

(١) الأشباه لأبي محمد في ٣٠، وفي النسخ ٢٨٩٢.

والأشبه بسوطي في ١٩٢ - ١٩٣ برهنة شافعية

المطهر شرح وقته في ١١٠١ راجع ٤٥٠

الراصد بسوطي في ١٠ وكشف في ٢١٥٨

وشرح السراج في ٨١ والتوسم الكبير للقرافي

٣٢٢ حواشي الإعتكاف ٣٣٦

٢ الأشباه لأبي محمد في ٣٠ وسالبيه أبي جعفر

٢٩٩ ٢٤٢/٣

(٢) من النسيان في ١٥٥

انیمن قیما دگر کالطلاق، ولا تحمل بهن
لجھل والیامی، ولتکره^(۱).

وقال: حذیمة إن حلف لا یجعل شیئاً فعهده
مسیباً حبس فی الطلاق والعنفان توحد
شرطهما، وإن لم یقصد کانت طالقاً إن قدم
خارج، لأن الطلاق وعتق یملکان بهما حق أقمی
لمعتقد حکم مع البیان کالطلاق،

ولا یبحث فی عین منکره مع السببان، لأن
التکراه عیب لسوء الإثم، ولا یثم عی الزانی
ومن یمتنع بهما یحسب اختلاف إن حلف علیه
وعهده بهما مع کأن یحلف عی زوجته أو
محوها لا تدخل فلأی عقلتها ذسیه مطلقاً
سبق یبحث فی الطلاق والمعتق فقط

وأما إن حلف عی حق لا یمنع یسمیه
کسلطان وأحسب قرآن خلاف یبحث مطلقاً،
سواء کان عمداً أو خطأ أو مکره أو جاهلاً أو
مسیباً، لأنه مطلق محض فبحث بوجود العلل
عنه^(۲)

۳۳- ومنها ما لو طلق إحدى سانه وكان قد
عینها ثم مسی النحر

وهیر عما أن لأظهر فی الإیمان لا یبحث النسی
وکره، ویسبب أن یکود الطلاق منه، وقطع
القتال بأنه یقع الطلاق، وللعیب الأول، وعطیه
جمهور الشافعية^(۳) للخبر النصیح إن الله
وضع عی أمی الخطأ وسببان وما استکرهوا
عیه،^(۴)

وكذلك وعلق یعمل غیره عی راحة أو
غیرها شی یسالی یحلیف، یثن فخصم الحادة
ویروءة لأنه لا یحلفه وییر لسمه لبحر حیاة
ارصد فلو حسن علق، قال فی التوضیح: فلو
برل به عظیم فیرة یحلف، لا یتر من حتی
یضیعه وعدم ذک الغیر یتمیزه، یحی وفصد
بعلامه به ولا یبحث بقوله مناسباً بالتعلیق لو
علق به أو مکرهاً، والأبان لم یفهم الخلاف
حت لو سمه، أو لم یکن یسالی بتعلیقه کسلفان
ولججیح، أو کفی یسالی ولم یظم وتکر من
بعلامه ولم یسمه، فیفق مطلقاً ولون مسیاً، لأن
حلف ثم یعتقد به حیثه عی حث ولا منع،
لأنه منوط بوجود صورة العمل

ولو علق بقدم وهو عائن، فبحر ثم قدم،
ثم یقع کما لی الکفایة عی الطبری، وحکم

(۱) جاهه الخارج ۲۷-۲۸، ۳۵، وروضة الطالین ۱۸، ۱۹۹-۱۹۳

(۲) کسلفان الخارج ۳۵، ۳۱۵، وروضة الطالین ۱۸، ۱۹۹-۱۹۳

۱۱۷/۳۵

(۳) روضة الطالین ۱۸، ۱۹۳-۱۹۹، وروضة الطالین ۱۸، ۱۹۳

(۴) حلفت إن الله وضع عی أمی

قدم فقیهه ۳

وجب عليه ضيقه ، لأن ضيق العبد محترمة
لحاجتهم ، ولأن الضيق من الجور والجور
لا يسطو باليسار

وكذلك لحكم إذا جرى حيلة على النفس أو
على مادي أو على ناسياً وهي : ما يستوجب نكال
فوجب الأدب أو الأثر^(١)

وقال للالكبة : من تألف مال غيره لم تسب
في إتلافه عدواناً فهو ضام - سواء فعل ذلك
عمداً أو خطأ^(٢)

نسل

انظر طراز



فقال للالكبة : لو قال لزوجته : احذرك بلالقي
ولم ينو معيته أو عيباً ، رسيها فاجتمع يطلقي^(٣)
وقال الشافعية : لو طلق إحداها ، بقيت كأن
خطبها به أو مرتها ، عند موته ، طالق ، ثم جهها
منحو تسنان وقب حسم الأمر من وطء وغيره
عنها حتى يتذكر حرمة إحداها ، عليه بقياً ،
ولا دخل للاجتهاد هنا ، ولا يطالب بيمين
بمطلقه إن صلتته في الجهل بها ، لأن الحق
بهما ، فإن كذبته وبادرت واحدة ، ردت أنها
بطلقة صوب يمين حلقمة أنه لم يطلقها ،
ولا يمنع منه بيمين وإن احتسب ، وإن بكل
حلفت ونصي له ، بلالقي لا تحرق ردت
فكذلك ، ولو ردت كل منهما ، فإن حذاها ، أنه يعلم
التي هناك بالطلاق ، ردت تحليمه على هي عيبه
مدلت ، ثم نفي عنه بيمين بطلقة فالوجه - كما قاله
الأدري - سماع موافق وتعلمه على ذلك^(٤)

القسم الثالث - السببان في فعل منهبي عنه
مرتب عليه إتلاف

٣٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا أثر لمسيان على
ضمان التلعاب ، حتى لو تلعاب من غيره ناسياً

(١) كشف الأستار ١٢٥٦ ، واستوري فروع ٣ ، ٦٧٤ ،
والأشعة للسبوطي ١٨٨ ، ١٩٢ ، وقواعد الأحكام
لمصرى عباد السلام ٢٠٢ ، وشرح مختصر ترويه
للطوفي ١/٢٩٩ ، ١٩٠ ، ويزنه لقاهر شرح روضه
للطوفي ١٢٩٩ - ١٣٠

(٢) فرائد للمصنف ٢٦٨

(٣) طرحة المصنف ٥٨٩/٢ - ٥٩٠

(٤) مهذب المسند ١٦٢ - ١٦٣ ، وانظر روضة المصنفين

١٠٢

﴿ وَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ سُبُّرًا لَوْ عَزَّ مَا ﴾^١

والسور في الاصطلاح ،

عربية اسمية . ثمة خروج لروح من بين
روحها بعد حين^٢

وعده ، انفاكه والنافية والحانية بآله

خروج الروح من الفاعل الواجبه بزوج^٣

وصرح بعض العلماء بأن السور بمعنى
الاصطلاح هي يكون من الروح ولا عكس ،
وصرح آخرون بأن السور كما يكون من الروح
يكون من الروح

قال الشافعي : إن السور يكون من الروح
ومن الزوج لأن له شهيداً يطلق السور في جز
الرجاء ، وقال اليهودي يقال فسر المولود عن
روحها فهي مفسرة ، وفسر عنها روحها
عند الوفاة^٤

(١) سورة النور ٢٤

(٢) سورة النور ٢٤ ، ورواه ابن كثير

(٣) شرح تكملة بهاء ص ٢١٣

وشرح التحرير ١٢ ، وطلبه الفهرست ٢٢٩

وليس ٢٦

(٤) ص ٢١٣ ، وطلبه الفهرست ٢٢٩

وطلبه الفهرست على شرح التحرير ٢٢ ، وطلبه

ص ٢٠٩

نشور

النشور

١ النشور في اللغة من نشأ وهو أن كان
يرتفع ، كالشروق ، يقال شرب الشيء
نشوراً ونشوراً ، يرتفع ، ونشوب الشئ ينشور^١
عنه روحه ، تمتع به

ويقال ، شرب منه دمه ، فهو نشور ، وهي
نامر وناشرة ، والجمع منشور

٢ قال أبو إسحاق ، ينشور يكون بين
الروحين ، وهو كدابة كل واحد منهما
بما فيه ، وشقاقه من الشرب وهو ما ارتفع من
الأرض ، ونشور الروح على روحها

ارتفعت عنه والنفثة وخرجت عن ضاقت
وفرقت ، قال الله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ نَافِثُونَ ﴾^٢
يشورهن^٣ ، يشور دابة السعد لها على
روحها ، وشور هو غلبه شوراً ، وصيرها
وجعلها وأصبرها^٤ ، وفي التنزيل العزيز

١ سورة النور ٢٤

٢ سورة النور ٢٤ ، وطلبه الفهرست ٢٢٩

٣ سورة النور ٢٤

الألفاظ ذات الصلة •

أ - الطاعة :

٢ - طاعة هي اللغة الانقياد والوراثة ، وهي التهييب طاعة له ، بالامتثال له ، فإذا طاعني الأمر فقد طاعته ، فإذا وافقه فقد طاعه ، وطاعت المرأة زوجها طاعة^(١)

وفي الاصطلاح الطاعة هي موافقة الأمر طوعاً قال الرابع أكثر من نقال الطاعة في الاستسلامك أمر والارسلام هي رسم^(٢) والصلة بين النشور والطاعة التضاد

ب - الإعراض

٣ - من معاني الإعراض في اللغة ، الصد ، يقال أعرض عن الشيء صدوداً ، وهي التبريل العسر . ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَتَّخِذَ إِثْقَارًا ﴾^(٣) ، ويقال أعرضت عنه ، أعرضت وولت عنه

قال الرابع الحصر حصص بالجنات ، وعرض شيء ، بدا عرضه ، وعرض أظهر عرضه أي صاحبه ، فإذا قل أعرض عني صعدته ، ولي صديقاً عرضه .

ولا يحرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(١)

والصلة بين النشور والإعراض أن الإعراض يكون أمراً من أمارات النشور

ج - البعض

٤ - البعض هو النكره والمثبت ، يقال بعض الشيء ، بعضها كرهه وعنه ، وبعضه كذلك ، وبعض الشيء "بعضاً" ، وبعض الشيء "بماضياً" ، وبعضه صلو بموا كريب ، وبعضه حزاء بغض ببعض

والبعضاء ، ضد البعض ، قال البركلي وهي في الظل ،

وقال الرابع البعض بضم الباء من النشور ، وهو ضد الخب^(٢) والصلة بين النشور والبعض هي أن البعض سبب من أسباب النشور ، وأمازه عليه

الحكم التكليفي للنشور

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن نشور المرأة هي زوجها حرام ، كما ورد في تعظيم حق الزوج على زوجته

(١) المعجم الوسيط ، والمصباح المنير ، والمفردات في غريب

الفرار ، والمفردات في غريب

(٢) المعجم الوسيط ، والمصباح المنير ، وقواميد المعنى ،

والمفردات في غريب القرآن

(١) المعجم الوسيط ، والمصباح المنير

(٢) قواميد المعنى ، والمفردات في غريب القرآن

(٣) سورة الاسراء ٨٣

امراً على زوجها بما ورد من الوعيد الشديد في
شهر عيسى زوجها ، ومه قول النبي ﷺ : إذا
بانت المرأة حرمة فرائض زوجها لعنتها الملائكة
حتى تصبح^{١١٠} ، وعن أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ : فبانت
الرجس امرأة من فرائض بنت آدمي لعنتها
الملائكة حتى تصبح^{١١١}

وقد أعبر الله تعالى أن الصالحات من الف
قائلات لي مخلصات لزوجهن ، وذلك قوله
تعالى ﴿ فَالضَّالِّجَاتُ فَتَنٌ حَقَّحْتُ الْعَيْنَ
بِعَاطِئِ اللَّهِ ﴾^{١١٢} قاله ابن عباس وغيره ،
كما أخبرتهم حفاظنا للعرب أي بعضهم
أبو جهن في غيبته في أنفسهم وأموالهم
بعض الله تعالى وموته وسليده^{١١٣}

وقال القرطبي رسول الله تعالى
﴿ نَأْصِلُحِينَ فَيَسْتَحْيِلُحِينَ الذَّنْبِ ﴾^{١١٤}

ووجوب طاعتها^{١١٥} ، ومه قول رسول الله ﷺ
لا يملك ما أت زوج استأثرت به ، قال
الطبري فليس انت مه فإنه حثك وبارك^{١١٦} ، وقد
روى عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه
أن رسول الله ﷺ قال^{١١٧} إذا طاعت المرأة
حسبها ، وطاعت شربها ، وحفظت عرجها ،
وأحابت زوجها ، فليس بها : ادخلي الجنة من أي
بواب الجنة تشاء^{١١٨} ، ولقوله ﷺ : فلو كنت
أمرتكم أن تعبدوا لشيء لأمرت المرأة أن تعبد
زوجها^{١١٩}

واستدل الفقهاء ، كذا لك عني حرمة نسوز

(١) صحيح الصائغ ٣٣٤/١ ، وسبح الكبير وسبحه
الشمسي ٢٥٢/٢ ، وسبح الصغير ٥١١/٢ ، وسبح
البحر ، حقيقه السرمان ٢٩٠/٢ ، واحسبي
٨/٢ ، وكشافه ١٠٩/٢ ، ونسبه الفراء
القيس ١٩٢-١٩٣ ، رجاله الأحكام
القيس ١٧١/٢

(١١) حديث (أدت زوج استأثرت به)
أخرجه حميد ٢٢٢/٢ ، في الحديث : حميد بن
عيسى ، روى عنه حماد بن عيسى ، والحب
١٧٢/٢ ، ط : في خبر

(١٢) حديث (إذا طاعت المرأة حسبها)
أخرجه أحمد ١٩١/٢ ، في الحديث : حميد بن عيسى ، والحب
الشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ،
أحمد ، الصحيح ١٩١/٢ ، حديث حميد بن
القيس

(١٣) حديث (لو كنت من أمة لكانت من أمة)
أخرجه أحمد ١٩١/٢ ، في الحديث : حميد بن عيسى ،
الشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ،
أحمد ، الصحيح ١٩١/٢ ، حديث حميد بن

(١٤) حديث (أدت زوج استأثرت به)
أخرجه حميد ٢٢٢/٢ ، في الحديث : حميد بن
عيسى ، روى عنه حماد بن عيسى ، والحب
١٧٢/٢ ، ط : في خبر

(١٥) حديث (إذا طاعت المرأة حسبها)
أخرجه أحمد ١٩١/٢ ، في الحديث : حميد بن عيسى ،
الشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ،
أحمد ، الصحيح ١٩١/٢ ، حديث حميد بن

(١٦) حديث (لو كنت من أمة لكانت من أمة)
أخرجه أحمد ١٩١/٢ ، في الحديث : حميد بن عيسى ،
الشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ، والشمسي ٢٥٢/٢ ،
أحمد ، الصحيح ١٩١/٢ ، حديث حميد بن

النكاح ، وقد يكون في احدى

قائم النشور هي النكاح فهو ان جمع بينهما من
الزوج ، يدبر حتى يخرج من منزله ، وان خرجت
بغير اذنه وعلمه أو سترت ما كان في
منزله ومنعت منسب ففقد النعمة لأنها محبوسه
لحمه منسحب بها ، وهذا واجب ، فكأنه معنى
النسبية حاصلاً

١٠٠٠ في رد المحتار : ضمن النشور عدم وجودها
من صرة الخروج الحكمي ، كإن كان سرّاً لها
فصحت من النشور عليها فهي كالتحريم مالم
تكن سائلة الفقه - بأن قال أنه حوسبي في
سريته ، واكتسب سرّاً غير محتاجة إلى
سريته ، احد ٢٠٠ ، وهو المذهب حيث

ولو كان في امرئ شبهة - شبهة السكينة -
فانتسب من فهي بالشرع لحد عشر النسبه في
دمه ، بخلاف ما اخرجت من سبب العقب
لأن الحكمي في المصروف حرام ، والأناج عن
الحرام واجب ، ويحذف الاستباح عراده بغيره
مطلوب ، فيطام عنه حق الزوج القويح

ولو لمطامه - ١٠٠٠ في رد المحتار : لو
عكسه ، فبأنه بها فأنقض النسبه ، قال في
النجس : وجه عرف جوف : افقه في : وما إن له لو
زوج من المحرمات التي يكون ماسهر في
مصلحتها والذين عساه لا ينفق لها ، قال في

غير ، وبالمصروف الامر بطلان الزوج والقبض به
في ماله ، وبسبب في حال نسبه الزوج ١٠٠٠
وعن أبي هريره رضي الله تعالى عنه قال : قال
رسول الله ﷺ : خير لنا امرء إذا غلبت بها
سرته ، وإذا غلبت عليها ، وإذا غلبت عليها
حفظت في عيبه ، ذلك قال : ثم فرادى
الله ﷻ : لا تخرج من قومك على أيسر
لأيه ١٠٠٠

وقال ابن حجر الميمني : عند النشور كسره
هو ما خرج به جاع أي من النكاح ، ولم يرد
الشحان لقولهم : امتنع براقه من زوجها
بلا ، كسره حصره من ١٠٠٠ عن ستر
صور النشور ١٠٠٠

ما يكون به نشور الزوجة :

١ - احتنت الفقه : بما يكون به علي سكر المرأة
على زوجها ، ولهم في ذلك تفصيل

فقال احتنته : لا نكح للباسم ، لقوله اسمع
من حبيب وهو السوء ، ونشور قد يكون في

١٠٠٠ احكام الاحكام ١٠٠٠

١٠٠٠ احكام الاحكام ١٠٠٠
١٠٠٠ احكام الاحكام ١٠٠٠
١٠٠٠ احكام الاحكام ١٠٠٠
١٠٠٠ احكام الاحكام ١٠٠٠
١٠٠٠ احكام الاحكام ١٠٠٠

لها ، فصارت كأنها حرجت بنفسها مراغمة بروحها .

وقال المالكية مما يكون به شُشُور الروح
صفها وروحها من الوطء والاسه متبع - في
الشُشُور - وحروجها معبر إلى روحها محل تعلم
أنه لا يأتى فيه أو لا يجب خروجها إليه ، وعجز
الروح عن منعها ابتداء ثم عن ردّها عن طاعتها ،
فإن لم يرد على منعها الله ، أو على ردّها بصلحها
أو بحاكم ملا يكون بشراً ، ويكون الشُشُور
كحدث حرّكها حقوق الله تعالى كالعمل أو
الصلاة أو حبه أو مصالاة ، وبإعلانها ليد
دوره ، وبأن نحوها هي نفس أو حاله .

وقال الشافعية - لا يكون به - وروح الروح
خروجها معبر إلى روحها من سرى لا إلى
الفاضل لطلب الخس ، ولا إلى اكتساب القصة
أو خسرها الروح ، ولا إلى الخس ، إن لم يكن
روحها قهراً ، ولم يمتنع بها ، ولا إلى طعن أو
الخبر أو شدة ، لا يهدمه ، أو الخوف من التهدام
أو من ، أو جلاء من حوّل من الخير ، أي غيبة
الروح ، أو انقضاء إيجده سرى أو رجوعه معيود .

سور - ووجه نظر وجهه - كما ذكر ابن عابد
- أنها معذورة لأتسبب لها بحسبها ، يختلف
أسئلة المتبى عليها ، فإن لا عذر لها لفقد
تسليم مسوب إليها ، وإن كان به معها من
ذلك فإن عفته وحرجت بلا إدر كانت مباشرة
مساكن حرجة ، وإن لم يمسها ثم تكن
مشرية (١)

والشُشُور في العبد ، أن يخرج من بيت العبد
مراغمة لروحها ، أو تخرج لمعى من ليلها
وقد روي أن فاطمة بنت قيس كانت يبدو
علي أحدتها من أبي سلمة بن عبد الرحمن بن
عوف ، فإن فاطمة بنت قيس أحبرتها أنها كانت
تحت أبي عمرو بن حفص بن العبد فظنتها بحر
ثلاث تطهيات ، فزعمت أنها جاءت رسول الله
ﷺ مستنصية في خروجها من سيد ، ففكر ما أن
تدخل إلى بيت أبي أم مكتوم لأحمى ، فأنى
مروان أن يمتنع في خروج الظلمة من بينها ،
وفإن عروة إن عائشة تكوث دلت على فاطمة
بنت قيس (٢) ، ولأن الإصرار كان لمعى من

(١) بخلاف الشافعية ٦٢٠ ، والأصح ٦٢٤ ، والدرر
٦٢٤

(٢) حديث ابن قيس بن عيسى
انفرد به مسلم ٦٢٢ ١١ طبعه علي

١٠ انصرح الصغير ٦٢٤ ، وشرح الرماني ١٠٠٢٤
والشرح الكبير مع حاشية الرماني ٦٢٤

إحده من ، بخلاف ما لو دعا إحداهن لنزله
صورتها فلا يبعد امتناعها بنشور ، ومحل كون
امتناعها بنشور ، عدم دعائها لنزله إن لم تكن
شريفة ، وإلا فلا يعد نشورا حيث كان منزلها في
بيت الحر ، فإن كان لي البيت الذي هو فيه عدم
ذلك بنشوراً

وتعد الزوجة بأسرها إذا سافرت بذوق زوجها
بلا إذن ، أو بإذن غير حاجته بأن كان حاجتها ،
أو لحاجة أجنبي ، أو لحاجة واحدة ، ولو لا حاجة
كثرة

ولو سافرت الزوجة مع الزوج ولو بلا إذن
فلا يكون بنشوراً إن لم يكن بينهما ، فإن بينهما كاتب
نكاح ، سواء أفسر على ردها أم لا ، نعم إن
استمتع بها لا يكون بعد الاستمتاع بها بنشوراً ،
لأن استمتاعه بها رضا بمصاحبتها

ولو ارتحل حرام البعد وترحل أمهات ،
وانتصرت على قدر الضرورة لعدم ماشره
وقاموا من أمارات بنشور الزوجة فلو ألقى
بحبيب زوجها بكلام تحش بعد أن كانت محببه
بكلام دين ، فلو كان أشكلام الحش عدتها لم
يكن بنشوراً إلا إذا ورد

وكذا لم حرجت لحاجتها في الليل بإذن كإن
تكون ثلاثة أو ماشطة أو دقية تولد النساء فلا تعبر
بنشوراً بذلك .

وتكون الزوجة بنشوراً كذلك بإطلاقها الباب
في وجه زوجها ، وعدم فتحها الباب بعد حل
وكان قفله معها ، ونسعه من فتح الباب ، وجسها
زوجها ، ودعوتها طلاقاً ، وكوبها معنيد ، هي
ميرة كرمه - شبهه

وتكون بنشوراً معها الزوج من الاستمتاع بها
حيث لا عذر ، لأنه من ذلك تنقلاً ، ويدخل
في الفح من الاستمتاع الذي ينشور به لمع من
بحوثه - وإن مكنت من الفح - حيث لا عذر
في استمتاعه ، فإن عذرت فإن كان به صانع
مستحكم - مثلاً - وثقت به نادراً لا يحصل لم
عدم بنشور ، ونصدق في ذلك إن لم تدل برقة
نوبة على كليهما

وحسوا إن نتم امرأة زوجها وإيماءه
نحو نسائها لا يكون بنشوراً ، من تأثم به
وتستحق للأنثى عليه

وهو النشور كذلك إن دعا الزوج مسامحة
إلى صوته شيء أعمله لأصابعه من فمته

معناه التمكنين كمال له منعها من العفة كما قبل
الذخول

وقال بعض المالكية إن العفة لا تنفد
بالنور، واحتج لهم بأن شوره لا ينفذ
مهرها فكذلك نفقتها^(١)

ونافقها الفاكيل بسقوط العفة بالنشور
معتدل -

قال الحنفية: لا تنفذ مناشرة أصوات التسليم
بعض من حينها وهو النشور

والنشور عندهم نوعان: نشور في الشكاح
ونشور في العلة، وقد تقدم

وصف بالنشور النفقة المفروضة لا مستأجرة
في الأصح، أي إذا كان له عليه نفقة لشهر

مفروضة ثم بشرت سمعت تلك الأشهر
بماضية، بخلاف ما إذا أضره بالاستئانة

فاستدانت عليه فإنها لا تسقط، قال ابن
عابدس، وسقوط المفروضة منصوص عليه في

الجامع، أما مسألة فتدكر في الذخير أنه يجب
أن يكون على الزوجين في سقوطها بطلوت،

ومن المراتب شوره فلأن يجد منها إضرها
وعبره، لأنه لا يكون إلا عن كراهه، وذلك
فأرى السب والنجم لأنه قد يكون لسوء الخس،
لكن للزوج تأنيها عليه ولو بلا حاكم^(٢)

وقال حنابلة: أموات النشور مثل أن تشمل
أو تدفع إذا عاهد بالاستمتاع، ولا يصير إليه إلا
شكره ومعمدة، أو غيره مكرمة شكره، وسئل
أبيها في حد

ويكون نشور الزوجة على زوجها بأن تعصيه
ليسا لفرق الله عبيدا من طاعة، ويستمع من
فرقة، أو يخرج من منزله بغير إذنه^(٣)

أثر النشور على النفقة .

٧ - اختلف الفقهاء في سقوط نفقة الزوجة
بنشورها

فذهب جمهور الفقهاء: الحنفية والمالكية
على النشور والشامسية والحنابلة والشمسية
وحماد وأوزاعي وأبو ثور إلى أن النشور لا نفقة
لها ولا سكنى، لأن العفة إنما تحب في مقابلة
تكميلها، بدليل قول لا تحب قل سليمها إليه،

وإذا صحح النفقة كمال لها منعها التمكنين، فإذا

(١) شرح المنهاج، وصانته المنهاج، ٥/٣، ٧٨/١، شرح
فتحهم وحاشية الشراف، ٩٨٢/٢، ٢٨٥

(٢) ظني، ٤٦/٢، وكتاب النكاح، ٩/٥

(١) الصحيح، ٢٢/٤، والأخبر، ٥/٤، وذكر المحظورة
المنهاج، ٦٤٧، والفرق، ٢٥٠/١، ٢٥١، والمخطوط

١/٢٨٢ - ١/٢٨٨، وصحفي المنهاج، ١٣٦/٢، وظني
٢/٦٦١ - ٢/٦١٩، وقصر طبر، ١٧٤/٥، والإسراع، لامي

مستدرسي، ٤٧

والأصح منهما عدم القصور، ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى داء لا يرد ما سقط، وهل يحل القصر فيه يحتاج إلى تمحيص بعد المود إلى بيته أم لا؟ الظاهر عدم بطلانه، لأن كلامهم في سقوط القصر لا يقتضي لا القصر^(١).

وأما ما ذكره على أن معنى الناصر لا يقتضي كونه حراماً، لأن التمتع يستلزم حمل، وكذا إذا كانت مطلقاً رجساً وخرجت بلا بد، لأنه ليس له معها من الخروج

واحتفظوا في سقوطه عنه كمنزله في غير حلقه خائراً.

فقال بعضهم وهو الرواية المشهورة، إن منع من خروجها القوط أو الإستمع به غير حرام سقطت عنها في اليوم الذي سمعته فيه من ذلك

وإذا لم يسمع سقطت عنها أيضاً إن خرجت من بيته أو من محل طهرته فلا بد من ذلك ولم يرد على ردها بغيره أو وصوله أو حاكمه بغيره، وكذلك خروجها من مكان معلوم ولم يرد على سمعها ابتداءً، فإن القصر على سمعها وما يحل سم سقطت عنها.

وقال بعض المالكية أن التمتع لا يسقط

(١) قدر الخطر والخطر ٦١٧/٢

بالشور بعد التمكن وقد تقدم ذكره لهم " وقال الشافعية بسقط التمتع بشور أي خروج - عن طاعة الزوج وإن لم يخرج من بيته أو قار على سلمها، ولو يسمع من أو يجر بحرق عطية وجه لم يرد لال بلا غير، وسقط منه كل يوم بالشور بلا غير في كله، وكذا في بعضه في الأصح، قال العلوي هو مسمد، وكسوة الفصل كسفة اليوم، ولا يعود بعد نطاعة في بقية اليوم أو الليل، أو الفصل ما لم يستمتع به على عمد

يشور، فهو ورافقه كمنافله الناحية، وإن كان لا يتم عليه

ولو صدر الزوج لأمره من غير علم بالشور ثم علم به في الاستبراء، ولو بصرت فيها لم يصح، لأن ما فيه على منكر

وقال الأنصاري في سقوطه بمقدار اليوم كله بالشور في بعضه وإنما سقط التمتع بها لأنها لا تجزأ، بل يل أنها سلم قطعة واحدة ولا تفرق غدوة وعشيرة^(٢)

(١) قدر حرم التمتع ١٢٢/٢ حاشيئة ٢٠١/٢ ١٥١

والقصة في ٤١١/٢، راجع الصغير ١/٢ ١٧١

والخطاب مع التبع والأكمل ٨٧/١ ١٥٨

(٢) شرح للمباح وحاشيتا للسيوطي، ومعه ١٢١/٢ ٢٨، ٢٩

ومعني الفتاوى ١٠٦/٢، وحاشيتا الخطيب ١٢٢/٢

لأن النعمة لا تصير ديناً إلا بالقصد أو الرضا ،
 فتسقط بالمضي بدون قصد ولا تراض^(١) .
 وقال الشافعية : لا يمكن للعمة أن تزوج ،
 سواء أكان ذلك قبل طلاقها ، كما صرح به
 القاضي وغيره - أم كان في أثناء العدة - كما
 صرح به المتولي - فإن عادت إلى الطهارة بعد
 حيئ السكنى - كما صرح به المتولي - وقيل : إن
 ثبوت حيئ الزوج وهي في بيتها السكنى في
 العدة ، وإن خرجت واستعصمت عليه من كل
 وجه فلا سكنى بها ، ومخرج ملجئة يسكن في
 مدة الشرع وإن كان لزوجها ، وله إخراجها إلى
 ثبوت ، ويجب عودها إلى عودت .

ولو بشرت بمخرجت من بيته بعير فإنه
 عفت ، ثم عادت بعد حيئته فطهرته بمخرج
 نفسها ، ومن الطهارة في الأصح لا تنعاه النسائية
 وانسليم ، ومما أصح الأصح يجب لمودها إلى
 الطهارة ، فإن رجع الأمر إلى الأحكام كتب إلى
 حاكم بلده يعلمه بالحل ، فإن عاد الزوج أو
 وكيله واستأنف نسيم الزوجة عادت بعمدة ، وإن
 مضى زمن إمكان العود ولم يوجد عوداً لميضاً
 وأحكام كذلك لو حبس غيبة الزوج قبل
 النشور .

وهال مخالفة النشور لا يعم لها ولا سكنى ،
 لأن انتفاء إيجابها في مقلده تركها ، دليل لها
 لا يجب فس تنسبها إلى الزوج ، وقد معها
 الشافعية فإن لها منه من النكاح ، وقد معها
 النكاحين كان له منها من النكاح كمن قبل
 اندحور ، ولما كان له منها ولد عليه نفقه وله
 لأنها واجبه له فلا يسلط حقه بمحضته ، وعلى
 الزوج أن يعطيها إذا كان في الحاضنة له أو
 مكرهه له ، وكذلك أجر إرضاعها يلزمه سليمة
 إنشائها ، لأنه أجر ملكته عليه الإرضاع ، لا في
 مقابلة الاستمتاع ، ولا يورثه بولاه^(٢) .

عودة النكاح بترك النشور

٨ - ذهب الفقهاء : لا يخلو بسقوط النكاح
 بالنشور إلى أنه لا ينشأ إذا رجع عن نشورها
 وعادت من زوجها ، عادت بنفسها أو بالانسقاط
 لها - ولهم في ذلك تفصيل

فقال إمامية : النشور تسقط بعقبتها حتى تعود
 إلى بيت الزوج ولو بعد سهر الزوج ، وهو عادت
 إلى بيته بعدما سافر خرجت عن كونها باسرة ،
 فتنسخ النكاح ، تنكح إليه نكاحاً عتيقاً ، أو
 ترفع أمرها للقاضي يعرض لها عليه منعه ، لها
 لو أعتقت على نفسها بدون ذلك فلا يرجع لها ،

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢٠٢٣

(٢) المعنى ١١٩/٧ - ١٢٠

[illegible]

لشرب الشاي في عدة الاملاء

٩. نحن من أمة نبي الله محمد وآله وصحبه وسلم
في الزمان الأولي من أمة نبي الله محمد وآله
وصحبه وسلم في كل زمان وأمة نبي الله محمد وآله

$$T_{\text{eff}} = \frac{1}{\frac{1}{T_1} + \frac{1}{T_2} + \frac{1}{T_3} + \frac{1}{T_4} + \frac{1}{T_5} + \frac{1}{T_6} + \frac{1}{T_7} + \frac{1}{T_8} + \frac{1}{T_9} + \frac{1}{T_{10}}}$$

1977, 1978, 1980

7-533 4 1/2 1/2

بعد از ستیزات و نزاع های حدیث مقام مولود می
تواند به ابتلا کشورها به قطع قطع استماع
توجه و ۱۹۹۴ بعد از آن حدیث سوزناک و
الطلبه مسروقه و بالخصوص از همه آنها
و همچنین به دلیل بی نظمی و محض و در حد
لازم و غیره

وقال طليعة بن كاذب، أمير القاتع من وطنها
من جهبا، كصبره، ومصرعه، و...
ومصرها، واشتكاها المرحوم، و...
والله، وشو، وجرحه، بحره
كالأخوة، عجبها، وكان ذلك العذر موجودا حال
الآن، فليس ماء الله من عين رولة، لأن الله
عصير لا يمدح من وطنها، وأنتع صابر
صها، إن كان بعد صارت في ثمة الله
استعذب الأربعة أشهر من وقت رولة، وفي
على ما صرته، و...
أشهر، و...
تعضب وجب استشفها ك...
صوم الكما، إن كان من عبيد من خلف
لا يجوز، إن كان من أولاد المرحوم، من...
باني، حبيب أكثر من امرأة لشهر، حل...
سقط حكم الإلاءة، ك... وحلف من ذلك

$$1. \text{E}_{\text{max}} = 1.5 \text{E}_{\text{min}} \quad (1)$$

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

كسب ، ومنع عشيها بالكسب^(١) .

مشروعية تلقيب النشرة وولاية ذابيتها

١٢- ذاب الوجة للنشرة مشروعة^(٢) يقول

صروحي ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَ قَوْمٌ مَوْلًى عَلَى أَنْفُسِهِ

وَمَا حَصَّنَ لِقَاءَهُ بِغَضَبٍ عَنِ بَعْضٍ وَبَعْدٍ تَفَقُّرُ

مِنْ أَمْرِ زَوْجِهِ فَأَنْتُمْ بِلَعْنَتِ قَوْمٍ تَحْفَظُونَ

الْقَلْبَ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّذِي عَنَّا قَوْمٌ تُشْرِكُ

فِيكُونُكُمْ وَأَهْرُومُكُمْ فِي الْمَصَاحِبِ وَأَهْمُومُكُمْ

فَإِنْ أَطَعْتُمْ كُنْتُمْ دَلَّ بِتَقْوَى خَيْرٍ سِيلًا إِنَّ اللَّهَ

كَرِيمٌ عَلِيمٌ كَبِيرٌ^(٣) ، مرت هذه الآية في

سعد بن الربيع رضي الله تعالى عنه سرت عليه

أمرأت منطمه ، فجاء به أبوه إلى النبي ﷺ

فقال أفرسته كرمي فاحمها ، فقال لها النبي

ﷺ انصبي مه ، وانصرت مع ليها لنقص

مه ، فقال ﷺ ارجعوا ، هذا خير من ألقا ،

وأمر الله تعالى هذه الآية ، فقال ﷺ أردنا أمراً

وأمر الله أمراً ، والذي أراد الله خيراً ، ورفع

القصص^(٤)

(١) شرح اعلي وحلي المطبوع بمصر ١٦٣٨ ، وصحفي

الفتح ٨/٣٠٠

(٢) حبر القريبي ١٦٤/١-١٦٩ ، والزهري في شراف

عكبر ٢١/٢

(٣) سورة النساء ١٠

(٤) حديث زوائد في آثار رجال مراسد عن النسبة في

صحة بين الزوج لكونه نواصي في لسان لكونه

ابتداء ، ولا يسي على ما مضى إذا حدث مدوما

سبق ، كملة الشهرين في صوم الكفارة إذا

انقطع التتابع بينهما^(١)

أثر النشوز في القسم للزوجة

١٠- ذهب الفقهاء إلى أن مسو الزوجة بسقط

حقها في القسم لها مع سائر الزوجات ، لأنها

بشورهم وصيت بمشاط حقها في القسم ، وفي

عادت إلى المظنوعة استأنف الزوج القسم لها مع

بقي زوجها ، ولم يقض لها حبه عند صريها

لستقط حلها إذا ذاك^(٢) .

إعطائه للنشرة من الزكاة :

١١- من الشافعية في الأصح على أن للزكاة

لنشرة عن زوجها لا تعطى من الزكاة ، لأنها

ليست فقيرة لا فقر له على الطاعة حالاً والرجوع

في النشوز ، فتكون عند ذلك مكينة بشقه الزوج

فلا يصدر عليها أنها فقيرة ، لأنها - كمنكها

بالنصف من الزوج غير محتاجة ، كالكسب كل

يوم فكر مكنته .

والنبي مفسر الأصح عندهم يجوز

عطائه من الزكاة نظراً إلى أنها لا مال لها ولا

(١) كتاب الفتح ٢٠٢/٥

(٢) رد المحتار ٢٠٠/٢ ، وحلي المصنف ٢١٢/١ ، وتبابة

الفتح ٢٧٢/١ ، وصاف الفتح ٢٠٤/٥

هالحن في تأديب الزوجة إن شئت للأزواج
في الشتمة عند الفقهاء، ولهم في ذلك ديب
قال الحنفية: ولاية التأديب للزوج إذا لم
يطلقه - أي الزوجة - فيه يلزم طائفة ما كتب
باشرة، ما أن يؤدبها^(١)

وقال المالكية: إنا علم أن الشور من الزوجة
فإن القول بر حرها هو الزوج إن لم يبلغ شورها
إمام، أو بقية زوج يصلحها على يد زوجها،
ولا فإن الإمام يخرس بخرها^(٢)

وقال الفرطبي: زلي الله بحالي للأزواج ذلك
دور الأئمة، وجعله لهم دور الفضلة جبر شهود
ولا يثبت التمسك من الله تعالى للأزواج على
الساء^(٣)

وقال الشافعية: يجوز لزواج صرنا باشرة،
ولم يجب الرجوع إليها كم لم يمتد، ولأن المصنف
ردّها إلى الطائفة كتب أدله فونه بدلي ﴿فَإِنْ
لَطَقْتُمْ فَلَا تَبْقُوا عَنْهُمْ سَبِيلًا﴾^(٤)، وخصص
الزوجي ذلك بما إذا لم يكن سبها عداوة، فإن

• (أمر ١٥ طوسية لربنا في معتقل مدون استاذ
أمره في حبره بنسرد (١٨) ٢٩ (أمر العاقبة)
من حديثه نفس البصري، من سلا كذا، هو ٥٥
رحل انظر مرته

(١) يقع الصلح ٢٠٤

(٢) مذهب أصيل ١٥، وحاشية الدسوقي ٢١٣

(٣) تفسير الفرطبي ٧٣، ٧٤

(٤) سورة النساء ٢١

كان بينهما صلوة على الرقع بحكم^(١)،
وقاله الحنفية، الزوج الذي له حق تأديب
امرأته يسع منه إذا علم معه حمها حتى يؤدبه
وحتى يعس عشرتها، لأنه يكون غنا بظلمه
حقه مع متعتها حقها^(٢)

ولكنه صلب انظر مصطلح: (تأديب
٢، ٤، ٦، ٨، وروح ٢٧)

ما يكون به التأديب للشور.

١٣ - انظر انفسها، على أن الزوج تأديب امرأته
شورها، وعلى أن هذا التأديب يكون بأنواع
وتجس في الضجج والضرب، لقول الله
عز وجل ﴿وَلْيُؤْذَنُوا بِطَرْفَتَيْهِ مِنْكُمْ﴾^(١)
وأمرهم في آء من جهم وأمرهم في^(٢)

ولهم بعد هذا الإجماع لمصلي في كل من
لي عذ وانحر في انصاع والصر، على
الحو الذاتي

أ - الوسيط

١٤ - الوسيط هو التذكير بأي الغلب ليقول
الطائفة وحساب سكر من التواب والعقاب

(١) حاشية الجمل من شرح لقنود ٢٨٩/١

(٢) كتاب الصاع ٦٠

(٣) سورة النساء ٣١

الترتيب على طاعته ومخافته

وقد اتفق الفقهاء على مشروع عطف الرجل امرأته إن نشزت ، أو ظهرت أمارات مشوره ، لقوله تعالى ﴿ وَالَّتِي يُكْفِّرُونَ نَجْوَاهُ » فيقولون « نكحوا » فيقولون « نكحوا »

وهو التلقية على أن الوعد - في المولات التي يشرع لها - مندوب وليه وقال الحنفية ومالك « إن الزوج يحط امرأته إن نشزت لعل

وقد اختلفوا في ذلك ، وإن عطفها فهو أمارات مشوره

وقال الفقهاء ، يحط على الزوج وتبين ، بأن يصول لها كوفي من الصلحاء لقتاب الحافظات لمحب ، ولا تكوي من كساد كذا ، ويعطفها بكتاب الله تعالى ، ويذكر ما لها ألوجب أنه عليها من حسن الصحبة وجميع العشرة بدروج والاعتراف بالدرجة التي له عليها ، ويحذر عداها الذي بالصرب ومقود لعل ، وعقاب الأثرة بالعدا ، ويقول لها « قلني » في الحق الواجب لي عليك ، وبين بها أن الشور يسقط القسم ، فالعنف الذي عدا أو شرب عند وقع منه بغير عذر ، ويطلب أن يذكر له قول سي رحمه الله (إنما كانت امرأة هاجره فنشر زوجها

معتها الثلاثه حتى أصبح^(١) ، وهو صواب به وسلامه عليه ، لو كنت قمر أحدنا لم يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها^(٢) ، وما لحقه ابن عباس رضي الله عنهما إنما امرت بحسب في راحة زوجها إلا قامت من قبره مسودة الوجه ولا تنظر إلى الحنة

ويستحب أن يبرها ويستميل فيها شيء ، من أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المرأة كالطبع ، إن أقمتهما كسرت ، وإن استشعتهما استنعت بها وفيه عرج^(٣) »

وقالوا ، إن رجعت بالوعظ من الطاعة والأدب حرم ما بعد الوعد من الهجر والعصيان^(٤)

(١) حديث الإمام مالك رحمه الله

نفسه عليه (٢)

(٣) حديث طبري رحمه الله بسند

نفسه عليه (٤)

(٥) حديث طبري رحمه الله

غيره حديث طبري رحمه الله (٦) حديث طبري رحمه الله (٧) حديث طبري رحمه الله (٨) حديث طبري رحمه الله (٩) حديث طبري رحمه الله (١٠) حديث طبري رحمه الله

(١١) حديث طبري رحمه الله (١٢) حديث طبري رحمه الله (١٣) حديث طبري رحمه الله (١٤) حديث طبري رحمه الله (١٥) حديث طبري رحمه الله (١٦) حديث طبري رحمه الله (١٧) حديث طبري رحمه الله (١٨) حديث طبري رحمه الله (١٩) حديث طبري رحمه الله (٢٠) حديث طبري رحمه الله

ب - الهجر

١٥- فمن العقب، على أن لا يؤدب الرجل به امرأتين، تنزوت الهجر، بقوله تعالى: ﴿وَأَخْذُوا مِنِّي فِي الْمَصَاحِبِ﴾^(١) واحتتموا كما تكون به بهجر المتزوج، وهي عليه

جذب اختياره إلى أنه لا يوطئ الرجل امرأته، دون حبب قبيح، يورثه وترك الشور ولا هجرها، وقيل بهجرها بهجر أولادها صغار عنها ترك الجميع، وبها جنة، فإن تركت ولا هجرها، لعل منها لا تغفل الهجر

ثم تنافوا في كيفية الهجر، قيل بهجره بأن لا يجامعها ولا يصاحبها على امرأته، وقيل بهجرها ما لا يكلف في حال مصاحبتها، لأن ترك جميعها ومصاحبتها، لأن ذلك هو مشترك بينهما، فيكون في ذلك من القصور، عليها، فلا يؤدب بما يصير نفسه ويطلق عنه، وأما بهجرها بأن يفارها في المصاحبة، لا يجتمع أخرى في حفاها ومسامها، لأن حفاها عليه في القسم في حال التواضع وحفظ حدود الله تعالى لافي حال التضييق وقيل بهجره ترك جميعها وحفاها بوقب عليه شهوته وحاجتها لافي وقت حاجتها إليها، لأن

(١) سورة النساء / ٢٠

هذا لسأديت والرجز، فسبحي أن يؤدبها لأن يؤدب نفسه بمصاحبة عن نصح حفا في حال حاجتها إليها^(٢)

وقال المالكية: الهجر أن يترك مصاحبها، أي يصحب في الصبح فلا ياء معه في عرائش، لعلها أن يرحع عفا هي عليه من الحفا، وهذا ما رواه ابن القاسم عن حفا وأخبره ابن العربي وحده العرطي

وغاية الهجر استحسن عند المالكية شهر ولا يطلع في الأرمه لأن من التي حرمت به أجل عذر للمولى^(٣)

وقال الشافعي: إن شرب الخمر وعقله، روجي، ثم هجره في التضييق لأن له أثاراً صغراً في نداء، الله أنه الهجر في الكلام فلا يجره في ثلاث أيام لحديث: لا صل بمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام^(٤) إلا أن قصه وهدأ إصلاح دمه، إذ بهجر - ولو قسماً - وتغير روجي - حفا لعم من شرعي كفسق

(١) بقاع الصالحين ٢٢١/٢

(٢) مزاهر الجليل ١٤٤، الشرح الكبير وحاشيته

لموسى ٢١٣/٢، وصبر العرطي ١٥ / ١٧ / ١٧٢

شرح صغير ٥٩١

(٣) ح - الأثر - حرم

أخرج القساري في أمم السراي ١٩٢ / ١٠ ومجمع

١٩٤١ طهسي على أمر عفا بي بوجوهي

للجنة والملا لعم

وإصباح وأبداء، ورجوع صلاح

والعودة بالهجر أن يهجر مراتبها، فلا يضاعفها فيه، وقيل: هو ترك الزوجة، وقيل: هو أن يهجر بها هجراً أي علاطاً في القول

وقال ابن حجر الهيتمي لا يهجر له عند عديمته، لأنه لحاجة صلاحها، معنى لم يضاعف لهجره بل بلغ ستين، ومعنى صلحت فلا يهجر، كما قال الله تعالى ﴿ فَإِنْ أَضْحَكْتَ لَا تَسْخَرُوا عَلَيْهِمْ سَبْعَ سَبْعًا ۖ ﴾^(١٦)

ومال أحبطه إن أحضرت امرأة النفس محرماً، وهذا في المصالح ما شاء، لقوله تعالى ﴿ وَأَخْجِرُوهُمْ فِي الْمَنَاجِعِ ﴾، ومال ابن عيسى لا تضاعفها في مراتبها، وقد أخرج البيهقي ما شاء، فلم يدخل عليه هجراً^(١٧)، وخرجها في الكلام ثلاثة أيام لا يردّها^(١٨)، حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لما سئل: هل تضاعف في هجره؟

ج - الضرب

١٦- اتفق الفقهاء على أن عاقبة دين به الرجل ورجسه عند شؤرها الضرب^(١٩)، تقول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ نُسُورَهُمْ يُعَذِّبُهُمْ وَأَخْفَوهُمْ فِي الْمَنَاجِعِ وَأَمْهَرُوهُمْ ۖ ﴾^(٢٠)

وبعضهم لا يضيف في كهيئة الضرب وما يلزم نوره، لما شئت

لا شرط الضرب في ضرب النكاح المبرح، لأن ضرب الزوجة أن يكون الضرب هجراً، ولا يبرح ولا شائئ ولا مضروب، وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يئيم جارحة كاللكر، ومحوها، لأن المقصود منه الصلاح لا غير

وقالوا: الضرب المبرح هو ما يعظم الله حرماً، أو مضحى منه نكاح، أو عصراً، وما يورث شيئاً فاحشاً، أو تشديداً، أو إلفاً أو شقاقاً، قال بعضهم: نكاح من يروح الحياء، أو يظهر، وفي الحديث: أن يسرب قلبه ﷺ قال: اتقوا الله في دنياه، فإني أكره أن يروى بين يدي الله، وأنتم علمتم خروجاً من كذبة الله، وأنكم علمتم أن لا يورث فركتكم أحداً تذكروا، فإن علمان فاضل هو من يهجر مبرحاً^(٢١)

(١٦) سنن الترمذي ٢٥٩/٢، والبيهقي ٢٦٢/٢، والترمذي ٢٦٢/٢

(١٧) سورة النساء ٣٤/٢

(١٨) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في سنن الترمذي ٢٦٢/٢

(١٩) أخرجه البيهقي (صحيح البيهقي ٢٦٢/٢)، وسنن الترمذي ٢٦٢/٢

(٢٠) سنن الترمذي ٢٦٢/٢، وسنن الترمذي ٢٦٢/٢

(٢١) سنن الترمذي ٢٦٢/٢

(١٦) سنن الترمذي ٢٥٩/٢، والبيهقي ٢٦٢/٢، والترمذي ٢٦٢/٢

(١٧) سنن الترمذي ٢٥٩/٢، والبيهقي ٢٦٢/٢

(١٨) سورة النساء ٣٤/٢

(١٩) سنن الترمذي ٢٥٩/٢، والبيهقي ٢٦٢/٢

وقال الهيمى لا يصرب إلا ملى لىب، ويضرب
على يديها، ولا يؤايله في موضع لتلايعظم
ضربه، وقالوا لا يبلغ ضرب حدة أربعين
وغیرها عشرين^(١)

وقال الخنثله يجنب الوجه نكرمة نه،
والنيطم والمواضع نخوة عشة القتل، والمواضع
المستحسنة لتلايعظمها، ويكون الضرب مشرة
أسوط دائی^(٢)

لقوله **بَابُ** لا يجلد أحد فوق عشرة أسوط
إلا ملى حد من حدود الله^(٣)

وعال الشافعية في الأوجه الخمسة متهم
والجساسة في مذهب إنا المروج أن يؤدب
زوجته إن بشرت بفسها بسوط أو عصا ضرباً
غير مبرح ولا مدم ولا شاش

وقال المالكية وبعض الناصبية والخليلة
يؤدب بضرها بالسوط ويعود أو بمديل مألوف
لؤيده لا بسوط ولا بعصا ولا بحسب، لأن

وهي المالكية والشافعية هي أن الشافعية
تم ترجيح وتدع الشور إلا بالضرب مبرح أو
المخوف ثم يجر زوجها ثم يرها لا ماله رب
المبرح ولا بعصا، قال القردير لا يجوز الضرب
المبرح ولم علم أنها لا تحرك الشور إلا به، فإن
وقع عليها التعلق عليه والقصاص^(٤)

وهي الشافعية والجساسة على تعصيل في
هيئة الضرب

فقد الشافعية لا يضرب الزوج امرأته ثاني
تحقق بشرها على الوجه ومهالك، قال ابن
حجر الهيمى في الخليلي النهي عن ضرب
الوجه، فمن معاوية القشيري رضي الله عنه
قال الفت يا رسول الله، صاحب زوجة
أحدنا عبدة؟ قال: أن تطعها إذا طععت،
وتكسوها إذا اكتسبت أو كسيت ولا تضرب
الوجه ولا تضرب ولا تهجر، لا ملى الجبهة^(٥)

■ أخرجه مسلم (٨٨٩/١) - ٨٨٠ ط عيسى بن عيسى
حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(١) يدافع لفتح ٣٣١/١، وقشيري القشيري ١٧٢/٥،
والفروع الكبير وحاجة القسوي ٧٤٣/٥، ومذهب
جيس ١١-١٥، ومذهب المحتاج ٣٨٣/١، وصفي
المحتاج ٢٩٠/٢، وصاحبه القردير على شرح القشيري
٢٨٦/١، والقردير عن القشيري الكفاي ٢/٢، وكشاف
الفتح ٢٠٩/٥

(٢) حديث معاوية القشيري، صاحب زوجة أحدنا

■ أخرجه أبو طرود (٢١/٦-٦) ط حصص (أحمد ٢٨٥) ط
للحسبة، وخامس (١٤٨/٢) واللفظ لأبي طرود،
وصحبه الحاكم ورواه النسفي

(٣) روضة الباقين ٢٦٨/٢، ورواه المحتاج ٣٨٣/٢، وصفي
المحتاج ٢٩٠/٢، والقردير عن القشيري الكفاي ٢/٢

(٤) شهاب الفتح ٢٠٩/٥ - ٢١٠

(٥) حديث الأبعد أحد فوق عشرة أسوط

■ أخرجه مسلم (١٢٣٣/٢) ط عيسى بن عيسى
لبي بركة الأصبلي رضي الله عنه

المقصود فتأديب^(١٥)

وهي الشفعية والخلابة على أن الزوج - إن جاز له الضرب بتأديب امرأته شُور^(١٦) - فلاولى له الضرب لأن الحق لله وضبطته، قال الشافعية لولا الضرب بالكعبة أفضل، وقال الخليلي^(١٧) الأولى ترك ضربها لبقاء مودة^(١٨)

وفي ضرب المرأة شُور قتال فأكبره لم يأمر الله عروجه في شيء من كتابه بالضرب صراحة إلا ما - لن - ضرب للتعزير على الشور - وفي الحدود العظام، مساوى معصيتهن بأزواجهن معصية الكبار

وقال الشافعية ليس لما مضى بضرب فُسْحَن فيه من صفة حقه غير هـ، والفرديي^(١٩) يمنع من حق میده^(٢٠)

هن يشترط تكرار الشور حتى يشرع الضرب
١٦ - احتشد الفتى^(٢١) في قسراته تكرار شور
امرأة لصريه

جسير القزويني (١٧٣)، نهج الحاج ٣٨٣، ٣٨٤
وكاتب السماع ١٠٩، ١١٠

(٢٢) دوحه، لسانه ٢١٨، مبداء السماع ٣٨٣/١، ٣٨٤
وجانبه السمرقاني عن سورة الضمير ١/٢٨٦،
والرواسر من ضرب الكيف ١٢/٣، وكاتب
الشماع ٢٩٠/١٥

(٢٣) جسير القزويني (١٧٣)، حاشية السمرقاني عن شرح
الضمير ١٨٦، ومبداء السماع ٢٢

لذهب جميعه من العلم بها إلى أن الضرب
لأديب الزوجة الشفعية مشروع ينقض شورها
وبلأول مرة دون أن يكرر الشور، يظهر قوله
تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ شُورَهُمْ فَيُظْهِرُونَ
وَأَمْحُوهُمْ فِي الْخَبْرِ﴾^(٢٢) وأصحح وأصحح^(٢٣)
فتدبره، والخلابي يخلطون شوره من يعطونه
فإن شُور فاعترض في الشايع وضربوهي
والخوف هنا بمعنى القمع كما في قوله تعالى
﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ نَحْوِهِ جُنْجَفًا أُكُنْ لَهُ﴾^(٢٤)
والأولى بذلك من غيره، ولأن المرأة صريحة
بشورها فكان زوجها ضربها كما هو أصرت،
ولأن عروجات الفصحى لا تختلف بالتكرار
ودعه كالحود

رواجع القزويني وأبو حامد والخلابي وغيرهم
من فقهاء الشافعية، وهو ظاهر كلام الخزرجي من
الحنابلة أنه إن تمعش شور راجحه ولم يكرر ولم
يظهر بغيره عليه لا يجوز صريه، لأن الخليلي
لم يتركه بالتكرار، ولأن المقصود رجوعه عن
العصية في الاستعجال، وبهذا سيئه يبدأ فيه
بالشور^(٢٥)

واشترط المالكية والشافعية شرعية ضرب

(١٥) سورة النساء ٣٤، ٣٥

(١٦) سورة النور ١٨

(١٧) مبداء السماع ٢٢٨/٢، والشرح الكبير مع حاشية -

من جهة أخرى، نلاحظ أن النص في نسخة ⁽ⁿ⁾ "فلا يسمان على الروح لأنه مادون فيه سم عا" ⁽ⁿ⁾

الترتيب في التأديب :

١٩ - سلف المصنف في الترام الرابع بترتيب
في تأديت الزوجة حسب وزود في الأية
لكية

ذهب جمهور الفقهاء طهره ، والكه .
والخلافه وهو مذموم ، عندهم . وهو أيضا ردي
عنه قاله تعالى في تشبيب البويج امرته لشوقه
يكون على استرابة العز في الآية . فبعضه
والذي عند ثم في حرثم الضرع . ولهم في ذلك
مذهب

هذا الطعيب للروح ، لا يهتدي به ، وقد
تسودها تلك عمو القوي ، فيعطى ولا يخلو
القول والسب ، فما كان منها الموعظة فلا
هجره ، وتصل بحقوقها بالهجر ، كوك والاعراف
عوارض الجماع ، وانفساجه ، إلى تركه ، ولا
هجره ، بل يلهى لا يهجر ، الهجره ان ترك
تسود والا صريح ، فإن نعم التسود ، ولا رفع

انسانوں پر ان کے علم اور روح کو دیکھ کر، علیؑ نے انہیں
اور ان کے رب کے درمیان میں، دیکھا، وہ دیکھ کر انہیں
چند جگہ علیؑ نے انہیں لایقید سمجھ کر ان کے
وہ دیکھ کر انہیں لایقید سمجھ کر انہیں

وعد الزعيم هبرون ان يرحل مع عياله العشرة
بتمه تكفيهم عن شوز وان يذهب عام دم يك
سهما لملادة ولا يقيم المرحل الى شافعي
تدريه

الخدمات بضمير الناطق

١٤- ذهب جمهور الفقهاء لاختياره وبنيته
 ١٥- اختلفوا في قدر حرم الرحل امراته فترها -
 المختار: حرم من عليها عندهم - هو حرم
 تأديب بمصداق من التصريح لا غير ، وان نقص
 إلى ثالث أو هلاله وحرم الحرم ، انحصار ، لأنه
 من حرم الرحل ، لا بجملة ، ويخص الروح
 من غير الحريم ، من أو عضو أو مفعلة ،
 لأن حرم التأديب مشروع بسلامة العادة

ودعه، انضمه إلى أن أمراه ثنائية إلى شعب

١٠ - وادي الحمر ٢٠٠٠ م، ارتفاعه ٢٠٠٠ م، وادي الحمر
 ١١ - وادي الحمر ٢٠٠٠ م، ارتفاعه ٢٠٠٠ م، وادي الحمر
 ١٢ - وادي الحمر ٢٠٠٠ م، ارتفاعه ٢٠٠٠ م، وادي الحمر
 ١٣ - وادي الحمر ٢٠٠٠ م، ارتفاعه ٢٠٠٠ م، وادي الحمر
 ١٤ - وادي الحمر ٢٠٠٠ م، ارتفاعه ٢٠٠٠ م، وادي الحمر
 ١٥ - وادي الحمر ٢٠٠٠ م، ارتفاعه ٢٠٠٠ م، وادي الحمر

(*) معادله المحاور: TA_1 ومفاتيح المختار: TA_2

في القاسمي

والأصل فيه قول الله عز وجل ﴿وَأَنذِرْ
نَحْمَهُمْ خُورَهُمْ﴾ فبظهوره "واذخروهم في
نعمهم وخورهم" "فما هو الذي ورد كان
حرف نون، والموضوع للجمع لكن المردف
لجمع عن سبل الترتيب، والواو ضمن ذلك
وقالوا وسبيل هذا سبيل الأمر بالمعروف
ونهي عن المنكر، حتى صدر الناس أن الأمر
يبدأ بالقوم على الذين والذين دون التعليل في
القول، وهذا لا يخلط بالقوم، ولا يخلط بين
والأصل به، فلهذا

وقال "بكي" بعد الزوج من شره، ثم إذا
سمعت القوم عجزهم في التجميع، ثم إذا لم يعد
وغيره، أنه سري، ولا يتصل بحاله حتى يضل
أن الذي فيها لا ينفذ، ويعمل ما عده القسرب، هو
ثم يظن إيمانه - ما من منعه فعله - لا إن
عنه عده الإفادة، وقد الصوب فلا يجوز إلا
في إيمانه نفسه، قال القاسمي، والحاصل أن
روح بعدد زوجته، جرم بالإفادة أو ظنها أو
شكها، وإن جرم أو ظن عدهم عجزها أو
جرم بالإفادة أو ظنها أو شكها، فإن جرم أو
ظن عدهم صريحا أن جرم بالإفادة أو ظنها،

لا يشك فيها

وإذا احتج به، وهو مذهب، يظهر من
الروضة من "شور وعظها"، فإن رجعت إلى
الساعة والأدب جرم للهجر والتعصير، لا رجوع
مبنيهما، وإن تعصير عجزها في المفسد
مسا، وعجزها في الكلام ثلاثة أرم لا يرد
فإن صرنا ونم نردع ما ليجر فلهذا صرنا بعد
الهجري في العراض وتركها من الكلام ثلاثة
أيام

ودعت الشاعبة وهي روية عن أحمد إلى
تزوج أن يزوج به زوجته، ثم روية عن سري أن تأخذ به
الرواية في ذلك روية مرادة الترتيب

والله الذي لم يبق له شيء من الروضة ثلاث
حياتها، أن يوجد منها أصناف النشور، فلا
أو عدها، ما لا يبيد بكلام حسن بعد، كما قيل،
لربما هي عجزها، عجزها عجزها بعد عجزها، ولطف
في هذه المربة، يعظها ولا يصريها ولا يهجرها
شكها، أن يحسن بشورها، لا يشكروا
ولا يظهر إيمانه عليه، فيسقطها ويهجرها
وهي صولز القسرب قولان، ورجح الشيخ أبو
حامد، والله الذي أنشأ، ورجح حب حبا، يهدد
والسائل لهذا

١ شرح الدرر ونسب فيه ٢٤٢٩

٢ كشف القناع ٢٠٩

٣ سورة البقرة ٢٢٤

٤ بدائع صنائع ٣٤٤٦

والظاهر أن المورد به قصد الإنكاره موجب الرجوع عليها، وبو ادعت أن خروجها من بيت أهلها قد ياديه ويسكر، فوجب بشورها ثم ادعت أنه بعده شهر - مثلاً - لم يأت لها بالكت من ذلك هل يكرى بشور لها أم لا؟ ثم أنه، والظاهر أن الذي نتحقق لمعطاً

وهذا الملتكبة إن ادعت الزوجة مع الوطء أو الاستماع بعد تكديها بزوج أخته بهده، ثم أنكر، وهذا عند لا يقطع عيب الرجال، وأما ما يصنع عليه لم حال فلا ينسب ولا يثبت عليه كسر؛ جهلاً بل لا، ولا يعمل قول الشراح في تخصي من وطئها حيث قال لم يثبت وأنك المانع من، لأنه يسم على إسقاط حصتها في التمتع

والمراد إن صريها، جادع العدا، وادعى الأذى، فإنه تصدق، وحيث بدعوه أختاكم على ذلك العدا، أنه يكرى الروح معروفات للصالح، وإلا فهو لومة^(٢٠)

وقال صاحب معني، يحتاج من اتشاعية لو صريها، وادعى أنه بسبب شور وادعت عصفه، فيه احتمالان، يطلب ذلك والذي يعنى في

قال تويي راجح الراسمي في المصرة
نسخ، أي بوجه قطعه القرآن الخوازمي وهو
الآنك أن ذكر، وتصبر عنه، فله انه عرق
والضرب بلا حلال، هذه هي الطريقة، المعينة
في قرات الثلاث، وحكي من كج مولاني
جور المجراد والغريب عند خوف الشور،
لظهور الآية، وحكي الخناسي في حال ظهور
الشور، ثلاثة أحوال أحدها - له انه عرق
وقه جراد والضرب، والثاني ينجبر بها ولا
يجمع، والثالث، يعطيه، فإذا لم يتجمع
غيرها، فإن لم نرجع صريها^(٢١).

اختلاف الزوجين في الشور

٢٠ - اختلاف العصفاء، حين يوجد بدله منهما
عند اختلافهما في وقوع الشور

عند الخصية على أنه إذا اختلف الرجل وامرأته في وقوع، شور أو عدم وقوعه، فادعاء الرجل وأنكرته امرأته، فالقول به في عدم الشور بينهما حيث لا يثبت، وكذا في يثبت، قال ابن عيسى، وهذا ظاهر لو كان اختلاف في شور في الخاء، أما لو ادعى عليها سقوط العفة بغيرها في شهر ما في - مثلاً - لشور ما فيه

(١٩) عند المصنف: المصنف ١٤٢/٢ ١٤٢٧

(٢٠) شرح لزماني ١/ ٢٤١، حاشية المصنف ١/ ٢٤٢،
رمضان الجليل ١٤٠١

(٢١) وصح تطهير ٢١٨/٧ ٣٠٩، وقمبي ٤/ ٤٠٧،
والاصح ٢٧٧/٨

ظني أن القول عوله ، لأن الشرح حمله ولياً في ذلك ، والوحي يرجع إليه في مثل ذلك ، وأنا بالنسبة لشرط شيء من حقها فلا ، وهذا إن لم نعلم جبراً منه ونعديه ، وإلا لم يصدق وصديق هي ، وقيد الشرطوي تصديقه بيمينه^(١) وهو لحيلة على أنه إذا احتسب الزوجان في نشورهما بعد الاعتراف بالتسليم فالقول بولها ، لأن الأصل عدم ذلك^(٢)

نشور السروج أو إعرافه

٢١- ذهب المتأخرون إلى أن المرأة إذا خافت من زوجها نشوراً أو إعرافاً برقت عنها ، فيما يرضي بها أو كبر أو دلفه أو غير ذلك ، فلا يمس أن تصح عنه بعض حقوقها يستتر عنه بذلك ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوراً أَوْ إِعْرَافاً فَلَا خُنْأَخَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَّبِعَا يَتَّبِعَا ضِلْعَيْهَا ﴾^(٣) ولا ورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها في هذه الآية ثائب ، فالرجل تكوّن هذه المرأة ليس يستكثر منها يمس أن يمسوقها ، فنقول : أجمعك من شأنه في حق ،

فقلت هذه الآية في ذلك^(٤) قال الحنفية هذه آية دالة على وجوب التمسك بين النساء ، إذا كانت تحت جوامع ، وعلى وجوب الكون عندها إذا سم تكتن عنده إلا واحدة واستبدلوا بأن كعب بن سور قضى بأن نهياً يوماً من أربعة أيام بمنصرفاً عمر رضي الله عنه فاستحسنه ولزاه قضاء البصرة ، وأباح الله أن تترك حقه من القسم وأن تجعله لغيرها من سائله ، وعموم الآية يقتضي حرمان اصطلاحها على ترك الفهر والنفقة والقسم وما لا يجب لها من الزوجية ، إلا أنه إنما يجوز لها إسقاط ما وجب من النفقة للمأخوذ ، وأما المستقبل فلا نصح للمرأة به ، وكذلك لو قرأت من الشرط ، ثم يصح لإقرارها ، وكذا لها المطالبة بحقوقها ، وإن يجوز بطبق بعضه بشرك المأخوذ بالنفقة وبالكون عندها ، وأما أن تسقط ذلك في المستقبل بالبراءة فلا ، ولا يجوز أيضاً أن يعطيهما خصوصاً على ترك حقه من القسم أو الرعدة ، لأنه ذلك أكمل مثال للباطل ، أو ذلك حق لا يجوز أحد العوض عنه ، لأنه لا يقطع مع وجود السبب ، لو جرت له وهو عقد الكاح^(٥)

(١) مخي السراج ٢/ ٢٩٠ ، موضعه للسراج ٨/ ٢٨٤ ، والشرافي ٢/ ٢٨٦ ، وفتاوى ٧/ ٦٥٥

(٢) كتاب النكاح ٥/ ٢٧٥

(٣) سورة النساء ٢٨/ ١٢

(٤) أخرجه في الرجل يكون عند المرأة ١.

أمرته الجعدي (فتح الباري) ٨/ ٢٦٥ في السبب

(٥) أحكام القرضي لمصطفى ٢/ ٢٨٧

بإسقاطه ، وإن ساعدت رجعت في ذلك في المستقبل ، ولا يرجع لها في الماضي ، وإن شرطاً مالا ينافي بكاحاً لرم والأعلا ، ولو ساعدت المرأة زوجها على ترك شيء من ممتلكاتها أو عسرها ، أو على ذلك كله جاز ، فإن رجعت قلها ذلك ، قال أحمد في الرجل يبيع عن امرأته يقول لها ، إن غضب عني هذا ولا طقت أصم ، فيقول : قد غضبت ، فهو جائز ، فإن شاءت رجعت^(١)

تصدي الزوج

٢٢ - ذهب الفقهاء إلى أن الزوج لو تعدى على زوجته فإن الحاكم أو القاضي يكفه عن ذلك .
ومن جمهور الفقهاء ، من أنه إذا تعدى الزوج الحاكم أو يحرر الزوج ، وإلزام بعد ذلك بتصليح المال الحسنة .
قال الحنفية : لو كانت الزوجة هي مزل الزوج وبمس معها أحد بساتنها ، فشكت إلى القاضي أن الزوج يفسدها ويؤذيها ، سأل القاضي جيرانها ، فإن أخبروا بما قالت ، وهم اليوم صاعدون ، القاضي يؤدها وبأسرها بأن يحسن إليها ، وبأسر جيرانه أن يحضرها معها ، وإن لم يكن الجيران قوماً صالحين أسره القاضي لم يحضرها إلى جيرانه ، فإن أخبروا القاضي بخلاف ما قالت ففرضت عليه

وقال الفرطني من المالكية قال علماءنا أبا أنواع الصبح كلها مباحة في هذه النازلة ، بأن يحطى الزوج على أن نصبر في أو نعطى هي على أن يترك الزوج ، أو على أن يؤثر و... سكت بالعصمة ، أو وقع الصلح على العير والأثرة من غير عداء ، فهذا كله مباح^(٢)

وقال الشافعية : لو كان الرجل لا يتعدى على امرأته ، وإذا بكره صحبته لغيره لو مرض في نحوه ، وعرض عنها فلا شيء عليه ، وليس لها استئذان بما يجب ، كأن تسرع فيه بترك بعض حقها ، كما تركت سودة ثوبها لعائشة رضي الله تعالى عنهم لما حلفت أن يعلقها **بئس**^(٣) ، كما أنه يس له إن ذكره صحبه ما ذكر في يستظنها بما تحب من ريادة العفة وسحرها^(٤)

وقال الحنابلة : إن حلفت امرأة بشروط زوجها وإعراضه عنها لغيره أو غيره كمرض أو دمنة ، فوضعت عنه بعض حقوقها أو كل حقوقها ، ستره بذلك جزاء ، لأنه حقها وعدم رصيص

(١) الفرطني ٣١٥ - ٢٠٥

(٢) حديث : أن سودة بنت زمعة لعائشة رضي الله عنها :
أعرجني لتؤذيها (٢٩٩/٥) من حلفت لي بغيري رضي الله عنها رجعت بوليها ، من جبري إلا ما (٢٩٠/٧)

(٣) حديث : أن سودة بنت زمعة لعائشة رضي الله عنها :
أعرجني لتؤذيها (٢٩٩/٥) من جبري إلا ما (٢٩٠/٧)

هنا ٢٩٩/٣

(٤) كتاب الفتن ٢٥ ، ولفظ ٢٤٨/٧

ولم يحولها^(١).

عنها

وقال النكبة فوعدني الزوج على الزوجه
فـ ر موحب شرعي بشـ ر م فوسب ر موحب
ويشبه بينه أو إقراره بجره المخاكم يوحظ لتهديد
فإن لم يرحر بالوحظ ضرره إن على إقائه في
رحره ومنعه ، ولا فلا ، وهذا إذا اختار به القضاء
معه فإن لم يشـ وعظه فقط دون ضرب^(٢)

وقال العمالي ويحال بينهما حتى يعود إلى
نفسه ، ولا يحسد فوه في المثل ، وإن يمس
قولها وشهادته القرائن

وعصر الإصام عمال إن ظن الحاكم ضربه
ولم يثبت ضربه لم يحل بينهما ، وإن تحقظه أو
ثبت ضربه وحال أن يضم بها ضرباً مبرحاً
لكنه جسوراً حال بينهما حتى يظن أنه عدل ،
إذ لو لم يحل بينهما وانصرف عن التعدي لم يرد
بلغ مهاد ، فـ لا يستترك^(٣)

وقال النكبة : إذا وقع من الزوجين شقاق
خطر الحاكم ، فإن كان به أنه من المرأة فهو مبرح ،
وإن كان من الرجل استكهما إلى جيت ثقه
بمعه من لأمر لزمها والتعدي عنها^(٤)

وقال النكبة لو منع الرجل امرأته مما أتاها
كفسم وضعه أنزله قلم هي فوقيته إذا طلسه
معجرها ، بحال استودها فإن فـ ر م
إخبارها عن يماه حقه بضربه ، فإن لم يكن
الزوج مكلفاً أو كان محسوراً عليه أنزله عليه
نوبته .

فإن سمع حلقه وأداهما يضرب أو ضربه بلا
سب تهاذه عن ذلك ، ولا يحرره ، وإن عاده إليه
وطلب تصريه من القاضي حرره ، بل يلقى به
لنعيه خالها ، وإن لم يحرره في المرة الأولى وإن
كان القاضي حواره إذا طلته قال السبكر ، لعل
ذلك لأن إسائه الخلق لك^(٥) وبين الزوجين ،
والتعدير عليه بمرت وحته بينهما ، فـ مـ نصر
أولاً حتى التهي بعل الخال يثتم بينهما ، فإن عاد
هره وأمكنه يجب ثقه بـ الزوج من التعدي

تعدي كل من الزوجين حتى الآخر

٢٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا ادعى كل من
الزوجين أن صاحبه تعدي عليه ، فإن أمرهما
يرفع إلى القاضي فيظفره ، ويأمر به بما يجمع
الأخذ ، ويحرر التعدي ، ولا يصح حكمي
للتظفر في استدق ومحاولة الإصلاح بينهما ،
وذلك من التعديل لأني

(١) خلع فـ ٢٢١١ .

(٢) السرج مـ مع ضربه فـ ٢٢٢٢ .

(٣) مـ الفـ ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٤) مـ الفـ ٢٢٢ - ٢٢٣ .

وطريقته في التزوج ما سلف في "تعدي الزوج"
وفي الروجة بالرجوع والانتداب كغيرها
واكتفي هذا بنقطة واحدة نزيلنا بذلك منزلة
الرواية، لما في إدامة اللبنة عليه من التعسر، قل
اتسبب من الخطيب وظاهر عدله لا يشترط في
الشفق أن يكون عدل شهادة بل يكفي عدل
الرواية، ولهذا قال القزويني والظاهر من
كلامهم عجز من تسكن النفس بطيرة، لأنه من
باب الخير لا الشهادة

والأثر إن أشد الشك فيهما، بأن يستمر
الخلاف والمداورة، وعدم اتساق وانضواء،
ووحش ذلك، يثبت القاضي حكمه من أهله
وحكم من أهله^(١)

وقال الخليلي إذا وقع بين الزوجين شقاق
نظر الحاكم، فلو كان من كل واحد منهما تعد،
لأودع كل واحد منهما أن الآخر ظلمه،
أسكنهما إلى جانب من يشرف عليهما ولم يصب
الإحصاف، فإن لم يصبها ذلك وقد رى الشر
بينهما، وعجز الشقاق عليهما والمصانعة،
يبحث الحاكم حكم من ثقل وحكما من أهله^(٢)

قال الخليلي إذا خالف الزوجان ودعي
لزوج الشوز، ودعت هي عليه ظلمة وتقصيره
في حقوقه، حينئذ يبحث الحاكم حكم من أهله
وحكم من أهله ليتوليا النظر فيما بينهما، ويرد
إلى الحاكم ما يقتضيه عليه من أمرهما، ولما يوجه
الحكمان يحفظ الظالم منهما ويكرها عليه
ظلمه وإعلامه أن ذلك ليس أحد هو على
بده^(٣)

وقال اللاتكي: إن ثبت تعدي كل من
الزوجين على صاحبه - عند الحاكم - وعظهما
ثم قسروهما باجتهاده، فإن لم يثبت منه ذلك
مالم يخط خط، وأسكنها بين قوم صالحين إن لم
تكن بينهما، فإن كانت بينهما من أول الأمر فقام
يوصون على النظر في حالهما ليعلم من عنده
ظلم منهما، وإن أشكل لأمر بحث الحاكم
حكمين من أهلهما^(٤)

وقال الشافعي إن قال كل من الزوجين: إن
صاحبه معاد عليه وأشكل لأمرهما، بحرف
التياضي، مثل الواقعة بينهما بنقطة واحدة يجرهما
ويكون جارة لهما، فإن لم ينسب أسكنهما في
جنب لغة بحرف حالهما ثم يهيئ إليه ما يجره،
وإن تيسر له حالهما مع الظالم من عوده بظلمه،

(١) مبني على ٢٣

(٢) الفتي ٤٨٧

(٣) أحكام التزوج للمصنف ١٤٠، ١٤١

(٤) شرح الكبير للرد المحتار ٢١٣، ٢١٤

ولم يدرك الإمامة منهما ، واسم الاشكال بعد إسكانها بين قوم صالحين ، أو كانت بينهم إلهاء ، أو سمحوا بسكنى بينهم ، أو إذا اشتد الخلاف والفتن والعندة بينهم ، ودام الناس والخصارب وفتن ذلك ، وتقاتل الشريعتين وحسن أن يفرجهما إلى الصلابة بعث القاضي الحكيم^(١)

ب - الخطاب بعث الحكيم وحكمه

٢٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخطاب بعث الحكيم في قول الله عز وجل ، ﴿ وَبَنِي خَفْتُمْ شِقَاقَ بَنِيهِ فَأَنْبَتُوا حَكْمًا قَبْلَ أُخْبِهِ وَحَكْمًا مِنْ أُخْبِهِ ﴾^(٢) لحكمهم والأمراء ، لأنهم الذين ينفرون بين الخصم ويتعود من التفتق والضم .

وقيل الخطاب للأبناء ، وقيل للزوجين ، فيكون للأولياء وللزوجين إقامة حكيم للحكم بين الزوجين وامرته ، ويكون حكمهم لحكم من بينهما القاضي لذلك^(٣)

(١) يقع الصنيع ٣٣٤/٢ ، حكمهم الذين يجمعهم ١٩٠/٢ ، وقصر القمطي ١٢٥/٢ ، المرح الكبير ٣١١/٢ ، حاشية الموسوي ٣٠١/٢ ، ومضى الصنيع ٢٦١/٢ ، والقي ٤٨/٢ ، وقصاف الفتح ٢٦١/٢

(٢) سورة النساء ٥٥

(٣) أحكام القمطي ٢٦٥/٢ ، وقصر القمطي ١٩٠/٢ ، المرح الكبير ٣١١/٢ ، وحاشية الموسوي ٣٠١/٢ ، وقصاف الفتح ٢٦١/٢ ، والقي ٤٨/٢

الحكيم عند التفتق بين الزوجين

٢٤- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا اشتد خلاف الزوجين ، وأشكل أمرهما ، ولم يدرك الإمامة منهما ، وجه التفتق بينهما إلى حد يؤدي إلى ما حرم الله من المصبة والظلم ، فإن الحكيم بينهما يكون مشروعاً^(١) بقوله الله عز وجل ﴿ وَإِنْ حَفِظْتُمْ شِقَاقَ بَنِيهِ فَأَنْبَتُوا حَكْمًا مِنْ أُخْبِهِ وَحَكْمًا مِنْ أُخْبِهِ إِنْ يُرِيدُوا إِصْلَاحًا يَوْمَئِذٍ إِنَّ اللَّهَ يَهْتِمُّ إِنْ كَانَ عِيبًا خَيْرًا ﴾^(٢)

ومشروعية الحكيم في التفتق بين الزوجين قال بها الفقهاء ، اتفاد لحكم الذي جاءت به الآية السابعة ، وصلاحيه

وقد بسط المصنف أحكام الحكيم بين الزوجين في مسائل منها

أ - الحال التي بعث الله الحكمان .

٢٥- ذهب الفقهاء إلى أن الزوجة إن نشرت دم بحد في نأديها ونكحها من الشور صرحت أو ما يتيقن من وسائل التأديب والردع ، فإن الزوج يرجع أمرها إلى القاضي ليوجه بينهما حكيم .

وكذلك إذا أنكرت لأمر بين الزوجين .

(١) يقع الصنيع ٣٣٤/٢ ، يسوع القمطي ١٩٠/٢

والأم ١٩٠/٢ ، وقصاف الفتح ٢٦١/٢ ، وحكم القمطي ١٩٠/٢

لمجلسه ٢٩٠/٢ ، وقصر القمطي ١٢٥/٢

(٢) سورة النساء ٥٥

وقال الملكة. يكون الحكماء من أهل
الزوجين - حكم من أهل وحكم من أهلها -
أمكن ، لأن الأحكام أعرف بواطن الأمور ،
وتتخذ بأحوال الزوجين ، وأطيب للإصلاح ،
وهو من الزوجين أسكن إليهما ، فيراد لهما ما
في صلاتهما من الحب والبغض وإرادته تعرفه
أو المصلحة ، ولا يجوز بحث أجبي مع إمكان
الأهلين ، فإن بينهما مع الإمكان فالظاهر نفس
حكمهما ، لأن ظاهر الآية أن كونهما من أهلها
مع الزوجين واجب شرط

فإن لم يكن كونهما مع من الأهل ، بل واحد
فقط من أهل أحدهما والآخر أجبي وقال
الحمي : يضم لأهل أحدهما أجبي ، وقال
ابن الحجب : ينعين كونهما المجهين وترك
القريب لأحدهما ، قال الذسوقي : لا يميل
القريب لغيره

وبدء كونهما جاري في بحث الأهلين إن
أمكن والأجبي إن لم يمكن

وقال القرطبي : فإن لم يوجد من أهلها من
يصلح بذلك فيرسن من غيرهما^(١)

وقال الخصاص : كما أمر الله تعالى ، أن يكون
أحد الحكمين من أهلها والآخر من أهل لئلا

ويش جمهور لقهاء المالكية والشافعية على
أن يثبت الحكمين واجب على الحاكم أو القاضي ،
لأن به يثبت الحكمين محكمة تهيئ مدونة ،
فالعمل به واجب ، ولأنه من باب دفع
الظلمات ، وهو من الضروريات العامة على
القاضي ، قال الشرسبي الخطيب : صححه في
ريادة البروضة ، وجزم به الماوردي ، وقال
الأكرعي : ظاهر نص الأصل الوجوب

ونص الأصل هو : قال الشافعي : فإذا لم تنفع
الزوجان المخوف فبالأهل إلى الحاكم حتى عليه
أن يثبت حكماً من أهله وحكما من أهلها^(٢)

ج - كون الحكمين من أهل الزوجين
٢٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن كون
الحكمين من أهل الزوجين مسحب غير
مستحق ، لكنه لأولي نفوذ الله تعالى
﴿ فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾
ولأنهم أشقى وأعم بالمحال ، ويجوز أن يكونا
من غير أهلها ، لأن القرينة لا تشترط في الحاكم
ولا في الوكيل ، فكان الأمر بذلك إرشاداً
واستحساناً^(٣)

(١) حرام الإكليل ٢٩٨/١ ، من بهما يحتاج ٣٨٥/١ ، وسنن
المتاج ٣٦١/٥ ، ردالم ١٩٤/٥

(٢) سنن شمس ٣٦١/٣ ، وسنن ٥٠٠/٧ ، وشمس
المتاج ٢٩٦/٥

(٣) تفسير القم ١٧٨/٥ ، وسنن التبر ٢٢٤/١
السنن ٢١٤/١

سبق انقله اذا كانا حبيين ملين إلى أحد هـ
لذا كان أحد هـ من هـ والأحر من هـ هـ
أب الف ، وتكلم عن واحد منهما عن هـ
من قبله^١

د - شروط الحكمين

٢٨ ذهب لعقيد ، إلى أنه بشرط في الحكمين
عدالة ونف باحكم شُور ، واحتمو في
أشراط المذكورة وخبره ، وعند في العدالة ،
ونهم نصير

١ أن الحكمة شرط الحكمين المذكورة
والفرش ، والعدالة والمنة في حكم هـ ، وبطل
حكم غير العدل ، هـ عامن وعبي واجبور
- هـ هـ أو بطلان ، بمبر سال ، مال في جمع ،
وبطل حكم هـ هـ وهو المبر في الشهادت وهو
هـ هـ عن هـ هـ وحكم المبر هـ ، وحكم غير
هـ هـ بالحكم الشُور ، ألم مشاور العلماء هـ هـ
بحكم هـ هـ ، هـ هـ حكم هـ الشاروة عليه كان
حكمه هـ هـ^٢

وقد الشافعية بشرط في الحكمين
التكليف والإسلام وخبره ولعمارة والأند
إلى المقصود مما حدث هـ ، وفلك على القوي

لاظهر في هـ هـ وهو هـ هـ ، ومقاسه
وهو هـ هـ هـ هـ ، أشراط هـ هـ ، ذلك من
المبر ، بأنهم وكيلا ، تعلمو وكالتهم باظر
أحكام هـ هـ هي أمية ، ولا يشراط هـ هـ ، المذكور هـ
هـ لاظهر في هـ هـ ، هـ القلبوني ، ويتد
استمر على القوي الثاني^٣

٢٩ إقل اختارته الحكمين لا يكون ، لا عاقل
بالعين عديم ، مسلمين ، لأن هـ هـ من شروط
العدالة هـ هـ ، هـ هـ ، حكمين أو كيلا ، لأن
الوكيل إذا كان هـ هـ ، بشرط أن لم يجز أن
يكون إلا عدلا ، هـ هـ ، هـ هـ ، لا يصح
مدرس ، وبكون هـ هـ ، لأنه هـ هـ إلى الرئي
والنظر ، قال شافعي ، بشرط كونه خبرين
لأن العهد هـ هـ ، لا تنقش شهادته فتكون خبره من
شروط هـ هـ ، لا تنقش هـ هـ ، هـ هـ ، في هـ هـ
بر كان ، هـ هـ ، هـ هـ ، خبره لأن وكيل العهد
جائز ، وإن كانا حكمين هـ هـ ، خبره لأن
الحكم لا يجوز أن يكون هـ هـ ، ويعبر أن يكون
هـ هـ ، والجمع والتعريف هـ هـ ، هـ هـ ، في ذلك
هـ هـ هـ هـ^٤

هـ - صفة الحكمين وصلاحيتهما

٢٩ ذهب إلى أنه وهو لاظهر هـ هـ هـ هـ

١ - سراج ٢٩ / ٢٠ ، در ص ١٩٧
٢ - نفس ١٩ / ٢٠ ، ص ١٩٧
٣ - نفس ١٩ / ٢٠ ، ص ١٩٧

١ - حكم المبر طبعه من ١٩ / ٢٠
٢ - شرح الكبير وطلبه لمؤلف ٢١٤ / ٢٠

عنه : كسفت والله ، لا ينفك حتى يصير بمش
يدي أقرت به ، فأعير عني رضي الله تعالى عنه
فأقول الحكمين إذا يكون برضا الزوجين

وقالوا : نيس للحكمين أن يعرف إلا أن يرخص
زوجان ، وذلك لأنه لا خلاف أن الزوج لو أقر
بالإساعة إليها لم يرق بينهما ولم يجبر الحاكم
على طلاقها قبل تحكيم الحكمين ، وكذلك لو
أقرت المرأة بالشور لم يجبرها الحاكم على خلع
ولا على رد مهرها ، مرد : كان كذلك حكمهم
فصل بحث الحكمين فكذلك بعد معنتهم لا يجوز
بمعاذ الطلاق من حينهما من غير رضا الزوج
ونوكيله ولا إخراج المهر عن ملكه من غير
رضاهما ، فذلك لا يجوز خلعهم إذا برضا
الزوجين ، ولأن الحاكم لا يملك التصديق فكيف
يملكه الحكماء ، وإنما هم وكيلان لها في الخلع
أو في التصديق

وقالوا : إن الحكمين لا يملك أن يسمريق لا
برضا الزوجين بالتوكيل ، ولا يكونان حكمين إلا
بذلك ، ثم ما حكم بعد ذلك من شيء فهو جائز ،
وكيف يجوز للحكمين أن يحلما بعير ورساء
ويجربا من عن ملكها وقد قال الله تعالى
﴿ وَلَا تَحِلُّ لَكَ لِحْمُ مَنْ تَأْخُذُ ﴾ وَمَا تَأْخُذُوهنَ
شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَحْلِلَ لَكُمْ خُذُودَهُنَّ وَقَدْ خَلَّيْنِ
حَقْمَ لَا يَحِلُّ لَكُمْ خُذُودُ اللَّهِ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا إِمَّا

والتصحيح من برمي عبد خبيثة إلى أن
الحكمين وكيلان عن الزوجين ، لا يمتثلان إلا
برضاهما وتوكيلهما ولا يملك التصديق إلا
برأيهما^(١)

وقال لامية وهو مقابل الأظهر عند الشافعية
والرواية الثانية عن أحمد : إنهما إذا كانا بعلان
ما يريدان أنه فصلهما ، وكلهما الزوجان أو لم
يوكلاهما^(٢)

وهذا في الجملة ، لكن فيه تفصيل .

٣٠ - قال لامية : الحكماء وكيلان للزوجين ،
أحدهما وكيل لفرأ ، والآخر وكيل للزوج ، كذا
روى عن عبي رضي الله تعالى عنه ، فقد جاء
رجل فزوجه بينهما شقاق إلى عبي رضي الله
عنه ، فمع كل واحد منهما ما يشاء من الناس ففان
علي رضي الله عنه اعتصموا حكماً من أمه
وحكماً من أهلها ، ثم قال للحكمين : فليريان ما
عليكما ؟ فحكما إن رأيتما أن نحمدا أن نحمدا ،
وقد رأيتما أن تصرف أن تصرف ، فالت رأاه
ووضعت بكتات الله عما عني فيه ، قال
الرجل أما انفرقة فلا ، فقال علي رضي الله

(١) أشباه القرآن للشمس ٤٠/٢ ، وفتاوى المنهج

٢٨٥/٦ ، والإيضاح ٨/٢٨٠

(٢) الفروع الكبرى مع حاشية الصوري ٢١٤/٦ ، ومجدي
المنهج ٢٨٥/٦ ، والإيضاح ٢٤١/٢

قال: ﴿فَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ مِنَ الْغَالِبِينَ﴾ وحكمنا بين
أهلها: ﴿١١﴾ وهذا نص من الله سبحانه يأمرهم
بالحرب لا بكي لا ولا لحد ولا لحد من ولا لحد من
في التسمية ومعنى: والحدكم اسم في التسمية
ومعنى: والحد بين الله كل واحد منهما فلا ينبغي
أن يركب معنى: قطعها على الآخر، وقد روي
من حديث أبي سعيد عن عبيدة - الذي سبق
ذكره في استدلال الخليفة - أن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال للحكمين: اتفروا
هاتيكما؟ عديكما؟ وأنتما أنتم؟ فترثا
كان وكين أو شهدتين ثم يقول لهما: اتفروا
عليكما؟ فتأكيب يقول: اتفروا عما وكلنا؟
ولا يلزم خلاف قوله: الحكمين بأكثر من
طرف، ولا يجوز لهما رفاق الأكثر استثناء
لأنه خارج عن معنى الإصلاح الذي بحث فيه فالزوج
رد الزنا، حال أنمي وهي لموبة ولا يضر قال
بأكثر من واحد وهي بائنة فإن حكمه به سقط
ويطلق أحد الحكمين واحدة وتطلق الآخر
التيين أو ثلاث مرات يطلق واحدة لا تثنى الحكمين
على الواحد

وإن طلق أحدكم زوجته أو كسره بلاءً أبداً

أَقْسَمْتُ بِذِهِ ﴿١٧﴾ وَرَبِّ تَعَالَى ﴿١٨﴾ يَتَّقُهُ الَّذِينَ
 آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ يَتَرَعَبُونَ
 أَنْ تَكُونَ جَفَازًا عَنْ بَرَاءَتِكُمْ ﴿١٩﴾ مَعَ
 كُلِّ أَحَدٍ أَمْوَالُ عَشْرَةِ أَلْفٍ رِصَالَةٍ وَمَالُ
 عَمْرِو بْنِ لَاحِقٍ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
 بَيْنَكُمْ بِالطَّبْعِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى تَحْتِ كَعْبٍ ﴿٢١﴾ فَأَعْرِضْ
 بِهَا عَلَى أَنْ تَحْكُمَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ فِي أَمَّا لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ
 مِمَّنْ أَحَدٌ وَدَفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ خَشِيَ ذَلِكَ فَرَأَى الْحَاكِمَ
 لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ مَالَهَا وَدَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ مِنْهَا وَلَا يَمْلِكُ
 بَدْعٌ طَلَاوًا عَلَى خُرُوجِ بَعْرِ تَوَكُّلِهِ وَلَا رَحْمَةً

٢٦ وقال المالكية للحكمين التفريق بين الزوجين ، وتعريضهما جاثر عسى الزوجين ، وتكليف الزوجان بذلك أو لم يوكلاهما ، « يكون خلافاً له ، ولو لم يكن عدداً بأن كل واحد عرض ، ويعد ذلك ثم يرضى للزوجين به بعد إيمانه - وأما قبل فليس الزوجان فنيين أقماً الحكمين بدونه وقع لحاكم الزوجين - ويعد حكم حاكمين إن لم يرضى به الحاكم - أو خالف حكم قاضي البلد ، وسواء أكتنا مفدين من جهة الحاكم أم من جهة الزوجين ، لال طريقتهما معكم لا الشهادة ولا الرقابة ، لأن الله تعالى

(٩) صندوق البعير ٧٥%

(٤٦) سورة النمل: ٢٩

(٣) سورة المائدة: ٥٥

(1) $\frac{1}{2} \times 100 = 50$ (100 的 50%)

To:

قال أحدهما - قلنبي عن ، وكان الآخر قلنبي
بلا من ، أو قال أحدهما خلف عامتا قال وقال
آخر بلا من ، فإن لم تلزم الزوجة لم لا
طلاق يبرء الزوج ، ويعودا عن كما كان ، وإن
التزمت ولم يبعث منه

ويجب على الحكمين - كما قال الدموقي -
أن يكُنَّ لحاكم ولدي أرسلهما محجرا به معناه
يُحجَّضُ عنهما بالنقض ، بداد الحجة ، وجب
بمضاه من غير تمت وإن خالفه مذهبه ، بأن
يقول الحكمين حكمهما به

وإذا أمَّ الزوج من حكمين ، يكون رجع إلى
الحاكم ، حاز للزوجين أن يرحل عن التحكيم
ويحولا الحكمين ما به يستوعب الكشف عن حقائق
الزوجين ويعرف عن الحكم بالطلاق ، أما إن
سوجه ، وعرفا عن ذلك فلا عبرة بخرج من
رجع مبهما عن التحكيم ، ويرجع ما حكم
به ، صر ، رجع أحدهما أو جمعا معا ، وظاهره
ولودعها بغيره ، على الروحية ، وهو ظاهر
الموترية ، وقال ابن موسى سمي بإذعية مع
بائنا ، لا يفرق بينهما

وقال القدير مفهوم ذلك أنهم لو كان
موسعين من احكام قليس أي لم يجر
الإقلاع عن التحكيم ولو لم يسوهم الحكمين

الكشف من حال الزوجين^(١)

٣٢- وبأن التسمية احكاما وتكيلان عن
الزوجين في الأخير لأن حاش قد يؤدي إلى
التقريب ، والبصع هو الزوج والمالك هو الزوجة ،
وهو ، وشبهه فلا يولي عليها في جهتها ، ولأن
الطلاق لا يذعن من الولاءه ، لا في لولي وهو
خارج عن القياس ، وعلى هذا فشرط وجب
الزوجين يبعث الحكمين ، في كل الزوج بر شاء
حكمه بطلاق ويسون صوم من صنع ، وتوكل
الزوجة إن شاءت حكمها بدل عوم من فطعن
ويسون طلاق به ، ويعرف حكمها بينهما إن
رأيا حوبا

ولا يجوز التكيل في طلاق أو مبالغ ، لأن
ذلك إن أفاده ما لا موت عليه الرجعة ، كما لا
يجوز . ثم قيل في حلق أن يفتن مبهما

وبأن تختلف رأي ، حكمين بعث القاضي اثنين
غيرهما حتى يجعلا على شيء ، وإن عجز
أحد ، أدب القاضي القاطم مبهما وأحد من
الآخر

ومقابل الأخير عند التسمية أن الحكمين

(١) ١٧٧-١٧٦ هـ ، وهو في ١٧٧ هـ ، وهو في الإكمال
٣١٩ هـ ، ٣٢٠ هـ ، وشيئ الحكمين وحاش الدموقي
٣٢٥ هـ ، ٣٢٦ هـ ، ٣٢٧ هـ

بِأَنَّهُ أَهْلُهُ وَحُكْمًا بَيْنَ أَهْلَيْهَا» فسماع
حكمين، ولم يعتبر رغب الزوجين ثم قال
﴿بِأَنَّهُ يُؤَدُّ رِضًا﴾ لطلب الحكمين بذلك
وقال الخليل: «بِأَنَّهُ» أي «بِأَنَّهُ» هما وكيلان فلا
يعدلان شيا حتى يأخذ الرجل لوكيله فيما يراه
من خلاف أو صريح، وتؤان لمرأة لوكيلها في
الطبع والصريح على ما يراه، ولا يصح الإبراء
من الحكمين لأهميتهما يوكلا فيه، لا في الخلع
خاصه من وكيل المرأة فقط نصح براءته عنها،
لأن الخلع لا يصح إلا بعرض، فتركها فيه ليد
في فمها الإبراء

والقنا إنهما حاكمان مؤتمن
يرانه من طلاق وخلق، فيصد ذلك عليهما
وعندهما أولياءه^(١)

و - إقامة حكم واحد :

٣٤ - اختلف الفقهاء في إقامة حكم واحد بين
الزوجين في حال الشقاق

فقال للثانكة نكاحين إقامة حكم واحد من
غير رفع لنكاحكم يكون عدلاً رشيدياً ذكر فقهاء
معك له، وبعض ذلك الحكم ما يصح له الحكمان
من الإصلاح أو التعلين غير ماله لو بدل

حاكمين مؤتمنين من الحاكم في المحظ
واختار جميع، لأن الله تعالى معهما في الآية
حكمين، أو وكيل مأذون ليس بحكم، وعلى
هذا القول لا يشترط رضا الزوجين بينهما،
ويحكمان، يرياه مصلحة من الخلع والتمسك،
وإذا رأت حكم الزوج اطلاق استقل، ولا يرد
على طلقها، وإن رأى الخلع وادله حكمها،
نخلها وم سهرى الزوجان^(٢)

٣٣ - وعند الخليل اختلفت الرواية عن أحمد
في الحكمين

ففي إحدى الروايتين عن أنهما وكيلان
بزوجين، لا يرسلان إلا برضاهما وتوكيلهما،
ولا يملكان التصديق إلا بإذنها، لأن أيقض حقه
والمال حفظ، وهما شيطان فلا يجوز لغيرهما
التصرف به إلا بوكالة منهما أو ولاية عليهما،
وهذه الرواية هي الصحيح من لمحب كما قال
برقوقي

والرواية الثانية أنهما حاكمان، ونهت أن
بمعلوماً يريان من جميع وتقريب بعرض ويعبر
عن عرض، ولا يحتاجان إلى موكل الزوجين ولا
رعاها، يقول الله تعالى: ﴿فَأْتِئْتُوا حُكْمًا

(١) الإحصاف ٨/ ٢٨١، ٢٨٠، والخصني ٢٩/ ٥٠٠،
وكشاف الفناج ٢٦١

(٢) مفتي الفناج ٢/ ٢٦١، فقه الفناج ٢/ ٢٨٥، شرح
الطبري، حاشية الطبري ٢/ ٢٤٧.

للتصالح بينهما ، فإن أعانها التصالح وعطا
الظالم منها ، وأكرأ عيب ظلمه ، وأعطى
الحاكم بذلك ليأخذ على يده^(١)

وقال المالكية ' يجب على الحكيم في أول
الأمر أن يصلح بين الزوجين بكل وجه أمكنها
لأجل الإلفة وحسن العشرة ، وذلك بأن يخلو
كل واحد منهما بقرينه ويسأله عما كره من
صاحبه ، ويقول له ' إن كان لك حاجة في
صاحبك رد عنه لما تخطر معه

فإن ندموا الإصلاح نظر الحكيم فإن تبين
أن الإساءة من الروح طلقا عليه بلا خلع ، أي بلا
مال بأختياره منها نه نظامه

وإن كانت الإساءة منها اتسعت عليها والقرين
عنده - إن وليه صلاحا - وأمره بالصبر وحسن
العاشرة ، لو غلبها به ينظرهما في قدر الخلع به
وكوراد على الصداق ، إن أحب الزوج العراق لو
علما أنه لا تستقيم معه .

وإن كانت الإساءة من كل من الزوجين معاً
يتعين على الحكيم عند المجرع عن الإصلاح
الطلاق بلا خلع إن لم ترخص الروجة بالمقدم معه ،
أو نهى أن يحالفاً ، بالنظر على شيء يسير منها
له ؟ قال خليل وعليه الأكثر - أي على الخلع

واعتصموا في حكم إثباته الولين على
الزوجين مجبورين حكماً واحداً على الصفة
مطلوبة من العدالة والرشد والذكورة والعفة ،
ويكون أحبها منهما ، فقال النخعي مجبور
ذلك ، وقال الياحي ' لا يجور ، والأظهر كما
قال الدرسي - فقول بالخير ، وعلى القول بمنع
إقامة حكم واحد فإنه لو أنهم رحكهم بشيء لم
ينقض حكمه^(٢)

وعند الشافعية قال الرهبي ' لا يكفي حكم
واحد ، بل لابد من البين يفران في أمرهما بعد
اختلاف حكم كل به ومعرفة ما عنده

وقال الخطيب القنصلي كلام المصنف -
الشوي - عدم الاكتفاء بحكم واحد وهو
الأصح ، يظهر الآية ، ولأن كلا من الزوجين
بنيهما ولا يقضي إليه سر^(٣)

و - ما ينفي للحكيم

٣٥ - ذهب القضاة إلى أن على الحكيم أن
يصلح بين الزوجين ما استطاع ، فإن أعانها
التصالح رجع الأمر إلى الخائمين لو لم يأتين
الزوجين ، وهذا في الحصة ولهم تصلح
قال الحنفية بسعت الحكمان إلى الزوجين

(١) شرح المكر والدموم ٣٤٦/٩ وروى المجلد ١/٤١

(٢) معنى المحتاج ٢٦٦/٢ وفيه المحتاج ٢٨٥/١

(٣) أحكام القرو للبحر ١/٤٣

مالي عهد رطلتها، أو طلقها على أن تأخذ مالي منها شرط تقديم أحد المال على العلاء، وكذا لو قال أحد مالي منها وطعمه - فمما طعمه في الروضة عن تصحيح العموي وأبو - لأن التوكيل يلزمه الاحتياط فيسره ذلك وإن تم نكح الوار لتزويج، ومن قال طعمه ثم خذ مالي عهداً، تقديم أحد المال لأنه يده خير، قال الأفرعي، كالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الروضة، كأن قالت - مالي منه ثم احتلني^{١١}

وقال الخليلي: يعني للحكمين أن يتوبا الإصلاح، لقول الله تعالى ﴿إِنْ يُبَدِّلْ بَيْنَكُمْ بُرْهَانُ اللَّهِ فَتُبَدِّلْ بِهِ﴾^{١٢} ولانطلق القول، وأن يصعب، ويرغباً وسخوة، ولا يخفى بذلك أحدهما دون الآخر ليكون أقرب للتولين بينهما^{١٣}

ح - غيباب أحد الزوجين أو جنونه .
٣٦ - ذهب القسطنطيني والخليلية إلى أنه لو عاق الزوجان أو أحدهما بعد التحكيم لم ينفذ نظر الحكمين، وأبو جهم وأبو جهم أو أحد، هما يتبعه

نظر وعنه الأكثر من سراج المدونة - وقال الصيرحي في الأول وهو الطلاق بلا خلع - هو الذي عيب الأكثر

وقال الأبي نقلاً عن ابن عرفة في كيفية تنصير عمة رطب، قال البيهقي - وإن كانت المرأة من الزوجين مرق الحكماء عن بعض الصديق فلا يستوعبها، وعليه بعض أهل العلم، وإن كان محمد عن أنسب، قال محمد وهو معنى قوله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِي مَا أَفْعَدَتْ يَدًا﴾^{١٤}، وقال ابن منصور إن لم يعدوا على الصبح فوطأني من امرأته، أو إسماعيل، أو على إسماعيل، أو أحد واحد واستنطق، ولا يهبط أن يزحله لها شيء، وبه لتطهر وعلى الحكمين أن يأبوا الحكم عليه ما حكما به^{١٥}

وقال القسطنطيني - نظر الحكماء في قصر الزه حين بعد حلال، حكمه به وحكمه بها وصرفه ما عساهما في ذلك، ولا يحسن حكم عن حكم من إذا اجتمع، وصحاحاً بينهما أو يفرقاً بطلب، من حصر الإصلاح، ويلزم كلام الحكمين في جحاط، فلو زال الزوج لزمه - خذ

١١ - مسند صحيح ١٦٣ ١٦٤، ورواهه الشيخ ٢٨٥٣

وكتاب طبري ٢٣

١٢ - من السنة ٢٥٠

١٣ - كتاب الطلاق ١١٠

١٤ - سورة ص ٢٩

١٥ - المسند الكبير وحسنه في ٢١١ ٢١٢، ٢١٣

والمعراج ٢٢٩

في المعنى بأن مظهرهما يتطوع أيضاً بحس الرواية
التشبيه لأنه لا يتحقق معه بقاء الشقاق

وذلك ليس قدسة بل إن ذلك هو الجوهر
أحدهما بعد بحث الحكمين جازم بالحكمين
أيضا، أيهما إلا فلنا إيهما وكيلا لأن موثقة لا
تظل بالعبية، ولنا إيهما حاكمان ثم يجر
كهما إيهما الحكم لأن كل واحد من الزوجين
محكوم به وعليه، وانقضاء، بعبارة لا يجوز إلا
أن يكون له وكلاهما فيمضيان تحت بحكم
النوكيل لأما الحكم، وإن كان أحدهما في وكل
حاز لوكبه قبل ما وكله به مع عبية

وإن جاز أحدهما بطل حكمه وكعبه، لأن
الوكالة بطل بعبارة النوكيل، وإن كان حاكم
لم يجرأه الحكم، لأن من شرط ذلك بقاء
التمتع وحضور المندفع، ولا يتحقق ذلك
مع الجور.

ط - امتناع الزوجين من توكيل الحكمين

٣٧ ذهب إليه في ظاهره في لظاهره في
المصحيح من المذهب إلى أن الحكمين وكيلا
عن الزوجين، فلا يرسل الحكمين إلا برضا
الزوجين وتوكيلهما، وإن لم يرش الزوجين

نظر الحكمين، وذلك في الجملة، ولهم
تفصيل

قال الشافعي، على القول بالأظهر بأن
الحكمين وكيلا إن أعيى على أحد الزوجين أو
حر ولو بعد استسلام الحكمين، فإنه يثبت
أمرهما، لأن فوكيل يتعزل لإعفاء الزوجين،
وإن أقمى على أحدهما أو بين قبل البيعة ثم
يجزى بحث الحكمين، وإن غاب أحدهما بعد
بحث الحكمين بعد أمرهما كما في سائر
الوكلاء.

وقال الحنفية بوجوب الزوجين وأحدهما
سم يتطوع نظر الحكمين عن الرواية الأولى -
باعتبارهما وكيلا، وفي الصحيح من مذهب
كنا سن - وينقطع على رواية الشافعي، التي
بعبارة حكمين، وقيل لا ينقطع بعبارة
على الرواية الثانية باعتبارهما حاكمين.

ولو حر الزوجان أو أحدهما انقطع بعبارة
عن الرواية الأولى، ولم ينقطع على التشبيه،
لأن الحكمين يحكم عن الزوجين، قال المردوي،
هذا هو الصحيح من المذهب، وعليه جازم
لأصحاب، وأصل قولهم وجزم المصنف

بمعتهما أو اسما من موكلتهما لم يجبرا على
ذلك ، لكن لا يزال الحاكم يبحث حتى يظهر له
من الثقات من الوجهين مبردعه ويستوفي ما
حق المظنوم إضافة للعذب والإتصاف^١

نصاب

التعريف

١- من معاني النصاب هي النفا الأهل
ينصاب للركبة القبول المعتبر - من أقل -
توجب^(١)

وفي الاصطلاح قال التركبي الصف مشرف
ملا يجب مبردا دونه ركاة من مال^(٢)

الأمساك بنت الصنة

للشدار

٢- الممد في النعمة مثل مقال مقدار الشيء.
مثله في العدد أو الكيل أو الوزن أو المساحة
وفي اصطلاح ما يعرف به الشيء من
معلود أو مكمل أو مروي^(٣)
والصنة بين المقدار والتصرف أن الممد أعم
من النصاب



(١) لسان العرب ، ومصحح لمير

(٢) قواعد اللغة للتركبي

(٣) النجم القويط ، ومبرد القيد للتركبي

١٠ معاني النصاب ٢٧١ ، ومصنف الفتاح ٢٦١ .

والنصاب ٢٨

الأحكام المتعلقة بالنصاب

تتعلق بالنصاب أحكام منها

أ - النصاب في صلاة الجمعة :

٣ - يشترط الفقهاء لصحة صلاة الجمعة كونه في جماعة ، لأن النبي ﷺ لم يزد بها إلا جماعة وعليه الجمع

والاحتياط العقلاء في النصاب الذي تنعقد به صلاة الجمعة

والتمسك في مصطلح (صلاة الجمعة) ب (٢٠-٢١)

ب - النصاب في الركعة :

٤ - يشترط الفقهاء وجود الركعة في حال شروطها منها أن يبلغ حال النصاب ، وهو المعتبر الذي لا تحب الركعة في أقل منه

والنصاب يختلف باختلاف أحاسن الأموال الزكوية

والتمسك في مصطلح (ركعة) ب (٣٦ ، ١٢ ، وما بعده)

ج - النصاب في حد السرقة

٥ - يشترط الفقهاء ، يبلغ في حد السرقة - ضمن ما يشترطون - أن يبلغ حال المسروقة

نصاً ، فلا قطع فيما دونه عند جمهور الفقهاء

وتكتفون بتلخيصه في تحصيل مستأثر هذا

النصاب

والفصوص في مصطلح (سنة) ب (٣٧ وما بعده)

نصارى

انظر لأم الكتاب

نصرة

انظر عقلة



والتمسالة بين نصيب وفرض هي في كل
نصيب فرض وليس في فرض نصيباً

الأحكام المتعلقة بالنصيب :

تتعلق بالنصيب أحكام منها -

أولاً : النصيب في الميراث .

٣- حدد الشارع الحكم لأصبة محددة تسرعاً
لكل وارث ، والتي لا تخرج عن واحد من مئة
وهي النصف ، والربع ، والثمن ، والثلاثون ،
والسبع والستون ، والثلث والدين .

وهذه الأنصبة الله يصحب ثلاث آيات
من سورة النساء ومن قوله تعالى
﴿ يُوَصِّصُكُمْ اللَّهُ فِي أَنْصَابِكُمْ ﴾ [١] يذكّر بمنزلة
نصيب الأعمى ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْقَوْدِ أَتَمٌّ وَلَا
يَسْتَوِي الْقَوْدِ مَرْكَبٌ ﴾ [٢] ثلاث آيات لله
التي نصيب ولا يوصي بكره في جود بينهما
تستدرك من تركه إن كان له ، ولأنه قد
يتركه ، ولأنه قد يتركه ، ولأنه قد يتركه
لأن كان له إحقاقه في نصيبه المستدرك من
بعضهم وهو يوصي به أو يتركه ، ولأنهم
يتركه لا تتركه لهم أو تركه لغيره
في نصيب من تركه ، ولأنه كان خيراً
حكيماً ﴿ وَلَقَدْ يَتَّبَعُ مَا تَرَى
أَرْثَى ﴾ [٣] من تركه يتركه ولأنه قد
يتركه لهم ولأنه قد يتركه من تركه

نَصِيب

النصيب

١- النصيب لغة : الحصة والحظ من كل شيء ،
والجمع النصيب والنصيب ، والنصيب لغة
في النصيب ، والنصيب جعل به نصيباً ، وهم
بنو النصارى أي يسمونه [١]

والنصيب اصطلاحاً : لا يخرج معناه عن
الحصة ، النصارى ، وهو قدر من حظ من كل
شيء ، والطره من شيء ، والمقصود

الألفاظ ذات الصلة

المعروض :

٢- القوم من النصارى من معاني انقطع والتعدي
والوجوب [٢]

وهي لاصطلاح هي باب ميراث هو
نصيب محدد شرعاً لوارث [٣]

[١] عند العرب ، والاصح الشعر

[٢] نصيب النصارى ، وعند العرب

[٣] سمي النصارى [٣]

التصرف في صبي الشريف .

٤ - احتلف الفقهاء في حكم تصرف الشريف
في صبي من الشركة كجاءه ثوبه وإعزاه
لشركه فوذهب شريكه من ثوبه ففصلها في
مصطلح (شركي ٤ - ٧)

ضمان صبي الشريف

٥ - من جاءه ثوب القميص على أن يد انشريك يد
أمانه فلا تضمن إلا ما ساعد في أو التضمين ، فلا
مدى صبي

والضمين في مصطلح (شركي ٤ - ٧)
ف ٨٥ ، تجيب ف ٢١٠ من هذا ، ضمن
ف ٧ - ١١ ، تعدي ف (١)

ثانياً : التصيب في القسمة :

للتصيب في قسمة أحكام منها

بورج أجرة القسمة على قدر نصيب المتضمن

٦ - احتلف الفقهاء في كيفية بورج أجرة
القسمة هل تنقسم على عدد الوروس أو ينقسم
على رجب كل متضمن ؟

والضمين في مصطلح (قسمة ف ٣٥ - ٣٦)

رضي بن يغير وصبي يوميت بها ذ
دعي دعت لزوج مفا تركته إذ تم
بحر لكة ولقد هذا كان محكم والد
هذه النظم من تركته من من مدد وسين
موصوت بها لو من كان كانت دعت
بدره كسبه لو مرأه وله دعت أو أحت
لكل وجه منهن بل من لاس حكاكو
أحت من ذلك هن شر حكا في القسط
من يغير وصبي يوصي بها أو يغير
نحو وصبي بن الله والله عليه السلام

وفيه مالا في تصيبك قبل الله يفيض في
المصلحة من شرعاً هناك نفس له والد وثمة أحت
منها نصيب ١٠ ترك وهو يرك من ترك ترك لها
ولقد من كاسا لسنن قلها كلكل من
ترك ومن كاتوه جرة رسالا أساء فليذكر
مثل حيد الألفين لهن الله لعظم من تصبو
والله بكل من عظم ربي

والضمين في بيان صاحب هذه الأنص
وشروط بورجهم لسي مصطلح (الركن ١
٢٥ - ٢٤)

ثانياً التصيب في الشركة

للتصيب في الشركة أحكام منها

(١) من هذا ٦٠٦

(٢) من هذا ٦٠٦

النصيب في خمسة العشار

٧- مقدار محل النصفه إما أن يكون في محل واحد أو في محالين، معدة، أو في دار في محل واحد، فإن أشته الأجزاء لا يسى به. وإن لم لا ونصيب من مخرج يتوزع على حبيب محل بعدد في الصور الثلاث والنصيب (١٢ ف ٥)

عندها، التنازع صاحبه بنصيبه أو حصته.

والنصيب في مصطلح (نصفه ف ٥، ٥٩، ومهايا)

رابعاً النصيب في النصفه

للنصيب في النصفه انكم منها

ثلثك الشفع نصيب (الشقصر) الشفع

فيه

١١- اخذت النصفه بعدة ثمانين به الشفع شفع شفع به بعد قطالة، حل بملكه بالنصفه من الشري أوقفه انقاضي أو دفع شمس للشعري لور، بالتأجير أو الإسهام بالأحد

ونصيب في مصطلح (شعفة ف ١٤ - ٤٧)

بهاء للشعري في النصيب (الشقصر)

الشفع به

١٢ اخذت النصفه بعدة من شفتري في

الأرض شفع بها، عرس لودع

حل بحريين أن يأخذ الشاء والعرض بعينه

مملوفاً، ومن أن يحجر لشعري عني فنفه

سأخذ الأرض مملوفاً، أو مملوفاً بالأحد

بالتميز بعينه الجند، والعرض ومن أن يتخذ

نصيب النصيب في النصفه

٨- عني العاسم لكل واحد نصيب أصحبه نصبة مائة ويلزم كل واحد نصيب في آخره والنصيب في مصطلح (نصفه ف ٥١)

مكة النصيب في النصفه والنصرف به

٩- نصيب النصفه إلى أن يفسد بعد تم النصفه يكون سفلًا بملء نصيبه والنصرف به ونصيب في مصطلح (نصفه ف ٥٢ وما بعده)

انتفاع الشريك بنصيب صاحبه في أهلية

١- ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن لكل واحد من الشريكين أن يستعمل بنصيب صاحبه في حصته

الشعير

أو يدفع الشعير بـ ذاه المشتري أو حرره أو
روحه مجاناً

والنكاح في مصطلح (شعيرة في ٤٨)

استحقاق النسيب (النقص) المشعور فيه
للغير :

١٣ - اختلاف الفقهاء فيما إذا كان الشعير
النسيب (النقص) مشعور فيه ثم بين هذا ذلك
أنه مستحق بغير

ذهب الجمهور إلى أن الشعير يرجع بالنسب
على المشتري ويرجع المشتري على البايع به

وذهب خنيفة إلى أنه إن أقاله بمشتري فعليه
صمته ، سواء استحق قبل تسليمه إليه أو بعده
وإن أقاله بالبايع واستحق المبيع وهو في يده فعليه
صمان الشمس للشعير

والنكاح في مصطلح (شعيرة في ٤٩) .

ببطلان هلاك النسيب المشعور فيه

١٤ - اختلف الفقهاء في تبعة هلاك الشعير
كأنه لو بيعت سبب من المشتري أو من غيره .

والنكاح في مصطلح (شعيرة في ٥٠)

حامياً عن النسيب في العبد المشرك -

١٥ - إذا لعن عبداً من العبد المشرك مع غيره
اختلف الفقهاء في الحكم تبعاً لكونه لعن
موسراً أو معسراً

فإذا كان موسراً - فذهب المالكية والتخميم
وهو ظاهر حديث الخنابة إلى أن العبد يعنق
كده ، وعليه قيمة بائنه لشريكه

وإن كان معسراً عنق بعبه فقط

وهذا أبو حنيفة - إن كان المعنق موسراً
مشتريه بالخيار - وإذا شاء فعنق ، وإن شاء ففسد
المعنق قيمة بعبه إذا لم يكن بائنه

والنكاح في مصطلح (تخميم في ٤٠) .

عنق في ١٦)



قال: «التوبة المصوح أن يوب العبد من الذنب ثم لا يعود إليه»^(١)

والنصيحة في الاصطلاح إخلاص الرائي من العثر للمصوح، ولو هي الذهاب إلى ما هي الصلاح والنهي عما فيه الفساد^(٢)

وعلى السور في الخطابي قوله: «النصيحة كمنه بخاصة منها سائر» ولطف للمصوح له، ويقال: «وهي من وجوب لأساءة ومحتصر الكلام» ومن في كلام العرب كمنه مفرد يستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة^(٣).

الألفاظ ذات الصلة

أ- الخليفة

١ - الخليفة في اللغة اسم من الخلف، يقال خلفه خلعاً - ويكسر - حته وأراد به خكوه من حيث لا يعلم، كما خدعه فأنخدع، والحرب خدعه - مثله - وكهزمه أي تخفى خدعه، وخدعه ليبدأ الكثير الخداع، والخدعه - من

نصيحة

المعريف

١- النصيحة في اللغة قول به دعي، إلى صلاح ربي عن فساد، وإجماع - مصالح، وهي اسم من مصدر جعل نصيح، يقال: نصح الشيء نصحاً وبصراحة وتصدية خلص

ومصحب تروته، غصبت من شوقك، فحرم على الرجوع، ونصح لربه - خلا من العثر، ونصح الشيء أحله، وقال: نصح فلاناً وله - وهو اللام لنصح - أرشده إلى ما فيه صلاح - ونصح فلاناً نصح كل مهمل الآخر، وبالنصح فلان نصحه في الشبهة: أحلها وقتضيق الدين: قابل النصيحة، ولتنصح فلاناً: اتخذه ماصحاً وعنه ماصحاً

والنصح والنصح إخلاص المشورة، والنصح مبالغة^(٤) وفي حديث ابن مسعود

(١) في ابن مسعود: «وهو نصوح أذيم مقيد»
المعجم الجاهلي في شرح الألفاظ ٢٨٧/٥ - ج ١
الكتب العلمية

(٢) فرائد الحق بغير كلف - والقرآن

(٣) شرح صحيح مسلم للسور ٢٩٦/١ ط ٢ دار المنهج

(٤) المعجم الوسيط، والقاموس المحيط، ولسان العرب

والفرق بين النصيحة والتوبيخ الإسرف
والإعلان^(١)، بمعنى أن النصيحة من شأنها
الإسرار بها، والتوبيخ يكون علانية

الحكم التكليفي

٥- ذهب الفقهاء إلى أن النصيحة تجب
للمسلمين، قال ابن حجر الهيتمي، يتأكد
وجوبها خاصة للمسلمين وعامتهم وقال
الراغب الأصفهاني، «فطم النبي ﷺ لسر
النصح فقال: «الذين النصيحة»^(٢)، فبين
عليه الصلاة والسلام أن النصح واجب لكافة
الناس بأن تتحرى مصلحتهم في جميع
أمورهم»^(٣).

وقال المالكية، النصيحة فرض عين سواء
طلبت أو لم تطلب إذا طأ الإساءة لأنه من باب
الأمر بالمعروف.

(١) انظر مباحث الفاضل من ٩٩ ط. المكتب الإسلامي،
رامبا، طبع في ١٣٨٢ ط دار الفاروق بيروت.

(٢) حديث الثقلين النصيحة.

أخر به مسلم (١/٢٤٤ ط عيسى الحلي) من حديث نعم
البرقي.

(٣) شرح القصص على القرب المسلك إلى سيد الإمام
صالح، وحاشية الصاري ط دار الفاروق ١/٢٤٤،
والنصيحة إلى تكملة فقهه ط دار الفاروق، دار الترمذ
من ٢٩٤ جوازها عن اتفاق الكبار ط مصطفى البابي
الحلي (١/٢٤٤).

يخذه المرء كثيراً^(١)
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى
القضوي^(٢).

والصلة بين النصيحة والخدمة التضاد

ب - الغش :

٣- الغش بكسر الغين اسم من الغش
جشعها - يقال غش غشاً لم يصحه ورين له
غير المصلحة، أو لم يحصه الصبح، أو أظهر له
خلاف ما أصره، أو هو الغل والحقد^(٣)
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى
القضوي
والصلة بين النصيحة والغش التضاد.

ج - التريخ :

٤ - التريخ مصدر تريخ، يقال - تريخه تريخاً.
لمنه، وعشقه، وأنته، وحذله، وعشقه، وقال
القارلي حيرته^(١).

والتريخ في الاصطلاح التخبير والظوم
والإيذاء^(٢)

(١) القاموس المحيط.

(٢) الفوائد في غريب التراث.

(٣) القاموس المحيط، والتريخ التبرير.

(٤) القاموس المحيط، والتريخ التبرير.

(٥) فوائد لفته لبرقي.

وهذه الرواية عن ابن بطال بن النصبية
تروى كغيره بغيرين فيه من قدم به وسقط عن
الباقيين (١)

وهي لازمة على من طاعة أو الطاقة إذا علم
أنما يصح أنه يغفل بصحة وطاق أمره وأفس على
نفسه المكروه فإن عسى على عسى أتى فهو في
سعة وقال غيرهم في ظاهر حديث «الدين
النصيحة» وحول النصح وإن علم أنه لا يجد في
المصح (٢)

ولا يستلزم التكليف بالنصيحة من لاسم
مأنه صحيح الغفل لئلا ينزج قد نرفع
لأعمال كله عن القلب في بعض الحالات . ولا
يرفع عنه النصح لله ، ولو كان من عرض مجال
لا يمكنه عدم شيء من جوانحه بلسان ولا غيره
غير أن عمله ثابت لم يسقط عنه النصح لله
بعينه ، وهذا أن يقدم على ذنوبه ، ويؤتي إن صح
أن يقوم كإفرض به عليه ، ويحتسب منه بهاء
عنه ، وإلا كان غير ناصح لله فله (٣)

مكانة النصيحة في الدين .

١ روى عمم بن أنس الداروي رضي الله عنه
عنه له وسئل الله ﷺ قال «الدين
النصيحة» (١) وقد عتلف العلماء في حصر
الدين في النصيحة - الذي ورد يا حديث - هل
هو حصر محاري أم حصي

فقال بعضهم كالمزاري وفيه خلاف . فحدث
«الدين النصيحة» أي في صلاته الدين وقوامه
كقولك ﷺ «خرج عرفه» (٢) فهو من الحصر
«هاري» لا احتقني ، أي أنه أريد المبالغة في مدح
النصيحة «هو جعل كل دين وإن كان الدين
متملاً على خصال كثيرة غيرها» (٣)

وقال غيرهم كالمزاري . وأخير سبي ﷺ أن
الدين النصيحة ، جهاد بين على أن النصيحة
تتمثل في صلاته الإسلام والإيمان والإحسان التي
ذكرت في حديث جبريل ، وتسمى ذلك كله
ديناً ، فإن النصح لله يقتضي القيام بأداء واجباته
على أكمل صورها ، وهو مقام الإحسان ، فلا

١ حديث الدين النصيحة

سنة ١٠٠٠ هـ

٢ حديث جامع حريته

المعجم ٢ : ٣٤٥ (٣) هـ خلي ، روحانك (١٠٨/٢)

٣ دائرة الامارات من حديث مسلم حريته ، رضي

الله عنه وقال صحيح

(٢) فيض القدير ٣/ ٥٥٤ ، وابن الجوزي ١٠٩

(١) سنن صحيح مسلم للمسوي ١/ ٣٩٩ ، وروى
الطحاوي ١/ ٣٩٩

(٢) فتح البصير ٢/ ٧١٦ ، وشرح صحيح مسلم له ، وروى
١٠٩٩ ، وروى الطحاوي ١/ ٤٦ ، وروى القدير صحيح

الجامع لصاحب التلوي ط مصطفى محمد ٢/ ٤٥٦

(٣) جامع المراجع واتكم ٢٠٠ - ٢٢٠

الكاتب عليه السلام ، وأذنبه في إهمال التصحيح وهذا كله على أن المراد بالآفة بسج الخلفاء وغيرهم من يتوهم تأخر سطوع من أصحاب الولايات ، وهذا هو المشهور وحكمه الخطابي أنه تم هذا وهذا يتأول ذلك هي الآفة الذين هم علماء الدين وأن من يصيبهم ببول ملووه ، يتلذذهم في الأحكام وإحسان الفل بهم^١

وقد تصحح عامة المسلمين - وهم من عدد ، ولأه الأمر - في إعادتهم تصحيحهم في آخرتهم وديارهم ، كالأذى عنهم ، فيصحبهم بجهلهم ، ودهمهم ، وهم عند المصول والعمل ، وسر عورتهم ، وسد خللتهم ، ودفع المضار عنهم ، وحلب شجع لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن الشكر برفق وسلاص ، والشعقة عنهم ، وتوقر كسرهم ، وورحمة سعيهم ، ويحولهم بالمر غلة الحسن ، وترد عنهم وحسنهم ، وأن يحب لهم ما يحب عنه من الخير ، ويكره لهم ما يكره عنه من المكروه ، وأذنب في أقوالهم وأقرب منهم ، وعبر ذلك من أحوالهم ، بالمفول والفعل ، وحشهم على التحقن بجميع ما ذكرناه من أنواع تصحيحه ، وسبب أهمهم إلى الفها^٢

وأما المصححة فمرسور الله بغير تصديقه من الرسالة ، وإلحاق الجميع ما جاء به ، وطاعه في أمره ونهي ، وبصرته عيا ومث ، ومطاعه في عاقله ومواد من رآه ، في أعظم حقه وتوقره ، وإحياء طريقته وسنته ، ومث دعوه ، ومث شريعته ، وهي التهمة عنها ، واستثارة علومها ، والتحقق في معانيها ، والنسب إليها ، والنطق في طوعها ، ونهيها ، وإعطائها وإحلالها ، ولأنه عند هراهم ، وإلزامك عن الكلام فيها بغير هام ، وإلحاق ليلهم ، لأنسابهم إليها ، والنسب بأخلاقه ولأنه بآدله ، ومحبته أهل بيته وأصحابه ، ومجانته من ابتغى في سنته وتعرض لأحد من أصحابه وسحر ذلك^٣

والتصحيح لأئمة المسلمين نكروهم وبهم على الخو ، وطاعهم به ، وأمرهم به ونهيتهم ومنعهم برفق وكلف ، وإعلامهم بما عمنوا عنه ولم يقلعهم من صفوق المسلمين ، وتوطأ الخروج عليهم ، وإتباعهم هرب الناس لصاعتهم ، وإل الخطابي ومن أئمة - بعدهم - أملا لا خلفهم ، وإلهاد معهم ، وأداء الصلوات إليهم ، ورتطروج دليق - عليهم - إذ ظهر منهم - مع أو سوء عشرة ، ولأيعروا بانفساه

١ مر جمع تصحيح

٢ مر جمع تصحيح

(١) مر جمع تصحيح

١- الحاجة إلى الصبغة

٨- الاسم بحاجة إلى نصيح أخيه السيد ، قال العرفي لأنه يرى من ما يرى من نفسه ، فيستعيد من نفسه معرفة عبود نفسه ، ويرتد لم يستعد ، كما يستعيد المرأة الوفاة عن عبود صورتها المظاهرة ، وهي الحديث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في رد وثائقه بالـ «المؤمن مرآة لمؤمن»^(١) وهي رواية «إلى أصدقكم مرآة أخيه ، فإن رأى في نفي نفسه عيباً»

وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه يستهدي ذلك من إنعوانه ، ويقول : «م من مثله امرأ أعدي إلى أحب عيوبه» ، وقال : «للمسلم رضي الله تعالى عنه وقد قدم عليه ما ألقى بك عني من تكره؟ مستعصم» ، فأجابه عليه : «هاتل» ، فأجاب أن ذلك حلت بسبب اجتماعها بالهزار والأحرى الليل ، وأجابه بك : «م من يداوم على مائدة وحلة» ، فقال عمر رضي الله تعالى عنه : «ما هذا فقد

(١) حديث في تفسير سورة المؤمن : أخرجه ترمذ ١١٦٢ و ١١٦٣ ط سفيان و ابن أبي شيبة في الكبير (٨- ٦٥- ٦٦) و قوله : «لما سألت عمر عن حديث أبي هريرة : «أصدقكم مرآة لمؤمن» قال : «أصدقكم مرآة لمؤمن» (١١٦٣) أخرجه الترمذي (١١٦٣) ط سفيان و ابن أبي شيبة في الكبير (٨- ٦٥- ٦٦) و قوله : «لما سألت عمر عن حديث أبي هريرة : «أصدقكم مرآة لمؤمن» قال : «أصدقكم مرآة لمؤمن» (١١٦٣) أخرجه الترمذي (١١٦٣) ط سفيان و ابن أبي شيبة في الكبير (٨- ٦٥- ٦٦)

تخفيفهما لعل لعل غيرهما؟ فقال لا»

وقد قال ساري : من قبل الصبغة من الصبغة ومن رأى فلا يبرح إلا بسيد ، وقال العراقي : وصف الله تعالى للكاتبين بعضهم : «لأنهم»^(٢) إلى قال : «سبحته وتعالى»^(٣) (و يمكن أن يكون النصيحة) (٣)

٢- الإصرار بالصبغة

٩- قال العلماء : ينبغي أن تكون الصبغة في سر لا يطلع عليه أحد ، بل يصح الصبح للصباح فيب بيه وسته ، ولا يطلع عليه عيبه أحداً ، لأن صاحب المؤمن في أنفسهم ، وما كان على الأهل هو تاريخ وطمينة وذلك في أسرهم شهر شغل وصيفه

وقال الشافعي : «وعظ أحدهم سرأ فقد صبغه ورأه ومن عظه عتابه فقد صبغه وشبهه»

ولما لفت في الله تعالى يعاتب من يوم لفت به لحب كنه في ظل ستره ، فهو له على يومه سر» ، وقد بلغ كتب عمله محسوماً إلى

(١) إمام علوم السنن العراقي (١١٦٣- ١١٦٤) (٢) بعض النسخ (٣) بعض النسخ (٤) إمام علوم السنن العراقي (١١٦٣- ١١٦٤) (٥) بعض النسخ (٦) إمام علوم السنن العراقي (١١٦٣- ١١٦٤)

الرجل يرقاد في صحة رأيه ما يصح لمشيئته ،
جاء حشه سببه الله حشاه رأيه ، ولا ينتشر إلى
من فبال إذ أصبحت الرجل فلم يغفل منك
فتغرب إلى الله بعشه ، عندئذ قول أله الشيطان
هي لستة ، أنهم الآن يريد نقشه السكرت
عه ، فقد قيل كثرة التصبيحة تورث الغلة

وقال الراغب الأصبهاني ^(١) : لو انصح أن
ينصح الإنسان نفسه عن عيشها فلعلم انصح
عبره ^(٢)

وفي قول العبد : وسعي لن استصح لن
بخلص التصبيحة ، لأنه مستشرب يوجه إلى ما فيه
رسد المستشبر وخبره ، لأن أنزل عبه مغير
صوماء فقد حشه في مشروته ، ذوي أبو هريرة
رعي الله تعالى عه أن رسول الله ﷺ قال
لا تستشبر مني ^(٣) ، فان الطيبي مصلته أنه
أمن فيما يسأل من الأمور فلا يسعي أنه يحون
المستشبر بكتمان مصلته ^(٤) .

بلاذكة الدين يحقون به إلى الجنة ، ولذا قد روي
ابن الجوزي اعطوه الكتاب محتوفاً بقرآه ، وان
أهل القرب ليسا دون محي رؤوس الأشهاد
وسلطى جو ارحمهم بمصالحهم فيردون بدعت
حرية واقضها

وقال ابن رجب كثر السمع إذا أرادوا
صبيحة أحد وعطوه سرًا ، بل إن بعض السمع
إذا سمع ما يكره من أحب فب من مرصه ثم أسر
إله برأيه وينصح ، نقل ابن الحاج أن بعضهم قال
بالمصلي إذا سمع من عيبة قبل حوائز
السلطان ، فقال ما أحد منهم إلا دون حشه ، ثم
حلاه وحده في ذلك ماثر من فعال يا أبا هني
إن لم نكر من الصالحين فلناحب الصالحين ^(٥)
بل إنهم كانوا يجردون السر والنصح من
خلال التورم ، قال الفضيل ، مؤمن بسر
وينصح ، والعاجر يهتك ويمير ^(٦)

الإخلاص في التصبيحة

١٠ نقل الراغب الأصبهاني عن عبيد الله بن
عباس رضي الله تعالى عنهم أنه قال لا يزال

(١) ، البرهان في تفسيره ج ٢ ص ٢٩٤

(٢) ، حاشية السراج ص ٢٦

(٣) ابن جرير طبرستان ٢٢٥/٢ ط مصر (٤) رقم ٢٥/٢٦
ط الخليلي ، من حاشية أبي هريرة رضي الله عنه ونقل
حدث حس

(٥) صوفى للمعروف شرح سق أبي النور ص ٢٦٦/٢٦ ، ٣٠

وحيي القدير ٢٦٨/١

(٦) جامع المعجم والتهكم ٢٩٦/١ ومختصر صهاج
شفا ص ٩٩ ، مؤرخة علوم الدين ١٨٢/٢ ، وأما
شفا ص ٩٩ ، شرح حبلة علوم الدين ٢٦٤/١ ، ٢٦٤
الفتوى ، راجع إلى الطحا ١/٩٨ ط الخليلي

(٧) جامع المعجم والتهكم ٢٢٥/١

صفة الصالح

١١ - نحل لثاوي أو الصالح يحتاج إلى علم
 كثير، فهو يحتاج لود إلى علم الشريعة
 وهو العلم المقصود لأحواله الناس، وعنه
 الرماح، وعلم الكمال، وعنه التجميع، كما في
 الأمور فيعمل بحسب الأحكام، وهذا
 يسمى علم السببه، فإنه يسوس بذلك النصوص
 المحمودة المستزدة على طريق مصالحة، فذلك
 نافع، حاشا أنصاح إلى علم وعظم وفكر
 صحيح ورؤية حسنة وتعمدال، مرجع وبره وتأن
 وإدراك لجميع هذه الخصائص، كالقوله: «رغ من
 صديقه فلا يصح»

قال الذي كان في عليه حب لله عز وجل،
 وقصد به في حقه

وقال الصفي بن عيسى ما ترك عندنا من
 أثره بكثره تصلاً، والهدى، وإن أدرك عند
 سحابة، لا هي وسلامه القدر والنصح بلائه^{١١}
 وقال الحسن قال بعض أصحاب النبي
 ﷺ والذي يمدني ببلد يشتم لأحسب لكم
 بالله أن يحب عبد الله إلى الله الذي
 يعيرون الله في عباده، ويحسون عدد الله في
 الله، ويسعون في لأرضه بالصيغة^{١٢}

التصحية للثالث

١٣ - لا يصح حق المسلم في التصح على
 حصوه، بل لا حقه على أحبه المسلم في
 التصح بمثل فيء بابه، وذلك لحديث
 «المؤمن على المؤمن ست حصان» وذكر
 منها صححه داود لم يسهل^{١٣} قال بن
 رجب معنى ذلك أنه ينادى في شبه ما سوره
 أن يصدر ويرد عليه، وإذا كان من يريد أداء
 عليه شيء من ذلك، فإن التصح في العيب يدل

التصحية من مكارم الأخلاق

١٤ - ما ينبغي أن يصح به يحصل التحاب
 والاحسان، وبصده يكون التباغض
 والاحسان، وأقصى موجبات التحاب أن يرى
 الإنسان لأحبه ما يراه نفسه، ثم بعد قول
 العرب: «في مكارم الأخلاق أتق» ولا أحصى
 ولا أحسن من التصحية^{١٤}

وقال ابن علية في قوله: «يكره المؤمن ما
 حاق له بكرهه» صلى الله عليه وأصحابه رسول الله
 ﷺ يصوم ولا صلاة، ولكن شيء كان في قلبه،

(١) جامع الترمذي ٢٥٨٦

(٢) جامع الترمذي ٢٥٨٦

(٣) صحيح الترمذي ٢٥٨٦

تسجد الترمذي ٢٥٨٦ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٦ - ٢٥٨٦
 طبعه في الكون، وفادته في حقه

(١١) في الترمذي ٢٥٨٦

(١٢) في الترمذي ٢٥٨٦

على حدق النصح^(١)

النصح للذمي والكافر :

١ - ذهب الحنفية إلى أنه لا يجب على المسلم أن ينصح الكافر أو الذمي بحسب "المن النصيحة" قلنا : بل بـ رسول الله ، قال : " له ، ولكسبه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعلمهم " ^(١) ، وإلحاق غير المسلم بالمسلم بصح إنه كان مثله ، وليس الذمي كالصنم ، ولا حرمة محرمة للمسلم ^(٢)

وقال ابن حجر العسقلاني التفتيح بالمسلم - أي في حديث جرير رضي الله تعالى عنه - ومبه "عسر على" وأنصح لكل مسلم ^(٣) للأعاب ، ولا فالصح بل كافر معتبر ، يأخذ يدعي إلى الإسلام ، ويثقل عليه بالصراب إذا استنذر ^(٤)

المسلم بنصح حياً وميتاً :

١٥ - من شأن المسلم أن يقوم بحسب عليه من

النصح في كل الظروف والأحوال ، حتى وهو يستقبل الموت ، فقد أثنى النبي ﷺ على من فعل ذلك ، ورواه بالرحمة ^(١) ، فقد روي أبو سعد ابن الربيع رضي الله تعالى عنه أنه شهد يوم أحد ، ولما ألقى النبي في القتلى وحيد وهو حي ، فقال للفتنة - وهو أني بر كعب رضي الله عنه - ما شئت ؟ قال : يعني رسول الله ﷺ لأتبه بحسبك ، قال : فادع إلى ما أمرته مني السلام ^(٢) وأخبر قومك أنهم لا عهد لهم عند الله بقتل رسول الله ﷺ ، وأحد منهم حي ، فلنقومك يقول لكم سعد بن الربيع الله الله وبها قدتم عليه رسول الله ﷺ ليلة العبة ، وقاله مالكم عند الله عذرون خلص إلى بيكم وفيكم عهد تطرف ، قال في : فله أبرح حتى مات ، فرجعت إلى النبي ﷺ فأخبرته فقال : رحمه الله ، نصح له ورسوله حياً وميتاً ^(٣)



(١) جامع المعجم والمحكم ١ / ٢٢٤

(٢) حديث "المن النصيحة"

نقد بحريه قد

(٣) جامع المعجم والمحكم ١ / ٢٢٥ ، ومطلب "أبي القاسم" ٢٤/٥

(٤) حديث جرير "عسر على" النصح لكل مسلم

لنرجع ليعقوبي فتح الباري ١ / ١٦٩ ط السنية ، أو مسلم

١ / ٧٥ عن أبي القاسم ، وأما في يعقوبي

(٥) فتح الباري ١ / ١٦٩ ١٠

(١) انظر الفتاوى القابلة على الأذكار الواردة في غير علم

للمسلمين للسلف ط لكتبة الإسلام ١ / ١٢٢

(٢) حديث "رحمة الله" صحيح به والرسول حياً وميتاً

انرجع إلى الأثر في أسد الغابة ١ / ١٦٧ - ١٦٨ ط دار

الفتوى من حديث يعقوبي بر صحيحه ط

وقد اعينني التوضيح الإلهي يستقي
عليها واحدها تصح والأشئ باصحة^(١)
وقد القوا في التوضيح استقي بالجدل،
وسمي حمل الذي يجره ماصحاً^(٢)

نضح

الأحكام المتعلقة بالنضح :

التعريف :

نضح الفرج والسروريل بعد الاستبراء
٢- ذهب الخنثيه رائحة صعبه والخبيلة إلى أنه
يستحب للمتنوصي أن يأخذ حصة من ماء
ينضح بها فرجه ودخل سروريله فوراً بعد
الاستبراء، وهذا بموجب قول أحمد وروى أبو هريرة
أن النبي ﷺ قال اجتنبوا حبسوا من ماء
محمد إذا بوضأ فاضحه^(٣)

قال حبل سأل أحمد قطب أنوضأ
وبسروني وأصحبني نفسي أي بعد أحدث بعدة
قال إن أنوضأ بسروني، ثم حدث كفاً من ماء
هوشه غار فخرجك ولا تلتفت إليه فإنه يدب بين
شأنك^(٤)

١- عمر معلمي نضح في الثلثة قبل بللاً-
والرث ، يقال - نضح الماء - ونضح البث بالماء
وطعن أنه صح كذلك على الماء، والذي ينضح
به الزوج أن يستقي بالماء وهو الثانية^(٥)
وفي اصطلاح لسان المردوي نضح
الشيء - غمره بالماء وإن لم يطر منه شيء^(٦) -
وقال إمام آخر من وشهره النضح أن يعمر
ويكثر به ماء مكثرة لا يبلغ جريان الماء وترده
ونفاظه بخلاف المكثرة في غيره فإنه يسهل
ليه أن يكون بحيث يجري بعض الماء ويناطر
من الحبل إذا لم يشترط غمره^(٧)

وسمى المصباح النضح كحدث بالصابون وهي
الإن التي يستقي عليها^(٨)

(١) عبت القوي ٧٢، وقدر كذا في ١٠٩/٢

(٢) فلاح ١٣٢٢

(٣) حديث ١٠ طبع بريل، قال جامعاً إن أنوضأ بنضح
تسجد الشريفي (١) ٧١ ط طلي، وقال سفي، عريه

تم ذكر أن أحمد بن علي قال عنه البغدادي سكر يحدث

(٤) مستدركي في ٢٩/١، ونسب خبره في ١٠٩/٢

والجرح ١٢/٢، وقلي ١٠٩/٢

(٥) المصباح الكبير، والدر

(٦) الإصباح ٢٢٣

(٧) صحيح مسلم، بسراج القوي ١٠٩/٢ ط المصباح

الخير، الأبر

(٨) فتح الباري ٣١٩/٢ ط الثانية، وجمعية القاري ١٠٩/٢

نظهير بول النصي بالنضح

٣- اختلاف ذلك سواء في كيفية نظهير بول النصي والنصب

ولهذا الخسبة والذكية والشاعمية في وجه
إثر أنه يجب فعل بول النصي والنصبية وإن لم
يأكل الطعام، ولا يكتب النضح بهما^(١)

وذهب الخسبة والشاعمية في النصحيح إلى
أنه محرم، في بول العلام الذي لم يأكل الصائم
النضح^(٢)

ويشترط الشاعمية في النضح بصلابة^(٣)
٥- مع موصع البول ولا يصعد ولا يشترط أن
يكون عنه^(٤)

وروي النصي والأراحي في رواية والشاعمية
في وجه ضعف أنه يكتب، نضح في بول النصي
والنصب سبباً^(٥)

ولمعرفة حكم بول النصي البدن، أنه يفرقه من
حيث الظاهر، والجماعة (أو - نحوه)

ركاة عاشقي بالنضح

١- لا خلاف بين العلماء في وجوب نصف
العشر لهم يسقى من سرور ما نزل كالقولي
السواصح لقول النبي ﷺ «فيما سلب البهائم
والديون لو كان عشراً أئعنشر» وما سقى بالنضح
نصف العشر^(١)

قال القرافي في تعليقه على حديث
ومعناه أنه متى كثرت حمزة حطب الركاة روي
بالعباد، ومضى ثلثت كثرت الركاة ليرداد التثنية
بريادة النضح، ومظهر الركاة في الحسد،
والخص في الركاة^(٢)

والنصب في (ركاة ١٦٥ وما بعدها)



(١) حطب لم يفسد ١١٦/١، ولا نظهير ٣٦/١، والجامع
والآمين ١٠٨/١، والجامع ١٨٩/١، والنضح ٥٥٥/١

٢- مع ١٩٥/١، ط الحسد لغيره بالأمر
(٣) الميسر ٥٨٩/١، وصحيح مسلم شرح الشريفي
١١٥/٢، والتهافت ٣٧٣/١

٤- المجموع ٥٨٩/٢
٥- المسند ٢٨٩/٢ - ٢٩٠، وصحيح مسلم شرح الشريفي
القول ١٩٥/٢

١- حديث ابن عباس في البيهقي ٢٨٧/٢ ط الحسد ٢٨٧/٢
أخره الحديث في صحيح البيهقي ٢٨٧/٢ ط الحسد ٢٨٧/٢
حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) حطب ٩٤/١، والجامع ١٨٩/١، والنضح ٥٥٥/١
١٩٥/٢، الاعتكاف ١٩٥/٢

نُطْفَةٌ

انحصار بعد :

- ١ - الحنف في النطفة ماء الرجل ووراءه ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ الآية . وسمي هذا الماء نطفة ملكه ، لأن النطفة العنبر من الماء ، وقد يسمي على الكثير ، وجميع طلاق ونطف ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي للجنين عن معناه النعوي ^(١)

الألفاظ ذات المعنى :

أ - العلقمة :

- ٢ - الحنف في النطفة المني يتقبل بعد طوره ، ويصير دماً غليظاً مسجماً ، وهي الغصنة التي يتكون منها الولد ، والعلقمة طور من أطوار الجنين ، وهو إلى عنت المولدة إذا حبست ، ومنه قوله تعالى ﴿ تَمَّ مِنْ شَلَقَةٍ ﴾ ^(٢)

(١) سورة الإسراء : ١

(٢) المصباح المنير ، والمعاني في غريب القرآن ، مجمع لأحكام الفرياء للفرط ط ١٢/١٧٠ - ومع تدرج شرح

صحيح البخاري ٢٧٩/١

٢٢ سورة الفجر : ٦٧

والعلق النطفة الدم عند زهر الدم العسيف أي القوي ، وقيل إن عند المبرور ، ومدة قوله تعالى ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ^(٣) . ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي المتعلقة عن معناه النعوي

والعلقة بين النطفة والعلقة أن كلا منهما من أطوار الجنين ^(٤)

ب - المصفة :

- ٣ - النصف في النطفة القطعة من اللحم قد ما يطبخ ومنه ينضج ومنه قول النبي ﷺ «ألا وإن في الحب مقعة إذا صلبت صلبت الحشا كله ، وإذا حدثت عذ الحسد كله ، ألا وهي العدة» ^(٥) وقد جمعت المصفة اسم المولدة التي ينتهي إليها الحشر بعد طور العلقمة ، ومنه قول الله تعالى ﴿ لِحَبْلُنَا أَلْفَةً مُصَفَّةً فَخَلَقْنَا الْمَصْفَةَ عِظْمًا ﴾ ^(٦) ، والتي يتقبل بعد طوره ليصير دماً غليظاً مسجماً ، ثم يتقبل طور آخر فهو صير دماً وهو المصفة ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي عن المعنى النعوي .

(١) سورة النور : ١

(٢) المصباح المنير ، والمعاني في غريب القرآن ، مجمع

لأحكام الفرياء للفرط ط ١٢/١٧٠ - ومع تدرج شرح

(٣) سورة النور : ١

(٤) حديث «ألا وإن في حبس مقعة»

(٥) أخرجه البخاري (صحيح البخاري) ١٢٦/١ ط ١٢٦١

(٦) سورة النور : ١٢٦

لأي، لم يثبت أنها ولد ، لا بالإنعاده ولا باليه .
ولأن ذلك لا يسمى حداً فلا يرأه برحم
قال الصرطبي ، النطفة بيت بشي ، بغيماً ،
ولأنما بها حكم بما ألفتها لم تزل ، لم يجمع في
الرحم ، قوي كذا كانت في صلب الرجل^(١١)
والمقصود في مصطلح (عنه) ٢٢

ب - إسقاط النطفة .

٦ - انحطفت المعهده في حكم إسقاط النطفة -
أي على دفع روح والنفس وذلك بعد أن تنفخ
عن جرم الإنسان الحس بعد دفع روح فيه
والانفصال في مصطلح (جهاض ب ٣ ٨)

ج - الحماية على النطفة .

٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه لو نكحت امرأة بسبب
جناه عليها فعنه لم يجب على الخاني شيء أي
لا عمره عليه ، لأنه لم يشأن لسقط ولد ، لا
بالإنعاده ولا باليه ، ولأن الأصل براءة النطفة^(١٢)



(١١) حاشيته من مخطوطي ١٠٩٠/٢ ، ١٠٩٠/١ ، ونسخته
الفرعوني ١٠٩١/٢ ، وفتح الباري ١٠٩٩/١ ، رتبتي المجمع
١٠٩٩/٢ ، ونسخته لآخر عدده ١٠٩٩/٢

(١٢) حاشيته من مخطوطي ١٠٩٩/٢ ، رتبتي المجمع ١٠٩٩/٢ ،
وحاشيته المصنف ١٠٩٩/٢ ، والفرعوني لآخر عدده .
١٠٩٩/٢ ، ١٠٩٩/٢

والصحة بينهما أن كلا منهما من أنثى
غير^(١٣)

ج - اجتناب

٤ - المحرم في النطفة - سم للوحد داء في بعض
أهله ، وجبته أجنة ، ربه قول الله تعالى ﴿ وَذَا
نُفْرًا أَجْنَةً فِي بَطْنٍ يُهَيَّجُكُمْ^(١٤) ٣٦ ٤

وهو - ي - الحبر ، داء - لا - ربه - ولد ولد
هو معوس

ولا يصرح المحقق الاصطلاح للجنين من
معناه النعوي

والصحة بين النطفة والحبي أن انطفه أولى
مراحل اجتناب^(١٥) .

الأحكام المتعلقة بالنطفة :

تعلق بالنطفة أحكام منها :

أ - انقضاء المدة بالنطفة -

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المرأة إذا أنزلت
نطفه لا بد أن يهل هي بما يخلو منه الأجنبي أو
لا - بعد معرفة زوجها - لا تنقص عدتها به .

(١٣) التفسير الكبير ، والمردد في ترتيب الفروع ، المصنف
الموسم ، ونسخته الصرطبي ١٠٩٩/٢

(١٤) سورة المومنين ٢٢١

(١٥) المصنف ليد ، والقرطبي في ترتيب الفروع ، المصنف الموسم
وكتب بر الصرطبي ١٠٩٩/٢ ، ونسخته المصنف ١٠٩٩/٢

في النفس من معدنه، جمال هو حسن
العارف^(١)

والصحة بين النطق والحدارة أن النطق أعم من
الحدارة

نطق

الأحكام المتعلقة بالنطق

٣ النطق من أهم خصائص الإنسان وتتميزها
فإنه في حياته الدينية وتصرفاته في الدارين، وقد
رواه الله وخصص به دون سائر الأجناس في
الأرض سبعة أعقاب لخلقة في الأرض، وناط
الشرع بالنطق كثيراً من أمور دين الإنسان
ودنياه بها

أ- الإيمان بالله

٤ - الإيمان بالله - وهو التمسك بالحق - وهو
أول واجب على الإنسان لا يفسد إلا بالنطق
بالتشهادتين، لأن التمسك بالحق
أمر بطبي لا اصطلاح عليه مناط الشرع بالنطق
بالتشهادتين - على الأقل - بغيره، فكلام
المسلمين عليه في الدنيا كالشهادتين والصلوة
عليه وبقته في سائر أمور المسلمين والسرور
ومحور ذلك

أنه من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه وهو فاجر

انتميز

١- النطق في اللغة الكلام، وهو سم من
النطق مصدر الفعل نطق يقال نطق بوجه
نطقاً ونطقاً، تكلم، ونطق به كذا، كذا
والنطق أيضاً الكلام فكلام كل شيء
نطقه^(٢) فإن تعال عناية عن بي الله سبحانه
على سبب وعليه السلام ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ
عَلَّمْنَا سَمْعَ الْعَلَمِ﴾^(٣) أي كلامه

ولا يخرج من الاصطلاح عن معنى
العلمي^(٤)

الانقضاء ذات الصلة :

الحدارة

٢ - الحدارة هي اسم مصدر تعذر غيره، يقال
عبر عنه، هي نفسه، الحروب والرب، وعبر عن
بأن ذلكم عنه والحدارة الكلام الذي بين ما

(١) الصحاح، شعر، وساد العرب

(٢) سورة المدثر

(٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَّمْنَا سَمْعَ الْعَلَمِ﴾

(٤) الصحاح، شعر، وساد العرب، وساد العرب

ج - إدهاب النطق

- ٦ لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا جنى على لسان إنسان أو رأسه ذهب بطقه كما ملأ يجب عليه دية كاملة
- أما إن عجز النطق عجزاً جزئياً بأن قدر على النطق ببعض الحروف دون بعضها ، عليه تفصيل
- وإخلاف بين الفقهاء يرجع إليه إلى مصطلح (حيات و ٥٧)

عليه فلا تجري عليه أحكام المسلمين بجماع انطباعه

واختلعتوا في كونه مؤثماً مادياً عند الله فذهب بعضهم إلى أنه مؤثم عند الله يدخل الجنة .

وقعت آخره إلى أنه كافر أما من صدق بقلبه فاستمرته ، شبه قيل التمكن من النطق بالشهادتين فإنه مؤثم يدخل الجنة بالإجماع^(١)

ب - التصرفات المشوية

٥ - النطق شرط لصحة العقود في الجملة ، كالشكاح والبيع والزهر وغيرها من العقود ، كما يشترط في الخلول كالطلاق والفسخ وسحوها ، وكذا الأقرار والدعوى ، فقد أشار ناطق بمقدّمه حل لم يعتقد به ، والإشارة وإن كانت فيها بهتان إلا أن الشارع نعيّد القادرين على النطق بالعبرة ، فإذا عجز عن العبرة تمام الشارع إشارته مقام عجزه في الجملة^(٢) .

واللتفصيل في مصطلح (إشارة ف ١ وما بعدها) .



(١) غلب الفقهاء شرح الزيد للشيخ الفرنسي ص ٥ .

(٢) الشرح للزبد كشي ١١١/٢ .

والنطيحة بن النطيحة وأثبه ، هي المصوم
و حصص ، فكل نطيحة مئة ، ولا عكس

ب - المنحفة .

٢- المنحفت هي النصف هي التي حقت لو
أحسب بعين أو شكة أو غيرها فغير ذلك
ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي^(١)

وكل من النطيحة والمنة م - لا تخل مع
اختلاف أرباب النطوب

ج - الموقودة

٤ الموقودة هي التي حترقت بالخش أو
بالحجر أو غيرها حتى ماتت بغير ذكاء
ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي

والمنصة بن النطيحة والموقودة هي أي كلا
مهما مئة مع اختلاف أسماء الموت^(٢)

د - المنزوية

٥- المنزوية هي التي تردت من علو إلى أسفل أو
ردت هي متر حتى ماتت

نطيحة

النطيحة

١- النطيحة مأخوذة من نطحه كمنعه وفهره إذ
صلبه بقره

وانتطحت الكباشي " نططحت " ونطيحة
هي ماتت منه بطح الكباش ، والنطيح المذفر
يقال منه أصبح ونطيحة
ولا يخرج للمعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمومي^(١)

الألفاظ ذات الصلة .

أ - المنصة .

٢- المنصة هي المنصة هي الحبروان الذي مات
حتى أنه

و اصطلاحاً ، هي حيوان الذي مات حتى
أنه لو قتل على هيئة غير مشروعة^(٢)

(١) كسر الخاء في ٤٩/٩ ، وبن العرب وحاشي طبع

وأنه على غير الأصولي ٩٢/٢

(٢) لراجع الساجد

(١) لبن العرب ، وخصموس ، وسأله فشيخ وده من

تفسير قهطاي ٩٢/٩

(٢) كصاحب النير ، وهو عدل الله للمركبي

ولا يحرج المسمى الاصطلاحي عن المسمى
العمومي^(١)

والصلة بينهما في كلاهما مبنية مع اختلاف
أسباب اللوث

الحكم الإجمالي :

التصريف

١- النظر في اللغة مصدر نظَرَ ، ومعه حسُّ
العين أو ما ملأ الشيء به أو قلب حذوه الثعبان
بحر الرمي التماساً للرقبة

ومن معانيه الحفظ والرعاية يقال نظر
الشيء حفظه ورعاه ، ومن معانيه أيضاً قلب
تغييره لإزالة الشيء ، وقد يراد به المراجعة
المحصلة بعد التامل ، ويؤيد تعالى ﴿ فَانظُرُوا
مَكَانًا فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(٢) ، ومعناه تأملوا

واسعمال النظر في البصر أكثر عند العامة ،
وهي البصيرة أكثر عند الخاصة ، وإذا قلتُ
نظرت إليه لم يكن إلا مالمع ، وإذا قلتُ نظرتُ
في الأمر حسنتُ أن يكون منكراً وتصيراً
بالقلب^(٣)

٢- حكم النظيرة ، أنها مبنية خمسة ، يحرم
اكتها ، لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْحِنَةُ
وَاللَّمْ وَلَهُمْ أَجْنِبِي وَمَا أَهْلٌ لِّعِبِّ اللَّهِ بِهِ
وَلَمَنْعِيْفَةُ وَالْمَوْفُوْدَةُ وَالْمَرْدِيَّةُ وَالنَّظِيْفَةُ
وَمَا أَكَلِ أَسْبَغُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ ﴾^(٤)

ولشئى المسمى ما أدرك بحياة مستقرة
وذكرى ذكناً شرعية أي لا ما أدرككم من
الذكوات وفيه حياة مستقرة وذكركم ذكلاً
شروعياً ، والذكالة الشرعية قطع الخلقوم
والريء بمحدود^(٥)

والنصير في مصطلح (مينة)

نظارة

النظر - وقف

(١) الترميز السبعة .

(٢) سورة النازع ٢٠

(٣) سورة النازع ٢٠

(٤) سورة النازع ٢٠

(٥) لسف الدرب ، ومعجم بلقيس اللغة ، ومعجم الوسيط ،

والكليات ٢٠ / ٢٦٠

﴿ فَاِنْ يَتُوبَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمَا فَاِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(١)
 ويقول: ﴿ فَاِنْ يَتُوبَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمَا فَاِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢)
 الزنا، ذلك لا محالة. فزنا العين النظر^(٣)
 ثم يختلفوا في تحديد العمرة التي يحرم النظر
 إليها على قولين

القول الأول .

١- يجوز النظر إلى الوجه والكفين من
 الأجنبيات، إن لم يكن يشهد به، ولم يصب على
 النظر وجهها، ويحرم النظر إلى ما عدت حيث يعبر
 صدر شرعي، وهذا القول ذهب إليه أصحاب
 المالكية، وهو ما يدل على صحة عند الشافعية،
 وعند الحنفية بتفسير الكف بأنه فخذ. وقد
 ظهره فيمنع عورة لا يجوز النظر إليها في ظاهر
 القروان، وعند مالكية لا فرق بين ظاهر الكفين
 وباطنها، فلا يحرم النظر بهما بشرط أن لا
 يكون بصدقه، ولم يحسن الفتنة به، وأن
 يكون الرجل مسلماً إذا كانت المرأة مسلمة، فأما
 الكافر فلا يحل للمسلمة أن تنظر له في
 عضو من أعضائه، ويحرم جميع جسدها عورة

ولا يخرج معنى الاصطلاح من لغتي
 العمري^(٤)

الفاظ ذات الصلة

النزوة

٢- النزوة لغة: إدراك الشيء بحسبه البصر،
 وقال ابن سيده: النزوة النظر بالعين والقب
 وهو الاصطلاح المتأخذ بالبحر حيث كان
 في الدب، والآخر^(٥)
 والنظر أهم من النزوة

الأحكام المتعلقة بالنظر

تعمم بالنظر أحكامها

نظر الرجل إلى المرأة

يختلف حكم نظر الرجل إلى المرأة باختلاف
 حال كل منهما، ويبدأ ذلك بما يأتي

نظر الرجل إلى امرأة الأجنبية الشافعية

٣- اتفق الفقهاء على أنه يحرم نظر الرجل إلى
 عورة امرأة الأجنبية شافعية^(٦)

واسندوا على ذلك بأدلة منها قوله تعالى

(١) القصص: ٢٥٧-٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠

(٢) التكملة بولندا العرب

(٣) غير الخلق: ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣

بالنسبة له^(١).

واستندوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ رِجَالِكُمْ﴾، فقد روي عن ابن عباس وعلي وعائشة رضي الله عنهم أن المهرود بما ظهر من الرينة الوجه والكمان^(٢)، قال القرطبي: لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما حافة وعبادة وحكك في الصلاة والحج، ليصلح أن يكون الاستناء راجعاً إليهما^(٣).

وي روي عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رملق، فأعرض عنها وقال: يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، ولقد رأيت وجهه وكيفية^(٤)، والمخيط فيه دلالة على أن الوجه والكعب من المرأة الأجنبية ليسا بموورة، وأن للرجل أن ينظر إليهما^(٥).

(١) المبسوط ١٥٢/١، والتهذيب والمطالع وتكملة فتح القدير ٢٨١/١، والبيان المفاتيح ١٧/١، ومجانبها المسمى والشرح الكبير ٢١١/١، ونهاية المحتج ١٦٣/١، ومغني المحتاج ٣٠٩/١.

(٢) سورة طور ٢٦.

(٣) بل الأرامل للشوكاني ٢٨٣/١.

(٤) تفسير القرطبي ٢١٩/٢.

(٥) حديث: يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض...

أخرج ابن ماجه (١/٢٥٨) ط حصص، وقال: مرسل، وفيه خلاف من شئت لم يدرك عائشة رضي الله عنها.

(٦) عون المصنف ١١٦/١.

وي روي عن سهل بن سعد قال: كنا عند النبي ﷺ جلوساً، فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه، محض فيها البصر ورعته، فلم يردّها، فقال رجل من قاصديه: زوجنيها يا رسول الله. فقال: أصلاكم من شيء؟ قال: ما عني من شيء، قال: ولا حاتم من حفيد، قال: ولا خاتم، ولكن أشق برضي هذه فأعطيها النصف وقصد النصف قال: لا، هل منك من القران شيء؟ قال: نعم، قال: ادفع فقد زوجتكها بما عمتك من القران^(١)، بقي الحديث أن الرسول ﷺ نظر إليها بدل عليه قول الراوي: فنحنص فيها البصر ورعته، وفي رواية: فاصعد النظر فيها وصوبه^(٢)، عدل ذلك على فائدة النظر إلى الوجه^(٣).

واستند السرخسي بما ورد أنه لما قال عمر رضي الله عنه في خطبه: «ألا لا تطولوا في أشفة النساء»، قالت امرأة سقاء اخفي أنت قوله

(١) حديث: «كنا عند النبي ﷺ جلوساً، فجاءته امرأة تعرض نفسها...»

أخرج البيهقي (فتح الباري ١٨٨/١) ط نسخة.

(٢) روي: «فصعد النظر إليها وصوبه».

(٣) أخرجه البخاري (فتح ٧٨/٩) ومسلم (١٠١٠/٢).

(٤) المبسوط ١٥٢/١، والتهذيب وتكملة فتح القدير ٢٨١/١.

ويعدّ وشراً ، ولا يمكنها ذلك علاناً ، لا تكشف الوجه والكفين فيجل لها ذلك^(١) .

القول الثاني .

٥- يحرم نظر الرّحى بغير عند شرعي إلى وجه المرأة الخرة الأحيّة وكفها كسائر أعضائها سواء أساءت العتة من النظر باتفاف الشافعية أم لم يخف ذلك ، وممّد ، هو قول الشافعية على الصحيح ، وهو ذهب عبد الله ، وظاهر كلام أحمد ، مفدّ نال لا يأكل الرجل مع مطلعتة وهو أحسن لا يحلّ له أن ينظر إليها ، كيف يأكل معها ينظر إلى كفها ، لا يحلّ له ذلك^(٢) .

واستدلوا بقوله تعالى ﴿ قَدْ سَأَلْتُكُمْ عَنْ نَفْسِكُمْ أَشْتَلُوهُمْ مِنْ قَوْلِ الْحَبِيبِ ﴾ طوك ، النظر إلى الوجه والكفين مباح لما أمرهم الله تعالى أن يسألوه من وراء حجاب ، ولا نباح لهم أن يسألوه من مواجهه ، قال الفرطبي في هذه الآية دليل على أن الله تعالى أراد في

بركان أم سمعت من رسول الله ﷺ ؟ فإن عهدي كتاب الله تعالى بخلال ما ترون ، قدّ الله تعالى ﴿ وَتَنْتَشِرْ بِحَدِّهِنَّ يَنْتَظَرُكُمْ فَلَا تَأْخُذُوا بِنَفْسِكُمْ ﴾^(١) فيني عمر رضي الله عنه باحثاً وقال كل الدس ، فنفقه من عمر حتى النساء في البيوت^(٢) فذكر الرازي أنها كانت سمعاً الخدين ، وفي هذا إشارة إلى أنها كانت مسعرة من وجهها ، واستدل أيضاً بحديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة من بني النضير أتت النبي ﷺ بكتاب بعض يده ، فقالت : يا رسول الله مددت يدي بإيت بكتاب لم تأخذه ، فقال : إني سمع أن أيد امرأة هي أو رجل ؟ قالت : بن يد امرأة ، قل لو كتب امرأة تعير أنظفوك بالحجارة^(٣) .

واستدلوا من معقول بأن وجه المرأة وكفها ليسا بمسورة ، فلم يحرم النظر إليهما كوجه الرجل ، وإن في إظهار الوجه والكفين ضرورة ، لحاجة المرأة إلى اندمالة مع الرجال أحياناً ، وعلمه

(١) سورة النساء / ٢٠

(٢) قول عمر رضي الله عنه : كل أحد نفقه من عمر حتى

النساء .

أمرجه سمعت في مسعود (٣/ ٣٥٢ ط محض) وروى في البيهقي في الكبرى ٨٦ / ٢٣ ط دار المعارف وقال مسطرح

(٣) حديث قدس كما عدت عنه إلى الذي ﷺ .

أمرجه ليو (١١ / ٣٩٩ ط محض) وسبق ٢٢ / ٨ ط التجارة الكبرى) من حديث عائشة رضي الله عنها

(١) مدافع المصنوع ١٦٦ ، لبيسوط ١٠٤ / ٨ والنسفي ١٦٠ / ٢

(٢) مابى فتاوى ٩ / ١ ، وفتاوى الكبير ٢٥ / ٩ وروى الطائين ٢٦ / ٧ ، والإصناف ٢٩ / ٨ ، ومطلب تولي

المنهي ١٨٥ / ٥ ، ورمي ١٠٠ / ٥

(٣) سورة الأحزاب ٥٢

والتي هي نظر الحجة ، وقد جاءت عامة تشمل جميع بدن المرأة ، وكل ما ورد بعد ذلك هي الأخبار من جواز النظر إلى شيء من أعضاء المرأة للأمر به حالة الضرورة أو الحاجة ^(١) .

ولست أدري بالمتقول من جهتي .

الأولى أن تضاق المعناه على تحريم النظر إلى جميع بدن المرأة بشهوة أو عند خوف حدوثه يقتضي عدم جواز النظر إلى الوجه والكفين وسائر الأعضاء بصور حاجة أو ضرورة في جميع الأحوال ، لأن خوف الفتنة في النظر إلى المرأة موجود دائماً ، وبخاصة إلى الوجه ، لأنه مجمع الحسن ، وعوفا الفتنة في النظر إليه أشد من غيره

الثانية : إن إباحة نظر الخاطب إلى المرأة التي يريد أن يخطبها يدل على التحريم عند عدم إرادة خطبتها ، إذ لو كان مباحاً على الإطلاق ، لما وجه التخصيص ^(٢) .

الفصل الثالث

٦- يحرم النظر بغير علم أو حاجة إلى بدن المرأة الأجنبية غير الوجه والكفين ويكره النظر إليهما ،

سكتهم من وراء حجاب في حاجة تعرض ، أو مسألة يستعين بها ، ويشمل في ذلك جميع النساء بالمعنى ، وبما تضمنته أصول الشريعة من أن المرأة كلها حورة ، وبدنها وصورتها ، فلا يجوز كشف ذلك إلا لحاجة كالشهادة عنها أو فداء يكون يدينها ، أو سؤالها عما يجرى وتميز هذا ^(٣) ، ويقول تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلرِّجَالِ مِمَّا رَزَقْنَاهُ ذَلِكُمْ فَانكحوا ما طيبوا من صلاتهم ﴾ ذَلِكُمْ كَقَوْلِ أَنْ تُغِزْنَ قُلُوبَ الْفَاسِقِينَ وَكَانَ الْفَحْشَاءُ عَظِيمًا ^(٤) وقد يشترط ابن بسمية وحده الاستدلال بهذه الآية والآية السابقة ، فقال قيل إن قول الآية للحجاب كان النساء يحرم من يلا جلاب يرى الرجل وجهها ويديها ، وكان ذلك يجوز لها أن تظهر الوجه والكفين ، وكان حيث جاز النظر إليها ، لأنها يجوز لها إظهاره ، ثم لما أنزل الله عز وجل آية الحجاب بقوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلرِّجَالِ مِمَّا رَزَقْنَاهُ ذَلِكُمْ فَانكحوا ما طيبوا من صلاتهم ﴾ ^(٥) حجب النساء من الرجال ^(٦)

واستدلوا بالأخبار التي جاءت من سبيل من النظر التعمد ، والزيادة على النظرة الأولى ،

(١) الشري ٢٦٠/٢ ، والمباري الكبير ٢٥/٢

(١) تفسير القرطبي ١٢٧/١٤

(٢) سورة الأحزاب ٥٩/١

(٣) الشري الكبير ٢٦٠/٢ ، ونهضة الفصيح ١٥٧/١

والطحاوي ٤٦٠/٢

(٤) صحيح شكري في حجة ١١٠/١١٠

ويعد بعض العصر عهد «ويعبر شهوة»
«هذا القول» هي فيه بعض الخاضعين من
الطبية وافضل الفوائد «وعدة اخرى»
أو الآخرون علم النظر نصف «وهم»
«محمد» «نفاصي» من الحارة

القول الرابع

«يخبر النظر إلى الوجه والكفين والقدمين من
لادة الأجنية غير شهوة» وهذا القول «وهم»
«حسن» «يخبر» «يخبر» «وهم»
«طبيب» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«وهم» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«استعملوا» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»
«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

«يخبر» «يخبر» «يخبر» «يخبر»

القول الثاني أنه لا فرق بين الأجنبية الشابة والمحرور في حكم النظر إليهما ، فيحرم كله ، ولا يجوز النظر إلى شيء من بدن المحجورة إذا لم يكن مستتر ، وهذا القول هو الأرجح وللمصنف عند الشافعية ، لعدم الأدلة ، لمسة من النظر إلى المرأة الأجنبية ، ولأن الشهوة لا تضبط بمصايط^(١)

نظر الرجل إلى الصغيرة

٩- قلن المصنف: على أن النظر إلى الصغيرة بشهوة حرام ، مهما كان عمرها ، ومهما كان العصر ، نظراً إليه بها ، وانعقد أيضاً على أنه يجوز لرجل أن ينظر بتقدير شهوة إلى جميع بدن الصغيرة التي لم يبلغ حد الشهوة سوى العرج منها ، لم اعتزلوا في حكم النظر إلى عرج الصغيرة التي لم يبلغ حد الشهوة ، وفي تقدير النس التي تبلغ فيها حد الشهوة ، وبما يحرم النظر إليه من الصغيرة التي بلغت حد الشهوة على تعميل ينظر في مصطلح (محرورة) (١) .

نظر الرجل إلى ذوات محارمه

١٠- ذوات محارم الرجل من جميع النساء

ولم احتالة فيجوز عندهم النظر إلى وجه المحور التي لا تستحي وكعبها والشوهد ، وكذلك البرة التي لا تستحي والريضة التي لا يرجي برؤها .

وقال ابن قدامة لا بأس بالنظر إلى ما يظهر عالياً من المحجورة^(٢) ، لقول الله عز وجل : **وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ بَكَاحًا فَلَئِنْ غُنِّيَهُنَّ لَمَدَّحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ جِسْرُ رَبِّنَا وَلَئِنْ سَأَلْتَهُنَّ لَيَقْنَعَنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**^(٣) ، والفردا عدد من المجاتر اللواتي قعدن عن التصرف بسبب كبر السن ، وقعدن عن التوكد والمحض ، ودعت شهواتهن ، فلا يستحيين ولا يستحيين ، فليح لون وريح الحلياب والخمار ، لا تصرف الأئمن عنهن ، وعدم النعمت الرحاك إليهن ، فأبج لهن سلم يبع لغيرهن ، فمحر النظر إليهن ومضافتهن لا لعدم حوقه الفته ، ومشرط في ذلك أن لا يكن مسرجات بزينة ، أي مقطراب ولا متعوضات بالزينة لينظر إليهن^(٤) .

(١) للمصنف ٤٦٦ ، ومطابق لولي البحر ١٤/٥

(٢) سورة النور ٦٠

(٣) تفسير القرطبي ١٢/٣٠٩ ، والمصنف ٤٦٦ ، والشافعي ١٢٤

الهندية ١٢/٣١٩ ، والمبسوط ١٢/١٠١ ، والتهذيب ١٢/١٠١

صنع القليوب ٢٩/٦٠ ، وموسى الشافعي ١٢/١٢٩ ، ٢١٠

وبهية النضاح ١٢/١٤٨ ، وروضة القليل ١٢/٣٧

وهذه الألباب ٩٩/١

(١) سبني النضاح ١٢/١٤٨ ، ونوابة النضاح ١٢/١٤٨ ، وروضة

القلوب ١٢/٣٧

﴿ غَيْرِ أُولَى الْأَرْزَقِ ﴾ من التشابه ولا يكادون
يبحثون فيما يدخل به من الأسس ، ويعملون إلى
علم إحراز حكم الاستثانة الواردة في الآية
عليه ، لأنه غير معلوم للمنى ، كما هو الحال
في التشابهات ، ويرى أن ما ذكره غيرهم
من أنواع الرجال الذي يدخلون في وصف غير
أُولَى الْأَرْزَقِ ١٠ : ١١ ، أنهم محكم من
الترك ، وهو قوله تعالى ﴿ قُلْ يَسْمَعُونَ
يَقْضُونَ مِنْ أَنْبَرِهِمْ ﴾ ، فبعض الأحكام
بالحكم وبراءة للشبهة

ولذلك نصوا على أن الحصى ، والحيوب "
والنكث " ، والعين كسهم رجال يحرم عليهم
النظر إلى غير توجه والكثير من النساء
الاجمليات ، ولا يقع بدخولهم أو دخول
أحد منهن في قوله تعالى ، ﴿ غَيْرِ أُولَى الْأَرْزَقِ ﴾ ،
وإنما جعلت بشمول النص ، لحكمهم ، مؤخره
في حكمهم

ثم استدلوا على كونهم هذا بأدلة بعض كل
واحد مما ذكره ، فقالوا في الحصى ، أنه يقل عن

مواقي يحرم عليه الروح منهن على التأكيد
سواء أودخا أو دحوا أو دحوا

وقد تضمن الفقهاء على أنه يحرم عن الرجل
النظر إلى دواب معلومة إذا كان ذلك بشهوة

ونقصوا أيضاً على أنه يحرم عليه النظر من
دوات الحمار إلى ما بين السرة والركبة ، سواء
أكان ذلك بشهوة أم بغيرها ، وعنى أنه يباح له
النظر بغير شهوة إلى مواضع الرية منهن ،
واختلفوا في تحديد موضع الرية التي يباح نظر
الرجل إليها من دوات حمارهم ، حتى لا يصل
بنظره في مصطنع (عور ، ف ٦)

نظر غير أُولَى الْأَرْزَقِ من الرجال إلى امرأة
١١ - غير أُولَى الْأَرْزَقِ من الرجال حكمهم في
النظر إلى النساء كحكمهم في النظر إلى دواب
معلومهم ، وهو حوله إلى مواضع الرية منهن
لقوله تعالى ﴿ أَوَالتَّائِبِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْزَقِ ﴾
بين الرجال ١١ : ١٢ ، والمطاف بأو بعد استاوي في
الحكم بين المصطف والمصطف عليه ، والأرية
هي عاية الرجال إلى النساء وميلهم إليهن .

واختلف الفقهاء في تحديد ما يدخل وما
لا يدخل في هذا المصنف من الرجال

فذهب جمهور الحنفية إلى أن قوله تعالى

١٠ : الحصى سروج الحصى

١١ : الحبوب من قطع ذكره رخصته

١٢ : التائب التائب من الذنوب ، والتائب من الذنوب

والغير المكمل عن التائب ، أو هو الذي من أعضاء

والغير مكمل للذكورة ، أو هو الذي من أعضاء

مواضع الرينة له ، ويحل له النظر إليهن كالرجل
مع ذوات محارمه

وكذلك ذهب بعض علماء الحنفية إلى أنه
يدخل في معنى ﴿ غَيْرُ أُولَى الْأَرْزَاقِ ﴾ المحبوب
الذي حب ماله وامطعت شهوة لشهوته^(١)

وقال القرطبي من المالكية غير أولي الأرزاق
أي غير أولي الحاجة ، واحتج من صحى
قوله تعالى ﴿ يُرْثُ السَّجِيَّةَ غَيْرُ أُولَى الْأَرْزَاقِ ﴾
والاختلاف كله منفرده المسمى ويجمع فيمن
لا فهم به ولا همة يشبه بها إلى امرئائه ، وقد
سبق أن حكم قولي الرزاق هي النظر إلى الاحياء
كالنظر إلى دولت محارمهم^(٢)

وأما شافعية فقد احتلت أقوالهم فيمن
ينهي عنه وصح ﴿ غَيْرُ أُولَى الْأَرْزَاقِ ﴾ ، وهووا
في الأصح من وجهين إلى أنه يدخل فيه
الممسرح ، وهو ذائب الذكر والأنثى ، فيجوز
نظره إلى المرأة الأجنبية سوى ما بين امرأة
والزوجة ، واشترط أن لا يبنى فيه ميل إلى النساء
تصلاً وان يكون مسلماً أياً تمت للمرأة نظره
إليها مبصرة ، وأن يكون عدلاً ، وقابل لأصح
من الزوجين أنه كالمحل من الأحياء ، لأنه يحل

عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا انصاء مشة
فلا يسبح ما كان حراماً قبله ، ولأن الحنفي ذكر
بشمهي ولما يجامع ، ويشب سب ولده منه
ويعامل في أحكام الله ، أدب ونوروث
كالقفل ، ومعنى العنة فيما يصر عنه من النظر
إلى النساء محقق ، وكذلك المحبوب ، لأنه قد
يساقط مبرك ، والخش إذا قصد به شمشيه
بالسواء في كرى والكلام وغير ذلك ، فهو محل
فاسد ، محسب إيمانه عن النساء ، وإذا قصد به
من كان في أعصاته لين وتكسر بأصل الخلق ولا
بشمهي النساء فهو رجل من الرجال محاطية
بعوله تعالى ﴿ قُلْ لِلضَّوَّابِرِّسِ يَقْضُو مِنْ
أَنْصَرِفِهِمْ ﴾ ، وهم ذكر من ذكر مؤمنين ،
وتعلق هذا النص به أولى من تعلق الانشاء
الولد من قوله تعالى ﴿ لَوْ أَنشِجَتْ غَيْرُ أُولَى
الْأَرْزَاقِ ﴾ لأن الأول محكم والنسبي مشبه ،
ومثل ذلك يقال في العون .

لكن الكائنات بشر إلى جملة النظريين
الشمحين الكبيرين اللذين لا يحصل حدوث
التشوه مهما ، كما أن بعض هؤلاء المصنفين
إلى أنه امرأه معير أولي الأرزاق الخش الذي خلق
في أعصاته لين وتكسر ، وحرم من انشاء
النساء ، فهذا ينزل مع النساء ، وساق بهن إنشاء

(١) البسوط ١٠/١٥٨ ، ومعه به وتكسر أصبح للتفسير
وقد جاء ١٢/١٥٠ ، وما يدها ، ونظر القصة ورد تحت

٥٣١/٩ وسين خلفي ٢٠

[٢] تفسير القرطبي ١٢/٢٣١

لا إلى الوجه والكفين ، وفيه لا يبيع لهم النظر
مطلقاً كغيرهم من الرجال^(١) .

نظر الصغير إلى المرأة الأجنبية :

١- اختلف الفقهاء في نظر الصغير إلى امرأة
الأجنبية ، فذهب الخميني إلى أنه الصغير الذي لم
يظهر على عورات النساء ، ولا يعرف المورة من
غير القعدة يجوز لمسها أن يدين مواضع الزينة
منها^(٢) .

وصحح السرطاني من المالكية أن هذا النوع
من الاقتطاع لا يرم لمرأة ستر شيء من ثيابها
أمامه ، وحكي لولا آخر أنه يلزمها ستر ما سوى
الوجه والكفين ، لأنها لم تشبه في إن أيدت
عورتها له^(٣) .

وذهب الشافعية إلى أن الطفل الذي لم يهر
على عورتها النساء لا حجاب منه ، لكن فرقوا
الإمام في عمر العشي بين ثلاث درجات :
الأولى : أنه لا يبيع أن يحكي ما يرى فيه ،
حضوره كعبته ، ويجوز التكتفله ، والثانية
أن يبيع أن يحكي ما يرى ، ولكن لا يكون فيه

له تكاثر ، وثالث المحرم الذي دمه ذكره وفيه
أنثى ، أو خصي الذي بقي ذكره وذهب ثوبه ،
والعين ، واختلفت المشايخ في البيع والشح لهم^(٤)
فلا يحل لهم النظر إلى المرأة الأجنبية ، وهم
تافهون في ذلك ، كما أطلق الأكراد وذهب
بعضهم إلى امتناع الخصي الذي يكون ويدر
ويذهب شهوته ، وكذا الفتى لا حد إلى هذه
الحال ، منهم من أطلق في الخصي ، وامتنع
وحيث أحدهما أنها كالمرسح ، وأبى
أنهما كالمرجل الأجنبي - وصرح الفقهاء أبو
الطيب أن الشح الذي ذهب شهوته يصبر من
غير نوب الزينة وإن لم يكن عسوحاً ولا حصياً
ولا مجبواً ولا محتاً^(٥) .

وذهب جماعة إلى أن غير عربي الزينة من
الرجال هم كل من ذهب شهوته بغير نوب أو
مرض لا يبر حتى يبرته وخصي وافتت الذي لا
شهوة له ، وأن حكمهم كحكم ذوي العلام في
النظر ، وهذا هو المذهب ، فلهم النظر إلى ما
يظهر عائياً من ثياب المحتاجة ، وهو الوجه
والرأس واليد والقدم والساق والرجل ، وهذا
القول قطع به إمامان ، وقيل : ليس لهم النظر

(١) شح لهم : الشح الثاني (صباح الدين)

(٢) وذهب الطائفة إلى أن ١٢-١٣ ، ومذهب المذهب ٩٠

ومذهب الحاج ١٣٠

١- المقنن ٤١٢/٢ ، ٤٣٠ ، والإحصاء ٢١/٨ ، ومطالب
أولي نفس ١١٠

(٢) مذهب المصنف ١٣٣/٥ ، والمبسوط ٦٥٨/١٠ ، ومذهب
مفتي ٣٠/٩ ، والمهذب ١٦٠/١١

(٣) تصور الفرض ٣٢٤/١٦

كذلك انصموا على أنه يحل له أن ينظر بعينه
سهرة إلى العصور المباني من الشرة، لأن ما يحل
به النظر إليه قبل الانفصال

واحتاتمو في حكم نظر الرجل إلى العصور
من المرأة بعينه شهرة إذا كان لا يباح له
النظر إليه من انفصاله على ثلاثة أقوال

الأول لا يحل للرجل أن ينظر إلى العصور
للبنات من المرأة إذا كان مما لا يحل النظر إليه قبل
انفصاله، ولا فرق في ذلك، أي كان انفصاله في
حائل الحياء أم بعدة ثوب، والصلصة عند
اصحاب هذا القول أن كل عصور لا يجوز النظر
إليه قبل الانفصال لا يجوز بعده، فلا يجوز
نظر رجل أن ينظر من الأحصنة يد ولا ذراعاً ولا
شعر رأس ولا ساقاً وإن أبصر فالت منه حية أو
ميتة، بل قد رواه لا يجوز له أن ينظر إلى عظم
ذراع أو ساق أو علامة ظهر الرجل دون السرة،
وقد موافق الفصل على التحصيل، لأن حرمة الأدمي
وأجزاءه لا تدرجه بعد الموت، وإلى هذا القول
ذهب الحنفية، مبررات في القوي الهندية وفي
مجمع الأنهر، الأصح، وكذلك ذهب إلى
الشافعية في الأصح^(١).

ودع الشافعية في مقابله الأصح واحسانه
في المذهب إلى أن سرق، في النظر إلى
لأجبيه، كالتابع مع دواب الخيل، مستندوا بقوله
نعماني ﴿وإذا بلغ الألفقن منكم أنتم
فليستندوا﴾^(٢)، وأمر بالاستئذان إذا بلغوا الحصى
فذلك على التعريف بين البالغ وغيره، وعلى أنه إذا
لم يبلغ الألفقن لم يلزم يجوز لهم أن يدخلوا على
النساء من غير استئذان، ولو لم يحل لهم النظر
إلى مواضع رافعة عما يحل للبالغ إذا كان بينهما
فرق^(٣)، كما تستدلوا بما ورد في حديث أن أم
سلمة استأذنت رسول الله ﷺ في المحجمة،
فلمر النبي ﷺ لها عليه أن يحجبها، فإن
عسيت أنه قال: كان أحداً من الرضاغة أو
علاماً لم يحل^(٤).

نظر الرجل إلى العصور المتخصل من المرأة

١ - لا خلاف بين المذاهب في أن نظر الرجل إلى
أي عضو متخصل من أعضاء المرأة شهوة حرام،
سواء أكان انفصاله في حال الحياء أو المطلوب

(١) سور القدر، ٥٩.

(٢) روضة الطالبين، ٢٧، ومجمع البحار، ١٧٦، والامتناع، ٢٣٨.

(٣) روضة الطالبين، ٢٧، ومطالع بري، ١٨.

(٤) حديث، أي ثم سلمت لمطامير رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ورواه

تسوية مسلم، ١٧٣٠، أي ليس أخيراً.

(١) لرواه في روضة الطالبين، ٢٧، ومطالع بري، ١٨، وقوله في القوي الهندية، ٢٧٩، ومجمع الأنهر، ٢٧٩، ومجمع البحار، ١٧٦، والامتناع، ٢٣٨، وقوله في القوي الهندية، ٢٧٩، ومجمع الأنهر، ٢٧٩، ومجمع البحار، ١٧٦، والامتناع، ٢٣٨، وقوله في القوي الهندية، ٢٧٩، ومجمع الأنهر، ٢٧٩، ومجمع البحار، ١٧٦، والامتناع، ٢٣٨.

١١- لا يجوز النظر إلى المرأة من لحيته
 بل من غير لحيته، لأن من رآها من
 لحيته، فلا يحل النظر إليه، إذ كان تعاضده بعد
 الموت، وهو مذهب إمامنا الكي، وقالوا
 بحريم النظر إلى أجواء الأخت بعد موت
 سواء كانت غنصته أم مكنته، وعمد النظر
 في القبور صحافه معاضده لا يحل النظر إليها^(١)
 الثالث: يجوز للرجل أن ينظر إلى عضو
 مبان من المرأة، سواء حرمة بالاعتصاف، وهو
 قول الشافعية في مقابل الأصح وأحد^(٢)،
 لكن احتسب الإمام من الشافعية أنه إن لم يمسح
 لمس من امرأة بصورة، وشككه عما يدرج
 كصلاة النظر والشعر والجمل لم يحرم النظر
 إليه، وإن غير حرم، وقد صنف فنون هذا
 القول، بأنه لا أثر للتصغير مع العلم بأنه جرم
 يحرم النظر إليه^(٣)
 يجب أنه^(٤)

نظر الرجل إلى امرأة عن طريق الماء والمرأة

١٢- لا يجوز النظر إلى امرأة عن طريق الماء والمرأة
 بل من غير لحيته، لأن من رآها من
 لحيته، فلا يحل النظر إليه، إذ كان تعاضده بعد
 الموت، وهو مذهب إمامنا الكي، وقالوا
 بحريم النظر إلى أجواء الأخت بعد موت
 سواء كانت غنصته أم مكنته، وعمد النظر
 في القبور صحافه معاضده لا يحل النظر إليها^(١)
 الثالث: يجوز للرجل أن ينظر إلى عضو
 مبان من المرأة، سواء حرمة بالاعتصاف، وهو
 قول الشافعية في مقابل الأصح وأحد^(٢)،
 لكن احتسب الإمام من الشافعية أنه إن لم يمسح
 لمس من امرأة بصورة، وشككه عما يدرج
 كصلاة النظر والشعر والجمل لم يحرم النظر
 إليه، وإن غير حرم، وقد صنف فنون هذا
 القول، بأنه لا أثر للتصغير مع العلم بأنه جرم
 يحرم النظر إليه^(٣)
 يجب أنه^(٤)

١٢- لا يجوز النظر إلى امرأة عن طريق الماء والمرأة
 بل من غير لحيته، لأن من رآها من
 لحيته، فلا يحل النظر إليه، إذ كان تعاضده بعد
 الموت، وهو مذهب إمامنا الكي، وقالوا
 بحريم النظر إلى أجواء الأخت بعد موت
 سواء كانت غنصته أم مكنته، وعمد النظر
 في القبور صحافه معاضده لا يحل النظر إليها^(١)
 الثالث: يجوز للرجل أن ينظر إلى عضو
 مبان من المرأة، سواء حرمة بالاعتصاف، وهو
 قول الشافعية في مقابل الأصح وأحد^(٢)،
 لكن احتسب الإمام من الشافعية أنه إن لم يمسح
 لمس من امرأة بصورة، وشككه عما يدرج
 كصلاة النظر والشعر والجمل لم يحرم النظر
 إليه، وإن غير حرم، وقد صنف فنون هذا
 القول، بأنه لا أثر للتصغير مع العلم بأنه جرم
 يحرم النظر إليه^(٣)
 يجب أنه^(٤)

نظر الرجل إلى امرأة عن طريق الماء والمرأة

١٣- لا يجوز النظر إلى امرأة عن طريق الماء والمرأة
 بل من غير لحيته، لأن من رآها من
 لحيته، فلا يحل النظر إليه، إذ كان تعاضده بعد
 الموت، وهو مذهب إمامنا الكي، وقالوا
 بحريم النظر إلى أجواء الأخت بعد موت
 سواء كانت غنصته أم مكنته، وعمد النظر
 في القبور صحافه معاضده لا يحل النظر إليها^(١)
 الثالث: يجوز للرجل أن ينظر إلى عضو
 مبان من المرأة، سواء حرمة بالاعتصاف، وهو
 قول الشافعية في مقابل الأصح وأحد^(٢)،
 لكن احتسب الإمام من الشافعية أنه إن لم يمسح
 لمس من امرأة بصورة، وشككه عما يدرج
 كصلاة النظر والشعر والجمل لم يحرم النظر
 إليه، وإن غير حرم، وقد صنف فنون هذا
 القول، بأنه لا أثر للتصغير مع العلم بأنه جرم
 يحرم النظر إليه^(٣)
 يجب أنه^(٤)

(١) حاشية ١٤/١

(٢) روى طحاوي ٢١/٦، وموطأ ابن أبي شيبة ١٩/١٥

(٣) روى طحاوي ٢١/٧، وموطأ ابن أبي شيبة ١٩/١٥، ٢٠/١٠

(٤) حاشية ابن أبي شيبة ٢٩/٢٤٤

(٥) موطأ ابن أبي شيبة ١٨٧/٦

ولكنهم اعتصموا في حديد عورة الرجل التي
يحرم النظر إليها ، وقد ذهب معظمهم إلى أن
عورة الرجل ما بين سترته وركبته ، ثم اعتصموا في
دخول كل من السرة والركبة في عورته ،
وكذلك القمحة ^(١) .

ونعيل دثمي مصطوح (عورة فـ ٨)

نظر الرجل إلى وجه الأُمراء :

١٨- انتهى الفقهاء على تحريم النظر إلى الأُمراء
عن شهوة ، ومما استندوا إليه من وجوب محاسنه ، ولا
غنى بين الأُمراء الصريح وغيره ، بل صرح الحنفية
وشافعية على أن النظر إلى الأُمراء بشهوة أشد
إثماً من النظر إلى المرأة بشهوة ، لأنه لا يحل
به حال .

وأما إذا كان نظر إلى أُمراء صير شهوة ولا
تعمد التلذذ فيما لم يحل من النظر ، من النظر ثوباً
الشهوة ، أو يأمن من ثوبانها ، وفي ذلك تعصيل
ينظر في مصطوح (أُمراء فـ ٤)

الحلة ، إلا إذا وجدت عورته بنفسه ذلك ، لأن
غوب لا يرفع به الحرمه ، بل يتأكد ، ولأن هذه
الخرقة من الشرع ، والأدعي محترم شرعاً حياً
ميتاً ^(٢) .

ونظر (نعيل) التي فـ ١١ وما بعدها)

نظر الرجل إلى الرجل

١٧- انتهى الفقهاء على أنه محرم نظر الرجل إلى
الرجل بشهوة أو بغيره ، ^(٣) كما انظرنا
على أنه يحرم على الرجل أن ينظر من الرجل
إلى عورته بغير غير شرعي ، ولو لم يجر شهوة ،
وإذا لم ينظر إلى ما سواه ، فإنه يوسع
الحاكمي رضي الله عنه أن يوسع الله ^(٤) .
ولا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى
عورة المرأة ، ولا يسفهي الرجل إلى الرجل في
ثوب واحد ، ولا تنص المرأة إلى مرأتها في الثوب
الواحد ^(٥) .

(١) القمحة فـ ٦ ، ١٦٠ ، وانظر في المسألة
فـ ٢٧٠ ، يشهد عليه الفقيه ، وكتاب المحتاج
فـ ٢٠٠ ، ومغني المحتاج فـ ١٢٠ ، والتميز فـ ١٢٩ ،
روضة الطالبين فـ ١٠ ، وما بعدها ، النفس فـ ٢٥٠
وما بعدها .

(٢) مخي المحتاج فـ ١٢ ، ورواه المحتاج فـ ١٢٦
والصنف فـ ٢٠٠ ، ورواه في فتاوى فـ ٢١٩ ، ٢٢٠

(٣) حلت النظر الرجل إلى عورة المرأة
أمر به مسلم فـ ٢٦٦ ، طبع في الحنفية

(٤) القمحة فـ ١٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ورواه في المسألة
فـ ٢٧٠ ، ويشهد عليه الفقيه ، وكتاب المحتاج
فـ ٢٠٠ ، ومغني المحتاج فـ ١٢٠ ، والتميز فـ ١٢٩ ،
روضة الطالبين فـ ١٠ ، وما بعدها ، النفس فـ ٢٥٠
وما بعدها .

(٥) مخي المحتاج فـ ١٢ ، ورواه المحتاج فـ ١٢٦
والصنف فـ ٢٠٠ ، ورواه في فتاوى فـ ٢١٩ ، ٢٢٠

نظر المرأة إلى الرجل

يحتكم حكم نظر المرأة إلى الرجل ، بخلاف كونه أحبباً أو من ذوي محارمها

نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي

١٩- ذهب الحنابلة في الصحيح ، لما نكبه والتابعه والحنابلة إلى أنه نظر المرأة إلى أي عضو من أخصائها للرجل ، وأجنبي يكون حراماً ما إذا قصدت به التلذذ أو علب ، حطب على ظنها وتزوج الشهوة أو شككت في ذلك ، بأن كان أحدهما حدثاً الشهوة وعدم حدثتها مستأبوين ، لأن النظر شهوة إلى من لا يحل بزوجية أو ملث بها ، بوجوه ، وهو محرم عند جميع الفقهاء

وفي مقبل الصحيح عدم طهية ما وود في كتاب الأصل لمحمد بن الحسن به يستحب للمرأة أن تغطي بصرها عند سوى العورة من رجل إذا علب وتزوج الشهوة أو علب على ظنها ذلك أو شككت فيه ، بمعنى أن ينظرها في هذه الحالة يكون مكروهاً وليس محرماً ، بخلاف للرجل ، فإن نظره إلى ما يحل به انظر إليه من المرأة بدون شهوة بحرمة إذا كان مع الشهوة ، أو علب على ظنها وقومعه ، أو شك في ذلك ، ووجه الفرق يحسب هذا القول أن شهوة على النساء ، علة ،

والعالب فتشجع ، وعلى ذلك فإذا نظر الرجل إلى المرأة مشتتاً وحدث الشهوة في أجنبي في حده حقيقته ، لأنه هو المقصود ، وهي جلبها اعتباراً وإن لم يقع العمل ، لتباعد العلية مقام الحقيقة ، وإذا نظرت إليه مشتتة لم يوجب الشهوة من جلبه حقيقته ، لأن الأمر من أنه لم ينظر ، ولا اعتبار بعدم العلية ، فكانت الشهوة من جانبها فقط ، ولتخلص من إجماعهم في الإقفاء إلى الحرمة أقوى من لشجع من جانب واحد لا محالة

أما إذا كان نظر المرأة إلى لأجنبي بعد شهوة بنية ، فلها احتج الفقهاء بعدم يحل لها انظر إليه من وراء الحجاب على أنها أقوال

الأول : يجوز للمرأة أن تنظر من الرجل الأجنبي إلى ما سوى عورته أي إلى ما سوى السرة ونحو الركبة ، حيث تنقلوا على أن ذلك ليس بعورة من الرجل ، وأما السرة والركبة واتخذ منه فحسب كونه امر العورة خلاف بين الفقهاء ، فمن اعتبر شيئاً من ذلك عورة فعل بعدم جواز نظر المرأة إليه ، ومن لم يعتبره كذلك قال بجواز النظر والتفتيش في مصطلح (عورة) (٨٤)

والمراد بهذا القول ذهب طائفة في الأصح

والشاذلية في لأصبح أيضاً وأغلبه في

لذهب ، واستدلوا عليه بالسنن والسنن

أما الله فقد أسد به بول النبي ﷺ له عليه

بنت فليس «المسني» عدا في أم مكتوم ، فإنه

رجل أعشى ، تكلم من ثلث^{١١} ، ولما ذهبت

عائشة رضي الله عنها والى^{١٢} ربيب النبي ﷺ

بسترني وأنا أنظر إلى الخبيثة يلعبون في

المسجد^{١٣} ، كما أسدوا عاود عري من عباس

رضي الله عنه عهدها أن النبي ﷺ لما برح من خطبه

حيدني إلى النساء ، ومعه نلال ، فصرخن

ودكرهن وأمرهن بالصفقة ، فقال لهن عباس ،

مواثيقهن يهويين بأيديهن ، يقدت في ثوب بلال ،

ثم تطلق عري بلال ، في بيته^{١٤}

ومن المعلوم استندوا إلى النساء ، فوصي من

النظر إلى الرجال مضمناً ، فوجب على الرجال

أحجاب كما وجب على النساء ، ولأنه قال

بمودة يسوي في حكم النظر إليه الرجال

والنساء ، مدام خير شهوة ، كالثياب والذوايب ،

لذلك قالوا أن ينظر من الرجال ما ليس هو

كما أنه لن ينظر منها ما ليس بمعصية عند عدم

أخرى من النسبة ، واستدلوا أيضاً بأن النساء كن

بمحصورات مع رسول الله ﷺ في المسجد ،

ولأنه قد يقع نظر من إلى الرجال ، فير لم يحصر

لم يؤخذ لهن بمحصورات المسجد والمصلى^{١٥}

الحصول الثاني - أن نظر المرأة إلى الرجل

الأجنبي حكمه كحكم نظر الرجل إلى المرأة ،

فيجب لها أن تنظر من الرجل إلى رجل ما يحل به

أن ينظر من ذوات محترمة ، ويحرم النظر إلى ما

ليس ذلك ، وذهب إلى هذا القول أصحاب في

مذهب الصحيح (وهي رواية الأمام أحمد) ،

والمالك والشافعية في رواه ، وليس رواية وحده

فرد من هذه القول ، وهو أنه يحل له النظر إلى

عريته ومنه في هذه

ووجه هذا القول أن حكم النظر عند اختلاف

(١) حديث الحسن عدا في أم مكتوم .

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦) ط حسني في حديث

عائشة رضي الله عنها

(٣) حديث عائشة ، أن النبي ﷺ عدا في أم مكتوم ،

أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٦) ط حسني في حديث

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٦) ط حسني في حديث

(٥) حديث أم مكتوم ، أن النبي ﷺ عدا في أم مكتوم ،

أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٦) ط حسني في حديث

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٦) ط حسني في حديث

١- المصنف ١١- ١١٤٤ هـ ، بشره ، ٢٤ ٢٢/١

٢- راجع إلى ما ذكره ٢٢٢- ٢٢٣ هـ ، الفقيه أحمد ،

٢٢٢/١ ، مجمع لأحمد ١١- ٢٢٢ هـ ، وسبب اختلاف

١٤٢٦ هـ ، راجع إلى ما ذكره ١٤٢٦ هـ ، ورأيه قطاير

١٤٢٦ هـ ، وما بينهما ، ومنه ١٤٢٦ هـ ، وطراير

١٤٢٦ هـ ، والفتح ١١- ١٤٢٦ هـ ، وما لا يفي القدر

٢٢٢/١ هـ

مستقيمة جوار نظره إلى الوحشة والكثير مع
تكراره ، وبناء على القول الصحيح في حكم
نظر الرجل إلى امرأة يكون مقصود هذا القول في
حكم نظر المرأة إلى الرجل لأخصي هو التحريم
مطلقاً ، لكن قال إمام المالكي في هذا ثم يدل به
أحد من الأصحاب ، وانصت الأوجه على
جوار نظرها إلى وجه الرجل وكعبه عند
الأمس من الفتة

واسئل أصحاب هذا القول بقوله تعالى
﴿ وَقُلْ لِلْعَوَامِلَاتِ بَعْضُهُنَّ مِنْ أَتْسَفِهِنَّ ﴾^(١)
فقد أمر الله تعالى النساء بعض أعضائهن كما
أمر الرجال ، واستدلوا بما روي عن أبي حمزة
رضي الله عنهما أنها كانت عند رسول الله ﷺ
وميمونة ، إذ أنزل ابن أم مكتوم ، فدخل عليه ،
فقال رسول الله ﷺ احجباه ، فقلت
يا رسول الله ، أليس هذا أعمى لا يبصرنا
ولا يبرئنا ؟ فقال رسول الله ﷺ : أعمى وإن
أنتما ، إذ سمعنا بصركم^(٢) ، فو كان نظر النساء
إلى الرجال حراماً كما أمر من رسول الله ﷺ
بالاحجاب عن ابن أم مكتوم رضي الله عنه
وهو أعمى ، ولما أنكر عليها النظر إليه

اختص شافعي في الشرح عن حكمه عند اتحاد
الجنس ، أي يقتضي أن يكون نظره إلى الرجل
غلط في حكمه من نظر الرجل إلى الرجل ، وإن
كانت عورته لا تختلف ، حتى إنه لا يباح للمرأة
أن تنظر الرجل بعد موته ، ولو كانت هي في
الكراهية كالرجل في النظر إلى الرجل حرام لها
أن تنظره بموته^(٣)

القول الثالث أن حكم نظر المرأة إلى الرجل
الأجبي حكم نظره إليها ، فلا يحل أن ترى منه
إلا ما يحل له أن يرى منها ، وهذا هو قول
الشافعية في مقاب الأصح ، ورواية عن أحمد
قدمها في الهدية والموعود والخلاصة
والرعايا والجلوي الصغير ، وقطع به ابن أبي
واشتره ابن عثيمين ، لكن السوي جعله هو
الأصح من مذاهب الشافعية ، بها جماعة من
الأصحاب ومنقطع به صاحب المذهب ، وقد
تقدم أن القول الصحيح الذي عليه القسوى عند
الشافعية أن الرجل لا يحل له أن ينظر من المرأة
الأجنبية الشبهة إلى أي شيء من بدنها ، ولو

(١) البسيط ١٤٨/٦٠ ، والبرهان روضة القصر ١٩٢/٩ ، ١٩٢/٩

وهدية ٢١٨/٩ ، وصولت الخليل ١٨٢/٢ ، وبلغة

المالك ١٩٢/٦ ، سنية المصنف ١١٤/٦ ، وروضة

الفايز ٣٦/٧ ، ما يستنبط والاتصال ٢٨/٨ ، ٢٨/٨

وإمداد ١١/٧

(١) من الطور ٣٦/٩

(٢) حديث : قلت كانه عند رسول الله صلى الله عليه

وسلم

ولا «مرأة إلى عورة المرأة»^(١)، وذلك أنه لا يجوز
عورة الرجل بالنسبة للرجل، ذلك على أن عورة
المرأة مع المرأة مثله، لاتحاد الجنس، وسأعدها
المعورة لاستناده إليها، فيبقر النظر إليه جازراً

كما استعملوا في قياس على نظر من رجل إلى
الرجل بجميع أنحاء الجنس، وعدم حرمة من
التشهوة والوقوع في الفسقة، وبأن الشرع يباح
للسوء، لمصلحة تجريد المرأة من غوت نفسها،
ولم يجعل ذلك للرجال وإن كانوا من
معارضها، فبقي ذلك دليل على أن عورة المرأة
من حق المرأة كعورة الرجل في حق الرجل،
كذلك قالوا بأن الضرورة تدعيه إلى لا يكشف
فيما بين السوء^(٢)

القول الثاني أن المرأة المسلمة يحل لها أن
تظهر من المرأة، يحل للرجل أن ينظر اليه من
قوات محارمه، حتى لا يباح لها النظر إلى

وذهب الشافعية في قول آخر إلى أن نظر المرأة
إلى ذي محرمها كنظره إليها^(٣)

نظر المرأة إلى المرأة :

٢١- ذهب الحنفية إلى أنه لا يحل للمرأة أن تنظر
إلى المرأة مهما كانت إذا كان هذا النظر شهوة أو
يعصد أشفة، وأما إذا كان بغير شهوة فقد عرفت
جمهور الفقهاء من نظر المسلمة إلى امرأة، ونظر
المكافئة إلى المرأة المسلمة، ومن نظر المسلمة عرفت
بأن العاجزة والعبيدة

نظر للمرأة المسلمة إلى المرأة

٢٢- احتج أصحابه في حكم حظر المرأة المسلمة
بأن المرأة على غويين

القول الأول أنه يحل للمرأة المسلمة أن تنظر
من المرأة إلى ما يحل للرجل أن ينظر اليه من
الرجل، فحل لها أن تنظر من المرأة إلى جميع
أعضائها عدا ما من السرة والركبة، وإلى هذا
انضم ذهب الحنفية في الراجح، وهو قول
المالكية في المشهور ولا زاد - في أنه من
والحنابلة

وإسناد أصحابه هذا القول بطلت
الرسول ﷺ، لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل

(١) حديث لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل
من طريقه ١٢

(٢) لسانه ١٢٦٠ إلى المختار ١٨/٩، ومجمع الآثار
٥٢٨، ٩، والفتاوى الهندية ٢٢٧، والفتاوى ونورها
١/ ٣٧٠، وحاشيته ابن عثيمين ٩/ ٥٢٣،
ومرجع الجليل ١/ ١٨٠، ربيعة المسلك ١/ ١٩٢
وحاشية الدررني ١/ ٢١٢، وحاشية المحتاج ٢/ ٢٢٨
ومصنفها، ومباني المحتاج ١/ ١٩٢، ورواه
العلاني ٢/ ٢١، ومصابيح ١/ ٢٢، والاصحاب ٢/ ٢٢،
والمذبح ١/ ١٠، ومطلب أثره ١/ ١٥

(٣) روى المصنفين ١/ ٢١ و٢١

والسودي والبنافسي وغيرهم من الأصحاح
وحاشية في رواية .

وأكثر أصحاب هذا القول يقولون أنه يحل
للمرأة التمسك أن تكن الكافرة من النظر إلى
وجهها وكلاهما ، ويخرج عنها حكمه . من النظر
إلى ما سوى ذلك ، وهو لون الخنثى والمالكية في
أصممه وهو قول عبد الشامة ، وذهب إليه ابن
نيسيه ، وعلى القول الآخر عبد الشامة لا يحل
للمرأة أن تنظر الكافرة من النظر إلى شيء من
بدنها ، وهو قول لبعض مالكية ، وهذا القول إما
كانت الكافرة غير محرم للمسلمة ، أي تنزل
مرئته لمرحل ، يخرجها وعد علوة مثله . أما أنه
يحظر لهما النظر إليها

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى
﴿ وَنَسَاهُنَّ ﴾^(١) هذا فسرهما جمهور العلماء ،
بأنهن النساء المسلمات حارث ، وحدث عنه على
ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله
في تفسير الآية : هي المسلمات لا يبدن ليهودي
ولا نصرانية ، ولأنه لو جاز للكافرة النظر إلى
المسلمة لم يكن التحصين الوارد في الآية
بالإضافة فائدة ، فدل على أن المراد من

حصرها يعنيها ، وهذا القول ، وله من أبي
حيفة ، وهو مرجح عند الحنفية والأول هو
الصحيح .

واستدل أصحاب هذا القول ما ورد من أبي
السائد عن دخول الخصامات بمصر ، ويحرم من
دخول ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ
قال : إليهم ستفتح لكم أرض الحبشة وستجدوا
فيها يبيوتاً يمالئكم ، فملأتم ، فلا يدعونها
الرجل إلا بالأذن ، وانعواها النساء الأميرضة أو
نساء^(٢)

نظر الكافرة إلى المسلمة .

٢٣-١ حنفية القصب ، في حكم حكر المسلمة
من الكافرة من النظر إليها على أنواع
الأول أن المرأة تكافره في نظرها شيء المرأة
لمسلمة كالرجل الأجبي ، فلا يحل للمسلمة أن
تمسكها من النظر إلى شيء من بدنها سوى ما
يحل للرجل الأجبي ، ينظر إليه منها ، وهذا
قول الحنفية في الأصح والمفك ، وهو قول
عبد الشامة الحنفية الحنفية الحنفية ، والمالكية

(١) لا أحد السيرة

(٢) حديث أبيه استفتح بمصر ، قوله في

أحمد بن حنبل (٢٠٧) ط حنفية ، ولو حنفية

(٢٠٧) ط حنفية الحنفية ، وأوردته ، سند في قوله

والقصب (١٩٩) ط حنفية ، سند ، رواية حنفية

(١) سورة البقرة ٢

﴿أَوْ يَسْتَأْذِنُ﴾^١

المعنى الثاني أن يتردّد الكافر إلى
المسلم كمنظر المسلم إلى المسلمة ، ولا فرق
بينهم ، وهو مفيد الأصح عند الحنفية ، وقد
استظهره صاحب العناية ، لغة قال : والظاهر أنه
أريد يستأذن من يصحبه من الخوارج مسلمة
كثلاث أو غيرها ، واستأذن كلهن في حل محل
بعضهن إلى بعض سواء ، ويستأذن مثل هذا من
قول لسرخسي إن كان مع الزوج امرأة كثره
علموه المسلم تسلمها ، لأن منظر الجنس
لا يختلف بالزنا ، في الدين والمنفعة وهو وجه
عند الشافعية أعبره المرآة هو الأصح ، وهو
الصحيح عند أصحابه ، جرم به في التوجيه وغيره
وقد علمه في المقام والشرح الكبير ومعه
وصحبه صاحب الكافي ودرجج في القول

نساء من مسلمات وصعدن بما ورد عن عمر
بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي
عبيدة رضي الله عنه : "أنت بعد ، فإنه يعني أنه
تساء من ساء انصحب به حل في المسلمات
ومعهم ساء من الكفار ففتح ذلك وحل
دونه وفي رواية : أنه لا يحل لأمة تؤمن بالله
والسوم الآخر أن يظن في عورتها لأهل
ملكها"^٢ ، أي ما يعرف وينكشف منها

واسمها لو أفضت بما رواه سعيد بن مسعود
أنه قال لا تنضح المسلمة عمارها عند
شركة ، ولا تغسلها ، لأن الله تعالى يقول
﴿أَوْ يَسْتَأْذِنُ﴾ في بيت من سائهن كما
استدلوا بأن كتب امرأة للمسلمة عن سبها أمام
الكافر ، تدبؤي إلى أن تصفها بوجهها أو غيره ،
فإن حبسها لا يحبسها عن ذلك ، وما السببة فربها
تعلم أن ذلك حرأه فتزجره"^٣

وقد ورد عن جماعة من سبي أنه كره أن
تقبل النصرانية المسلمة لو ترى عورتها ويقول

(١) أن من طهره ذلك ليس له ، من ساء فزاد
شرب البيهقي في المنى الكبرى ٢٥٧ ، وقوله
الله تعالى يرويه

(٢) أن من طهره ذلك ليس له ، من ساء فزاد
شرب البيهقي في المنى الكبرى ٢٥٧ ، وقوله
الله تعالى يرويه

١ - وصريح النسخ عجلت (١/ ٢٩٢) ، وقوله الطائين
٢١/ ١٥٠ ، ومعه ١٢٤/ ٢٢ ، وصفي النجاشي ١٢٨/ ٣ ، وما
بعده ، ومعه النجاشي ١٢٨/ ٣ ، والنجاشي ١٢٨/ ٣ ،
وابدية ٢٤٧/ ٢٠ ، وفتح الكشاف ٢٤٧/ ٢٠ ،
وصحبه القدر ط ١٢٢/ ١٢٢ ، وقوله ابن كثير
١٠٠/ ١٠٠ ، و١٠٠/ ١٠٠ ، و١٠٠/ ١٠٠ ، وقوله ابن كثير
١٠٠/ ١٠٠ ، و١٠٠/ ١٠٠ ، و١٠٠/ ١٠٠ ، وقوله ابن كثير

(١) أن من طهره ذلك ليس له ، من ساء فزاد
شرب البيهقي في المنى الكبرى ٢٥٧ ، وقوله
الله تعالى يرويه

هو انزاله مجبوراً في الجنة بخي
تذكيره من النظر الى ما ينظر اليه محذره - وهو
عوا، بمعنى النكبة؛ وقول عبد شعبة: وصح
المجور في النكبة والمرحى وعطبت النوى
بالعند، وهو ربه عند العيلة⁽⁴³⁾

تفكر العاجزة إلى العميد

٢٤- حسن بعض قهقهة الحسبة على أنه لا ينبغي للمرأة الفاحشة أن تظفر يدها، وإن كانت حرة، لأنها تضعف عند الرجال، فلا يصح حبسها ولا حمله، بل يرمي.

وذهب الشيخ خير الدين بن عبد السلام من
إليه ، إلى أن الماصفة مع عصفه ذاك مرة مع
عصفه بصي إلى عصفه العصفه يحرم عليه
مخبر الماصفة من الطريق سبب وادعه
جروني من عصفه الشافعية كالقريكي ، أن

[illegible][illegible]

١٠٠٠ ————— الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور

1744

¹⁰ ۱۳۸۷، ص ۱۰۷.

[illegible][illegible]88 • *Neurobiology of Aging*, 1994, Vol. 15, No. 1

TEL 0432222222 (T)

من المحدثين: المحقق الرزازي، حيث نقل عنه
الآلومي أنه قال: وهذا ما كتبه عليه،
ولما دبره استقر جميع النسخة، وقول السلف
محمود، على الاستحسان وكذلك من مروي
في النسخة، حيث من والنسخة مني أو
ذلك، ثم جميع النسخة، وقد جاء في
البيان: لها في النسخة، في قوله، من
عشرون مائة، في النسخة لها نظر

وإسديب أصحاب هذا القول بشدّة، ولم
الكتاب كي يدخل على سيّد النبي ﷺ، ولم
يكن يخاصي ولا من أصحاب وإسديب بصاً
بشخص على غير ذلك، فكم للمرجل، سلم
بما مع هذا، فكيف لم يصر في حكم
الفرجين، ثمّ لا خلاف في ذلك، فكيف في
حكمه بين النساء، ولا في معنى الذي

لی جانی، من انظر إلى إنشاء عبود مؤسسه
نصر یوں الساء، سر، و قد اندهی أم حقیقہ
ولان هذا انفسی اروع، بانسان، یوم
حر حاتم، لا یکنایه، حاتم
اسماء، و اندهی

[illegible]

مجلس القضاء الاعلى

[illegible]

بينهما ، واختصموا في حكم نظر الواحد منهما
إلى مرج الآخر أو غيره

فذهب الحنفية والمطالعة في الذهاب إلى «باحة»
ذلك ، وأنه يحل لكل منهما النظر إلى جميع بدن
الآخر ، ولا يثنى من ذلك أي عضو ، واستدلوا
بمروءة علي (عليه السلام) **«وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرَبُونَ حُطُّوا عَنْ**
كُلِّ عَنِ أَرْزَاجِهِمْ لَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكَ فَرَدَّتْ
فَقَرٌ مُتَوَيْسَرٌ» ^(١) ، فمضى سبحانه في
الأمر بحفظ العروج ، والزوجات والمملوكات ،
ويعرض في ذلك لاستمتاع بجميع أحواله ، ولا
علاق في دخول المس والوطء في هذا
الاستثناء ، لكلمات النظر من باب أولى ^(٢) ،
واستدلوا بما ورد عن معاوية بن سفيان رضي الله
عنه قال : قلت يا رسول الله ، عورتك ما ترى
صها وما تدرك قال : أسقط عورتك إلا من
زوجتك لو ما مَلَكَتْ يَمِينُكَ ^(٣) ، وفيه دلالة

بعضهم فحصر هذا الحكم على نوع معين من
القابات من المساحقات ، أو من كان مسعين
ميل إلى النساء ، وعمدة آخرون على كل من سعة
سواء ، أو أن حصرها بسبب محاصي السحاف أم
بسبب الزنا ، أو بسبب العبادة وغير ذلك ، لكن
أكثر علماء الشافعية يرون ما ذهب إليه الشافعية
الفجر بن عبد السلام وغيره ، لأن المساحة من
الفراسد ، والفسق لا يحرجها عن الإيمان

ودليل أصحاب هذا القول من الحمية
والشافعية من سائر المذاهب على الكافة من
حيث كون كل مسحة مظنة فعل مائة من
محاسن المرأة المقيمة إلى زوجها أو غيره من
الرجال ، محرم معها ومخرج فمكتها من النظر
كالمزاجل ^(٤)

النظر بين الزوجين :

٢٥- اتفق الفقهاء على أنه يباح لكل من
الزوجين النظر إلى جميع بدن صاحبه بدون
كرامة سوى المرح والدير ، وإياه أكمال النظر
بشهوة لم يغيرها ، مدامت الزوجية قائمة

(١) القنطري للبدن ٢٠٧/٥ ، حاشيته في سلفين ١/ ٥٢٤ ،
بعض النسخ ٢٨٢/٢ ، وبمعدن حاشيته لسوطي
عن القنطري (بعض النسخ) ٢٧٠/٥ ، ورواه القنطري
وحاشيته في سلفين ١٩٥/٦

(٢) حاشية القنطري ، ١٩٥/٦
(٣) الهدية وكنهه ٢٨٠/٣٢٠ ، حاشيته في سلفين
١/ ٥٢٤ ، راجع سوطي ١٩٠/٦٨ ، القنطري للبدن
٢٧٠/٥ ، راجع الأثر ٥٢٩/٢ ، وبتنبيه بعض
١٩٠/٦٨ ، وكشف القناع ٣٠٨/٦ ، والإيضاح
٢٧٠/٥ ، والبدن ٢٠٧/٥ ، وحاشيته في سلفين ١٩٥/٦
(٤) حاشية القنطري في سلفين ١٩٥/٦ ، وحاشيته في سلفين ١٩٥/٦
أخرج أبو داود (١/ ٢٠٣) - عن أبي هريرة
٩٨٠ - (أحمد) ونظر القنطري حاشيته حسن

ودهب الشاعبة في الأصح وبعض المالكية
والحنابلة في رواية إلى أنه يذكر لأحد الزوجين أن
ينظر إلى عرج الآخر، وتخشى الكراهة إذا كان
النظر إلى باطن العرج^(١)، لما روي عن حلقته
رضي الله عنها أنها قالت: أما نظرت إلى عرج
النبي ﷺ قط لو عارلت عرج النبي ﷺ قط^(٢)

ثم استثنى الشافعية من جوار النظر مع
الكراهة إلى عرج البروجة النظر إلى عرج الزوجة
المعدة عن وطء أحسي يشبهه، فهذه لا يحل
النظر منها إلا إلى ما هناك من سرتها وكنيتها،
ودهب بعض الشافعية إلى إباحة النظر إلى أنف
والفخذ به بما سوى الإجماع، وذهب الدارمي
معه إلى تحريم النظر إلى اللبر، أي إلى خلقته،
وجمع ذلك يختص بحمل الحية.

ومعوا على أن الزوج لا يحل له النظر إلى
فروج زوجته إذا أمهها من ذلك بخلاف العكس
لأنه يحدث التمتع بها بخلاف العكس بقوله
التشريعي الخطيب عن الركنشي واستظهره^(٣)
ونقل عن بعض المتأخرين التوقف فيه^(٤)

على إباحة النظر إلى عورة الزوج
ودهب الحنفية إلى أن الأولى للزوجين أن لا
ينظر أحدهما إلى عورة صاحبه، واستدلوا بقول
عائشة رضي الله عنها قالت: أما نظرت أنوما
وليت فرج رسول الله ﷺ قط^(٥)

واستثنى أبو حنيفة وأبو يوسف من حل النظر
إلى الفرج بين الزوجين النظر إلى فرج حطام
منها، وقالوا يحل له النظر إلى التبر والظهر
والصدر منها، وتردد صاحب الدر في حل النظر
إلى فرج المختص مع القطع بحريم قربانها فيما
تحت الإزار، وصرح الحنفية بكراهة النظر إلى
الفرج حال الخيط^(٦)

ودهب المالكية في نظر أحد الزوجين إلى فرج
صاحبه إلى مثل ما ذهب إليه الحنفية وخلافه،
فيحل بذوق كراهة، واختلفوا في حكم النظر
إلى اللبر، فقال لأفهمسي لا يجوز النظر إليه
لأنه يحرم التمتع به، يحرم النظر إليه^(٧)

(١) حديث علقته: أي بطرف أو عارلت
أشربه بن ماجه (٦١٧/١) وصنف إسناده أبو حنوري
في مصابح الزجاجة (١/١٢٥ - ما في الجند) بلهجة
قرطبية عن حلقته

(٢) حنبل بن عاصم (٢٢٦/٩ - الإصحاح ٢٢/٤ -
ومطاب أولي الفتي ١٧/٥)

(٣) موطأ إمامي (٢/ ٤٠ - حاشية السالك (١/ ٦١٦، ٦١٨،
وحنبل المدوني (١/ ٦١٤ - الجليل والمصباح (٥/ ٧٩، ٨٠)

(٤) حاشية المدوني (١/ ٦١٤ - ورد المصباح (١/ ١٢٦،
ومعه المصباح (١/ ١٩٩ - ٢٠٠ - ورواه الطبري مع حنفي
المنبر للمصطفى (١/ ٣٢٥ - ومطاب أولي الفتي (١/ ١٢٥ -
والاصح (١/ ١٢ - ١٣)

(٥) حاشية الفقه (١/ ٢١٥ - ورد المصباح (١/ ١٢٦، ١٢٧ -

نظر الإنسان إلى عورة نفسه

٢٦- من الشاذبة والخبلة على كراغة نظر الشخص إلى عرج نفسه بلا حاجة، وقال الشاذبة وعظه إلى ما لا تشد كرامته^(١)، واستدلوا بما ورد عن معاوية بن جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنظروا عورتكم إلا من روجت أو ما ملك يمينك»^(٢)

نظر الخش

٢٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخش يشاء في عورة إلى غيره وفي عورة إلى بالأحوط، فيعتبر مع الله: رجلًا قورمًا، ويصبر مع الزم حال امرأة أو من يعقه، وهذا هو مذهب الحنفية والشافعية في الأصح وخبلة، ومستعمل وجوب لأحوط عند اجتهاد سبب النظر وسبب الإباحة، وهم موقوفون في الخش شكل السدوي أحسن كونه ذكرًا مع أحسن كونه أنثى

والشاذبة قول آخر يقابل الأصح، وهو أنه يستحب فيه حكمه الصبر، فيعاقب بما كان به من به في الصبر، وليجاء قولاً آخر في حكم الخش

الأول أنه كراجل،

والثاني أنه: تشد ذكر عرج كراجل، ونسبه يثنى عرس كالمرأة

النظر في منظر إلى مالا يجوز النظر إليه

٢٨- أمم الفقهاء: على أن النظر إلى ما لا يجوز النظر إليه في الأصل باع في موضوع الأول ابتداء على سبيل الفجأة الثاني: إذا رغب إليه ضرورة أو حاجة، وفيما يأتي تفصيل ذلك

نظر المحاجة

٢٩- المجاعة بالظلم والله، وكذلك المجاعة وراد قره، هي البعد من غير هذه سبب^(٣)، ويقعد ينظر المجاعة النظر غير المقصود من المناظر

والأحلاف يرى الفقهاء في أن هذا النظر معفو عنه ولا يتم فيه، لأنه يرد عن حرير من عبثك

- وجهه الرابع: ١٩٩٠، ٢٠٠٠ دراسة تطهير مع شبي
البحر المسبوبي ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥
١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠
(١) دراسة ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥
(٢) دراسة ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥
(٣) دراسة ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥
٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥
٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥
٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥، ٢٩٩/٥

المطالع يجب أن يجرد من النظر الخاطبة والعمري
والعقب، والشهادة، والعدالة والتعصب وغيرها

فولاء النظر بالحكمة

٣٩- فمن العقيدة من مشروع النظر الخاطبة
إلى الخطوبة، ثم احتسب في حكم هذا النظر
فذهب الحنفية والشيعة والمالكية والشافعية وبعض
الحنابلة إلى أنه يملك النظر للأمر، في الحديث
نصيح مع الخليل أنه أخرج أن يؤدم بيدهم
والذهب عبد الله بن عباس عن لواء خطبة
أمر له وعقب على ظم، فإنه يظن

والنصوص من مصطلح (خطبة)
ب (٣٦-٣٧)

ثانياً - النظر للعلاج وما يلتحق به

٢٢- فمن المذهب من حوّل النظر للعلاج وما
في معناه، مذهب كاد النظر والنظر إليه، ورجل
أو امرئ، ومهما كان محل النظر هو، أو غيره،
وذلك بشرط في

أ- أن يوجد حاجة عامة للعلاج ونحوه،
كأن يرى أو أقر أو هو راى، أو يرى، أو يرى عن
وجوده من غير، وألحقه بذلك حاجات أخرى
مما احتجوا بلوجان والسياسة، لأن سنة في حو

رضي الله عنه قال: «أنا رب رسول الله صلى
عليه وسلم، فليكن مني أن يصرف بصري»^(١)،
لأن على أن الإثم في استدامة النظر بعد نظر
الحاجة، وليس في النظر الأولى غير له ضرورة
أن يثم، وقد ورد عن يريده رضي الله عنه قال
هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا عبي لا تقيم
بنظرة النظر، هي من يدي وأمر، وليس لك
الأخرة»^(٢)، مدني على أن النظر الأولى إذا غلب
من غير قصد لا إثم فيها^(٣)

نظر الحاجة

٢١- فتنى المذهب من حيث الجملة على إباحة
النظر للضرورة والحاجة إلى ما يحرم النظر إليه
عند تحققه، وإثباته بينهم خلاف في تحديد
الحالات، وسعة والمواضع التي يحل النظر إليها،
وشروط الإباحة، فقد ذكر المصنف من

(١) حدثت أمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النظر للحاجة
أخرجه مسلم (٢٧/١٩٩) ط عيسى الحلي
(٢) حديث أم علي لا تصنع لظ، النظر للحاجة، ذلك الذي
تكملة برزخ (٢٦/١٦٢ ط حبي) (القولاني ١٠١/١٥١)
ط مصر، وقال القسري حسن نحوه
(٣) تفسير القرطبي ١٢/١٢٢ ط دار الكتب العلمية، وإرفاد
٣٢٩/٦١ ٢٨٦ وألحقه للحصول ١٠٢/٢٠٢ ط مطبع
الولي، ط ١٨/١٥ ولا يصح (٢٦/٢٦) ط مطبع
فيلسوف ٢٦

الرجال ومكرمة في حق النساء، وكذلك انفسه والمحبات، فقد ورد في سورة البقرة ٢٢٢: **وَالْحَبَابَةُ** رسول الله ﷺ في الجنة، وأمر عليه الصلاة والسلام بالاطيعة أو بحجمها^(١)، ومن ذلك الولادة وتتم حاجة مريض نظير النساء في موضع الفروج وشجرة من مرارة، لأنه لا بد منه لاستقبال المولود، ويؤثر به بحشيش على الولد، من ذلك أيضاً بعد، الخلع، علاج، وربما يورث من الله واه، فيصباح النظر في موضع، حتى، ولكن لخدمة الشرط أن يكون الحق بعلاج برهن، ولم يكتفوا بمخرد وحود المعنى الظاهرة منه، مضوا على عدم حول النظر في موضع الاحتياط، إذا كانت العناية منه مجرد ليعرف على الخلع، خلاف الشافعية

ومن احدثات، سمعة بعد انباته، على، خلع، من شئ ومن في مع، وكما قطع، من، فيصباح، الطرس، علة في نص، حاجاته، انصب، كالحصود، ولاشبهه، وحل العانة، ومنه، ايضا، لما جة إلى معرفة تكاثر امرءة، في سويته، لا يفرج وحل، فياخذ الرمي، فيحكم

(١) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

صعدا في بني قريظة، واحتج به لعرفه باللعن منهم كبر بالكشف عن مؤثره، قال عطية الله في ١١٠: **وَمَنْ عَلَى سِرِّ كَلَامِهِ قَرِظُهُ** فكأن من أتى قتل، وهو ثم يستحق عيبه وكذب من لم يستحل سبي^(٢)، كما روى عن حماد بن عيسى أنه سئل عن رجل سرق، قال: **النظر في السرق، فزوجه، فقدم بعدوه فبقت** فاشعر به عطية^(٣)، ومنها ضرورة القتل من سرق أو حرق أو جرح أو جرح ذلك، ويحذر من السبق الطويل، فيصغر من حدود الضرر^(٤)

ب أن يكون نظره ضرر الضرر أو الحاجة

(١) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٢) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٣) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٤) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٥) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٦) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٧) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٨) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(٩) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(١٠) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(١١) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(١٢) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

(١٣) حديث: **مَنْ طَاعَ اللَّهَ طَاعَ النَّاسَ** اي يجب ان طاعته

فما لزم لدفعها جاز، وما راد عن قدر الضرورة
نقر على أصل التحريم، ولذلك اشترط في
نظر الطبيب أن لا يعدم موضع مرض وما يبرم
عرفه، وحقن لا يطرأ إلى موضع الختان،
وفي الخفة لا ينظر إلا إلى موضع حقن، وفي
البصق والحجامة يكسر في باحة النظر عن
مرضيهما، وكذلك النظر بحفيد الذكر،
والتيوبه والبليغ لا يحمل القصر، لا إلى الوضع
اللازم بهد المرض

والشرط فيها الشدعة هي حاجة البحة
بأنظر أن تكون ملائمة من حيث قوتها، وتأكدتها
بخطأ العمود، وحقتها، فإذا كان النظر إلى الوجه
والكفيس اعتبر أصل الحاجة أو أسمى حاجة،
وفيما عداها سوى القسوانس يُعتبر تأكيد
الحاجة، وفي القسوانس عتبروا الحاجة التندس
أو الضرورة^(١)

ج - عند اختلاف جس يشترط لإزالة النظر
للعلاج أن لا تكون خلة بين الرجل والمرأة لأن
الحاجة بسرع النظر، ولا تسوغ الخلوة، فبعض

محرم، إلا إذا معتر وجود مانع لمخلوة من
محرم أو زوج أو حيث الهلاك قبل حصوله^(٢)
د - شرط جمهور الفقهاء أن ينظر بين
الرجل والمرأة لتعلاج وما في حذائه أن يحدو دمع
خاصة بالتحريم إلى العيس للشبهة، ولا يصلح
رجل المرأة مع وجوده، أو أخرى يستطيع القيام
بذلك عن أسبق الذي يدفع الحاجة، وكذلك
للعلاج المرأة رجل مع وجوده وحل يمكنه القيام
بالعلاج المطلوب، وذلك لأن نظر الإنسان إلى
حشمة أحد من نظره إلى غير جسده، فإذا لم
يوجد للعلاج من الجنس الواحد أو حذو كان لا
يحسن العلاج حذر نظر الرجل إلى المرأة
وعكسه

هـ - لم يشترط بعض فقهاء الشافعية حد
الشرط، والشرط الحميم في النظر للعلاج
وبحودها لا يمكن تعينه لتحقق محجبات
للنظر إليه الشيء المطلوب من مصلحته
وبحودها، فإن أمكن فلت لم يجز النظر، وقصر
بعضهم هذا الشرط على حالة التنظر إلى الفرج
للعلاج، فإن لم يمكن ذلك وجب ستر كل
عصر سوى موضع المرض، ثم ينظر بعض

(١) معاني ٥، ١٢٤، وجميع الآثار ٧، ٥٣٢، والفتاوى مع
تكملة معجم ١٠، ٣١٣، وهدية الحاج ١٤٧، ١٤٨
ومعاني الخديج ٣٢، ١٣٤، والخصي ٢٥، ٢٦، والبلد ٩٧
وسنن أبي أبي ١٥١٥

(٢) معني الحاج ١٢٢، ١٢٣، وهدية الخديج ٩٧، ٩٨
وزوائد الفقهاء ٢٥٥، ٢٥٦، مطب لولي ١٤١٥

بصره عن غير ذلك، المستطاع

هـ - تشترط النفعية وحده من النظر
لغرض علاج وسجوه أن لا يكره المنافع دوماً إذا
وجد مصمم يقوم بمداها^(١)، إلا أن الشهادة دعيوا
إلى تقديم اقتضى ليعرض في النظر علاج
وإن كان كاتراً، على غير بعض الناس، لأنه
مستلزم، فلو لم يرد له علاج لمرأة إلا كعمره
ومسلم يقدم الكثرة، لأن نظرها ومثلاً أحد
من الرجل، وقد رتب القضي ذلك، فإن
كانت امرأة امرأة نسمة فيشر وجود امرأة
مستمة، فإن تعدد نصبي مسلم غير مرفق،
فإن تعدد نصبي كافر غير مرفق، فإن تعدد
في المرأة كفرة، فإن تعدد نصبي مسلم، فإن
تعدد نصبي كفرة، ككفره، فهو نعيم وأحيى
مسلم، فإن تعدد نصبي كفرة، يمكن رأى
الزمني، فطلب، شريفي أن المنفعة تأخر فائدة
لكثرة عن المحرم بقسميه كما راجع الزماني
نظمهم ممنوع في مخالفة على الزماني والأشئ

(١) حشرون الخليفة ٢٢٠ - مجمع الزهير ٢٨٠

وتقدم مع نسخة المنهج ١٠/٢٦ واليسوط ١٥٩

دعي المنهج ٢٢٠ - راجع المنهج ١٦٠ - روف

مجلد ٢٤٨

٢٢٠ دعي المنهج ٢٢٠ - راجع المنهج ١٦٠ - روف

١٦٠، ومطابق آخر للنص ١٦٠

ولو من غير إحسن والتقى، واحتمل وجود من
لا يرضى بالمنفعة إلا ما كثر من تجربة منه
فالمسلم، واحتمل أنه لو وجد كافر يرضى بدوى
أجرة نزل ومسلم لا يرضى إلا بها فالمسلم
كثفده، أحد من مرئهم يسمونه حشنة لأنهم
طلب أحسنه من وجود الأث من يرضى
بدها، وهم يعصمهم الأمل ويومر عن حسن
والذين يدورون كذا أعرف بقلدها وأندوله من
مسلم، نسمة من قدم

و - تشترط الشهادة أن يكون المنافع موداً غير
مستوي، فخلقه وبه، فإن تعدد وجود الأمل
جواز للرجوع إلى غير بقدر الضرورة، واشترط
بعضهم في مخالفة الرجل سمراته وجواز نظره
بأنها أن يأمن الانتباه بها إن لم يمين، فإن نحن
قبيعي أن يعجزه ويكلف غله، يمكن

ثالثاً النظر للمصاء والشهادة

٢٢ - ذهب الخنبة إلى أنه يحل نصبي أن ينظر
بحر من المصاء إلى ربه المرأة والأخيه، وإن علم
أو غلب على حبه وموقع الشهوة، بشرط أن

لا يقصدها عند النظر، وأما النظر إلى الكف

(١) تهذيب المنهج مع دراسة القريب ١١٧/٦١، ومضى

المنهج ١٢٢

(٢) راجع المنهج مع حاشية القريب ١١٧/٦١، ومضى

المنهج ١٢٢، وأخيراً الكبير ٢٥/٢٩

ودهب ما ركبته إلى حوزة النظر إلى لوجه
بعضه أتاه الشهادة ، وإليه وإلى غيره ، بقصد
تحصيلها ، وانصرفوا لذلك عدم قصد البينة عند
النظر^(١)

وحسب الفقهية إلى أن لقاضي أن ينظر من
مرء الأجنبي إلى ما تقتضيه حاجته الحكم .
فذلك ثابت عند عدم إداره شهادة له أو ينظر إلى
شهود عليه أو لها ، بشرط حاجته فله ذلك
أثره لا يعيب لشهادته ، أن ينظر بقدر الحاجة
يقل ، ولا جعل النظر إلى غيرها بحاج إليه
تسلكهم وإنشاده ، ولا جعل إصافة النظر بعد تحقق
المقصود ، من أكسب النظر ، وإدراكه كمر الثاني
لا إذا كسب لتحقيق ، بل ذهب بعضهم إلى أنه
إن تحقق المقصود بالنظر إلى بعض الوجه لم يجز
والسماح ، وإن تحقق من فوق ، فلا يجوز ثم يجز
نظر إلى ما تحته ، لأن ما جاز للضرورة بعد
بمقدورها ، ويراد غلب على نفس المحظر

كذلك ، حذر الشافعية - في التصحيح من
لذهب إليه ، عند تحمل الشهادة بنظره من
الحاجة إلى من يشهد له أو عليه ، وبوسعوا في
ذلك اعتناء بشهادة إيجاب ، المحققة ، فنص
على حوزة النظر على جواز خاصة إلى لوجه الشرعية
تحصيل شهادة الرعي ، وهي حوزة النظر للوجوه

محمرة : لا قصد اللذة أو غلب على طبعه
وسوء الشهادة ، فإن لم يقصد ، وأمن الشهادة
لهو حائل

والشاهد عند إداره الشهادة حكمه في النظر
كالقاضي ، وإنما النظر لتحصيل البينة عند
فقه ، الحبيب في جواره على قولين

الأول - وهو الأصح - أنه يحرم إلى غلب
على صفة الشهادة ، لأنه لا ضرورة عند التحمل ،
فله بوجوه من شخص لشهادة ، لا يشترط ،
مختلف ، إلا إذا ، حيد ، لترام هذه الامانة
للتحمل ، وهو معتبر لأدائها

والثاني أنه يحوز له النظر إلى لم يأمن
شهوده ، وقد تنوع أن يقصد عمل الشهادة لا
فقاء الشهادة ، فإذا تحقق هذا الشرط جاز له أن
ينظر بقدر حاجته ، فيسجد الرعي مثلاً أن ينظر
إلى موضع المورة عند تحمل الشهادة ، وإذا لا
أمن أنشده ، إلا خلاف عندهم في حوزة النظر
بغير الحاجة لتحصيل الشهادة ، قد خلاف عندهم
في حكمه نظر المشاهد محلاً عند حوزة الشهادة
وليس عند أمية^(٢)

(١) مسوط ١٥٥/١٥٥ ، مسود مع الأثر ١٥١

واللهد ، وسكنه الفصح ١٥٠/٣٣ ، إلى مع

٢٢/٥٥ ، وبغير الخلاف ١٧٦/١٧٦ ، والمفتوى ١٧٦

٣٣٥ ٣٣٩/٥

١٥ الفتاوى ١٧٦/٣٣٩ ، ربيح والحبيب ١٥١/٢

١٥١/٣٣٩

ذلك لأجل التوبيخ، وخص بعضهم الخواص على ما يجب تعلمه وتعلّجه كالعاقبة وما ينبغي تدبره من الصانع الخشّاع إليها بشرط التعمّد من وراء حجاب وعدم وجود الناس وعدم الخنوء واستئثار من ذلك لعبهم لروح لغائته لأنّ كلام الروحي تدبّر الله بالآخر. بخلاف لكن معهما طمعه بن عبيده فتم من ذلك¹

وأما المناقضة وإحالة عقد زفافهم في الذهب
عليهم محريم نظر الرجل من غير حاشية إلى أي
عضو من أعضائه المرأة ولا يجنبه حتى الوجه
والكفيرة ومع ذلك بعد اجترار الرجل النظر
إلى وجه المرأة للمعاملة من بيع وشراء
ويجوز له أن يرجع بالمعصية ، وبطالبا بالحق
ويجوز ذلك ، ولا يجوز النظر إلى شهرتها
للاكتفاء بالنظر إليه في محض المحامات الثلاث
عن المعصية ، ويجوز للمرأة أن تنظر إلى وجه
الرجل للمعاملة ليهب لتحقق الحاجة في حقها
كأن الرجل يرثي عن إمام أحمد أنه يجوز
لرجل النظر إلى أوجه والكف من المرأة
كسنت تصاميمه ، وذكر أبي وزين من الحنابلة أنه
يجوز للمبتاع أن ينظر إلى ما يظهره والده من امرأة
إلى تبينه أو يشتوي عنه ^{١١}



خامساً النظر للمعلم

٣٥- نصر المشافعية على اعتبارها عظيم الفائدة من
الاعتناء التي يباح من أحدها النظر بقدر الحاجة ،
وعوئهم باد أصل الخرج المولدى حاجه كاد
لإراحة النظر إلى الوجهة والغنى يدل على أنه

(١) مهنية المهنام ١٩٨٦/٦ ومسمى النظام ١٩٨٦/٦، ودخاوي

[illegible]

ويعتقد أن يوم الجمعة ١٢٦ هـ

(١) من غير المتاح (٢) TTA ومما لا شك فيه، وتجهيزات أخرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نُعَاس

التعريف :

١- النعاس في اللغة : "أَوَّلُ النَّوْمِ أَوَّلُ الْفَلِيلِ ، يقال : نَعَسَ نَعْسًا وَنَعَسَ نَعْسًا فَتَوَتَّ حَوَاسُهُ وَفَارَبَ النَّوْمَ فَهُوَ نَعَسٌ وَنَعَسَاتٌ قَلِيلَةٌ ، وَمَعْقُولٌ نَعَسًا " (١) **إِذَا بُعِثَ كُمْ أَلْتَعَاسُ أُنْتَهَ مِنْهُ** (٢)
 وقال الأزهري : حقيقة نعاس : أنه من غير نوم ، ومن علامات النعاس : سماع كلام الخافضين وإن لم يسمعه (٣) .

ولا يفسر المعنى الاصطلاحي من 'نعس' اللغوي (٤)

الفاظ ذات الصلة :

أ- النوم :

٢- النوم : معروف وهو ضد اليقظة فترة واحدة للبعد والعقل بسبب حلالها الإزدياد ونوعي

(١) الأشغال / ١١

(٢) كتاب الفوائد - عاموس الخط ، كتاب مجمع الفوائد

(٣) الفوائد في سبيل الفوائد ، وأسطر القلق ٥١٢

جزئياً أو كلياً ، وتوقف الوظائف الحيوية

وفي الاصطلاح حالة طبيعية ، تتدخل معها القوى بسبب قرني المحركات إلى الدماغ (٥) .

وبملاحظة بين النعاس والنوم أنه ركيزا الانصاري . إذ النوم فيه عيب على العمل مستوط الحراس ، والنعاس ليس به ذلك وإن فيه قنور الحرس (٦)

ب- الإغماء

٣- الإغماء في اللغة : غش الحس والحركة فاعراض (٧)

وفي الاصطلاح : "قمة في القلب أو الدماغ تعطل القوى الفكرية والحركة عن أعمالها مع بقاء العمل مغلوياً" (٨)

والدلالة بين النعاس والإغماء أن الإغماء يعطل القوى الفكرية والحركة عن أعمالها ، وأما نعاس فإن لا يعطل القنور الفكرية والحركة عن أعمالها مع بقاء العمل من سماع كلام الناس

(٥) المصباح المصير ، والمصباح المصير ، وإن لم يرد

والمراد من الغيب : والذين ينادون بالغير على

(٦) أسرار القلوب ٥١١ ، وسبيل الفوائد ٧٠١

(٧) المصباح المصير

(٨) حاشية ابن عابد ١٩٧/١ ، ٢٢٢/١ ، سبيل الفوائد

بحسب الشرح من ٥ ، الفوائد والفوائد ١٧٩

نَعَام

نَعْي

انظر لفظة

الخصريف

١- النعي والتعباد لغةً خبر نفوس، أو مداد
الديار، أو الذئب، نجوس العرب والإزداد ربه .
الناعي النعي ينام، يخبر الموت، أو يادعه موت
لثمنه أو منته

قال ابن منظور كتب عمر بن الخطاب
شرفاً أو صلت بمشوا واكتأ إلى قضاة لهم يحده
إيهم^١

ولا يفسر ح، يعني لا اصطلاحاً عن النعي
القلوي^٢

(د حائز ٢)

الألف طافات الصلة

أ- السدب

٢- السدب من معاني القلوب هي القلعة البقاء



١١١ - لا يعرف هذا المصنف والصحيح أنه من مخرى مداد

نعي

١١٢ - الصحيح صرح بهذا المصنف، و ١١٩/٥٠٠ صرح صدي

١١٣ - ١١٢/٥٠٠، راجع في الهدية ١٠/٥٠٠ والشرح

صبر أم ١٠/٥٠٠، وسهله ١٠/٥٠٠

قوله المحمي وليس سيور . . . كذا به إعلام
المحرر والأصدقاء .

في اقتناوى الهدية يسمح أن يعلم
جيرانه واصدقائه حتى يؤدوا حقهم بصلاته عليه
والله . . .

روى سعيد بن منصور عن التحفي لا بأس
إذما . . . الرجل أن يودع صديقه وأصدقائه ، إن
يكون أن يظنك في المجلس فهذا شيء فلا لأن
ذلك من عمل من الجاهل . . . وروى نحوه
باختصار عن أبي سريته

قال تروى ، في شرح حديث الودع
الله ﷻ من الناس من جاني في اليوم الذي
من به تخرج بهم إلى نزلهم ، فكم رجع
تكراراً . . . فيه استحباب لإعلام بالبيت ، لا
على صورة من الجاهل ، بل مخرج لإعلام
الصلوة عليه وسببها وعصاه حقه في ذلك .
ولدي جاء من أبي عن أبي كير المراد به
وإنما مراد من الجاهلية للشعور علو ذكره . . .
وتغير . . .

(١) حديث ابن مسعود أنه ﷺ من الناس من جاني في اليوم
الذي مات فيه
خرجه مطبوع في الزمان ١٢٠٧ طبعه في المطبع
١٢٠٧ طبعه في المطبع من مطبع أبي بكر بن
الله . . .

المعبر . . . أن أولهم ليس من دليل الخلاف في
الأمر إذ لم يتورد على الضرورة المطلقة . . .

في الحديث كسوري فضلاً عن أبي بكر بن
أنس بن مالك من مجموع الأحاديث ثلاث
مئات . . .

١- إعلام الأهل والأصدقاء . . . ولعل
الصلاح . . .

٢- دعوة الجاهل للمعاصرة بالكثرة . . . وهذا
مكروه . . .

٣- لإعلام من هو آخر . . . كتابه وهو ذلك
هذا ما حرر . . .

وقال الخياط ابن حجر العسقلاني أن
ليس محرراً . . . وإنما هي محض كمال أهل
الجاهل . . . ولم يغل رأيه فعهي بوجوب
النهي . . . وقد صرح أن مطلع معتم لوجوب
حتى لم يرب ، فقال : « ولا يلزم إعلام قريب » (١)

النهي المستحب

١- في المنع أو المنعوت إليه هي حب
مير بعض النسخ . . . هو عن ما صرح بتحقيقه
به وعن الثاني وهو أن منعه عند الجاهل وهو

(١) مصدق ١٢/١٩ ، فتح ليد ١٢/٢٦ ، وعنه
الأول ١٢/٢٨ . . . جامع شرمه في شرح أبي بكر بن
١٢٢

وقال ابن مفلح ويتوجه استحبابه ، لإعلامه
بأنه استحبابه بالمعاشي ، ومروءه عن الذي يقم
المسجد ، أي يكسبه ، فأفلا كنتم أذنتموني به ،
داؤوني من قبره ، أي أعلمتموني ، قال ابن
سيرين : لا أعلم بأحد يرد الرجل بالموت
مصلحة وحمية^(١)

وحديث الذي يقم للمسجد يأتي أنصار إليه
من مفلح وغيره في إتيان أصحاب المنى وأقاربه
هو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن أسود
(رجلاً أرملة) كان يقم للمسجد فمات ولم يمتنع
أبي بكر عليه السلام ، وذكره نافع بن عمار ، ما فعل
ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات ، رسول الله ، قال
أفلا أذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كافراً ، فقصته
قال الراوي : فحفرنا شأنه ، قال : ففلو بني على
قبره من قبره ففعلوا عليه^(٢)

وقال عليه السلام كذلك هما من رجل مسلم يموت
فيقوم من جثثته أربعون رجلاً لا يشركون بالله
شئاً إلا شنعهم الله فيه^(٣)

ويشمل حكم الاستحباب النفاذ في الأسواق
على ما نقل ابن هادي عن الهادي قوله : إن كان
الشعبي مع ما نورد هذا فقد استحسن بعض
ذلك الحرس النفاذ في الأسواق لجوارته وهو

(١) فيقول القتيبي ١/ ٢٥٧ ، وعرج صحيح مسلم
لتنوير ١/ ١٦١ ، وفتح الباري ٢/ ٥٢٤ ، وفتح الباري
صحيح ٢/ ١٦٦ ، وفتح الباري شرح المصنف للشيخ
٢/ ٦٠٧ ، وحاشيته ابن عثيمين ٢/ ٢٣٩ ، ومطالع
أولي المنى ١/ ٧١

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أسود كان يقم
للمسجد ،
لغيره البجلي دريح قاري ٢/ ١٠٤ ، في السنية ، وسنة
٢/ ٦٥٩ ، في السنية ، واللفظ للشيخ

(١) فيقول القتيبي ١/ ٢٥٧ ، وعرج صحيح مسلم

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أسود كان يقم

للمسجد ،
لغيره البجلي دريح قاري ٢/ ١٠٤ ، في السنية ، وسنة
٢/ ٦٥٩ ، في السنية ، واللفظ للشيخ

(٣) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أسود كان يقم
للمسجد ،
لغيره البجلي دريح قاري ٢/ ١٠٤ ، في السنية ، وسنة
٢/ ٦٥٩ ، في السنية ، واللفظ للشيخ

وحاه في الصلوة الهدية ، وكره بعضهم
النساء في الأضحية ، ولا يصح أنه لأما به ، كما
في محيط الرحمة

وحصر الخصبة التي للباح فما ليس فيه
بذات ، قال الرحيماني لا يلبس به إعلام أنثوية
واتزانه من غير بذات لإعلامه ^{بأنه} يصعبه
بالجائسي في اليوم ، يذم مثل فيه ، وهو يكثره
المصلين عليه ليحصل لهم ثواب ويسمى
للصبي ^١

قال ابن شريط من شراح البخاري - مذهب
الحكمة في الإباحة - مراده أن الصبي الذي هو
إعلام الناس يموت قس بهم مباح وإن كان فيه
إدخال الكروب والمصائب على أهله ، لكن في
ذلك المنفعة مضاعفة لما يشترط على معرفة
ذلك من المبدء ، فشهود جنات وبهية نسوة
والمصلا عليه والهدية به والاستعانة ونسيفه
وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام

وقد استدلت النووي للإباحة بالأحاديث التي
استند بها الفقهاء بالاستصحاب ثم قال ،
انصاح الذي نقله عنه الأحاديث الصحيحة أن

الأصح ، ولكن لا يكون على هيئة التخصيم ^٢

النصي المباح

٧. النصي المباح هو ما انصرف فيه على الإعلام
بأنه بصورة حالية من عمل محرم ، لذات
الحفظ ابن حجر - محض الإعلام بدت لا
يكره ، فإن زاد على ذلك فلا

وقال ابن عابدين ، لا يلبس به إعلام بعضهم
بعضاً بمره ليفسر حقه ، وكره بعضهم أن يذم
عليه في الألفة والأسواق ، لأنه يشبه صبي
الجاهلية ، والأصح أنه لا يكره ، إن لم يكره معه
ترويه بذكره ويحتمل بل يقول العبد الفطر إلى
الله تعالى فلا ينقلن الصلاة ، فإن صبي
الجاهلية ما كان فيه قصد الفحش أو مع النصحيح
والإباحة ، وهو المراد بصري إباحة في قوله
^٣ ، ديم من صبر الخلد ، وشق الحبوب
وهو بصري إباحة ^٤ ، كما في شرح المنية

(١) صحيح البخاري ، ٥٩٢/٢ ، والذات لا مشكلة / ٤٣٣ ،
والشرح الكبير على فتح ، ٤٣٢/٢ ، حاشية ابن عابدين
٢٢٩ / ٢

(٢) حديث الحسن بن علي بن فضال ، وشق الحبوب وهو
بدوي إباحة
انظر به النجاشي ، فتح الباري ، ٢ / ١ ، حاشية ومسلم
، ٩٩ / ٢ ، مجرى الحديث ، من حديث من صححه وصححه
الله

(٣) كذا في المصنف ، ١٥٧ / ١ ، راجع في المصنف ، ٢٧١ / ٢ ،
وحاشية أبي القاسم ، ١٨ / ١ ، في المصنف ، ٢٧١ / ٢ ،
٢٦١ / ٢ ، راجع في المصنف ، ٢٧١ / ٢

منهم ثيو اسحاق الشيرازي، البعوي^{١١}

النسي المحرم :

٩ - النسي المحرم - على ما ذكره الحنفية - هو ما اشتغل عن التمتع واليكاء بهبوب حال ، وتمتداده محاسن بيت وصرياء على سبيل ما هنا ، واظهر الخرج

قال ابن القيم من عليه **نسي ترك النسي** .
وقد هي عنه ، وهو من عمل لجاهلية ، هي حبيقة بن اليمان رضي الله عنه قال : إذا كنت على تزويج ، التي أحرف ، يكون مصيباً ، فمتي سمعت رسول الله **نسي** ينهى عن النسي^{١٢} .
وقال الرازي في من الخليل النسي المعروف الذي تضمنه النساء بعده أي ما كان بالحبيب والتدب والخرج

وقد أورد القائلون بالتحريم الحكمة في ذلك بأن المسح على جوف النسي شبه النظم من الظن ، وحكم الثوب على القباء عدى من الله

الإعلام بموته لو يعلم ليس بمكروه بل يفتد به الإخبار بكثرة المصلين فيه ، مسح ولما ذكره ذكر لائق المصاحف والظروف بين الناس يدخره بهذه الألفاظ . وهذا نسي الجاهلية فهي عنه بعد صحت الأسانيد بالإعلام ولا يجوز العزاف^{١٣}

النسي المكروه

٨ - نسي المكروه عند اصنافه صورتان الأولى أنه ما كان لمعبر قريب أو صديق أو حر أو من يرجى ، جلية دعائه .

الثانية أنه ما كان بداء ، وعليه سذهب المالكية أيضاً

قد في شرح الصغير كره صباح مسجد ، أو يديه ، بل يرض ، فلا قد صلت فاستمعوا إلى حذرته مثلاً ، إلا الإعلام بصوب حسي أي من غير صباح فلا يكره ،

وقال ابن حنبل ، ولا يستحب النسي - وهو انكاد بموته بل يكره ، من عليه أحمد وقد لا يعجب . وفي رواية عن أحمد بكرهه إلا لم غير قريب أو صديق وقد قيل حينه أو جبره وعنه أو أقل دين

وهو التزوي الكرهه في نسي الميت والحد عليه بمصلاة وعبره عن جماعه من الألفاظ

١ - القسري ١٤١/٢ ، مطبوع في دار الكتب ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٢١٦
تصحيح ١٩٧٢ ، مطبوع في دار الكتب ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٢١٦
٢ - حديث ١٩٧٢ ، مطبوع في دار الكتب ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٢١٦
٣ - امره القسري ١٤١/٢ ، مطبوع في دار الكتب ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٢١٦
٤ - مجلس الخليلي والمطبعة القسري ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٢١٦

وكونه ، وذلك مع تراهن القيمين امرهونه بقير
 اذن كونهم ، ويصح الخرج المثل المثل المستجرة بمير
 اذن ائت اجر ، ويصح التبرك حصن المشاعه
 بدون ائذ شريكه وغنا في الجملة
 وللتفصيل يراجع مصطلح (عقد
 موقوف ف ٦-٢٤)

ومر صور غير متأكد أيضاً قضاء القضي وقد
 احتلت القضاة فيه من بعد ظاهر وباطناً أو
 بعد ظاهراً فليت

والتفصيل في مصطلح القضاء ، ٨٩)

انكار التمسك

• يترب على من انصرف شرعاً صحت
 وادائه الحكم في الحق ، وأما المدة الموقوف فقد
 ذهب الحنفية والشيعة والسني في تعليم
 واحدي الروي بين هذا الاختلاف إلى أنه صحيح ،
 ويلتزم بقاده على إيجازه من له الإحارة

وحسب الشافعية في مشهور ، وهو المنفرد ،
 بعد أحيلة ، إلى أن العقد الموقوف باطل ولا
 يصح بالإجارة

وتفصيل ذلك في مصطلح (عقد موقوف ف ٥)

ولا يشرح المعنى اصطلاحاً عن الناس
 للمعوي

والخلاصة بين التمسك والإجارة أن كليهما بمعنى
 الإمضاء والرضا غير أن الإجارة ترد على ما بعد
 لتوفيق دون التمسك والباطل

ب- الصحة

٢- انصحه هي البعده مصدر واسم قد يصدره
 عرضي

واصطلاحاً حاله أو مسكنه بها مصدر الأنعام
 هي موضعها طلبه ، وهي عبارة عن كون
 عمل مطلقاً للقبض ، في العادة ثم سبباً
 لشرائه لمراته المطلوبة به شرعاً في المعاملات ،
 ويؤاخذ الجدلان (١)

والمختلف بين التمسك والصحة المدة ، م
 والمقصود من المطلق ، بكل ما كان صحيح
 ولا عكس

أحكام التمسك

٢- التمسك التي يراد بها إخراج عليها آثاراً ،
 منها التمسك ومنها غير التمسك

ومن صور غير التمسك : تمسكات انفصالي ،
 وانفصلي بمير ، والتمسك ، والوكيل في غير ما

(١) قالوا من حيث ، والمصباح المير ، ولما لم يرد ، ولما لم
 يلقه ميراني

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الأربعين

٤

الآجري هو محمد بن الحسين بن عدايه

تقدم ترجمته في ج ١٩ ص ٣٠٥

الأوسي هو محمود بن عبدالله

تقدم ترجمته في ج ٥ ص ٢٢٥

الأندي هو علي بن أبي علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

إبراهيم ر إبراهيم النحوي

إبراهيم النحوي هو إبراهيم بن يزيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

ابن الأثير هو الدار بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٨

ابن طاهر هو علي بن خلف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١١

ابن بطه هو عبدالله بن محمد النكيري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن التاجر هو الحسن بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢١ ص ٢٩٧

ابن تميم هو محمد بن تميم

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٦٦

ابن تيمية ر علي الدين ابن تيمية

ابن جرير هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن الحاج هو محمد بن محمد المالكي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤١

ابن الحارث هو عثمان بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن حامد هو الحسن بن حامد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٨

ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن حجر المصلاي هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٩

ابن حجر الهيتمي هو أحمد بن حجر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

ابن دھبی العبد ، هو محمد بن حمی

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٩

ابن محبوب ، هو محمد بن عبد السلام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤١

ابن وجب ، هو عبدالرحمن بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن سيرین ، هو محمد بن سيرین

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن روضی (٦ - ٦٥٦ هـ)

ابن شاکس ، هو عبدالله بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

هو عبدالرحمن بن ریس بن عبدالعزیز بن ابی

الحیث ، العساکری ، اخو زکی ، ثم القسطنطینی

سید الدین ، أبو القاسم ، فقیه حنبلی ، سمع

من مشق من أبی القاسم أحمد بن سلاله النصار

الحارثی ، ویمضی عن أبی المنصور محمد بن مفضل

بن المکی ، ومحمی القدر بن الحادی

من تصنیفه ، التهذیب فی احصاء

المفرد فی مجلدین ، اولها فی مختصر

الهدایة ، و ثانیة فی الخلاف مختصرة

أ تاریخ الإسلام (وفیات ٦٥١ - ٦٦١ هـ) ص

٢٦٣ ، الدین علی طبعات اختصاره ٢٦٤/٢ ،

مدخل لابن بدران ص 214]

ابن عباس ، هو عبدالله بن عباس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبدالحکم ، هو عبدالله بن الحکم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن رشد ، هو محمد بن أحمد (الحمد)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

ابن عبدالسلام ، هو محمد بن عبدالسلام بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن الروفة ، هو أحمد بن محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن عبدوس (٥١٠ - ٥٥٩ هـ)

هو علي بن عبد بن أحمد بن عبدوس ،
حرفي ، أبو عمر ، فقيه حنفي ،
سمع ببغداد من الحافظ ابن عسود وطلقه ،
تفقه وسمع في الفقه والتفسير ، وأقروا
وعن فرأ عليه أبو القاسم صاحب الفقه
سدالغريب ، وحدثه محمد بن أبي نعيم ، وعمر
بن علي القاسمي .

من تصانيفه : تفسير كبير ، والفتاوى في
شفاة ، وسجلات وعطية من طريقه بن
عسود ، (الذي على طبق الحديث ١/ ٢٤١ ،
انصد الأثر ١/ ٢٤٤ ، المنهج لأحمد ٣/ ١٦٩)

ابن عبدان (٦٧٥ - ٧٣٤ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمود بن عبدان
اليماني ، الحنفي ، أبو القاسم ، أبو القاسم ،
ابن عبدان سمع ببغداد ، وحدثه علي بن
علي بن أبي نعيم ، وأبو القاسم ، وكان أستاذاً
عزيراً بالفتوى وعزله ، والأصول ، وأحدث
والغريب ، والفتاوى ، فخرج به جماعة
منهم عمر بن محمد بن شيبان الشامي

من تصانيفه : نطق في الأحكام على
أبواب الفقه ، وشرح قصته من أول الفقه ،
وجمع دروالة الكافي والموسم على الفقه

[دليل طيفت الثالثة ٢/ ٤٢٣ ، المصنوعات

تدوين ٨/ ١٨٧]

ابن عسري - هو محمد بن عبد الله
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

ابن عرفة - هو محمد بن محمد بن عرفة
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

ابن عطاة الله - هو عبد الكريم بن عطاة الله
الكسري

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٥١

ابن عطية - هو عبد الحق بن طالب
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٠١

ابن عتيق - هو علي بن عتيق

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن علاء - هو محمد بن محمد بن علاء

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٢

ابن عمر - هو عبد الله بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١

ابن عون - هو عبد الله بن عون

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٩

ابن قتيون (٤ - ١٠٥ هـ) .

هو خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن
صحران ، أبو القاسم ، الأندلسي ، الأوربي
لقبه ملكي ، أديب ، شاعر معزز ، ولي قضاء
شاطبة ثم دانية .

روى عن أبيه ، وأبي الوليد الباجي ، وطاهر
بن مقار .

روى عنه ابنه محمد ، ورويات بن محمد .

من تصانيفه كتاب في الشروط لم يسبق إليه
[الصلة لابن بشكوال ، ١٧٣ ، مئونة القاموس
ص ٧٣ ، ٢٨٤]

ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم المالكي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم هو أحمد بن أبي أحمد
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

ابن قدامة هو عبدالله بن محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .

ابن القيم هو محمد بن أبي بكر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .

ابن كثير هو محمد بن [سليمان]
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٠

ابن كنج - هو يوسف بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٤

ابن بابة هو محمد بن عمر بن لبابة .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن الماجشون هو عبد الملك بن عبد العزيز .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن الخياط (٩ - ٤٩٥ هـ)

هو محمد بن خلف بن سعيد بن وهب ، أبو

عبدالله ، الأندلسي ، الشري ، المعروف بابن الخياط ،

فيلسوف ، سني متبعة لرواية وقاضها ، كان من

أهل الرواية والعلم والتفقه في العلوم ، احتاز له لبر

عمر الطائفة ، وأبو حمزة الشافعي ، وسجع ابن

قلندم الذهب بن أبي صبرة ، وأبو الزناد بن مقبل

ورحل إلى النيس ، وأخذ عنه أبو عبدالله النحوي ،

وأبو علي بن سكرة ، وأبو محمد السني وآخرون

من تصانيفه شرح كبير عن صحيح البخاري

وله نعيقة على الدولة في فلسفه والوصول إلى

العرص للطلوب من جواهر موت القلوب

[سير أعلام النبلاء ١٩ / ٦٦ ، الدباج الذهب

٦ / ٢٤٠ ، معجم المؤلفين ٩ / ٢٨٤]

ابن عمرو ر. عبد الله بن عمرو

ابن مفلح هو محمد بن مفلح

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن المنكر هو محمد بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنكر هو أحمد بن محمد بن منصور -

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

ابن نافع هو عثمان بن نافع

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٥

ابن نعيم هو نعيم بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الهمام هو محمد بن عبد الوحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهب هو عبد الله بن وهب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يونس هو أحمد بن يونس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

أبو إسحاق بن شاذلا هو إبراهيم بن أحمد بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

أبو إسحاق السمرائي هو إبراهيم بن عيسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤١٤

أبو بكر أحمد بن محمد الخلال

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

أبو بكر هو عبدالله بن أبي نوح

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر الأجرى ر. الأجرى

أبو بكر الخطاف (٢-٤)

هو أبو بكر أحمد بن أبي إسحاق عمر بن

يوسف الخفاف، لقبه شافعي، إمام من أئمة

الدين ذكره أبو إسحاق الشيرازي في طبقات

أحمد (الطبري ص ٣٤٥ هـ)

من تصنيف كتاب الخصال في مذهب

الشافعية

ر. طبقات ابن الصلاح ٧١٣/٢ ط. ق. ق.

لإسبوي ٢/ ٢٦٤، طبقات ابن قاضي شيبه

١/ ١٢٤، طبقات ابن خلدون ص ٢٤٤،

سنة الفاضل بالحاجي ٣/ ٣٧٩]

أبو بكر الزني ر. المزي

أبو نوري هو إبراهيم بن خالد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الفلدي . هو محمد بن هشام

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٧٢

أبو هريرة . هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو حامد : هو أحمد بن محمد الإصطرابي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أبو اليسر . هو محمد بن محمد بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٧٧

أبو الحسن الكشاذلي . هو علي بن محمد المتوفي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٥٦

أبو يوسف . هو يعقوب بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو حنيفة . هو ائتمان بن ثابت .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

أبي بن كعب .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٩

أبو الخطاب . هو محفوظ بن أحمد الكموداني

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٧ .

الأجوري . هو علي بن محمد بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو عبيد : هو القاسم بن سلام .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٧ .

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو عيسى الترمذي . هو محمد بن عيسى بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

الأذري . هو أحمد بن حمدان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أبو الميثاق . هو نصر بن محمد السمرقندي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٨ .

إسحاق بن راهوية .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أبو محمد أخو بني . هو عبد الله بن يوسف بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

أشهب . هو أشهب بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أصبع هو أصبع بن العرج

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الإصطخري هو أحمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الأصهري هو عبد الله بن معاذ

تقدمت ترجمته في ج ٢٨ ص ٣٦١

إلكيا الهراسي هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٠٦

إمام الحرمين هو عبد الملك بن معاذ

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٠

أش بن مالك . هو أنس بن مالك الأنصاري .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

الأوزاعي . هو عبد الرحمن بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

الباجي هو سليمان بن خلف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البرزني هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البياني هو محمد بن أبي الطمع

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣١٢

القوي هو الحسن بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البقبي ر إخلال الفطسي

الفطسي هو عمر بن سلامة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الساقي هو محمد بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٢

الجهوي هو منصور بن جونس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيهقي هو أحمد بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ت

تقي الدين ، تقي الدين ابن تيمية

تقي الدين ابن تيمية ، هو أحمد بن عبد الله بن
ابن تيمية .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

التونسي ، هو إبراهيم بن حسن بن إسحاق
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ث

التونسي ، هو حسين بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

جابر بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الجرجاني ، هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

الخريري (٩ - ٥٨٥ هـ من نحو مئتين سنة)

هو علي بن يحيى بن الماسم الصهاجي ،
أبو الحسن ، الحريري ، فقيه مالكي ، من
بالجربة المصراة في الأندلس ، وولي قضاء
فمنسب إليها ، ودرس بها الفقه وعقد الشروط ،
من تصانيفه : «الفتاوى المصنوعة في تلخيص
المطروقة في الشروط»

[يل الانتهاج ص ٢١٦ ، شجرة الدر ، الركة
ص ١٥٨]

الجصاص هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الجلال البلخي (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ) :

هو عيسى بن محمد بن صلاح بن نصير
بن صلاح ، المصنفات : الأصول ، ثم البلخي ،
القناري ، جلال الدين ، أبو الفضل ، وأبو اليمن ،
عبد شافي ، شأ بالقاهرة ، وتوفي بوالندة وغيره
في مصر ومثله ، عير في الفقه والأصول
وخرية ، والتفسير ، والمعاني ، والبيان ، وتوفي
ودرس في مصر ودمشق وفي القضاء
من تصانيفه : «إرشاد الروضة» ، وهك
النهاج : لم تكمل ، وصود في الفقه مطبوعه ،
وبكت علي «الخطري الصغير» .

[مخطوط الشافعية لابن ماضي شهيد ٨٧/٤، المص. ٢٤٢/٩]

وطائف من الكتب، وسند شافعية أبو العباس
محمد بن عبد الله بن المبارك، ومحمد بن صالح
بن هاني، ولحود
سير أعلام النبلاء، ٣/ ٤١٤، طبعات
المفسرين لمؤلفه ١/ ١٥٩]

ح

أخبار المكي هو مختار من يرد
تقدم برحمته في ج ٢١ ص ٣٠٤

أحسن ز الحسن البصري

حسن البصري هو الحسن بن عمار
تقدم برحمته في ج ١ ص ٢١٦

حسن بن رباح

تقدم برحمته في ج ١ ص ٢١٧

حسين بن الفضل، ١٧٨ - ٢٨٢ هـ

هو حسين بن الفضل بن عمير البجلي .
الكنية: أبا البياض، أبو غنم، الإمام
المسند للنعوي، الحديث، إمام عصره في معاني
الفرق، أقامه من مذهبهم إلى سايور، وفي
بعض الناس، وفي بعض أن هو
مع يزيد بن هارون، وأحسن بن قسمة

الخطاب هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن
تقدم برحمته في ج ١ ص ٣٤٧

حقيقة هي حصة بيت عمر بن الخطاب
تقدم برحمته في ج ١ ص ٤٦٦

الحكم بن عيسى هو الحكم بن عتبة الكندي
تقدم برحمته في ج ٢ ص ٤٠٤

الحلواني هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر
تقدم برحمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحسن هو الحسن بن الحسن
تقدم برحمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد بن أبي سليمان

تقدم برحمته في ج ١ ص ٢٤٨

حميد الطويل هو حميد بن أبي حميد
تقدم برحمته في ج ٢ ص ٤٢٦

الحطاي هو الحسين بن محمد الطبري

تقدمت ترجمته في ج ٣٧ ص ٢٧٩ .

حنبل هو حنبل بن اسحاق الشيباني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

د

دلود بن أبي حماد (٩٥ - ١١٠ هـ) :

هو دلود بن أبي هند دينار بن عبد الله ، ويقال

لهمان ، القاري ، مولاهم - أبو محمد ، أولاده

بكر ، فقيه ، حافظ ، ثقة ، كان يقضي في البصرة :

في زمان الحسن المصري

حدث من ذكره عبد الله المزني ، والحسن

البصري ، وأبي العافية ، وسعيد بن السيب ،

ورأى أنس بن مالك .

روى عنه معين التوري ، وأحمد بن داود ، وعثيم ،

وابن عبيد ، وشعبة ، ويحيى القطان ، وغيرهم

[تهذيب الكمال ٨ / ٤٦١ ، سير أعلام

النبلاء ٦ / ٢٧٦]

خ

الخرفي هو محمد بن عذلة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

الخرفي هو عمر بن الحسين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الحطاي هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحطاي الشريفي هو محمد بن أحمد الفريفي

تقدمت ترجمته ج ١ ص ٢٥٦

حنبل هو حنبل بن اسحاق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

الدارمي هو محمد بن عبد الواحد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢٦ ص ٣٨٠

الدردير هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٠

الدسوقي هو محمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أخذ من حياته من متبنيه من منهم
أبو عمرو العبدوسي، والحيات، والواقلي
القصير مصفي قلس وهذه حلته منهم ابن
الخطيب القسطنطيني، وابن حلال الأنصاري

ر

[من الأسراج ص ٣٠٣، توشيح الدباج ص
٥٣، ١٢٨، شجرة النور الزكية ص ٢٥١]

الرحيقي - هو مصطفى بن سعد -
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٧

الرويلي - هو عبد الواحد بن اسماعيل
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الرافض - ر - الرافض الأصمهاني

الرافض الأصمهاني هو الحسين بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٧

الرافضي هو عبد الكريم بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

رويفة - ر - رويفة بن أبي عبد الرحمن

رويفة بن أبي عبد الرحمن هو رويفة بن أبي
عبد الرحمن مروح (رويفة الرازي)
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

ز

الزركشي - هو محمد بن جلال بن بهادر
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

زهر - هو زفر بن الهادي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

زكريا الأنصاري هو زكريا بن محمد الأنصاري
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الزجراجي (١ - ١١١ هـ).

هو عمر بن محمد، أبو علي، وأبو
جعفر، الزجراجي، الفيلسوف، فقيه مالكي،
وصفه ابن عازي مائتة الفاضل الخلق عني
علمه وحلاجه، وفاد السجاري عنه باسم
جامع الأندلس في فلسفة، كان العلاء عليه
الزهد والورع مع تقدمه في الفقه

الزهري ' هو محمد بن مسلم -

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

س

سيد بن ثابت

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

الزبيدي هو عثمان بن علي

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

سالم هو سالم بن عبد الله بن عمر

تفوت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السبكي هو عبد الوهاب بن علي بن

عبد الكافي

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

سحتون هو عبد السلام بن سعد التلوخي -

تفوت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السخري هو محمد بن أحمد بن أبي سهل

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن حيسر

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن أبي

تفوت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤

مكيان بن حبيبة

تفوت ترجمته في ج ٧ ص ٣٢٠

زياد بنت أم سمية (٤ - ٩)

هي زبيد بنت أبي سمية عبد الله بن

عبد الأسد بن عمرو بن مخزوم ، المخزومي ، زبيدة

رسول الله ﷺ ، أمه - أم سلمة بنت أبي أمية ،

بنو - وولدت بأرض الحبشة - وتزوج النبي ﷺ

أمها وهي برصعها - وقد حفظت عن النبي ﷺ

وروداته ، وعن لأواجه - أمها - عائشة ،

وأم حبيبة ، وغيرهن

روى عنها بها أبو عبد الله - ومحمد بن عطاء ،

وعلي بن الحسن ، وأبو سمية بن عبد الرحمن ،

وعروة بن الزبير ، وغيرهم

[معرف - صفحة ١ / ٣٢٢٧ ، إضافة

1678 / ٧]

سید محمد بن سید .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٨٨

الشافعي هو محمد بن إدريس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥

السجدي (٩ - ١٦٠ هـ)

هو عبد الخالق بن عبد الوارث السجدي ، له
الاسم ، عليه من تكمي ، حاشية عمه افریقیة .
و ترجمه الفيروز ، جو بیان التلخیص فی الحفظ .
والتهام بادیه ، والمعروف بخلال العلماء ،
الفاضل ، برافه ، انظار ، له كتاب بالحدث
والقرائن

الشيرازي . هو علي بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشرويني الخطيب هو محمد بن أحمد .

شخص المير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الشرقاوي هو عبدالله بن حجازي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الشعبي هو عامر بن سراجيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الشوكاني هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٤

الشيخان

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦
الشمسي ، و طبعته فيهم ، وعليه تعلقه عبد الحميد
صالح ، والشعبي ، و محمد ، و ال ويري ،
و عبد الحق العملي ، وغيرهم

يعال ، إنه مال أخيراً إلى مذهب الشافعي
من تصديقه ، تعلق على نكت من المذنبه
أحمد بن أسامة

[ريب لمذك ٢ / ٧٧٠ ، الفصح المذهب
١٢ ، ١٢ ، شرح الفهرست ١١٦]

شارح الطحاوية . هو علي بن علي فخر شعبي

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٢٣

ص

صاحب الإنعاج . هو موسى بن أحمد احتواوي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٨

الشافعي . هو إمام بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٢

صاحب الإنصاف هو علي بن سبيلان
مرداوي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠ .

صاحب الذر المختار هو محمد بن علي
الخصفكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧ .

صاحب الشامل هو عبد الله بن محمد بن
عبد الواحد

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

صاحب النعما هو عافى بن موسى
الهدصي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤ .

صاحب العدة (٤١٨ - ٤٩٨ هـ) :

هو الحسين بن علي بن الحسين ، أبو
عبد الله ، الطبري ، فقيه شافعي ، من مكة
ومحدثها ، وفيها ، وكان يدرى إمام الحرمين ،
بعده علي ناصر العمري بحولستان ، وعلي
الفاضي أبي العريب الصبري ببلد ، ثم لازم أبا
إسحاق الشيرازي حتى برع في مذهبه ،
وخلاته ، وصار من أكابر أصحابه وفوس
ظلمه بساد

روى عنه إسحاق الشافعي ، والشافعي ،
وأبو بكر بن العربي ، وغيرهم

من تصانيفه ، كتاب الفقه ، وهو شرح
علي (إليه) الشافعي ، ورواه أهدى النووي
الفقه ، في رياض الروضة ، مراده عدة أبي
عبد الله الطبري ، وحيث أطلق الرافعي من
التسريح الفقه لمراده عدة أبي الكارم
الرواني

[عنه ابن الصلاح ٧٤٤/١ ، المطبوعات
الشافعي ٢٤٩ ، طبعات ابن حديده الله ص
٦٦ ، ٧٩]

صاحب العدة هو محمد بن محمد بن
محمود البائري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

صاحب الفائق ابن فاضل الجليل
(٦٩٣ - ٧٧١ هـ)

هو أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر
محمد بن أحمد بن إدريس ، المعروف بالديلمس ،
أبو العباس ، القديسي لأصل ، ثم الدمشقي ،
المشهور بابن فاضل الجليل ، فقيه حنفي
كان من أهل الفهم والبراعة ، والرياسة في
العلم ، منبها علماً ، حديث وعلمه ، والنحو ،

والنفسه ، والأصبين ، وللتعلق ، له في الفروع
القدم العالي ، وله الخيارات في المذهب
تتلحظ على الشيخ نقي الدين ابن ميمية ، وقرأ
عليه هذه المصنفات في علوم شتى ، وأذن به في
الإفتاء ، وأجاز له والده ، وللمجد الفخري ، وابن
القوس ، وابن عساكر ، وهي مشايخه كثرة
ولي الفضلاء بدمشق ومصر ودرهم بمصر
مدرس

من تصانيفه : «الاعتق» في الفقه ، وكتاب في
أصول الفقه لم ينشئه ، والأرد على إكيا
الهراسي ، وقطر المسام في شرح أحاديث
الأحكام ، و«تنصيح الأبحاث في دفع التبعين
بلاغات»

[قيل طباعت الخليله ٢ / ٤٥٣ ، المقصد
الأرشد ١ / ٩٢ ، المسج الأسمد ١ / ١٢٥]

صاحب الفروع ، هو محمد بن مفلح .

نقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١ .

صاحب النكافي هو عبدالله بن أحمد بن قنفذ .
نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ .

صاحب مصباح البحري في النظام
(٦٣٠ - ٦٩٩ هـ)

هو محمد بن عبيد القوي من بدران بن
عبدالله المقدسي ، المرادي ، الصالحي ، شمس
الدين ، أبو عبدالله ، المعروف بالنظام ، وابن
عبد القوي ، شبه حسني ، محدث ، محوي ،
سمع الحديث من جماعة ، ونفعه عن الشيخ
شمس الدين ابن أبي عمر ، وغيره .

قال ابن رشد : «نص بالصاحبة ، ونحوج
به جماعة من المصلا ، وابن قرأ عليه العربية
الشيخ نقي الدين ابن تيمية

من تصانيفه : منظومة الآداب الصمري ،
وم منظومة الآداب الكبرى ، و«الفرانك» ،

و«مجمع البحري» لم ينشئه ، و«الفرق» ،
[دين طبقات الخليله ٢ / ٣٤٢ ، المقصد
الأرشد ٢ / ٤٥٩ ، المسج الأسمد ١ / ٣٥٧]

صاحب المطالع (٩٩٣ - ٧٣٣ هـ) :

هو محمود بن علي بن محمود بن مفلح بن
سليمان بن داود الدنوقي ، ثم البغدادي ، نقي
الدين ، أبو إسماعيل ، متيه حسني ، محدث
حافظ

انتهى إليه علم الحديث والرواية بجماد ، ولم
يكسبه في وقته أحسن قراءة للحديث منه ،

الصيمري هو عبد الواحد بن الحسين بن محمد
تقدم ترجمته في ج ٢٩ ص ٤٤٢

ولا معروفة بالماله وعبطه ، وله مشاركة
في الفقه

أخبار له جماعة كثيرة من أهل الشام
والعراق ، ومحدث به جماعة في علم الحديث .
وسمع منه خلق ، وحديث عنه طائفة
من أصحابه . «مطلع الأثر» ١٥٠ الكواكب
الدرة في الذوب العلوية

[الذين على طبقت طائفة لاين
رجب ١/ ٤٦٦]

ض

الضجعات هو الصالح بن نيس .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

صاحب المعنى . هو عبدالله بن أحمد بن فداشة
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٣ .

صاحب المذهب هو إبراهيم بن علي الشيرازي .
أبو إسحق
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

طاووس : هو طاووس بن كيسان .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطبري هو محمد بن جرير الطبري
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

الصاحبان
نعم : بن خزيمة ، لفظ في ج ١ ص ٣٥٧

الطحاوي ، هو أحمد بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨ .

الصنوبر الشهير هو عمر بن عبد العزيز بن مارة
تقدم ترجمته في ج ١٦ ص ٢٢٧

الطبري هو الحسين بن محمد
تقدم ترجمته في ج ٦ ص ٢٥١

الصنعاني هو محمد إسماعيل
تقدم ترجمته في ج ٥ ص ٢٤١

عبدالقادر السعدي هو عبدالمعز بن طاهر الشيعي

تقدمت ترجمته في ج ٣٢ ص ٢٥٩

عبدالله بن عباس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبدالله بن معبود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبدالله بن عبدالمطلب بن عبدالمعز بن

الاجشون

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

عبدالله بن الحسن المصري

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عثمان البتي هو عثمان بن مسلم

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤٧

عثمان بن أبي العاص

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

العدي هو علي بن أحمد النافكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عروة هو عروة بن الربر بن العوام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

ع

عائشة

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٢٥٩

عبدالقادر هو عبدالباق بن يوسف الشروكاني

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

عبدالحق هو عبدالحق بن غالب بن عطية

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

عبدالحق بن أبي البلى

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٦

عبدالحق بن مهدي

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٦

المطري هو علي بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٢

عبدالحق بن الحاجشون هو عبدالحق بن

عبدالله بن أبي سلمة الحاجشون

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٣

عطاء د عطاء بن أبي رباح

عطاء بن أبي رباح

نقدت بر حقه في ج ١ ص ٢٦٠

عكرمة

عطاء بن حنيفة في ج ١ ص ٢٦١

عمر هو عمر بن الخطاب

نقدت بر حقه في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز

نقدت بر حقه في ج ١ ص ٣٦٢

عياض ر القاضي عياض

العيني هو محمود بن أحمد

نقدت بر حقه في ج ١ ص ٤١٨

غ

الغزالي هو محمد بن محمد

نقدت بر حقه في ج ١ ص ٣٦٣

ف

الفقر الرازي هو محمد بن عمر

نقدت بر حقه في ج ١ ص ٢٤٦

فهرء (٢٠٧ و قبل ٢٠٢ - ٢٧٠ هـ)

هو يحيى بن رباح بن عبد الله بن منظور بن

مروان الأسدي الديلمي، يكنى أبا يحيى، مولد في

سند (توفي سنة ٢٠٧) أبو بكر بن المروان بن فهرء

أبى بكر بن المروان بن فهرء بن فهرء بن فهرء

وعمره ١٠٠ سنة في سنة ٢٠٧ هـ، من كرم أهل

إلى الأهرال

أحمد بن الكسائي، في يوم من أيامه من

صبيح من الربيع، وهو من أهل علمي، وأحمد بن

سلمة بن عاصم، ومحمد بن عاصم، الفهرء

وعمره

وعمره ١٠٠ سنة في سنة ٢٠٧ هـ، وهو من أهل

في فهرء، وأحمد بن عاصم، وهو من أهل علمي،

والأحمد

[معجم لأحمد، ١/٢٠، بنية الأحمد، ١/٣٣٣]

القاضي هو القاضي بن حياض التميمي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٧

القاضي عياض هو عياض بن موسى
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

ق

القاسم بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي ر القاضي أبو يعلى

القاضي هو حسين بن محمد الهروي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي أبو الطيب هو طاهر بن عبد الله
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

القاضي أبو يعلى هو محمد بن الحسين
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي حبيب هو حسين بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي عبد الوهاب هو عبد الوهاب بن علي
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

ك

الكاساني هو أبو بكر بن مسعود
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الكرخي هو عبد الله بن الحسين
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ل

للتولي هو عبدالرحمن بن مأمون

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

الخطي هو علي بن عبدالله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

مطهر هو مجاهد بن جبر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

أحمد هو عبدالسلام بن نسيمة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

الحاملي هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٦

محمد ر - محمد بن عبدالله الحليم

محمد بن الحسن - هو محمد بن الحسن بن

الشيبياني

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن عبد الحكيم هو محمد بن عبدالله بن

عبد الحكيم

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٣

المرادوي هو علي بن سليمان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

النضمي هو علي بن محمد التريحي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

العقابي هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٦

الميث بن سعد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

المرادوي هو محمد بن يحيى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك بن أنس هو مالك بن أنس الأصبحي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المرادوي هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مروان هو مروان بن الحكم الأموي

تقدمت ترجمته في ج^٢ ص ١٦١

المزني هو إسماعيل بن يحيى الهروي

تقدمت ترجمته في ج^١ ص ٣٧١

ن

نافع - هو نافع المقي - أبو حفص

تقدمت ترجمته في ج^١ ص ٢٧٢

النحوي - إبراهيم النحوي -

مصر القديمة (٩ - ٤٩٠ هـ)

هو نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن

داود القندي، ثم القملي، أبو الفتح، عرف

بأن تلميذ حافظ، ثم بالشيخ أبي نصر، وفيه

منه وهي «شيخ المذهب بالشام - الإمام الزاهد

الجميع على ثلاثه وطريقه» ، نقله على عليه

الواري «ومحمد بن بهاء الكلزوي ، وسمع

خبره من جماعة وحدث كثيرا

من تصانيفه الاتبعها القمليين ، و

التقليدية ، و«الكافي» ، و«شرح الإنشودة» ،

و«تحفة على نارك الجنة»

طبقات من الصلاح ٧/ ٨٩٢ ، وبهذه

الأسماء والثناء ٦/ ١٢٥ ، و«طبقات السكك

[٢٥٦ / ٥]

مسروق

تقدمت ترجمته في ج^٣ ص ٣٦٧

الطوسي هو ناصر بن عبد الله بن علي

تقدمت ترجمته في ج^٣ ص ٣٥٣

المطرف هو مطرف بن عبد الرحمن بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج^٢ ص ١٢٢

مكيحول

تقدمت ترجمته في ج^١ ص ٣٧٢

المنافري محمد عبد الرؤف بن نافع

تقدمت ترجمته في ج^١ ص ٣٨٩

الموفق هو محمد بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج^٢ ص ٣٦٨

التووي هو بحثي بن شرف

شاهب ترجمه في ح (مر ٢٧٢)

ي

هـ

بريد بن ابراهيم ششمي اولد في خلافة
علائك ٥ - ٨٦٦هـ - ١٦٢٢هـ.

هو بريد بن ابراهيم اشترقي ، نو سعبه ،
قصرقي ، شبي مولا

در نه طمانه ، حلقه عن ابن سيرين ،
، حسن ، سلطان بن أبي صالح ، حلقه و حقه
ابن الصلوات ، و و قيع و ابو مهدي ، و بريد
هزوب ، حسن سواد.

ا سير عهده لب ، ٢٢٢ ، ريهذيب
انهايب ١/ ٣١١

هلال (٢٠١٥ هـ)

هو بريد بن يحيى بن مسلم الرافعي ،
قصرقي ، نفس ، نام في حقه ، و كثر
قنه و بريد بن يحيى ، شيخ عالم
احمد المصنف عن أبي يوسف ، و زوي
حلقه ، و بريد بن يحيى ، و حقه
بكر بن يحيى ، و حقه ، و حقه ، و حقه
بن احمد بن يوسف

من نفس ، كتاب في شروط ، و حقه
من حقه ، و حقه ، و حقه ، و حقه
[اجزاء في حقه ٣ ، ٢٢٢ ، حقه لرحم
مر ٣٠٢ ، و حقه ، و حقه ، و حقه ٢٢٢]

فهرس تفصیلی

الصفحة	المعنوان	المقابلة
٥	ثالثة	٢-١
٥	التمريض	١
٥	الحكم الإجمالي	٢
٦	باب	
٦	انظر س	
٦	نار	
٦	انظر ، اجراء	
٦	مدركة	
٦	انظر ثروت ، جنة	
١٣-٦	ماضي	٦-١
٦	التصريح	١
٧	ما يتعلق بالنقص من أحكام	٢
٧	اشتراط الموضوع لوجوب ركعة التيمم	٢
٩	أثر الموضوع في مسح الشربة	٣
٩	أثر الموضوع في مسح القدمين	٤
١٠	أثر الموضوع في إتمام التطهيرة بعد تمسكه	٥
١٣	أثر الموضوع في تعدد المصارف	٦
١٥-١٤	ما ظفر	٥-١
١٤	التمريض	١
١٤	الأنفاد ذات الصلة ، انقيم ، الثوب ، الوصفي	٢

الصفحة	الموضوع	المصدر
١٥	احكام الإجمالي للنظر	٥
١٥	ناقلة	
	انظر. نظر	
١٦ - ١٧	ناقصة	١ - ٤
١٦	التعريف	١
١٦	موجع نقصان المسألة المتعينة	٢
١٦	ما يلزم ترجمه في المسألة الناقصة	٣
١٧	حكم المسألة ناقصة	٤
١٧	ناقوس	
	منه نقوس الكسب ، معدي	
١٨ - ٢٤	نباش	١ - ١٠
١٨	التعريف	١
١٨	الأحكام ذات الصلة بالنسبة ، النظر	٢
١٨	الأحكام المتعلقة بالنسبة	٤
١٨	تعتبر بالنسبة - ورقة	٤
٢٢	ختم بالنسبة	١٠
٢٤ - ٣٤	نبيش	١ - ١٨
٢٤	التعريف	١
٢٤	الأحكام المتعلقة بالنسبة	٢

الصفحة	المعنى	العمدة
٢٤	أولاً - نشر القبر قبل البلى غير ضروري	٢
٢٥	ثانياً - مسح القبر قبل البلى ضروري	٣
٢٥	أ - مسح القبر من أسفل ملك وضعه	٤
٢٦	ب - مسح القبر من أجل ملك يملكه الميت	٥
٢٨	ج - مسح القبر من أجل كفن معصوب	٦
٣٠	د - مسح القبر إذا دلت عليه الأرض معصوبه	٧
٣٠	هـ - مسح قبر العاص من أجل إحضار	٨
٣١	ثالثاً - مسح القبر ما ينظر به عوق الميت معه	٩
٣١	أ - دفعه قبل التمسك	١٠
٣١	ب - مسح القبر من أجل تكفين الميت	١١
٣١	ج - مسح القبر الميت من أجل دفعه إلى القبور	١٢
٣٢	د - مسح القبر إذا دلت عليه الميت القبر	١٣
٣٢	رابعاً - مسح القبر من أجل دفع الميت إلى مكان آخر	١٤
٣٣	خامساً - مسح قبر الميت لدى تمجده	١٥
٣٤	سادساً - مسح قبر الكفار من صحيح	١٦
٣٤ - ٣٥	تَبَهُرَة	١٧ - ١٨
٣٤	التعريف	١
٣٤	الأكفاظ ومب الفصل الجديد السنوي	٢
٣٥	الأحكام المتعلقة باليهود	٤
٣٥	التعامل باليهود	٤

الصفحة	المصاحفة	المصاحفة	الصفحة
٢٥	مع السهرجة - حيات	٥	
٢٦ - ١٠	سورة	٨ - ١	
٢٦	التعريف	١	
٢٦	الألفاظ ذات الصلة بالرسالة	٢	
٢٧	عائش به سورة النبي	٣	
٢٧	شرايع البراءة السبعة	٤	
٢٨	حكم من ادعى النبوة أو صلق مدعى لها	٧	
٤٠	نبيذ		
	انظر أيضا		
٤١ - ١٦	سبي	١ - ٤٦	
٤٠	التعريف	١	
٤١	الألفاظ ذات الصلة بالرسول	٢	
٤١	عدد الأنبياء والرسل عليهم السلام	٣	
٤١	أحرار الأنبياء	٤	
٤٢	أولو الحرم من الرسل	٥	
٤٢	ذكر من اختص في كونه نبيا	٦	
٤٦	أ - المختصر	٦	
٤٣	ب - مصداق	٧	
٤٣	ج - دو الكف	٨	
٤٣	د - عزير	٩	

الصفحة	المعنا	الفقرة
٤٣	الأحكام الخاصة بالآباء .	١٠
٤٢	أ - تحريم العصفه عليهم	١١
٤٤	ب - أموالهم لا تورث عنهم بل تكون صدقة بعدهم	١٢
٤٤	ج - لا يدر في الإحيث بعض	١٣
٤٤	الأحكام الثابتة على الأمة من يتصل بالآباء	
٤٤	أ - وجوب الإعان بيوتهم ورسالة الرسل منهم	١٤
٤٥	ب - طاعة الآباء ومشيقتهم ومحتهم	١٥
٤٦	ج - وجوب برهم والآباء	١٦
٤٧	د - التسليم والصلاة على الآباء	١٧
٤٨	هـ - حكم المنزلق بين الآباء	١٨
٤٩	انفاضة بين الآباء	١٩
٥٠	انفاضة بين الآباء وبين غيرهم من اهلنا	٢٠
٥١	تسمي رؤساء الآباء	٢١
٥١	حكم من أدى ما أقر انعمه	٢٢
٥٢	حكم نعتهم بالآباء	٢٣
٥٢	سبي الله محمد ﷺ	٢٤
٥٢	أ - انما سبي النبي محمد ﷺ	٢٥
٥٣	ب - خصصه النبي محمد ﷺ	٢٦
٥٤	ج - الإيعان به ﷺ	٢٧
٥٤	د - محبة ﷺ	٢٨

الصفحة	العنوان	الفقرة
٥٥	هـ - الصبيحة له ﷺ	٢٩
٥٦	و - تعظم حرمة النبي ﷺ وتوقيره	٣٠
٥٦	توقيره في ملكه وتسبته ﷺ	٣١
٥٧	خص الصواب عنه وتوقيره بعد موته ﷺ	٣٢
٥٧	توقير آل بيته النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وريثهم وحجهم	٣٣
٥٨	ز - الصلاة والسلام عليه	٣٤
٥٨	ح - مزال الوسيلة للنبي ﷺ	٣٥
٥٩	ط - التوسل بالنبي ﷺ	٣٦
٥٩	ي - طلب شفاعة ﷺ	٣٧
٥٩	ك - حلف بالنبي ﷺ أو غيره ممن لأبيه	٣٨
٥٩	ن - التمسك بالنبي ﷺ وتلقاؤه	٣٩
٦٠	م - التمسك باسم النبي ﷺ والتكبير بكنيته	٤٠
٦٠	ن - وجوب طاعته ﷺ	٤١
٦٠	س - اتباع النبي ﷺ في أموره الجلية	٤٢
٦٠	ع - اجتهاد الرسول ﷺ	٤٣
٦١	ف - حكم من يتقص النبي ﷺ أو استحب به أو رآه	٤٤
٦١	ص - حكم من ترك التأدب في الكلام في حق النبي ﷺ	٤٥
٦١	ق - حكم من كذب على النبي ﷺ	٤٦
٦٥ - ٦٦	نقر	٤٨ - ٤٩
٦٢	التعريف	٥

الصفحة	العنوان	المقابلة
٦١	الألفاظ ذات الصلة ، الاستدعاء ، الاستدعاء	٢
٦٢	ما يتعلق انتم من أحكام	٤
٦٣	محور التمسك ومومنه	٤
٦٣	حكم الفتن	٥
٦٤	ثم الاختلاف في حكم الفتن	٦
٦٤	كيفية التمسك وشروطه	٧
٦٥	عدد من بين الناس	٨
٦٥ - ٦٦	نصف	١١
٦٦	تمتع	١
٦٦	الألفاظ ذات الصلة ، جنس ، الاستدعاء ، الاستدعاء	٢
٦٦	الأحكام المتعلقة بالنسب	٥
٦٧	نصف من المجرم	٤
٦٧	نصف من النصف في المجرم	٦
٧٠	نصف من التوحيد	٩
٧٠	نصف من الألفاظ	١٠
٧٠	نصف تشييد	١١
٧١ - ٧٣	نفس	١٢
٧١	النفس	١
٧١	الألفاظ ذات الصلة ، التوزيع	٢
٧١	الحكم التكليفي	٣

الفقرة	المسائل	الصفحة
٤	من يجوز له الأخذ ومن لا يجوز	٧٢
١ - ٤٦	نحوه	٧٣ - ٧٤
١	التمريض	٧٣
٢	الألفاظ داب الصلة الطهارة ، لاستحباب	٧٣
٤	ما يعتبر نجساً وما لا يعتبر	٧٤
٥	تقسيم النجاسة إلى نجاسة عينية ونجاسة حكمية	٧٥
٦	طهارة لأدمي ونجاسته	٧٨
٨	طهارة حيوان الحي ونجاسته	٧٩
٨	أ - الكلب	٧٩
٩	ب - الخنزير	٨٠
١٠	ج - سباع الهند وسباع الطير	٨١
١١	طهاره الحيوان الميت ونجاسته	٨١
١١	أ - ميتة ما ليس به نفس مثله	٨١
١٢	ب - ميتة الحيوان البحري ، البرمقي	٨١
١٣	ج - ميتة الطير والبرقي	٨٢
١٤	د - ما تقتصر من الحيوان	٨٢
١٥	هـ - جلد الحيوان	٨٤
١٦	حكم ما يخرج من أبدان الناس من حيوانات	٨٥
١٦	أ - الريق والنفث والطمع	٨٥
١٧	ب - القيء والدم	٨٦

المصنف	العنوان	الصفحة
٨٧	ج - الحجرة من حيوي - مختار	١٩
٨٨	د - عرق الطيور	٢٠
٨٨	هـ - الزلي	٢١
٨٨	و - الإصحه	٢٢
٨٨	ز - الدم والقبح والنصب	٢٣
٩٠	ح - دم الحيف والامتناع والنفاس	٢٤
٩٠	ط - نكاح ورياء العسر	٢٥
٩١	ي - اسول العمد	٢٦
٩٢	ك - المنى والذهب والودي	٢٧
٩٣	ل - ولوة الفرج	٢٨
٩٣	حكم حجر	٢٩
٩٤	ملاحظة الجسد	٣٠
٩٤	١ - ملاقي الجاذب . والطاهر عكف بسجس الشئ أو الجسل وعكسه	٣٠
٩٤	ب - وقوع العجاسه في مانع . حاد	٣١
٩٥	ج - المياه التي ملاقي العجاسه	٣٢
٩٥	د - ماء العسر من محل لتطهير	٣٤
٩٥	هـ - تنجس الأبار	٣٥
٩٩	صلاة حاد - العجاسه ومرتبه سجاده شاة الصلاة	٣٩
١٠٠	توحي العجاسات	٤٠

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٠١	مظاهر الحملات	٤١
١٠٢	مظهر التذلل إلى مسجدين في طهر	٤٢
١٠٣	مع النساء والفتيات	٤٣
١٠٤	الاشتغال بالحملات والفتيات دورا نظير	٤٤
١٠٥	استعمال بـ علك حائل الحجة	٤٥
١٠٦	التصريح بنبأ الاختصاصات في علة	٤٦
١٠٧	الاستعداد بالنسب	٤٧
١٠٨	التفوق بالنسب	٤٨
١٠٩	مضي الزرع في هذه النجاسة والسحب النجاسات	٤٩
١١٠	إظهار الخيرات عندما يجب كالمسحبات	٥٠
١١١	درجات النجاسات	٥١
١١٢	أ - نجاسة نقطة	٥٢
١١٣	ب - النجاسات المصقة	٥٣
١١٤	ج - النجاسات مضمومة	٥٤
١١٥ - ١١٦	تجش	٥٥
١١٨	النسب	١
١١٨	الأنماط ذات النصفة السوم والفراسة	٢
١١٨	الحكم التكملي	٤
١١٩	بيع التجنيز من حيث الصحة والعدد	٥
١١٩	خير المشتري في الفرد	٦

المعشرة	العنوان	الصفحة
	تجريم	١٢٠
	انظر سجين	
	تجاس	١٢٠
	تذكر . . .	
٧-١	نحر	١٢٢-١٢٣
١	التعريف	١٢٠
٢	الألفاظ ذات الصلة بالنحر	١٢٠
٣	الأحكام المتعلقة بالنحر	١٢١
٣	أ - صفة الذكاة بالنحر	١٢١
٤	ب - دمع ما ينحر أو ينحر ما يدمع	١٢١
٥	ج - أيام النحر	١٢٢
٦	د - شروط النحر	١٢٢
٧	هـ - مستحبات النحر	١٢٢
	نحلة	١٢٣
	انظر . . .	
٥-١	نحو	١٢٣-١٢٤
١	التعريف	١٢٣
٢	الألفاظ ذات الصلة بنحو النقرة	١٢٣
٣	الأحكام المتعلقة بالنحو	١٢٤
٤	أولاً : في النصح	١٢٤

الصفحة	المسود	الترجمة
١٢٤	ثاني في التمهيد	٥
١٢٥ - ١٢٧	تجاسة	٦
١٢٥	التعريف	١
١٢٥	الأحكام ذات الصلة - نطاق ، الفهم	٢
١٢٥	الأحكام المتعلقة بالخدمة	٤
١٢٥	الخدمة من حيث الظاهر والباطن	٢
١٢٦	المبلغ المخدم في المصوم	٥
١٢٦	التصميم في الحد	٦
١٢٧	محبيل	
	انتظر ركة	
١٢٧ - ١٢٨	مدد	٤ - ١
١٢٧	التعريف	١
١٢٨	مدد بحدوث من حكم	٣
١٢٨	كون المثلوث مأمور أنه لو عبر مأمور به	٣
١٢٨	مدد ، طلب	٤
١٢٩ - ١٣٥	مذرة	١٣٠
١٢٩	التعريف	١
١٢٩	الأحكام ذات الصلة - العلية ، الفهم	٢
١٣٠	أولاً : مدد بحدوث المذرة ، بمعنى الفهم من أحكام	٤
١٣٠	تقديم المذرة على العلية - أمثالاً	٤

الصفحة	المصطلح	الرقم
١٣١	بعض الدور والعالم مد	٦
١٣٢	بعض الدور بالعالم	٧
١٣٢	بعض الدور بدم يقتضي انفسه	٨
١٣٢	بعض الدور بدم يقتضي حكم العالم	٩
١٣٣	بعض الدور في السهم فيما يسمى ب	١٠
١٣٣	بعض الدور في ما هو موجود	١١
١٣٤	بعض الدور في انفسه العامة	١٢
١٣٥	بعض الدور في ما يتعلق بالندرة (بعض الدور) من حكم	١٣
١٣٥	بعض	
	بعض الدور	
١٣٦ ٢٢٣	بعض الدور	١٠ - ٧٠
١٣٦	بعض الدور	١
١٣٦	بعض الدور في انفسه بدم يقتضي، البع	٢
١٣٧	بعض الدور في ما هو موجود	٥
١٣٨	بعض الدور في حكم الدور	٦
١٤٠	بعض الدور في صيغة الدور	٧
١٤١	بعض الدور في اقسام الدور	٨
١٤٣	بعض الدور في - بدم يقتضي	٩
١٤٦	بعض الدور في بدم يقتضي	١٣
١٤٦	بعض الدور في اول الدور	١٤

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٤٧	أباً - من العرب غير المنسوبين	١٤
١٤٨	ح - من العرب	١٦
١٥٢	١ - من العرب	١٨
١٥٤	ما يوجد عند العرب من العرب	١٩
١٥٥	٢ - من العرب	٢٠
١٥٥	أولاً - من العرب العربي	٢١
١٥٦	ثانياً - من العرب على تكديده	٢٢
١٥٦	٣ - من العرب	٢٣
١٥٦	٤ - من العرب	٢٤
١٦٠	من العرب على تكديده	٢٥
١٦٣	حكم من العرب أو القضاة من العرب	٢٦
١٦٣	٥ - من العرب	٢٦
١٦٤	٦ - من العرب	٢٧
١٦٥	٧ - من العرب	٢٨
١٦٦	٨ - من العرب	٢٩
١٦٧	من العرب شهر يثرب من جرم من غلبت فوافي فدايمه مرة	٣٠
١٦٨	من العرب شهر يثرب من جرم من غلبت فوافي فدايمه مرة	٣١
١٦٩	من العرب شهر يثرب من جرم من غلبت فوافي فدايمه مرة	٣٢
١٧٢	من العرب شهر يثرب من جرم من غلبت فوافي فدايمه مرة	٣٣
١٧٢	من العرب شهر يثرب من جرم من غلبت فوافي فدايمه مرة	٣٤

الصفحة	المسألة	المسألة
١٧٤	ب - طرئاً عند غروب الشمس في الصوم يستأنف	٣٤
١٧٥	الطهر عند زوال العذر في صيام معين مندور	٣٥
١٧٥	أ - حكم طهر الطاهر في غير طهر في الصوم المعين	٣٦
١٧٦	ب - حكم طهر الطاهر عند زوال الصوم المعين	٣٧
١٧٨	حكم طهر شروط صحة الصوم خلال انقضاء المعين صيامها	٣٨
١٧٩	طهر الاعتكاف وما يوجب على الطاهر	٤٠
١٧٩	أولاً طهر الاعتكاف في المكان المعين	٤٠
١٧٩	١ - طهر الاعتكاف في المسجد الحرام	٤١
١٨١	ب - طهر الاعتكاف في مسجد النبي ﷺ	٤٢
١٨٢	ج - طهر الاعتكاف في مسجد الأنبياء	٤٣
١٨٤	د - طهر الاعتكاف في مسجد هر المباح الثلاثة	٤٤
١٨٦	ثانياً طهر الاعتكاف في ثلث ما من المعين	٤٥
١٨٨	ثالثاً وقت الدخول والخروج في الاعتكاف المنذور في الزمان	٤٦
	المعين	
١٨٨	أ - وقت الدخول والخروج في طهر اعتكاف ليلة معينة	٤٧
١٨٩	ب - وقت الدخول والخروج في طهر اعتكاف يوم معين	٤٨
١٩٠	ج - وقت الدخول والخروج في طهر اعتكاف شهر	٤٩
١٩١	د - وقت الدخول والخروج في طهر اعتكاف العشر الأواخر	٥٠
	في رمضان	
١٩٢	رابعاً حكم التتابع في الاعتكاف المنذور	٥١

المصحف	المتون	الفقرة
١٩٢	أ - حكم التتابع في اعتكاف مندور شرط فيه التتابع	٥١
١٩٣	ب - حكم التتابع في اعتكاف مندور لم بشرط فيه التتابع	٥٢
١٩٤	حائضاً - حكم الترم - تمتكف بانصباء أثناء اعتكافه المندور	٥٣
١٩٥	ندو النسي إلى بيت الله الحرام -	٥٥
١٩٦	حكم من عجز عن النسي للنفور إلى بيت الله الحرام	٥٦
١٩٨	ندو النسي إلى بلد الله الحرام أو بقره بها	٥٧
٢٠١	ندو النسي إلى المدينة المنورة وبيت المقدس أو مسجديهما	٥٨
٢٠١	ندو حج البيت عند الداء من عليه حجه الإسلام	٥٩
٢٠٢	ندو الصلاة في المسجد الحرام أو المسجد الأقصى	٦٠
٢٠٢	أ - ندو الصلاة في المسجد الحرام	٦٠
٢٠٤	ب - ندو الصلاة في المسجد الأقصى	٦١
٢٠٦	ندو الهدى إلى غير مكة	٦٢
٢٠٧	ندو الهدى دون نسيه	٦٣
٢٠٨	ندو طاعة لأبيها النذر أو عجز عنها عد نذر	٦٤
٢١٩	نفوت قبل فعل الطاعة مسورة	٦٥
٢١١	أولاً ، موت من نذر حج قبل أدائه	٦٥
٢١١	أ - موت من نذر الحج قبل فكه من أدائه	٦٥
٢١٢	ب - موت من نذر الحج بعد فكه من أدائه ولم يزده حتى مات	٦٦
٢١٥	ثانياً موت من نذر الصيام قبل أدائه	٦٧

الصفحة	العنوان	المقبرة
٢١٨	لأننا - موت من مدر الاعتكاف قبل عمله	٦٨
٢٢٠	رباعاً - موت من مدر الصلاة قبل أدائها	٦٩
٢٢٢	خامساً - موت من قدر تصدق قبل أدائها	٧٠
٢٢٢ - ٢٢٤	نُزول	٢ - ٦
٢٢٤	التعريف	١
٢٢٤	الأحكام ذات الصلة - شجر نخيل	٢
٢٢٤	حكم اللعب بالنرد	٣
٢٢٥	نزاع	
	نظر دعوى	
٢٢٥ - ٢٢٧	نُزول	٦ - ١
٢٢٥	التعريف	١
٢٢٥	الأحكام ذات الصلة بالنزول	٢
٢٢٥	نزل خطيب الجمعة بعد الترخ من خطبته	٢
٢٢٦	نزل وفد الكافرين في المسجد	٣
٢٢٦	نزل فركب لسجود التلاوة	٤
٢٢٦	نزل الخطيب لسجود التلاوة	٥
٢٢٧	نزل النبي بشهادة في حق الصاكم	٦
٢٢٧ - ٢٣٠	نسب	١ - ٤
٢٢٧	التعريف	١
٢٢٧	الأحكام ذات الصلة - النسب	٢

الصفحة	المعنوان	الفقرة
٢٢٨	الأحكام المتعلقة بالنسب	٣
٢٢٨	الأساءة في المقنونة	٤
٢٢٩	بيع أنثى بنت، الركن، الفصل، مادة	٤
٢٣٦	نسب	
	نظم امرأت	
٢٣٦ - ٢٤٦	نسب	١ - ٥٦
٢٣٦	النسب	١
٢٣٦	الأحكام المتعلقة بالنسب، المولاة، النكاح، النسب، النسب، النسب	٢
	الزواج، النسب	
٢٣٣	الأحكام المتعلقة بالنسب	٨
٢٣٣	حكم الإقرار بالنسب	٨
٢٣٣	حقوق النسب	٩
٢٣٤	أحكام النسب	١٠
٢٣٤	النسب الأول، النسب	١١
٢٣٦	النكاح، النسب	١٢
٢٣٦	مادة، النسب، النسب، النسب، النسب	١٣
٢٣٦	نسب، نسب	١٤
٢٣٧	النسب، النسب، النسب	١٥
٢٣٧	نسب، النسب، النسب، النسب	١٦
٢٣٦	نسب، النسب، النسب، النسب	١٧

الصفحة	المسألة	المسألة
٢٣٧	أ- يجب سمي الأوبسلا	١٨
٢٣٧	أ- له ثوب الب	١٩
٢٣٨	أ- القدر	١٩
٢٣٩	ب- الليق	٢٠
٢٣٩	ج- دعوى	٢١
٢٤٠	د- حمل	٢٢
٢٤٠	هـ- اليه	٢٣
٢٤٠	و- الإقرار	٢٤
٢٤١	أ- يجب المستحق برام	٢٥
٢٤٨	أ- ر- نسبه بالنسب	٢٦
٢٤٩	المرحوم عن الإقرار ب- ب	٢٧
٢٤٩	د- القدر	٢٨
٢٤٩	الفرع	٢٩
٢٤٩	ج- المصاع	٣٠
٢٥٢	ط- مكب الغرضي	٣١
٢٥٢	ب- ب- أ- دعوى حـ	٣٥
٢٥٢	التحكم في ط- ب	٤٠
٢٥٤	الاعتيب في دعوى البس	٤٧
٢٥٤	ج- الب	٤٨
٢٥٤	أ- البس	٤٨

المصنف	العنوان	الفترة
٢٥٤	ب - سقوط القصاص	٤٩
٢٥٤	ج - قبول التولية	٥١
٢٥٥	د - ميراث	٥١
٢٥٥	هـ - تحريم النكاح	٥٢
٢٥٥	استل السبق في الكفاة	٥٣
٢٥٥	انتهاء النسب بالعلمان	٥٤
٢٥٥	عدم قبول النكاح للإستأناف	٥٥
٢٥٥	التصادف على هي النسب	٥٦
٢٥٦ - ٢٥٩	نسخ	١ - ١٦
٢٥٦	التعريف	١
٢٥٦	الألفاظ ذات الصلة بالتحكيم والتأويل	٢
٢٥٧	أنواع النسخ	٥
٢٥٧	وقوع النسخ	٦
٢٥٧	شروط وقوع نسخ	٧
٢٥٨	جور نسخ التأثيل إلى لأحد العكس	٨
٢٥٩	مع موافقة الأختار	٩
٢٥٩	مع المرأة بالغة	١٠
٢٥٩	قراء الخالص وأحب مسخ وصلاحه	١١
٢٥٩	نظر	
	انظر أعمدة	

الصفحة	المعنى	الفقرة
٢٥٩	سكان	
	تفسير صحيح ، عمرو	
٢٦٠ - ٢٦٢	نعدن	١ ٢٦
٢٦١	التعريف	١
٢٦١	د يعقن بالناسل من أحكام	٢
٢٦٠	جميع أناس بقا العرع الإسلامي	٣
٢٦١	ب - المتحدة بكثرة أناسل	٣
٢٦١	ج - المتفردة عن سل	٤
٢٦١	د مع العزل	٤
٢٦١	هـ - م الخاصة	٥
٢٦١	د مع استعمال ما يقطع أناسل فويقله	٦
٢٦٢	د مع الإيجها من	٧
٢٦٢	عقلونه من د - هي فصع السك	٨
٢٦٢	د صناديد خبرون المعصوب	٩
٢٦٣	هـ - سل الرموز	١٠
٢٦٣	و - يشمل لفظ الكل في وقف	١١
٢٦٣	ز - أناسل في سل الحيوان	١٢
٢٦٢	نسبته	
	تفسير د	
٢٦٤ - ٢٨٣	سيان	١ ٣٢

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٦٤	التعريف	١
٢٦٥	الأنظمة ذات الصلة الخطأ	٢
٢٦٥	نظر نساب على الأدهم	٣
٢٦٧	الأحكام لشربة على النسيان	٤
٢٦٧	أولاً الحكم الأخرى	٥
٢٦٨	ثانياً الحكم النبوي	٥
٢٦٨	أقسام النسيان	٦
٢٦٨	القسم الأول النسيان في ترك التذكير	٦
٢٦٨	أ - نسيان التسمية في أول الوضوء	٦
٢٦٩	ب - نسيان غسل عضو من الأعضاء	٧
٢٦٩	ج - نسيان سنة من سنن الوضوء	٨
٢٦٩	د - نسيان الخبث عند حدث الأصغر جامعاً الجنابة	٩
٢٧٠	هـ - نسيان عند سبيل الماء	١٠
٢٧١	و - نسيان صلاة مفردة	١١
٢٧١	ز - ترك شيء من الصلاة شيئاً	١٢
٢٧٣	ح - نسيان النجاسة في بدن المصلي أو ثوبه	١٣
٢٧٤	ط - نسيان سجود التمام	١٤
٢٧٤	ي - ركعة مال النفسى	١٥
٢٧٤	ث - نسيان قضاء ركعة حتى يدخل عليه ركعتان آخر	١٦
٢٧٥	ج - ترك النسيان في قطع سبع ركعات بمراتب تسعة	١٧

الصفحة	المصنف	العشرة
٢٧٤	المسألة الأولى ، الأكل والشرب والجماع مسناً	١٧
٢٧٥	المسألة الثانية ، ترك المسيقا في الصوم الواجب ثمانية	١٨
٢٧٥	المسألة الثالثة ، وطء ، غطاء ، مسياً	١٩
٢٧٦	م - مسان من صوم يوم معين	٢٠
٢٧٦	ب - مسان من أحرم الشخص به من مسك	٢١
٢٧٧	من - مسان النسبة عند الأكل والشرب	٢٢
٢٧٧	ج - مسان النجاسة عند الدخ	٢٣
٢٧٧	ف - تأثير المسان في الشهادة	٢٤
٢٧٨	القسم الثاني ، المسان في فعل مهي عنه نفس من إتلاف	٢٥
٢٧٨	أ - وطء الرجل امرأته بخلاف مسياً	٢٥
٢٧٩	ب - الكلام في الصلاة مسياً	٢٦
٢٧٩	ج - الأكل والشرب في الصلاة مسياً	٢٧
٢٧٩	د - الأكل والشرب أو الجماع ناسياً في رمضان	٢٨
٢٨١	هـ - الجماع ناسياً في الاعتكاف	٢٩
	و - الجماع في الحج ناسياً	٣٠
٢٨١	ز - المسان في الطلاق	٣١
٢٨٢	القسم الثالث ، المسان في فعل مهي عنه حرب عليه خلاف	٣٤
٢٨٢	شمل	

انظر طرد

الصفحة	المسألة	البقرة
٢٨٤	التعريف	١
٢٨٥	الأحكام العامة المتعلقة بالعدالة والإعراض المنعص	٢
٢٨٥	الحكم نكاحي للشور	٥
٢٨٧	ما يكون به شور في زوجة	٦
٢٩٠	أمر الشور على المرأة	٧
٢٩٢	عقوبة أشفع بركة الشور	٨
٢٩٣	ثبوت الشور في مدة الإيلاء	٩
٢٩٤	ثبوت الشور في المضمع لزوجته	١٠
٢٩٤	إبطال النافذة من الزكاة	١١
٢٩٤	شروعها تأديب الشور وولايه نازبهها	١٢
٢٩٥	ما يكون به التأديب لشور	١٣
٢٩٥	أ الوقط	١٤
٢٩٧	ب المنعرج	١٥
٢٩٨	ج الضرب	١٦
٣٠٠	هل يشترط تكرار الشور حتى يشرع بالضرب	١٧
٣٠١	انحصار بصرف الساب	١٨
٣٠١	التعريف في التعذيب	١٩
٣٠٣	اختلاف الزوجين في الشور	٢٠
٣٠٤	شور الزوج لو أعراضه	٢١
٣٠٥	تعدي الزوج	٢٢

الصفحة	المسألة	المقبرة
٣٠٦	تعدي كل من الزوجين على الآخر	٢٣
٣٠٨	التحكيم عند الشقاق بين الزوجين	٢٤
٣٠٨	أ - إبطال التبرع عند هذا التحكيم	٢٥
٣٠٨	ب - إقصاء بعض الحكمين وحكمه	٢٦
٣٠٩	ج - كونه الحكمين من أهل الزوجين	٢٧
٣١٠	د - شروط الحكمين	٢٨
٣١٠	هـ - صحة حكمين وصلاحيتهما	٢٩
٣١٩	و - إقالة حكم واحد	٣٤
٣١٥	ز - ما سمي للحكمين	٣٥
٣١٦	ح - هل أحد الزوجين أو أحده	٣٦
٣١٧	ط - تصاع الزوجين من وكيل المحكوم	٣٧
٣١٨ - ٣١٩	نصاب	٥ ١
٣١٨	التعريف	١
٣١٨	الأشخاص النصاب	٢
٣١٩	الأحكام المتعلقة بالنصاب	٣
٣١٩	أ - النصاب في صلاة الجمعة	٣
٣١٩	ب - النصاب في الزكاة	٤
٣١٩	ج - النصاب في حد السرقة	٥
٣١٩	نصارى	
	انظر أهل الكتاب	

الصفحة	المصداق	الرقم
٣٦٩	نصرة	
	نظر حاكم	
٣٦٩ - ٣٦٩	نصيب	١٥
٣٦٩	النصيب	١
٣٦٩	الألفاظ - ب - الفاعل الشرعي	٢
٣٦٩	الأحكام المتعلقة بالنصيب	٣
٣٦٩	أولاً - النصيب في الميراث	٣
٣٦٩	ثانياً - النصيب في الشراكة	٤
٣٦٩	النصيب في نصيب الشريك	٥
٣٦٩	ثالثاً - النصيب في القسمة	٦
٣٦٩	وراء حرة الله - مع عتق - نصيب المتفاسدين	٦
٣٦٩	النصيب في قسمة القمار	٧
٣٦٩	نصيب القمار في القسمة	٨
٣٦٩	نصيب القمار في نصيب الشريك	٩
٣٦٩	النصيب في نصيب الشريك	١٠
٣٦٩	نصيب القمار في نصيب الشريك	١١
٣٦٩	نصيب القمار في نصيب الشريك	١٢
٣٦٩	نصيب القمار في نصيب الشريك	١٣

الصفحة	العنوان	الفاصلة
٢٢٢	بيعة هلاك الصيغ المتفرع فيه	١٤
٢٢٣	حاشياً ، خلق الصيغ في العهد المشترك	١٥
٢٢٤ - ٢٢٥	نصيحة	١٥ - ١
٢٢٤	التمريض	١
٢٢٤	الألفاظ ذات الصلة ، اختلاف ، العيش ، التوزيع	٢
٢٢٥	الحكم التكميلي	٥
٢٢٦	مكتبة الصيغة في الدين	٦
٢٢٧	من يجب له النصيحة وما يكون له	٧
٢٢٨	الحاجة إلى النصيحة	٨
٢٢٩	الأسرار بالنصيحة	٩
٢٣٠	الإخلاص في النصيحة	١٠
٢٣١	علم الداعي	١١
٢٣١	النصيحة من مكرّم الاختلاف	١٢
٢٣١	النصيحة للملاب	١٣
٢٣٢	النصح لدمي والكر	١٤
٢٣٢	المسلم يصح حياً ومها	١٥
٢٣٣ - ٢٣٤	نصح	١٥ - ١
٢٣٣	التمريض	١
٢٣٣	الأحكام لمنفعة بالنصح	٢
٢٣٣	نصح الفرج والسرور في هذا الاستجداء	٣

المصنف	العنوان	الرقعة
٣٢٤	تطهير بول الصبي بالنضح	٣
٣٢٥	ركاء ما سقي الصبي	٤
٣٢٦ - ٣٢٥	طهارة	٥ - ٦
٣٢٥	التعريف	١
٣٢٥	الألفاظ ذات الصلة بالعلة والمصلحة والمنفعة	٢
٣٢٦	الأحكام المتعلقة بالصفة	٣
٣٢٦	أ - انقضاء العدة بالنفقة	٥
٣٢٦	ب - إسقاط الطهر	٦
٣٢٦	ج - بنية عمى سلفة	٧
٣٢٧ - ٣٢٨	نطق	٨ - ٩
٣٢٧	التعريف	١
٣٢٧	الألفاظ ذات الصلة بالعبارة	٢
٣٢٧	الأحكام المتعلقة بالنطق	٣
٣٢٧	أ - الإجماع بانه	٤
٣٢٨	ب - التصرفات بالنيابة	٥
٣٢٨	ج - إهداء النطق	٦
٣٢٩ - ٣٤٠	طهارة	٧ - ٨
٣٢٩	التعريف	١
٣٢٩	الألفاظ ذات الصلة بالنية والتعمد والوقوع والسيادة	٢
٣٤٠	الحكم لإجمالي	٣

نظارة


٣٤٠

انظر : وقف

٣٥٠-١	نظر	٣٧٣ ٣٤١
١	التعريف	٣٤١
٢	الانقضاءات الصلة : الرؤية	٣٤١
٣	الأحكام المتعلقة بالنظر :	٣٤١
٤	نظر الرجل إلى المرأة	٣٤١
٥	نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية المشاة	٣٤١
٦	نظر الرجل إلى الأجنبية المعجوز	٣٤٦
٧	نظر الرجل إلى الصغيرة	٣٤٧
٨	نظر الرجل إلى ذوات محارمه	٣٤٧
٩	نظر غير أولي الألفة من الرجل إلى المرأة	٣٤٨
١٠	نظر الصغير إلى المرأة الأجنبية	٣٥٠
١١	نظر المرأة إلى المرأة	٣٥١
١٢	نظر الرجل إلى العضو المتصل من المرأة	٣٥٢
١٣	نظر الرجل إلى المرأة عن طريق الماء والمرأة	٣٥٢
١٤	نظر الرجل إلى المرأة الميتة	٣٥٣
١٥	نظر الرجل إلى الرجل	٣٥٤
١٦	نظر الرجل إلى وجه الأمد	٣٥٤
١٧	نظر امرأة إلى الرجل	٣٥٥

الصفحة	العنوان	التميزة
٣٥٥	نظر المرأة إلى الرجل الأنثوي	١٩
٣٥٨	نظر المرأة إلى معارفه من الرجال	٢٠
٣٥٩	نظر المرأة إلى المرأة	٢١
٣٥٩	نظر المرأة نفسها إلى المرأة	٢٢
٣٦٠	نظر الكافرة إلى المسلمة	٢٣
٣٦٢	نظر الفاجرة إلى العفيفة	٢٤
٣٦٣	النظر بين الزوجين	٢٥
٣٦٥	نظر الإنسان إلى عورة نفسه	٢٦
٣٦٥	نظر الخفي	٢٧
٣٦٥	لترخيص ما تنظر إلى ما لا يجوز النظر إليه	٢٨
٣٦٥	نظر الضعفاء	٢٩
٣٦٦	نظر الحاجة	٣٠
٣٦٦	أولاً: النظر لتحطية	٣١
٣٦٦	ثانياً: النظر للدلاج وما يلتحق به	٣٢
٣٦٩	ثالثاً: النظر للقضاء والشهادة	٣٣
٣٧١	رابعاً: النظر للمدانة	٣٤
٣٧٢	خامساً: النظر للتعليم	٣٥
٣٧٣ ٣٧٤	نُعاس	٣٥ - ١
٣٧٣	الشعيرة	١
٣٧٣	الإنفاذ عند الصلة: انزوم . الإعياء	٢

٤	الأحكام المتعلقة بالنعاس	٣٧٤
٥	قُر النعاس في الوضوء	٣٧٤
٥	النعاس في المسجد يوم الجمعة	٣٧٤
	نعاس	٣٧٥
	انظر: أُلعمنة	
٩ ١	نَعْي	٣٧٥ - ٣٨١
١	التعريف	٣٧٥
٢	الألفاظ ذات الصلة: التذلل، التوجع	٣٧٥
٤	مبينة نعيم	٣٧٦
٥	الحكم التكليفي لنعْي	٣٧٦
٦	نعْي الاستعجب	٣٧٧
٧	نعْي المباح	٣٧٩
٨	نعْي المكروه	٣٨٠
٩	نعْي المحرم	٣٨٠
١٠ ١	نَعَاذَ	٣٨١ - ٣٨٢
١	التعريف	٣٨١
٢	الألفاظ ذات الصلة: الإجازة، المصلحة	٣٨١
٤	أحكام النعاذ	٣٨٢
٥	آثار النعاذ	٣٨٢
	تراجم الفقهاء	٣٨٢
	فهرس شخصيات	١٠٧



تم بحمد الله الجزء الأربعون من الموسوعة الفقهية
ويطبع الجزء الحادي والأربعون وأوله مصطلح «نفاس»

